



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة

بعنوان :

**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور
ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية
الفرنسية المدرجة بالبورصة**

إعداد المترشح : بوسنة حمزة

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 26 فيفري 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ. د/ بكارى بلخير
مشرفا ومقرا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ. د/ دادن عبد الوهاب
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ. د/ زرقون محمد
مناقشا	جامعة سطيف 01	أستاذ	أ. د/ بالرقى تيجاني
مناقشا	المركز الجامعي - إليزي	أستاذ	أ. د/ سويسى هواري
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ	أ. د/ عجيلة محمد

السنة الجامعية: 2017 / 2018



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة

بعنوان :

**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور
ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية
الفرنسية المدرجة بالبورصة**

إعداد المترشح : بوسنة حمزة

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 26 فيفري 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ. د/ بكارى بلخير
مشرفا ومقرا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ. د/ دادن عبد الوهاب
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ. د/ زرقون محمد
مناقشا	جامعة سطيف 01	أستاذ	أ. د/ بالرقى تيجاني
مناقشا	المركز الجامعي - إليزي	أستاذ	أ. د/ سويسى هواري
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ	أ. د/ عجيلة محمد

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ، وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

سورة الجاثية، الآيتين: (37.36)

** إهداء **

أهدي هذا العمل:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمريهما

إلى رمز المحبة والوفاء، إلى من ساندتني ودعمت مسيرتي وأزرتني وصبرت معي وقت

الشدة، زوجتي الغالية

إلى ولدي العزيز أمير صالح

إلى جميع الإخوة الأعزاء

إلى البراعم الصغيرة شمس الدين، آدم، يونس، نور الحق، أميرة، مريم، محمد إسلام

إلى أصدقائي وزملائي بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد

العربي بن مهيدي - أم البواقي، وأخص بالذكر الأساتذة: مرداسي شوقي، خالد عادل،

سعيد زهير وبوعكريف نبيل

إلى كل أساتذتي الكرام بجامعة "فرحات عباس" و"قاصدي مباح"

إلى كل من كان له الفضل في تعليمي ولو حرف

**** شكر وتقدير ****

**الحمد والشكر لله العلي القدير الذي بتوفيقه تتم الأعمال،
شكرا خالصا يليق بجلاله وعظيم سلطانه.**

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر: الأستاذ الفاضل الدكتور "دادن عبد الوهاب" الذي قبل وتفضل بالإشراف على هذا العمل منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتماله في صورته النهائية، فكان لي نعم المشرف والناصح والصّابر، ولم يبخل علي بوقته وأفكاره التي أنارت لي طريق البحث، فله مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

جزيل الشكر للسيد (D. Wood) أستاذ بجامعة (Brigham Young University)، والسيد (M. DeFond) أستاذ بجامعة (University of Southern California)، لإمدادهم لي بالمراجع الخاصة بالدراسة.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وإثراء هذا العمل.

المخلص:

تهدف الدراسة إلى فحص العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014، وقد تم حصر العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في: خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق وعوامل التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة. تم التعبير عن جودة الأرباح المحاسبية باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المقاسة بنموذج (Kothari et al., 2005). وبتطبيق نماذج البيانات الطولية، توصلت الدراسة إلى أن استقلالية لجنة التعيينات وارتباط المؤسسة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4) تعتبر من العوامل التي ترفع من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، كما توصلت الدراسة إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التعويضات، التخصص القطاعي للمدقق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية تعتبر من العوامل التي تخفض من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية. من جهة أخرى، لم تتوصل الدراسة إلى وجود أي تأثير معنوي لباقي متغيرات الدراسة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: جودة الأرباح المحاسبية، إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، حوكمة المؤسسات، تدقيق خارجي...

Abstract:

The study aims to examine the factors affecting accounting earnings quality of French companies listed in the (CAC All-Tradable) Index during the period 2005-2014. The factors affecting earnings quality has been restricted to the characteristics of the Board of Directors, the characteristics of the Audit Committee, and the external audit factors, in addition to the control variables. The accounting earnings quality was expressed using the absolute value of the discretionary accruals measured by the (Kothari et al., 2005) model. Using the longitudinal data models, the study finds that the independence of the nomination committee and the firm's association with the large auditing offices (Big4) are considered factors that increase the earnings quality of French companies, the study also finds that the number of board meetings, the independence of the remuneration committee, the auditor industry specialization, and the non-audit service fees are considered factors that reduce the earnings quality of French companies. On the other hand, the study didn't find any significant effect of the rest of the study variables on the earnings quality of French companies.

Keywords: Accounting Earnings Quality, Earnings Management, Discretionary Accruals, Corporate Governance, External Audit.

الصفحة	المحتوى
IV	إهداء
V	شكر وتقدير
VI	الملخص
VII	فهرس المحتويات
XIV	قائمة الجداول
XVIII	قائمة الأشكال
XIX	قائمة الملاحق
XX	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
الفصل الأول: جودة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح	
02	تمهيد
03	1-1 جودة الأرباح المحاسبية
03	1-1-1 الأرباح المحاسبية
04	2-1-1 مفاهيم جودة الأرباح المحاسبية
08	3-1-1 أهمية جودة الأرباح المحاسبية
09	2-1 إدارة الأرباح المحاسبية
09	1-2-1 إدارة الأرباح وعلاقتها بجودة الأرباح المحاسبية
13	2-2-1 حوافز سلوك إدارة الأرباح
14	1-2-2-1 الحوافز التعاقدية
14	1-1-2-2-1 زيادة مكافآت وتعويضات الإدارة
16	2-1-2-2-1 التوافق مع شروط عقود الدين
17	3-1-2-2-1 الاحتفاظ بالمراكز الوظيفية للإدارة
18	2-2-2-1 حوافز سوق رأس المال
18	1-2-2-2-1 التوافق مع تنبؤات المحللين أو الإدارة بشأن الأرباح المتوقعة
19	2-2-2-2-1 التأثير على أسعار الأسهم
20	3-2-2-2-1 عروض حقوق الملكية الأولية (IPOs)
21	4-2-2-2-1 العروض العامة للشراء- التبادل

22	1-2-2-2-5 تجنب الانخفاض غير المتوقع في الأرباح والإعلان عن الخسائر
22	1-2-2-2-6 التأثير على سياسة توزيعات الأرباح
23	1-2-2-3 الحوافز السياسية والتنظيمية
23	1-2-2-3-1 تخفيض الضريبة على الأرباح
23	1-2-2-3-2 تخفيض التكاليف السياسية
25	1-2-3 المستحقات المحاسبية
30	1-2-4 تقنيات وأساليب إدارة الأرباح
30	1-2-4-1 تقنيات إدارة الأرباح
31	1-2-4-2 أساليب إدارة الأرباح
31	1-2-4-2-1 إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية
33	1-2-4-2-2 إدارة الأرباح الحقيقية
35	1-3 مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية
35	1-3-1 ديمومة أو استمرارية الأرباح
35	1-3-1-1 نموذج (Kormendi and Lipe, 1987)
36	1-3-1-2 نموذج (Richardson et al., 2005)
37	1-3-2 القدرة التنبؤية للأرباح
37	1-3-3 جودة المستحقات (Accruals Quality)
38	1-3-3-1 نموذج (Dechow and Dichev, 2002)
39	1-3-3-2 نموذج (McNichols, 2002)
40	1-3-4 إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية أو غير العادية)
40	1-3-4-1 نموذج (Jones, 1991)
41	1-3-4-2 نموذج (Dechow et al., 1995)
42	1-3-4-3 نموذج (Ress et al., 1996)
43	1-3-4-4 نموذج (Kothari et al., 2005)
47	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي	
49	تمهيد
50	2-1 نظريات حوكمة المؤسسات
50	2-1-1 نظرية الوكالة

52	2-1-2 نظرية الإشراف
54	3-1-2 نظرية أصحاب المصالح
55	4-1-2 نظرية اعتمادية الموارد
56	5-1-2 نظرية تكاليف المعاملات
57	6-1-2 النظرية السياسية
59	7-1-2 النظريات الأخلاقية
59	2-2 حوكمة المؤسسات
59	1-2-2 مفاهيم حوكمة المؤسسات
62	2-2-2 مبادئ حوكمة المؤسسات
64	3-2-2 واقع حوكمة المؤسسات في فرنسا
65	1-3-2-2 تقرير "فينو الأول"
68	2-3-2-2 تقرير "فينو الثاني"
71	3-3-2-2 تقرير "بوتون"
76	4-3-2-2 قانون الأمن المالي
78	4-2-2 آليات حوكمة المؤسسات
78	1-4-2-2 مجلس الإدارة
80	1-1-4-2-2 حجم مجلس الإدارة
80	2-1-4-2-2 استقلالية مجلس الإدارة
82	3-1-4-2-2 اجتماعات مجلس الإدارة
82	4-1-4-2-2 ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي (CEO Duality)
84	5-1-4-2-2 تمثيل المرأة بمجلس الإدارة
84	6-1-4-2-2 الخبرة المهنية لأعضاء مجلس الإدارة
85	2-4-2-2 لجنة التدقيق
86	1-2-4-2-2 حجم لجنة التدقيق
87	2-2-4-2-2 استقلالية لجنة التدقيق
88	3-2-4-2-2 الخبرة المالية للجنة التدقيق
89	4-2-4-2-2 اجتماعات لجنة التدقيق
89	3-4-2-2 لجنة التعيينات
90	4-4-2-2 لجنة التعويضات

90	5-4-2-2 هيكل الملكية
90	1-5-4-2-2 الملكية الإدارية
91	2-5-4-2-2 تركز الملكية
92	3-5-4-2-2 الملكية المؤسساتية
94	3-2 جودة التدقيق الخارجي
94	1-3-2 مفاهيم جودة التدقيق الخارجي
96	2-3-2 مؤشرات جودة التدقيق الخارجي
96	1-2-3-2 حجم وسمعة مكتب التدقيق
99	2-2-3-2 التخصص القطاعي لمكتب التدقيق
101	3-2-3-2 فترة الارتباط بين المؤسسة ومكتب التدقيق
104	4-2-3-2 أتعاب التدقيق
105	5-2-3-2 الخدمات غير التدقيقية
107	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: منهجية الدراسة والدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية	
109	تمهيد
110	1-3 عرض الدراسات السابقة
110	1-1-3 الدراسات التي تناولت أثر حوكمة المؤسسات على جودة الأرباح المحاسبية
123	2-1-3 الدراسات التي تناولت أثر جودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية
136	3-1-3 الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة وجودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية
143	2-3 الفرضيات وقياس متغيرات الدراسة
143	1-2-3 قياس جودة الأرباح المحاسبية (المتغير التابع)
146	2-2-3 قياس المتغيرات المستقلة
146	1-2-2-3 خصائص مجلس الإدارة
146	1-1-2-2-3 حجم مجلس الإدارة
147	2-1-2-2-3 استقلالية مجلس الإدارة
148	3-1-2-2-3 اجتماعات مجلس الإدارة
148	4-1-2-2-3 ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي
149	5-1-2-2-3 تمثيل المرأة بمجلس الإدارة

150	6-1-2-2-3 استقلالية لجنة التعيينات
150	7-1-2-2-3 استقلالية لجنة التعويضات
151	2-2-2-3 خصائص لجنة التدقيق
151	1-2-2-2-3 وجود لجنة التدقيق
152	2-2-2-2-3 حجم لجنة التدقيق
152	3-2-2-2-3 استقلالية لجنة التدقيق
153	4-2-2-2-3 الخبرة المالية للجنة التدقيق
153	5-2-2-2-3 اجتماعات لجنة التدقيق
154	3-2-2-3 عوامل التدقيق الخارجي
154	1-3-2-2-3 حجم مكتب التدقيق
154	2-3-2-2-3 التخصص القطاعي لمكتب التدقيق
156	3-3-2-2-3 أتعاب التدقيق
156	4-3-2-2-3 أتعاب الخدمات غير التدقيقية
157	3-2-3 قياس المتغيرات الضابطة (Control Variables)
157	1-3-2-3 حجم المؤسسة
158	2-3-2-3 حجم المستحقات الكلية
158	3-3-2-3 أداء المؤسسة
159	4-3-2-3 الرفع المالي
159	5-3-2-3 نمو المؤسسة
160	6-3-2-3 التدفق النقدي التشغيلي
161	3-3 نماذج الدراسة
161	1-3-3 النموذج الأول: خصائص مجلس الإدارة
162	2-3-3 النموذج الثاني: خصائص لجنة التدقيق
163	3-3-3 النموذج الثالث: عوامل التدقيق الخارجي
165	4-3 اختيار العينة والإجراءات التحليلية
165	1-4-3 عينة الدراسة وطريقة جمع البيانات
169	2-4-3 الإجراءات التحليلية
173	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية: نتائج الدراسة ومناقشتها	
175	تمهيد
176	1-4 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير
176	1-1-4 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير للنموذج الأول
176	1-1-1-4 الإحصاء الوصفي للنموذج الأول
180	2-1-1-4 التحليل أحادي المتغير للنموذج الأول
186	2-1-4 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير للنموذج الثاني
186	1-2-1-4 الإحصاء الوصفي للنموذج الثاني
189	2-2-1-4 التحليل أحادي المتغير للنموذج الثاني
194	3-1-4 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير للنموذج الثالث
194	1-3-1-4 الإحصاء الوصفي للنموذج الثالث
198	2-3-1-4 التحليل أحادي المتغير للنموذج الثالث
201	4-1-4 الإحصاءات الوصفية التجميعية لكل قطاعات الدراسة
207	2-4 دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة
207	1-2-4 دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول
210	2-2-4 دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني
212	3-2-4 دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج الثالث
216	3-4 النتائج ومناقشتها
216	1-3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الأول
225	2-3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثاني
231	3-3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثالث
240	4-3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالمتغيرات الضابطة
244	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: واقع حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي في الجزائر	
246	تمهيد
247	1-5 تقييم حوكمة المؤسسات في الجزائر
247	1-1-5 مجلس الإدارة، مجلس المديرين ومجلس الرقابة
247	1-1-1-5 مجلس الإدارة
251	2-1-1-5 مجلس المديرين ومجلس الرقابة

251	1-2-1-1-5 مجلس المديرين
252	2-2-1-1-5 مجلس الرقابة
254	2-1-5 حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة
255	3-1-5 رقابة مؤسسات المساهمة
257	4-1-5 المسؤولية المدنية والعقوبات الجزائية
257	5-1-5 سوق رأس المال كآلية للرقابة
257	2-5 ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر
258	1-2-5 ظهور حوكمة المؤسسات في الجزائر
259	2-2-5 مضمون الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات
261	3-5 الرقابة القانونية للحسابات في الجزائر
261	1-3-5 القانون رقم (01-10)
264	2-3-5 المعايير الجزائرية للتدقيق
266	3-3-5 الرقابة على جودة التدقيق الخارجي
267	خلاصة الفصل
268	الخاتمة
276	المراجع
302	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	تعريف الدراسات المحاسبية لسلوك إدارة الأرباح	(1-1)
24	ملخص حوافز إدارة الأرباح حسب (Mulford and Comiskey)	(2-1)
32	الأساليب المحاسبية ونوعية التقارير حسب (Ronen and Yaari)	(3-1)
34	الأنماط الدالة على وجود سلوك إدارة الأرباح حسب (Clikeman)	(4-1)
44	ملخص لبعض الدراسات التي تناولت مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية	(5-1)
167	حجم العينة وإجراءات الاختيار لفترة الدراسة	(1-3)
168	التوزيع القطاعي لعينة الدراسة	(2-3)
172	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي وثبات تباين الخطأ العشوائي	(3-3)
177	الإحصاءات الوصفية الخاصة بالنموذج الأول	(1-4)
179	قيم (Z-value) ل (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الأول	(1-4) - (أ)
179	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات النموذج الأول باستخدام اختبار (Jarque-Bera)	(1-4) - (ب)
181	اختبار أحادي المتغير للنموذج الأول	(2-4)
182	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير حجم مجلس الإدارة	(2-4) - (أ)
182	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية مجلس الإدارة	(2-4) - (ب)
183	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير عدد اجتماعات المجلس	(2-4) - (ج)
184	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي	(2-4) - (د)
184	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير تمثيل المرأة داخل المجلس	(2-4) - (هـ)
185	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية لجنة التعيينات	(2-4) - (و)

185	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية لجنة التعويضات	(2-4) - (ز)
187	الإحصاءات الوصفية الخاصة بالنموذج الثاني	(3-4)
188	قيم (Z-value) ل (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الثاني	(3-4) - (أ)
188	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات النموذج الثاني باستخدام اختبار (Jarque-Bera)	(3-4) - (ب)
190	اختبار أحادي المتغير للنموذج الثاني	(4-4)
191	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير وجود لجنة التدقيق	(4-4) - (أ)
191	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير حجم لجنة التدقيق	(4-4) - (ب)
192	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية لجنة التدقيق	(4-4) - (ج)
193	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير خبرة لجنة التدقيق	(4-4) - (د)
193	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير عدد اجتماعات لجنة التدقيق	(4-4) - (هـ)
195	الإحصاءات الوصفية الخاصة بالنموذج الثالث	(5-4)
196	قيم (Z-value) ل (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الثالث	(5-4) - (أ)
196	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات النموذج الثالث باستخدام اختبار (Jarque-Bera)	(5-4) - (ب)
197	مكاتب التدقيق الناشطة في السوق الفرنسية	(5-4) - (ج)
198	اختبار أحادي المتغير للنموذج الثالث	(6-4)
199	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير حجم مكتب التدقيق	(6-4) - (أ)
200	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير	(6-4) - (ب)

	التخصص القطاعي لمكتب التدقيق	
201	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير أتعاب التدقيق	(6-4) - (ج)
201	الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير أتعاب الخدمات غير التدقيقية	(6-4) - (د)
202	الإحصاءات الوصفية التجميعية لكل قطاعات الدراسة	(7-4)
208	معاملات الارتباط للنموذج الأول - بيرسون (أعلى) سبيرمان (أدنى)	(8-4)
209	معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الأول	(9-4)
211	معاملات الارتباط للنموذج الثاني - بيرسون (أعلى) سبيرمان (أدنى)	(10-4)
212	معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثاني	(11-4)
213	معاملات الارتباط للنموذج الثالث - بيرسون (أعلى) سبيرمان (أدنى)	(12-4)
215	معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث	(13-4)
215	معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث بعد حذف متغير أتعاب التدقيق	(13-4) - (أ)
215	معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث بعد حذف متغير حجم المؤسسة	(13-4) - (ب)
218	نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج الأول	(14-4)
220	اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات العشوائية للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج الأول)	(15-4)
221	تأثير خصائص مجلس الإدارة في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج الأول النهائي)	(16-4)
226	نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج الثاني	(17-4)
227	اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات العشوائية للعلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج الثاني)	(18-4)
228	تأثير خصائص لجنة التدقيق في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج الثاني النهائي)	(19-4)
232	نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج (3-أ)	(20-4)
233	اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات الثابتة للعلاقة بين	(21-4)

	عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج 3- أ)	
234	تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي) (3- أ)	(22-4)
235	نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج (3- ب)	(23-4)
236	اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات الثابتة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج 3- ب)	(24-4)
237	تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي) (3- ب)	(25-4)

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
7	الأبعاد المختلفة لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية	(1-1)
12	مستويات سلوك إدارة الأرباح حسب (Ronen and Yaari)	(2-1)
52	نموذج الوكالة	(1-2)
53	نموذج الإشراف	(2-2)
55	نموذج أصحاب المصلحة	(3-2)
77	تحليل أبعاد قانون الأمن المالي (LSF)	(4-2)
171	نمذجة البيانات الطولية (Panel Data Modeling)	(1-3)

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
303	قائمة المؤسسات المعنية بالدراسة	(01)
307	النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية	(02)
309	نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية	(03)
310	تأثير خصائص مجلس الإدارة في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي)	(04)
311	النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية	(05)
313	نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية	(06)
314	تأثير خصائص لجنة التدقيق في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي)	(07)
315	النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية - مع حذف متغير أتعاب التدقيق-	(08)
317	نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية	(09)
318	تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي) - مع حذف متغير أتعاب التدقيق-	(10)
319	النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية - مع حذف متغير حجم المؤسسة-	(11)
321	نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية	(12)
322	تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي) - مع حذف متغير حجم المؤسسة-	(13)

الاختصار	التسمية	الدلالة
AFEP	Association Française des Entreprises Privées	الجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة
AGREF	Association des Grandes Entreprises Françaises	جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
CIPE	Center for International Private Enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CNPF	Conseil National du Patronat Français	المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسي
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة
CPTPE	Commission on Public Trust and Private Enterprise	لجنة الثقة العامة والمشاريع الخاصة
DACC	Discretionary Accruals	المستحقات الاختيارية أو غير العادية
EM	Earnings Management	إدارة الأرباح
EQ	Earnings Quality	جودة الأرباح
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FEM	Fixed Effects Model	نموذج التأثيرات الثابتة
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
GCGF	Global Corporate Governance Forum	المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات
GOAL08	Gouvernance Algérie 2008	الحكم الراشد في الجزائر 2008
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
ICB	Industry Classification Benchmark	مؤشر التصنيف الصناعي
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية

معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Standards	IFRS
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	International Organization of Securities Commissions	IOSCO
العروض العامة الأولية	Initial Public Offerings	IPOs
الوارد أخيرا صادر أولا	Last In-First Out	LIFO
قانون الأمن المالي	Loi de Sécurité Financière	LSF
حركة المؤسسات الفرنسية	Mouvement des Entreprises de France	MEDEF
المستحقات غير الاختيارية أو العادية	Non-Discretionary Accruals	NDACC
الإجراءات الاقتصادية الجديدة	Nouvelles Régulations Economiques	NRE
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
طريقة المربعات الصغرى العادية	Ordinary Least Squares	OLS
مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة	Public Company Accounting Oversight Board	PCAOB
عروض التبادل العامة	Public Exchange Offers	PEOs
عروض الشراء العامة	Public Takeover Bids	PTBs
نموذج التأثيرات العشوائية	Random Effects Model	REM
العائد على الأصول	Return on Assets	ROA
النظام المحاسبي المالي	Le Système Comptable Financier	SCF
هيئة الأوراق المالية الأمريكية	Securities and Exchange Commission	SEC
عروض الاكتتاب الثانوي	Seasoned Equity Offerings	SEOs
معامل تضخم التباين	Variance Inflation Factor	VIF

المقدمة



إن الأرقام المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية تعتبر ذات قيمة نظرا لارتباطها الكبير بقيمة الأسهم في البورصة، فالمساهمون والمستثمرون على حد سواء يستخدمون الأرباح المحاسبية لتقدير العوائد المستقبلية للأسهم، إلا أنه في السنوات الأخيرة العديد من الدراسات توصلت إلى وجود ضعف في الارتباط بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم نظرا لضعف المحتوى المعلوماتي لهذه الأرباح، وأن انخفاض جودة الأرباح يرتبط بشكل أساسي بالتحيز في قياس الأرباح من طرف إدارة المؤسسة.

لقد شهدت بداية القرن الواحد والعشرين سلسلة من الفضائح المالية والمحاسبية في العديد من الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، مثل فضيحة: Enron, Tyco, WorldCom, Xerox, Parmalat, Vivendi، ويتمثل جوهر هذه الفضائح في ظاهرة "إدارة الأرباح"، التي حظيت باهتمام كبير من طرف الممارسين والمنظمين والدراسات الأكاديمية، فإدارة الأرباح سلوك بموجبه يقوم مديرو المؤسسات بتغيير مدلول أرقام القوائم المالية المنشورة، إما لتضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للمؤسسة أو للتأثير على النتائج التعاقدية لها، وبالتالي إدارة الأرباح تهدف إلى إخفاء الوضعية المالية والاقتصادية الحقيقية للمؤسسة عن الأطراف ذات المصلحة من مساهمين، مستثمرين، عمال، موردين، مقرضين، جهات حكومية، هيئات البورصة والمجتمع... الخ.

يعتبر موضوع جودة الأرباح المحاسبية ذات أهمية بالغة بالنسبة للأطراف ذات المصلحة، حيث يرى (Bagava, 2006) أن جودة الأرباح تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، إذ أن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة وهو ما يكبد المساهمين خسائر، في نفس السياق، يشير (Dechow and Schrand) إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تعتبر جزء مهم في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي، وقيمة المؤسسة.

بما أن الأطراف ذات المصلحة تنظر إلى جودة الأرباح المحاسبية من زوايا مختلفة تبعا لأهدافها، واختلاف وجهات نظرها فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتميز بالجودة، فلا بد أن يؤدي هذا الاختلاف إلى استخدام مقاييس مختلفة لتقييم هذه الجودة، حيث أشار (Richardson) إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تتحقق في حالة قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، أما (Sloan) فقد أشار إلى أن الأرباح المحاسبية تتكون من نقدية ومستحقات، وجودة الأرباح المحاسبية تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات المحاسبية، من جهة أخرى، العديد من الدراسات ربطت جودة الأرباح بسلوك إدارة الأرباح، فانخفاض حجم المستحقات الاختيارية بالأرباح المحاسبية يدل على ارتفاع جودتها، في نفس السياق، أشار (Schipper and Vincent, 2003) إلى أن

الأرباح تعتبر ذات جودة منخفضة إذا تم التلاعب بها من طرف الإدارة التنفيذية، وبالتالي يمكن استخدام إدارة الأرباح كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية.

انطلاقاً من المشكلة الأساسية المتمثلة في إتباع الإدارة لسلوك إدارة الأرباح، حاولت المنظمات المهنية والدراسات المحاسبية إيجاد حلول وآليات كفيلة للحد من هذه الظاهرة، بما يساهم في الرفع من جودة أرباح المؤسسات ويزيد من مصداقية التقارير المالية ككل، وذلك من خلال البحث في العوامل التي يمكن أن تساهم في تحسين هذه الجودة، وقد تمحورت معظم هذه العوامل في آليات حوكمة المؤسسات، جودة التدقيق الداخلي والخارجي، جودة المعايير المحاسبية وقوانين حماية المستثمرين.

في هذا الإطار، أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن جودة التدقيق الخارجي تعتبر من العوامل الفعالة التي تحد من سلوك إدارة الأرباح وأفضل الأساليب المستخدمة من طرف المؤسسات لضمان جودة التقارير المالية، ويتم ذلك من خلال اللجوء لخدمات مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (BigN)، فمكاتب التدقيق كبيرة الحجم يمكن أن توفر خدمات تدقيق ذات جودة أعلى مقارنة بمكاتب التدقيق الأخرى، وهو ما يساهم في الحد من مستويات المستحقات الاختيارية بالمؤسسة ويرفع من جودة أرباحها، نظراً لأن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تعمل على حماية اسم علامتها التجارية وسمعتها ضد المخاطر التي قد تتجم عن التقارير المالية المضللة.

من جهة أخرى، العديد من البحوث في مجال إدارة الأرباح توصلت إلى وجود تأثير لآليات حوكمة المؤسسات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، إذ تعتبر أداة رقابة حاسمة للحد من المشاكل الناجمة عن العلاقة بين الموكل والوكيل والأطراف الأخرى ذات المصلحة، وبالتالي حوكمة المؤسسات الجيدة تؤدي إلى تعظيم قيمة المساهمين، مع ضمان العدالة والشفافية وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع ذو أهمية بالغة في الفكر المحاسبي وهو "جودة الأرباح المحاسبية"، خاصة في ظل ظهور ممارسات محاسبية احتيالية أبرزها سلوك إدارة الأرباح، التي تؤثر سلباً على جودة الأرباح المعلنة ومصداقية التقارير المالية للمؤسسة ككل، وذلك من خلال دراسة تأثير بعض عوامل حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي، بالتطبيق على عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014* .

* اقتصرَت الدراسة على الفترة (2005-2014) لسببين، السبب الأول هو التحول الذي عرفه النظام المحاسبي الفرنسي بالتطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية من طرف المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ابتداءً من 2005، لذا من الأفضل تحييد الفترات السابقة لسنة 2005، أما السبب الثاني فهو منهجي، فنظراً لانطلاق الباحث في تجميع البيانات الخاصة بالمؤسسات الفرنسية ابتداءً من تاريخ: 2015/07/12 وكبير حجم هذه البيانات، بالإضافة إلى التغير الدوري لقائمة المؤسسات الفرنسية المدرجة بالمؤشر السابق، فإنه تم الاكتفاء بأخر سنة قامت فيها المؤسسات الفرنسية بالإفصاح فيها عن تقاريرها المالية السنوية وهي سنة 2014.

إشكالية الدراسة:

بما أن الإدارة التنفيذية في موقع يسمح لها بالتأثير على الأرقام الواردة بالقوائم المالية، طرحت عدة تساؤلات حول جودة مخرجات النظام المحاسبي خاصة ما يتعلق برقم الربح المحاسبي ومدى قدرته في التعبير عن الأداء المالي والاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، والعوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور سلوك إدارة الأرباح باعتباره من أهم المداخل المستخدمة لتقييم هذه الجودة، من هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الفرنسية من منظور ممارسات إدارة الأرباح ؟

يندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1. هل هناك علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح ؟
2. هل هناك علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح ؟
3. هل هناك علاقة معنوية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة الأرباح ؟
4. هل هناك علاقة معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وجودة الأرباح ؟
5. هل هناك علاقة معنوية بين نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة وجودة الأرباح ؟
6. هل هناك علاقة معنوية بين استقلالية لجنة التعيينات وجودة الأرباح ؟
7. هل هناك علاقة معنوية بين استقلالية لجنة التعويضات وجودة الأرباح ؟
8. هل هناك علاقة معنوية بين وجود لجنة التدقيق وجودة الأرباح ؟
9. هل هناك علاقة معنوية بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح ؟
10. هل هناك علاقة معنوية بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح ؟
11. هل هناك علاقة معنوية بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وجودة الأرباح ؟
12. هل هناك علاقة معنوية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح ؟
13. هل هناك علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق وجودة الأرباح ؟
14. هل هناك علاقة معنوية بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وجودة الأرباح ؟
15. هل هناك علاقة معنوية بين أتعاب التدقيق وجودة الأرباح ؟
16. هل هناك علاقة معنوية بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وجودة الأرباح ؟

فرضيات الدراسة:

بعد الإطلاع على موضوع الدراسة، من خلال دراسة استكشافية وفاحصة للدراسات المحاسبية السابقة التي تناولت موضوع جودة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها، تم اعتماد الفرضيات الآتية:

1. وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
2. وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
3. وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
4. عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وجودة الأرباح.
5. وجود علاقة معنوية موجبة بين نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
6. وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعيينات وجودة الأرباح.
7. وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعويضات وجودة الأرباح.
8. وجود علاقة معنوية موجبة بين وجود لجنة التدقيق وجودة الأرباح.
9. وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح.
10. وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح.
11. وجود علاقة معنوية موجبة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وجودة الأرباح.
12. وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح.
13. وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق وجودة الأرباح.
14. وجود علاقة معنوية موجبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وجودة الأرباح.
15. وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب التدقيق وجودة الأرباح.
16. وجود علاقة معنوية سالبة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وجودة الأرباح.

دوافع اختيار الموضوع:

يمكن حصر دوافع اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- توافق مجال الدراسة مع الميول البحثية للطالب.
- تركيز الدراسات السابقة على تأثير عوامل معينة على إدارة الأرباح، مع استخدامها لنموذجي (Jones, 1991) و (Dechow et al., 1995) بشكل كبير لتقييم جودة الأرباح المحاسبية.

- قلة الدراسات التي تناولت تأثير بعض آليات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح، كتمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التعيينات والتعويضات، التخصص القطاعي لمكتب التدقيق، أتعاب التدقيق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية، خاصة التي تمت على مستوى المؤسسات الفرنسية.
- فحص تطور حوكمة المؤسسات على مستوى المؤسسات الفرنسية، وذلك من خلال تحليل مختلف تقارير وقوانين حوكمة المؤسسات المصدرة.
- استكشاف التأثير المحتمل لآليات حوكمة المؤسسات وعوامل التدقيق الخارجي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، ومقارنتها بنتائج الدراسات التي تمت في بيئات مختلفة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الأرباح المحاسبية نفسها، إذ أن أحد أهداف التقارير المالية هو توفير المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في البورصة، والمساهمون والهيئات التنظيمية والحكومية والدائنون وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية فضلا عن قرارات أخرى، ويعتبر رقم الربح المحقق في الفترة الحالية والفترات السابقة أحد أهم المعايير التي يتم الاستناد عليها للتنبؤ بالربح وأداء المؤسسة في المستقبل، وبالتالي جودة الأرباح تلعب دورا مهما في عملية اتخاذ القرار على مستويات عدة. لذا فإن دراسة العوامل المحددة لجودة الأرباح يعتبر من الأمور التي تشغل الأطراف ذات المصلحة في الوقت الراهن، خاصة في ظل بروز السلوك الانتهازي وتلاعب الإدارة التنفيذية بالأرباح المحاسبية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- استعراض الأدبيات المحاسبية حول موضوع جودة الأرباح المحاسبية، وأهم المداخل المستخدمة لتقييمها.
- دراسة سلوك إدارة الأرباح، من خلال التطرق لمفاهيمه، دوافعه وأساليبه.
- تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت تأثير متغيرات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية.
- محاولة قياس وتقييم جودة أرباح المؤسسات الفرنسية باستخدام نموذج (Kothari et al., 2005).
- إبراز مدى تطبيق المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة لآليات حوكمة المؤسسات.

- إبراز العلاقة الموجودة بين خصائص حوكمة المؤسسات وجودة أرباح المؤسسات الفرنسية.
- دراسة تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.
- محاولة تحليل وتقييم واقع حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي في الجزائر.
- فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لدراسة تأثير عوامل أخرى في جودة الأرباح المحاسبية، كهيكل الملكية وجودة المعايير المحاسبية.

حدود الدراسة:

يمكن توضيح حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الخاصة بالموضوع:** ركزت الدراسة على بعض العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية، والمتمثلة في: خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق، وجودة التدقيق الخارجي، نظرا لغياب المعلومات المتعلقة ببعض آليات حوكمة المؤسسات كهيكل الملكية.
- **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة الفرنسية ضمن مؤشر (CAC All-Tradable)، والتي تتوفر على جميع بيانات الدراسة.
- **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 2005 إلى غاية 2014.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

من أجل معالجة موضوع دراستنا^{*}، اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي، حيث تم استعراض مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بجودة الأرباح، حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى تحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بينها، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التجريبي، الذي يستند على دراسة الحالة لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014، حيث تم إجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، مع القيام بالتحليل أحادي المتغير باستخدام الاختبارات المعلمية واللامعلمية، كما تم استخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)، لتقدير تأثير متغيرات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي على جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، ولإجراء عملية التحليل الإحصائي تم الاستعانة ببرامج إحصائية هي: برنامج (SPSS.20) و (EViews.9) و (STATA.14).

^{*} في دراستنا اعتمدنا عند الاقتباس والتهميش (Citing and referencing) على طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (American Psychological Association)، للإطلاع أكثر على هذه الطريقة يرجى تفحص المواقع التالية (تاريخ الإطلاع عليها: 2014/04/25):

- <http://guides.lib.monash.edu/citing-referencing/apa>
 - <https://owl.english.purdue.edu/owl/resource/560/06/>

تقسيمات الدراسة

من أجل إنجاز الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى (05) خمسة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

بشكل عام، تناولت المقدمة المشكلة الأساسية للدراسة وتساؤلاتها الفرعية، كما وضحت فرضيات الدراسة وأهميتها وأهدافها، وحدود الدراسة الزمانية والمكانية، بالإضافة إلى منهج الدراسة والأدوات التحليلية المستخدمة، في حين تضمنت الخاتمة نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى توصيات وأفاق الدراسة.

بالنسبة لفصول الدراسة فيمكن توضيحها فيما يلي:

- الفصل الأول: جودة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح.
- الفصل الثاني: حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي.
- الفصل الثالث: منهجية الدراسة والدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية.
- الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية: نتائج الدراسة ومناقشتها.
- الفصل الخامس: واقع حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي في الجزائر.

الفصل الأول

جودة الأرباح المحاسبية

وإدارة الأرباح

تمهيد:

يعتبر موضوع جودة الأرباح المحاسبية من المواضيع التي لاقت مؤخرًا اهتمامًا واسعًا من طرف الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية والتنظيمية، خاصة في ظل انتشار الممارسات المحاسبية الاحتياالية، حيث يلجأ مديرو المؤسسات إلى التأثير على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية خاصة رقم الأرباح المحاسبية، بهدف تحقيق مصالح شخصية لهم أو للمؤسسة، كالحصول على مكافآت أعلى أو رفع سعر أسهم المؤسسة في البورصة أو الحصول على خيارات الأسهم ... الخ، وهو ما يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح، وبالتالي تضليل الأطراف ذات المصلحة حول حقيقة الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة.

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على موضوعي جودة الأرباح المحاسبية وسلوك إدارة الأرباح، وتحليل العلاقة الموجودة بينهما، مع التطرق إلى أهم الأساليب والتقنيات المستخدمة من طرف إدارة المؤسسة للتلاعب بالأرباح والتي تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح المحاسبية، في الأخير سيتم تحليل مختلف المداخل والمؤشرات المستخدمة لتقييم جودة الأرباح المحاسبية.

1-1 جودة الأرباح المحاسبية

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإطار العام لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية.

1-1-1 الأرباح المحاسبية

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات لمتخذي القرارات، وذلك لأغراض تقييم أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، إذ يعتمد متخذو القرارات على مجموعة من المقاييس المالية للحكم على أداء المؤسسات واتخاذ القرارات التي تؤدي لتعظيم منافعهم⁽¹⁾، ويعتبر الربح المحاسبي أهم بند في التقارير المالية لأغراض قياس فاعلية وكفاءة إدارة المؤسسة، إذ يستخدم الربح الحالي للتنبؤ بالربح المستقبلي للمؤسسة، كما يعتبر الربح المحقق موجه لمختلف القرارات الاقتصادية ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو يلعب دوراً مهماً في وظائف وقرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة، سواء على مستوى المؤسسة أو خارجها⁽²⁾.

إن قياس الربح المحاسبي يحقق العديد من الأهداف كما يلي⁽³⁾:

- **مقياس لكفاءة وفعالية الإدارة:** يتم استخدام الربح المحاسبي كمقياس لتقييم كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام موارد المؤسسة بشكل فعال لتحقيق أهدافها الأساسية.
- **أساس للضريبة:** يتم استخدام الربح المحاسبي من طرف الجهات الحكومية بهدف تحديد قيمة الضرائب الملقاة على عاتق المؤسسة.
- **تنبؤات الأرباح:** يساعد الربح المحاسبي المحقق المحللين الماليين في البورصة على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.
- **الافتراض:** إن مقدرة المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية تتعلق بمركزها المالي الحالي وبأرباحها المحققة وبإمكانية استمرارية هذه الأرباح في المستقبل.
- **الاستثمار واتخاذ القرارات:** إن عملية الاختيار بين الاستثمارات يكون على أساس توقعات التدفقات النقدية المستقبلية والتي يلعب فيها الربح الحالي المحقق دوراً مهماً، كما يعتمد المستثمرون على رقم الربح المحقق لاتخاذ قرارات الاحتفاظ بأسهم المؤسسة أو بيعها أو شراء أسهم جديدة.

(1) سالم، عبد الرزاق حسين وخشارمة، حسين علي، (2007)، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد 34، العدد 02، ص. 348

(2) العبدالله، رياض وسويدان، ميشيل والقرعان، سناء، (2007)، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 10، العدد 01، ص. 3

(3) حنان، رضوان حلوة، (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر: التضخم، تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 30-34

بالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد القوائم المالية في إطار المعايير المهنية، التي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة المؤسسة مرونة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، التي قد تستغل من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق بعض المصالح الشخصية لها، كتحقيق مستويات الأرباح المستهدفة من أجل زيادة مكافآتهم والحفاظ على وظائفهم، وهو ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة⁽¹⁾.

حسب (Chan et al., 2006) يعتبر صافي الربح المحقق مؤشر للقيمة المضافة للمؤسسة والذي ينعكس على قيمة أسهمها، كما يعتبره العديد من متخذي القرارات البند الأكثر أهمية بالتقارير المالية، وذلك بالرغم من وجود العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة من طرف مستخدمي التقارير المالية بسبب التركيز على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها⁽²⁾.

1-1-2 مفاهيم جودة الأرباح المحاسبية

هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح نظرا لتعدد الأطراف المهتمة به كالإدارة، والمساهمون، والمقرضون، والموردون، والجهات الحكومية... الخ، فالبعض يستخدم استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها، حيث بين (Altamuro and Beatty, 2006) أن استمرارية الأرباح تشير إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، أما (Sloan, 1996) فيرى أن جودة الأرباح تعني أن استمرارية التدفقات النقدية أكبر من استمرارية المستحقات، كما يرى البعض أن جودة الأرباح يرتبط بإدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة المستحقات غير العادية بالأرباح المحاسبية زادت جودتها⁽³⁾، في حين يرى الدائنون أن الأرباح المحاسبية تعتبر ذات جودة عالية إذا أمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية.

تعتبر دراسة (Wilson, 1987) من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع جودة الأرباح المحاسبية، حيث أظهر في دراسته أن السوق المالي يميز بين التدفق النقدي من الأنشطة والمستحقات المحاسبية الكلية، فالسوق يعطي للدولار المتأتي من التدفق النقدي قيمة أكبر من الدولار المتأتي من

(1) رياض، سامح محمد رضا، (2012-أ)، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 15، ص. 10

(2) رياض، سامح محمد رضا، (2012-ب)، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 04، ص. 737

(3) حمدان، علام محمد موسى، (2012-أ)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 01، ص. 268

المستحقات المحاسبية المتكررة أو غير المتكررة، وبالتالي كلما كان مستوى المستحقات المحاسبية أكبر كلما كان في ذلك إشارة إلى انخفاض جودة الأرباح المحاسبية (1).

يؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن مصداقية المعلومات المحاسبية هو العنصر الأساسي المفيد لاتخاذ قرارات رشيدة، فحسب المجلس يعتبر التقرير المالي ذات نوعية عندما تعبر الأرقام وتمثل بصدق عما هو موجود في الحقيقة أو عن ما حدث بالمؤسسة (2). وهو ما ذهب إليه كل من (Entwistle and Phillips, 2003) اللذان عرفا جودة الأرباح على أنها: "قدرة الأرباح على مقابلة الأهداف الأساسية للإبلاغ المالي"، بمعنى قدرة الأرباح المحاسبية على توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية، وبالتالي مفهوم جودة الأرباح المحاسبية يرتبط بتحقق المنفعة لمتخذ القرار (3).

في نفس الإطار، يعرّف (أبوعلي وآخرون) جودة الأرباح على أنها: "الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المرغوبة لمستخدمي التقارير المالية والتي تساعد على تحقيق أهداف الإبلاغ المالي على نحو عام وأهداف الإبلاغ عن الربح المحاسبي على نحو خاص"، وتعتبر الملاءمة والموثوقية الخاصيتين الرئيسيتين للمعلومات التي تجعلها أكثر فائدة في اتخاذ القرارات (4).

أما (Dechow and Schrand, 2004) فقد عرفا جودة الأرباح المحاسبية بأنها: "مستوى توفر المعلومات المناسبة والدقيقة لتقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للمؤسسة، بحيث تصبح مؤشرا جيدا لأداء المؤسسة في المستقبل ومؤشر جيد لتحديد قيمة المؤسسة" (5). نجد أن هذا التعريف يركز أيضا على الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والمصداقية، التي تجعل رقم الربح يتميز بقدرة تنبؤية بالأداء المستقبلي للمؤسسة وبالتالي تحديد عادل لقيمة المؤسسة.

كما عرف (Ohlson and Feltham, 1995) جودة الأرباح بأنها: "قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية" (6). فحسب هذا التعريف تكون الأرباح ذات جودة إذا كان للأرباح الحالية قدرة على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.

(1) علقم، محمد أحمد، (2005)، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص. 92

(2) Mashayekhi, Bit. and Bazaz, Mohammad S., (2010). **The Effects of Corporate Governance on Earnings Quality: Evidence from Iran**, *Asian Journal of Business and Accounting*, Vol 3, No 2, p 72

(3) علقم، محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 103

(4) أبوعلي، سوزي والدبعي، مأمون وأبونصار، محمد، (2011-أ)، أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، ص. 67-68

(5) السلطان، أحمد بن محمد، (2012)، تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001 و2008، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 02، ص. 41

(6) حمدان، غلام محمد موسى، (2012-أ)، مرجع سبق ذكره، ص. 267

في حين عرفها (Dechow et al., 2010) كما يلي: "الأرباح ذات الجودة العالية تقدم معلومات أكثر حول الأداء المالي للمؤسسة وتكون ملائمة في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين" (1). هذا التعريف يركز على المحتوى المعلوماتي للأرباح ومنفعتاتها في اتخاذ القرارات وقدرة الأرباح على التنبؤ.

في سياق مختلف، أشار (Richardson et al, 2001) إلى أن المقياس الأساسي لجودة الأرباح يكمن في انحراف صافي الأرباح عن التدفقات النقدية (2). إذ يركز هذا المفهوم على مدى اقتراب صافي الأرباح المحققة من النقدية، وبالتالي انخفاض حجم المستحقات المحاسبية الكلية واقتراب الأرباح المحاسبية من النقدية يعتبر مؤشر على جودة هذه الأرباح.

أما (Schipper and Vincent, 2003) فقد عرّفها من خلال عدالة الربح المحاسبي وتوافقه مع الربح الاقتصادي، بمعنى آخر جودة الأرباح تعبر عن مدى توافق الربح المحقق مع الربح الحقيقي الناتج عن تعريف (Hicks) للربح (3). وهو نفس الطرح الذي تبناه (Schroeder et al., 2001)، فجودة الأرباح تعبر عن: "درجة الارتباط بين الربح المحاسبي للمؤسسة وربحها الاقتصادي" (4).

ويشير (الحيالي، 2007) إلى أن المفهوم الاقتصادي للربح المحاسبي يمثل: "الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية الذي يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة زمنية معينة مع بقاء ثروته في نهاية تلك الفترة بنفس المقدار الذي كانت عليه في بدايتها" (5)، ويمكن قياس الربح المحاسبي بمفهومه الاقتصادي عن طريق المقارنة بين القيمة الحقيقية لصافي أصول المؤسسة في بداية الفترة المالية مع القيمة الحقيقية لصافي أصولها في نهاية الفترة، بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في حقوق الملكية (6).

من جهة أخرى، يشير (Schipper and Vincent, 2003) إلى أن الأرباح المحاسبية تعتبر ذات جودة منخفضة إذا تم التلاعب بها من طرف الإدارة التنفيذية، من خلال تدخل المديرين المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية بهدف الحصول على مكاسب خاصة لهم أو للمؤسسة (7). نجد أن هذا

(1) يوسف، علي، (2012-أ)، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، ص. 233

(2) علقم، محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 102

(3) السلطان، أحمد بن محمد، نفس المرجع السابق

(4) المشهداني، بشرى نجم عبد الله والفتلاوي، ليلي ناجي مجيد، (2012)، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 02، العدد 93، ص. 30

(5) الحيالي، وليد ناجي، (2007-أ)، نظرية المحاسبية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص. 205

(6) مطر، محمد، (2007)، مبادئ المحاسبية المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 286

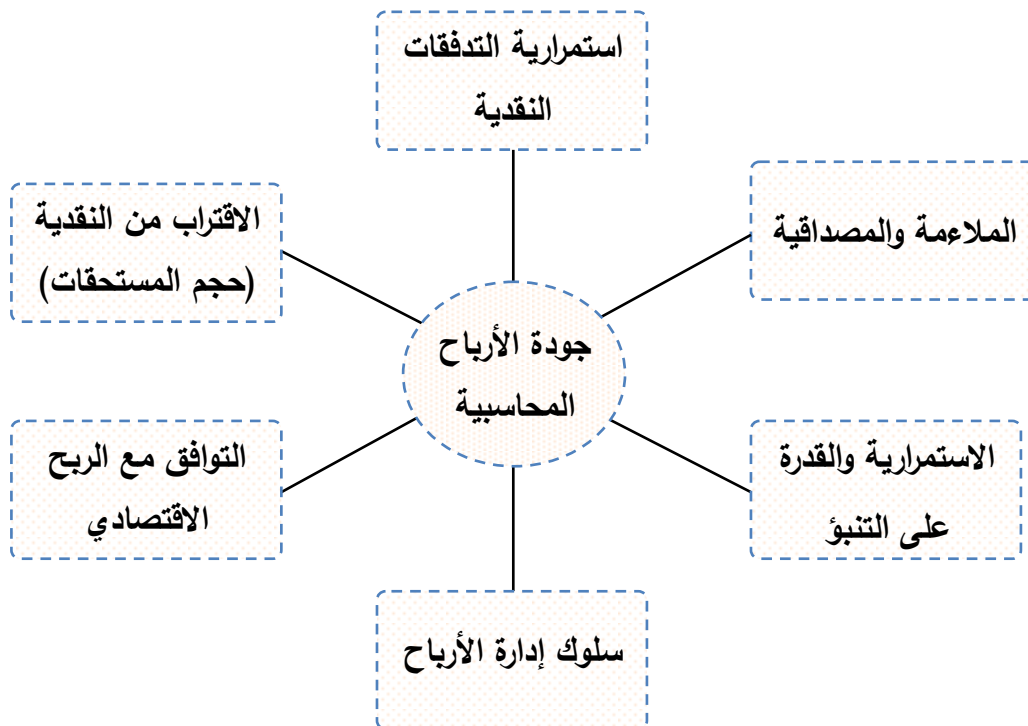
(7) Farinha, Jorge. and Moreira, José António., (2007). **Dividends And Earnings Quality: The Missing Link?**, Working Paper, University of Porto, p 11-12, Available from: http://fep.up.pt/investigacao/cepre/actividades/sem_fin/sem_fin_01_05/PAPERS_PDF/paper_sem_fin_10jan08.pdf, date of access: [16/02/2014]

التعريف ربط بشكل صريح جودة الأرباح المحاسبية بمدى وجود تلاعبات وتدخل من طرف الإدارة في عملية الإبلاغ المالي، وهو ما يطلق عليه في الأدبيات المحاسبية بـ "إدارة الأرباح".

في نفس الإطار، يشير (Bellovary et al., 2005) إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تتحقق إذا كانت: "الأرباح التي تعلنها المؤسسة تعبر بصدق عن الأرباح الحقيقية والفعلية للمؤسسة، أي أن أرباح المؤسسة ذات وجود نقدي ملموس وأن هذه الأرقام ليس فيها مبالغة أو تلاعب أو أرقام احتمالية" (1). فتعريف (Bellovary et al., 2005) يرى أن اقتراب الأرباح المعلنة من النقدية وخلوها من الممارسات المحاسبية الاحتيالية هو ما يجعل الأرباح المحاسبية ذات جودة.

من زاوية أخرى، فرق (Sloan, 1996) بين الأرباح ذات الجودة المرتفعة والمنخفضة، حيث عرف الأرباح مرتفعة الجودة بأنها: "الأرباح التي تتضمن بصفة أساسية تدفقات نقدية تشغيلية"، أما الأرباح منخفضة الجودة فهي: "الأرباح التي اشتملت بصورة شبه كاملة على المستحقات" (2). فجودة الأرباح حسبها تتحقق إذا كانت استمرارية التدفقات النقدية أكبر من استمرارية المستحقات. يمكن توضيح الأبعاد المختلفة لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية في الشكل الآتي:

الشكل (1-1): الأبعاد المختلفة لمفهوم جودة الأرباح المحاسبية



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التعاريف المشار إليها في ص ص. 4-7

(1) رياض، سامح محمد رضا، (2012-ب)، مرجع سبق ذكره، ص. 738

(2) نفس المرجع السابق، ص. 745

ترتكز دراستنا على تعريف (Schipper and Vincent, 2003) و (Bellovary et al., 2005) لجودة الأرباح المحاسبية، حيث تعتبر الأرباح المحاسبية ذات جودة إذا كانت الأرباح المعلنة تقترب من الأرباح الحقيقية للمؤسسة، بدون وجود أي تدخل من طرف الإدارة التنفيذية في عملية التقرير المالي، وهو ما يجعل الأرباح المحاسبية تتميز بالملاءمة والمصادقية، بشكل يجعل المعلومات المستقاة من الأرباح المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات من طرف مستخدمي التقارير المالية.

1-1-3 أهمية جودة الأرباح المحاسبية

تكتسي جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح المحاسبية ذاتها، ويمكن تلخيص أهمية تحقق جودة الأرباح المحاسبية في النقاط الآتية (1):

- انخفاض جودة الأرباح المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى منح مكافآت مفرطة للإدارة التنفيذية، وبالتالي نقل الثروة من طرف لآخر بشكل غير صحيح وغير أخلاقي، أما فيما يتعلق بعقود الدين، يمكن أن يستمر المقرضون في إمداد المؤسسة بالقروض بالرغم من مواجهتها لمشاكل مالية، وبالتالي اتخاذ المقرضين لقرارات خاطئة تتضمن العديد من المخاطر، أهمها عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المقرضين.

- جودة الأرباح المحاسبية تلعب دور مهما في عملية التنبؤ الصحيح بالأداء المستقبلي للمؤسسة، من جهة أخرى، سمعة المديرين ترتبط بشكل كبير بجودة الأرباح المحاسبية وليس بنموها، فحسب (Francis et al., 2006) يسعى مديرو المؤسسات إلى تحقيق أرباح تتسم بالاستمرارية والقدرة العالية على التنبؤ، هذه الخصائص تحسن من سمعة المديرين لدى المستثمرين والمحليلين الماليين (2).

- إن انخفاض جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسة يقابله تخصيص مفضل للموارد، من خلال اتخاذ المستثمرين لقرارات غير كفؤة من الناحية الاقتصادية، إذ يتم نقل رأس المال من مشاريع مربحة إلى مشاريع غير مربحة.

- يمكن استخدام جودة الأرباح المحاسبية كمؤشر لتقييم جودة المعايير المحاسبية، وهناك العديد من الأدلة التجريبية التي أثبتت وجود علاقة موجبة بين جودة الأرباح ونوعية النظام المحاسبي المطبق.

- تعتبر جودة الأرباح من الخصائص المهمة في أنظمة التقارير المالية، فمعظم التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة والتدقيق وقوانين حوكمة المؤسسات كانت بهدف زيادة شفافية التقارير المالية (3).

(1) السلطان، أحمد بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 42-43

(2) التميمي، عباس حميد يحيى ووجر، استقلال جمعة، (2013)، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 95، ص. 94

(3) Ewert, Ralf. and Wagenhofer, Alfred., (2013). **Accounting Standards, Earnings Management, and Earnings Quality**, Working Paper, p 2, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2068134>, date of access: [08/03/2014]

- الأرباح المحاسبية التي تتميز بالجودة تعتبر أفضل مقياس لأداء المؤسسة المستقبلية، فالأرباح ذات الجودة العالية تجذب المستثمرين في سوق الأوراق المالية لتمتعها بالموثوقية والصدق، لذا فإن ارتفاع أسعار الأسهم سيكون وفقا لجودة أرباح المؤسسة وليس لحجم تلك الأرباح⁽¹⁾.

- تأثير جودة الأرباح في تكلفة رأس المال: حيث أشارت دراسة كل من (Barry and Brown, 1985) و (Amihud and Meldelson, 1986) إلى وجود تأثير لجودة الأرباح في تكلفة رأس المال، إذ أن انخفاض جودة الأرباح يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال⁽²⁾.

- تأثير جودة الأرباح في تكلفة الاقتراض: حيث أشارت نتائج دراسة (Francis et al., 2005) إلى أن المؤسسات التي تتميز بجودة المستحقات (جودة أرباح) تتحمل تكلفة اقتراض أقل مقارنة بالمؤسسات التي تتميز بانخفاض جودة مستحقاتها⁽³⁾.

- تأثير جودة الأرباح في توزيعات الأرباح: لقد بينت دراسة (Farinha, 2007) أن احتمال دفع المؤسسة لتوزيعات أرباح ومقدار تلك التوزيعات مرتبط بزيادة جودة الأرباح⁽⁴⁾.

2-1 إدارة الأرباح المحاسبية

1-2-1 إدارة الأرباح وعلاقتها بجودة الأرباح المحاسبية

لقد ألفت العديد من الفصائح المالية والمحاسبية بظلالها على الواقع الاقتصادي العالمي، مما طرح عدة تساؤلات أهمها: إلى أي مدى يمكن اعتبار المعلومات المالية والمحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للمؤسسات ذات مصداقية؟، هنا يشير (Mard, 2005) إلى أن المرونة المتاحة للإدارة في اتخاذ القرارات تتيح لها تشكيل وصياغة التقارير المالية وفقا لتصوراتها وأهدافها، ويعتبر رقم الربح المحاسبي المتغير الأكثر استهدافا من طرف الإدارة وهو ما يصطلح عليه في الأدبيات المحاسبية ب: إدارة الأرباح (Earnings Management)، أو المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، أو المحاسبة التجميلية (Cosmetic Accounting)، أو لعبة الأرقام المالية (Financial Numbers Game)⁽⁵⁾.

(1) المشهاني، بشرى نجم عبد الله والفتلاوي، ليلي ناجي مجيد، نفس المرجع السابق

(2) أبو علي، سوزي والدبعي، مأمون وأبونصار، محمد، (2011-أ)، مرجع سبق ذكره، ص. 70

(3) أبو علي، سوزي والدبعي، مأمون وأبونصار، محمد، (2011-ب)، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 03، ص. 436

(4) حمدان، غلام محمد موسى، (2012-أ)، مرجع سبق ذكره، ص. 268

(5) Mard, Yves., (2005). **Vers une information comptable plus transparente: l'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables**, 26ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité- Comptabilité et Connaissances, France, p 2, disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581229>. [23/02/2015]

حسب (Naidu and Patel, 2013) تعتبر إدارة الأرباح مصدر قلق كبير للعديد من المنظمات الحكومية والمهنية، وأحد أهم أسباب الاهتمام المتزايد بإدارة الأرباح هو تغلغل هذا السلوك داخل المؤسسات وصعوبة اكتشافه من طرف المدققين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، كما أن الإفراط في إدارة الأرباح يمكن أن يؤدي إلى أنشطة احتيالية، والأهم من ذلك، قياس إدارة الأرباح في حد ذاته يعتبر إشكالية لأن العديد من نماذج قياس إدارة الأرباح يمكن أن تعطي نتائج مختلفة (1).

وقد بين (Mulford and Comisky) أن الإدارة قد تسيء استخدام المرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية لتغيير المحتوى الاعلامي للتقارير المالية، وهو ما ينتج عنه تشويه للأرباح المحاسبية وتخفيض لجودتها، هذا السلوك يعرف بإدارة الأرباح (2).

في هذا الإطار، أكد (Dechow et al., 1996) إلى عدم وجود إجماع بين الباحثين في مجال المحاسبة على تعريف سلوك إدارة الأرباح، إذ يقتصر هذا المصطلح عادة على ممارسات الإبلاغ التي تقع ضمن حدود مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، وقد أشاروا صراحة إلى أن التلاعب بالأرباح يمكن أن يكون ضمن أو خارج حدود المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (3).

ويمكن توضيح بعض التعاريف التي قدمتها الدراسات المحاسبية لسلوك إدارة الأرباح في

الجدول التالي:

الجدول (1-1): تعاريف الدراسات المحاسبية لسلوك إدارة الأرباح

التعريف	الدراسة
إدارة الأرباح بشكل عام، تشمل مستوى خارجي من الأفعال التي قد تؤثر في الأرباح، والتي تمتد من العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية إلى إمساك الدفاتر المحاسبية، والتي تؤثر فقط في القياسات المحاسبية للأرباح (4).	(Burgstahler and Eames, 1998)

(1) Naidu, Dharmendra. and Patel, Arvind., (2013). A Comparison of Qualitative and Quantitative Methods of Detecting Earnings Management: Evidence from two Fijian Private and two Fijian State-owned Entities, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 1, p 80

(2) الداعور، جبر إبراهيم، (2013)، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح - دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 02، ص. 116

(3) Dechow, Patricia M., Sloan, Richard G. and Sweeney, Amy P., (1996). Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC, *Contemporary Accounting Research*, Vol 13, No 1, p 3

(4) الداعور، جبر إبراهيم، نفس المرجع السابق

<p>تحدث عند استخدام المديرين للحكم الشخصي في عملية التقرير المالي وهيكله العمليات من أجل تغيير مدلول التقارير المالية إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو من أجل التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بهذه التقارير (1).</p>	<p>(Healy and Wahlen, 1999)</p>
<p>نشاط التلاعب بالنتائج المحاسبية لغرض خلق انطباع مغاير عن أداء المؤسسة (2).</p>	<p>(Mulford and Comiskey, 2002)</p>
<p>التحريف المقصود للأرباح الأمر الذي ينتج عنه أرقام محاسبية تختلف عن الأرقام المحاسبية في حالة عدم وجود التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية، بل بهدف تغيير رقم الأرباح فقط (3).</p>	<p>(Mohanram, 2003)</p>
<p>التلاعب بالأرباح المعلنة بحيث لا تمثل بدقة الأرباح الاقتصادية خلال أي فترة زمنية معينة، في حين تمهيد الأرباح هي حالة خاصة من إدارة الأرباح (4). ويعرف (Belkaoui) تمهيد الأرباح بأنه: "تسوية مقصودة للربح بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الربح إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل المبادئ المحاسبية والإدارية المقبولة" (5).</p>	<p>(Goel and Thakor, 2003)</p>

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسات المشار إليها في ص ص. 10-11

(1) Saleh, Norman Mohd., Iskandar. Takiah Mohd. and Mohid Rahmat, Mohd., (2005). **Earnings Management and Board Characteristics, Evidence from Malaysia**, *Jurnal Pengurusan*, Vol 24, p 78

(2) Mulford, Charles W. and Comiskey, Eugene E., (2002). **The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices**, *John Wiley & Sons. Inc*, New Jersey, p 59

(3) Mohanram, P S., (2003). **How To Manage Earnings Management ?**, *Working Paper*, p 1, Available from: <https://www.researchgate.net/publication/251563109>, date of access: [02/04/2015]

(4) Goel, A. Mohan. and Thakor, A.V., (2003). **Why Do Firms Smooth Earnings?**, *Journal of Business*, Vol 76, No 1, p 151

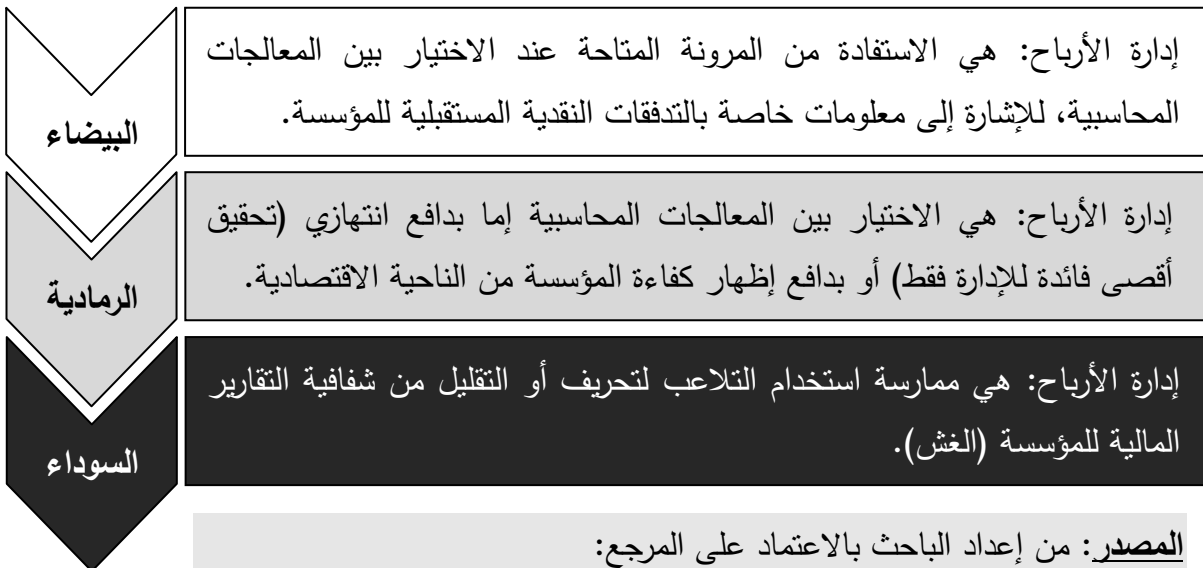
(5) العبدالله، رياض والحسناوي، عقيل، (2006)، **العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية**، *المجلة العربية للمحاسبة*، المجلد 09، العدد 01، ص 35

ويشير (Beneish, 2001) إلى وجود وجهتي نظر حول دوافع قيام الإدارة بالتلاعب بالأرباح هما وجهة النظر الانتهازية (Opportunistic) ووجهة النظر المعلوماتية (Information)، وجهة النظر الانتهازية ترى أن هدف الإدارة من إدارة الأرباح هو تضليل الأطراف ذات العلاقة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو للتأثير على النتائج التعاقدية لها بغرض تحقيق منافع ذاتية للإدارة، أما وجهة النظر المعلوماتية فتري أن الهدف من إدارة الأرباح هو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية، عن طريق الكشف عن معلومات تتفق وتوقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وعندئذ يكون الدافع هو إظهار كفاءة المؤسسة⁽¹⁾.

حسب (Ronen and Yaari, 2008) يمكن تبويب إدارة الأرباح في ثلاثة تصنيفات: إدارة الأرباح البيضاء، الرمادية والسوداء، فإدارة الأرباح البيضاء (White EM) هي ممارسة مفيدة وتعزز الشفافية في التقارير المالية، أما إدارة الأرباح الرمادية (Gray EM) فتشير إلى التلاعب في التقارير المالية ضمن حدود المعايير الموضوعة، ويمكن أن تكون بدافع انتهازي أو بدافع تعزيز الكفاءة، أما إدارة الأرباح السوداء (Black EM) فهي ممارسات خبيثة تتطوي على تحريفات صريحة وغش⁽²⁾.

يمكن توضيح مستويات إدارة الأرباح لـ (Ronen and Yaari, 2008) في الشكل الآتي:

الشكل (1-2): مستويات سلوك إدارة الأرباح حسب (Ronen and Yaari)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع:

Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., Op.Cit, p 25

(1) Beneish, Messod D., (2001). **Earnings Management: A Perspective**, Working Paper, p 3, Available from: <http://ssrn.com/abstract=269625>, date of access: [10/03/2014]

(2) Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., (2008). **Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research**, Springer Edition, New York, p 25

من جهة أخرى، يشير (Bugshan, 2005) إلى أن المؤسسات التي تمارس إدارة الأرباح بشكل أقل من المحتمل أن تتميز أرباحها بديمومة أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وبالتالي ارتفاع جودة أرباحها، وقد أثبتت دراسة (Cheng et al., 1996) وجود علاقة بين ديمومة الأرباح والمحتوى المعلوماتي لها، فالأرباح المحاسبية الأقل ديمومة تعتبر أقل معلوماتية فيما يتعلق بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة⁽¹⁾، في نفس السياق، يؤكد (Yib et al., 2011) أن سلوك إدارة الأرباح يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح ويقلل من القدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية، للدرجة التي يمكن أن تقوم الأرباح بتضليل المستثمرين، وتعتبر إدارة الأرباح سلوك غير أخلاقي⁽²⁾.

إن أغلب التعاريف التي تناولت مفهوم إدارة الأرباح تتفق على أن هذا السلوك يؤدي إلى تحريف الأرقام المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وهو ما ينتج عنه أرباح محاسبية تختلف عن الأرباح المحاسبية في حالة عدم وجود تدخل للإدارة التنفيذية، وبالتالي يمكن القول أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح المحاسبية. في هذا السياق يؤكد (Lo, 2007) وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح حيث أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح⁽³⁾.

1-2-2 حوافز سلوك إدارة الأرباح

حسب نظرية الوكالة، سلوك الإدارة في التأثير على الأرقام المحاسبية ينشأ نتيجة للعلاقات التعاقدية القائمة بين الإدارة والأطراف الأخرى ذات العلاقة، ويمكن تفسير دوافع اختيار الإدارة بين السياسات المحاسبية للتأثير على رقم الأرباح ضمن ثلاث اتجاهات كما يلي⁽⁴⁾:

- الاتجاه الأول: الاختيار بين السياسات المحاسبية يتم بدافع عقود المكافآت الإدارية.
- الاتجاه الثاني: الاختيار بين السياسات المحاسبية يتم بهدف استيفاء شروط عقد الدين.
- الاتجاه الثالث: الاختيار بين السياسات المحاسبية يكون بهدف جذب المساهمين في البورصة.

في هذا الصدد، يقسم (Dechow and Skinner, 2000) حوافز إدارة الأرباح إلى: حوافز سوق رأس المال والترتيبات التعاقدية، فأسواق رأس المال تقوم على تداول أسهم المؤسسات المدرجة، وبالتالي فالمساهمين والمستثمرين المحتملين لهم ردة فعل وتفاعل اتجاه المعلومات المالية الجديدة المفصح عنها،

(1) Bugshan, Turki., (2005). *Corporate Governance, Earnings Management, and the Information Content of Accounting Earnings: Theoretical Model and Empirical Tests*, Doctorat of Philosophy in Accounting, Bond University, Australia, p 3

(2) Yip, Erica., van Staden, Chris. and Cahan, Steven., (2011). *Corporate Social Responsibility Reporting and Earnings Management: The Role of Political Costs*, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol 5, Issue 3, p 20

(3) حمدان، غلام محمد موسى وأبو عجيبة، عماد محمد، (2012)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 15، ص. 165

(4) Ben Omonuk, Joseph., (2007). *Rate Regulation and Earnings Management: Evidence From The U.S. Electric Utility Industry*, Doctorat of Philosophy in Accounting, Louisiana State University, USA, p 21-22

الأمر الذي يسبب تغيرات في العرض والطلب على أسهم المؤسسات، وهو ما يؤثر على سعر السهم في البورصة، بالرغم من أن سوق رأس المال الكفاء، المعلومات متاحة به وأسعار الأسهم تتحدد بشكل عادل وفقا للأرقام المالية المحققة من طرف المؤسسة، إلا أن هذا لا يمنع مديري المؤسسات من إدارة أرباح مؤسساتهم بهدف إحداث تغييرات مؤقتة في أسعار الأسهم وتحقيق بعض المكاسب الخاصة، أما بالنسبة للترتيبات التعاقدية (Contractual arrangements)، تستند خطط المكافآت والحوافز وموathيق الدين على الأرقام المحاسبية مثل الأرباح المحققة، لذا يمكن لإدارة المؤسسة التلاعب بالأرباح بحيث تكون قادرة على تحقيق أقصى قدر ممكن من المكافآت والحوافز، علاوة على ذلك، الحوافز التنظيمية توفر أسباب قوية لممارسة الإدارة لسلوك إدارة الأرباح⁽¹⁾.

في نفس السياق، أشار (Ben Othman and Zeghal, 2006) إلى أن أهم دوافع سلوك إدارة الأرباح يمكن حصرها في: خطط التعويضات للإدارة، موافقة شروط عقد الدين، اكتساب مزايا عند التفاوض مع اتحادات العمال، الدوافع التنظيمية، دوافع سعر الأسهم، الوفاء بتوقعات المحللين الماليين والإدارة بشأن الأرباح المستقبلية، تجنب الإعلان عن الانخفاضات والخسائر الحاصلة في القيمة⁽²⁾.

1-2-2-1 الحوافز التعاقدية

يشير (Jackson and Pitman, 2001) إلى أنه عندما يكون التعاقد بين المؤسسة والأطراف الأخرى مبنيا على النتائج المحاسبية فإنه يتولد لدى الإدارة الدافع لإدارة الأرباح بما يحقق أهدافها، وهو ما يطلق عليه الدوافع التعاقدية والمتمثلة في: زيادة مكافآت وتعويضات الإدارة، موافقة شروط عقود الدين، تحقيق الأمان الوظيفي للإدارة⁽³⁾.

1-1-2-2-1 زيادة مكافآت وتعويضات الإدارة

أثبتت الدراسات السابقة أن إدارة المؤسسة تعمل على تعظيم منفعتها الشخصية على حساب مصلحة المساهمين، ووفقا لنظرية الوكالة المساهمون يحتاطون لمثل هذا النوع من التعارض في المصالح ويكون ذلك بوضع أساليب تحد من قدرة الإدارة على تعظيم منفعتها الشخصية، من بين هذه الأساليب "عقود الحوافز" التي تعتبر من أهم العقود المالية القائمة بالمؤسسة، وهي عبارة عن اتفاقيات يبرمها المساهمون مع الإدارة تتضمن تحقيق مقاييس أداء معينة كصافي الربح أو معدل العائد على حقوق الملكية مقابل الحصول على حوافز محددة، يمكن أن تكون هذه الحوافز عبارة عن مكافآت نقدية تسمى

(1) Naidu, Dharmendra. and Patel, Arvind., Op.Cit., p 82

(2) Ben Othman, Hakim. and Zeghal, Daniel., (2006). A study of earnings-management motives in the Anglo-American and Euro-Continental Accounting models: The Canadian and French cases, *International Journal of Accounting*, Vol 41, No 4, p 407

(3) Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., (2001). *Auditors and Earnings Management*, *The CPA Journal*, Available from: <http://archives.cpajournal.com/2001/0700/features/f073801.htm>, date of access: [24/05/2014]

بالحوافز النقدية، كما يمكن أن تكون عبارة عن منح الإدارة لحصة من أسهم المؤسسة وتسمى بخطط امتلاك الأسهم (1).

يرى (Ahmed et al., 2008) أن خطط الحوافز تعتبر من الأساليب المستخدمة لتحقيق التقارب بين مصالح الإدارة والمساهمين، لكن مع مرور الوقت أصبحت تدفع الإدارة للتلاعب بالأرقام المحاسبية وتشويه الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة لزيادة أسعار أسهمها في المدى القصير، بغرض الحصول على مكافآت أعلى لا تتسجم مع الأداء المحقق (2). وهو نفس رأي (Mard, 2005)، الذي أشار إلى أن المساهمين يقومون بتطبيق نظام الحوافز بهدف تشجيع المديرين على اتخاذ القرارات التي تزيد من قيمة المؤسسة، إلا أن هذه الحوافز ستدفع الإدارة للتلاعب بالأرباح المحاسبية للحصول على مكافآت لا تقابل الأداء المبذول من طرف الإدارة لتحسين قيمة المؤسسة (3).

في هذا السياق، قدمت دراسة (Healy, 1985) أدلة على أن خطط المكافآت تعطي مديري المؤسسات الدافع لإدارة الأرباح لتعظيم المكافآت الممنوحة لهم، حيث توصلت الدراسة إلى أن مديري المؤسسات التي ترتبط خطط المكافآت بها بالأرباح المحققة يختارون الطرق المحاسبية التي تزيد من صافي ربح الفترة الحالية، كما أشارت دراسة (Holthausen, 1995) إلى أن وصول الحوافز المحصل عليها إلى أعلى حد ممكن سيدفع الإدارة إلى تخفيض الأرباح، لأن زيادة الأرباح لن يحقق أي زيادة في مكافآت الإدارة، كما أكدت الدراسة على قيام الإدارة باستخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تضخيم الأرباح في الحالات التي تكون الأرباح المحققة أقل من الحد الأدنى اللازم للحصول على الحوافز (4). في نفس الإطار، توصلت دراسة (Iatridis and Kadorinis, 2009) إلى قيام إدارات المؤسسات البريطانية بالتلاعب بالأرباح بهدف تعزيز وزيادة مكافآتها (5).

إضافة إلى آلية المكافآت المالية، العديد من المؤسسات تقوم بتشجيع وزيادة مستوى الملكية الإدارية، التي تستند إلى حصول الإدارة على أسهم مجانية أو حق تملك الأسهم، فنظريا كلما زادت نسبة امتلاك مديري المؤسسات لأسهم مؤسساتهم زاد احتمال عملهم لمصلحة المساهمين، لكن ما يثير القلق أن

(1) الدهراوي، كمال الدين مصطفى وسرايا، محمد السيد، (2006)، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص. 97-98

(2) Ahmed, Anwer S., Duellman, Scott. and Abdel-Meguid, Ahmed., (2009). **Equity Incentives, Corporate Governance, and Earnings Management**, Working Paper, p 3-4, Presented in a concurrent session at the American Accounting Association, Annual meeting, New York, USA

(3) Mard, Yves., Op.Cit., p 5

(4) الداور، جبر إبراهيم وعابد، محمد نواف، (2009)، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 01، ص. 825

(5) Iatridis, George. and Kadorinis, George., (2009). **Earnings management and firm financial motives: A financial investigation of UK listed firms**, *International Review of Financial Analysis*, Vol 18, Issue 4, p 164

حوافز الأسهم تشجع المديرين على التلاعب بالأرباح لزيادة أسعار الأسهم في المدى القصير، أملا في الحصول على مكاسب من بيع حصة أسهمهم لاحقا⁽¹⁾.

تتظر دراسة (Bartov and Mohanram, 2004) إلى عقود حق شراء الأسهم على أنها آلية فعالة لوضع مصالح المديرين التنفيذيين في إطار واحد مع قيمة المؤسسة، وبالتالي تحقيق التوافق بين مصالح الإدارة والملاك وتخفيض تكاليف الوكالة، بالرغم من ذلك، تقوم الإدارة بالتلاعب بالأرباح قبل ممارسة حق شراء الأسهم بشكل يؤدي إلى تخفيضها، وهو ما ينجم عنه انخفاض مؤقت في أسعار الأسهم، وبالتالي ممارسة الإدارة التنفيذية لحق شراء الأسهم بسعر منخفض، بعد ذلك تقوم الإدارة بالتلاعب بالأرباح وتضخيمها بما يؤدي إلى رفع أسعار الأسهم، وهنا تقوم الإدارة ببيع حصة أسهمها والحصول على مكاسب لا توافق الجهود المبذولة أو الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة⁽²⁾.

كما أكدت دراسة (Perry and Williams, 1994) أن الإدارة قد تتلاعب بالقوائم المالية قبل الأحداث المهمة بالمؤسسة، إذ يعتمد مديرو المؤسسات إلى تخفيض الأرباح المعلنة قبل الإعلان عن عروض استحواذ الإدارة، وذلك بهدف الحصول على أسهم المؤسسة بأسعار أقل⁽³⁾.

1-2-2-1-2 التوافق مع شروط عقود الدين

حسب نظرية الوكالة، العلاقة التعاقدية التي تربط المؤسسة بالدائنين يجعل الأطراف الدائنة تهتم بمؤشر الربح والتقلبات الحاصلة عليه، والتي تشير إلى زيادة مخاطر عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين⁽⁴⁾. لذا عقود الدين غالبا ما تتضمن شروطا تقوم على أساس أرقام محاسبية أو مؤشرات مثل رأس المال العامل أو عدد مرات تغطية الفوائد... الخ، وذلك بهدف رصد أداء المؤسسة وتقييد التصرفات المالية والاستثمارية للإدارة التي تخفض من قيمة ديونها الخارجية، حيث أن عدم موافقة هذه الشروط ينتج عنه ارتفاع تكلفة الاقتراض أو فرض شروط تقييدية جديدة على المؤسسة⁽⁵⁾.

ويمكن حصر أهم الشروط التي يمكن أن تتضمنها عقود الدين فيما يلي⁽⁶⁾:

- قيود على توزيعات الأرباح.

(1) Cheng, Qiang. and Warfield, Terry., (2005). **Equity Incentives and Earnings Management**, *The Accounting Review*, Vol 80, No 2, p 442

(2) Bartov, Eli. and Mohanram, Partha., (2004). **Private Information, Earnings Manipulations, and Executive Stock-Option Exercises**, *The Accounting Review*, Vol 79, No 4, p 919

(3) Yang, Jingjing., Chi, Jing. and Young, Martin., (2012). **A review of earnings management in China and its implications**, *Asian-Pacific Economic Literature*, Vol 26, Issue 1, p 86

(4) Prevost, Andrew K., Skousen, Christopher J. and Rao, Ramesh P., (2008). **Earnings Management and the Cost of Debt**, *Working Paper*, p 4, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1083808>, date of access: [14/04/2014]

(5) Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., Ibid

(6) الدهراوي، كمال الدين مصطفى وسرايا، محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص. 110 - 113

- تحقيق حدود دنيا لبعض المؤشرات المالية مثل رأس المال العامل، أو مؤشرات مالية ذات حد أقصى مثل نسب المديونية.
 - قيود على أنشطة الاندماج، بهدف الحد من زيادة درجة مخاطرة المؤسسة.
 - قيود على الاستثمار في مؤسسات أخرى.
 - عدم إجراء أي عمليات إحلال وتجديد للأصول والالتزام بسياسة استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها.
- في هذا السياق، أشارت دراسة (Begley, 1990) أن عقود الدين تتضمن قيود تفرض على الإدارة بهدف حماية مصلحة المقرضين، وتتمثل أهم القيود في: الحد من قدرة الإدارة على سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو إصدار ديون جديدة، أو طلب الدائنين منحهم الحق في سداد الدين مبكراً في حالة عدم تحقيق الإدارة لنتائج محاسبية محددة مسبقاً، لذا قد تتحمل الإدارة تكاليف وكالة إضافية، وهو ما يدفع الإدارة إلى التلاعب بالأرباح لتقليل احتمالات انتهاك هذه القيود⁽¹⁾. كما أشارت نتائج دراسة (Defond and Jiambalvo, 1994) إلى أن المؤسسات تميل إلى التلاعب بالمستحقات المحاسبية لزيادة وتضخيم الأرباح المعلنة بهدف عدم انتهاك عقود الدين⁽²⁾.

من جهة أخرى، يشير (Iatridis and Kadorinis, 2009) إلى أن انتهاك شروط عقد الدين يعني عدم وجود استقرار في المؤشرات المالية للمؤسسة ووجود مخاطر إفلاس بها، وهو ما يؤثر بدوره على أسعار أسهمها بالبورصة، ولتجنب التبعات المترتبة عن الإخلال بشروط عقد الدين تقوم الإدارة بالتلاعب بالأرباح⁽³⁾. وهنا يؤكد (Jackson and Pitman, 2001) أن المؤسسات المتهمه سابقاً بانتهاك شروط عقد الدين ستعمل على إدارة أرباحها من أجل تحسين موقفها التفاوضي أمام المقرضين، وبالتالي إعادة التفاوض وطلب قروض أخرى من المقرضين بشروط أقل صرامة⁽⁴⁾.

3-1-2-2-1 الاحتفاظ بالمراكز الوظيفية للإدارة

يشير (Xie et al., 2001) أن هدف الإدارة من سلوك إدارة الأرباح ليس مقتصرًا على الحوافز المالية، وإنما قد يمتد لمجموعة أخرى من الحوافز غير المباشرة وهي: الاحتفاظ بالمركز الوظيفي، السمعة المهنية الحسنة والمكانة المرموقة⁽⁵⁾. وحسب (Defond and Park) الأداء السيئ للمؤسسة يزيد من احتمال تخلي مالكي المؤسسة عن الإدارة، لذا تلجأ الإدارة إلى تقديم (تحويل) جزء من أرباح الفترات

(1) الداور، جبر إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 118

(2) Yang, Jingjing., Chi, Jing. and Young, Martin., Ibid

(3) Iatridis, George. and Kadorinis, George., Op.Cit., p 164-165

(4) Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., Ibid

(5) Xie, Biao., Davidson, Wallace N. and DaDalt, Peter J., (2001). **Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the Audit Committee**, Working Paper, p 5, Available from: <https://ssrn.com/abstract=304195>, date of access: [11/03/2014]

المستقبلية (الحالية) إلى الفترة الحالية (المستقبلية) حسب الحاجة، وذلك بهدف تقليل احتمال استغناء الملاك عن خدماتها⁽¹⁾.

في نفس السياق، أثبتت الدراسات التي تمت بالولايات المتحدة الأمريكية أن أنشطة إدارة الأرباح لدى المؤسسات المدرجة ترتبط أساساً بـ "مدة عمل الإدارة" و"التعويضات الإدارية"، ففي حالة ارتباط استمرارية الإدارة في عملها بالنتائج المحققة فإن مديري المؤسسات يستهدفون تحقيق استقرار وسلاسة في الأرباح من سنة لأخرى، حيث تقوم الإدارة بنقل أرباح الفترات اللاحقة إلى الفترات الصعبة ذات الأداء الضعيف (الفترات التي لم تحقق فيها المؤسسة الأرباح المستهدفة أو حققت خسائر أو أرباح صفرية)، أو تقوم بتخزين ونقل الأرباح من الفترات المحاسبية ذات الأداء الجيد إلى الفترات المحاسبية التي يتوقع أن يكون الأداء بها ضعيفاً أو سيئاً⁽²⁾. وقد برهنت دراسة (Dechow and Sloan, 1991) على قيام الإدارة بتخفيض نفقات البحوث والتطوير في السنوات الأخيرة من تعاقدها مع المؤسسة بهدف زيادة الأرباح، وذلك بدافع تعظيم المكافآت المالية وتقليص احتمال استغناء الملاك عن خدمات الإدارة.

1-2-2-2 حوافز سوق رأس المال

حسب (Jackson and Pitman, 2001) الحوافز المتعلقة بسوق رأس المال تنشأ نتيجة لوجود علاقة بين الأرباح المعلنة وقيمة الأسهم بالبورصة، حيث تقوم الإدارة بالتلاعب بالنتائج المحاسبية بهدف التأثير على أسعار الأسهم خاصة في الفترات التي تسبق العروض العامة الأولية وعروض الأسهم التي تطرح لزيادة رأسمال المؤسسات، كما ترتبط دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال بتضخيم أرباح المؤسسة لتتسق مع تنبؤات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها، وذلك لمنع حدوث أي تقلبات في أسعار الأسهم على المدى القصير⁽³⁾. وحسب (Dadbeh and Mogharebi, 2013) أهم عامل يشجع الإدارة على التلاعب بالأرباح هو عدم تماثل المعلومات، والتي تحدث نتيجة قدرة بعض الأطراف ذات العلاقة على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسة مقارنة بالأطراف الأخرى⁽⁴⁾.

1-2-2-2-1 التوافق مع تنبؤات المحللين أو الإدارة بشأن الأرباح المتوقعة

تشكل تنبؤات الأرباح التي يصدرها المحللون في البورصة أو الإدارة نفسها أحد الأرقام المستهدفة من طرف الإدارة، إذ تحاول الإدارة التقرير عن أرباح تتسق مع تلك التنبؤات⁽⁵⁾. حيث أشار (Bartov et al., 2000) إلى أن إدارة المؤسسة تسعى لكسب لعبة توقعات المحللين الماليين بهدف زيادة

⁽¹⁾ جهماني، عمر عيسى، (2001)، سلوك تمهيد الدخل في الأردن - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، ص. 114

⁽²⁾ Yang, Jingjing., Chi, Jing. and Young, Martin., Op.Cit., p 85

⁽³⁾ Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., Ibid

⁽⁴⁾ Dadbeh, Fatemeh. and Mogharebi, Narjes., (2013). A study on effect of information asymmetry on earning management: Evidence from Tehran Stock Exchange, *Management Science Letters*, Vol 3, Issue 7, p 2163

⁽⁵⁾ الداعور، جبر إبراهيم، نفس المرجع السابق

سعر سهم المؤسسة، وبالتالي تجنب المؤسسة لمعاقبة السوق المالي نتيجة إعلان المؤسسة عن أرباح غير مرغوب فيها أو أرباح سالبة (1).

في نفس السياق، كشفت دراسة (Graham et al., 2005) عن تفاعل السوق المالي بقوة مع الانخفاضات في الأرباح أو الفشل في تحقيق تنبؤات المحللين الماليين، فوفقا للمدراء الماليين يفترض السوق المالي قدرة المؤسسات على تحسين الأرباح بشكل كاف لتتوافق أو تجاوز المؤشرات القياسية للأرباح، لذا فإن أي تذبذبات في الأرباح أو تحقيق أرباح سلبية يعتبر مؤشر على وجود مشاكل تسيير داخل المؤسسة وهو ما يؤثر سلبا على أسعار أسهمها (2). كما توصلت دراسة (Bartov et al., 2000) إلى قيام السوق المالي بمكافأة المؤسسة التي حققت أو تجاوزت توقعات المحللين الماليين، فعائد الأسهم في المؤسسات التي حققت أو تجاوزت توقعات المحللين الماليين أعلى مقارنة بالمؤسسات التي فشلت في تحقيق أو تجاوز توقعات المحللين نظرا لمعاقبة السوق المالي لها (3).

1-2-2-2-2-2 التأثير على أسعار الأسهم

إن زيادة أرباح المؤسسة يؤثر إيجابا على أسعار أسهمها في البورصة نظرا لتهافت المستثمرين لشرائها وبالتالي زيادة قيمتها السوقية، كما أن انخفاض حدة التقلبات في الأرباح من فترة لأخرى يعني انخفاض حالة عدم التأكد حول اتجاه الأرباح بما يعزز الانطباع بانخفاض المخاطر، وهو ما يؤدي عمليا إلى ارتفاع أسعار أسهم المؤسسة (4). حيث أكدت دراسة (Jackson and Pitman, 2001) أن المؤسسات التي أعلنت عن سلسلة مستمرة من زيادات الأرباح تكافئ من طرف البورصة، حيث يكون العائد على أسهمها أعلى مقارنة بالمؤسسات الأخرى (5).

في نفس السياق، كشفت دراسة (Barth et al., 1995) أن المؤسسات التي أعلنت عن سلسلة أرباح متزايدة تكافئ من طرف السوق المالي، حيث ترتفع نسبة سعر السهم إلى الأرباح (P/E)، كما أن استمرار الارتفاع الحاصل بهذه النسبة يتعلق بطول الفترات التي تحدث فيها زيادة الأرباح ومدى اتصالها، كما كشفت الدراسة عن تناقص هذه النسبة بشكل كبير في الحالات التي تكون فيها سلسلة الأرباح المتزايدة متقطعة، وهو ما أكدته دراسة (DeAngelo et al., 1996)، حيث توصلت إلى أن المؤسسات

(1) Bartov, Eli., Givoly, Dan. and Hayn, Carla., (2000). **The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations**, Working Paper, p 1, Available from: <http://ssrn.com/abstract=247435>, date of access: [19/03/2014]

(2) Graham, John R., Harvey, Campbell R. and Rajgopal, Shiva., (2005). **The Economic Implications of Corporate Financial Reporting**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 40, Issue 1-3, p 4-5

(3) Bartov, Eli., Givoly, Dan. and Hayn, Carla., Op.Cit., p 2

(4) حماد، طارق عبد العال، (2007)، **موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص. 427-428

(5) Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., Ibid

التي حققت سلسلة أرباح متزايدة بشكل منقطع تم معاقبتها من طرف السوق المالي في السنة التي لا تحقق بها زيادة في الأرباح بنقص يبلغ متوسطه 14% من عائد أسهمها (1).

وقد أشارت دراسة (Cheng and Warfield, 2005) إلى أن الإدارة تلجأ للتلاعب بالأرباح المحاسبية للتأثير على أسعار أسهم المؤسسة في البورصة على المدى القصير، كما أن اعتماد سوق رأس المال على الأرباح الحالية لتشكيل تنبؤات حول الأرباح المستقبلية للمؤسسة يعتبر من أهم العوامل التي تحفز الإدارة على التلاعب بالأرباح (2).

1-2-2-3 عروض حقوق الملكية الأولية (IPOs)

يشير (Dadbeh and Mogharebi, 2013) أن الاستخدام العام للمعلومات المحاسبية من طرف المستثمرين والمحللين الماليين يخلق الحافز لدى الإدارة لإدارة الأرباح بهدف التأثير على أسعار الأسهم على المدى القصير، وقد قدمت الدراسات السابقة بعض الأدلة على أن مديري المؤسسات يميلون إلى المبالغة في الأرباح في الفترات التي تسبق عروض الملكية (Equity offerings) كالعروض العامة الأولية (IPOs) (3). فوفقاً لنظرية الإشارة، جميع الأطراف ذات العلاقة لديها معلومات ناقصة وغير متماثلة، لكن في الحقيقة الإدارة تعتبر الجهة الوحيدة التي تملك معلومات خاصة بالمؤسسة وستسعى إلى إصدار إشارات للمستثمرين الحاليين والمرقبين حول خصائص المؤسسة التي يديرونها (4).

في هذا الصدد، يؤكد (Dechow and Skinner, 2000) أن العروض العامة للأسهم تعتبر من الحوافز التي تدفع الإدارة للتلاعب بالنتائج المحاسبية، وبالتالي تسهيل عملية نقل ملكية الأسهم إلى جمهور المستثمرين (5). كما يؤكد (Hong et al., 1998) أن العروض العامة الأولية عرضة لإدارة الأرباح نظراً لعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، فالأدلة أثبتت وجود تغطية كبيرة من طرف المؤسسات على بياناتها المالية في الفترات التي تسبق الاكتتاب العام، وهو ما يدفع المستثمرين للجوء إلى نشرات الاكتتاب التي تحتوي على بيانات ثلاث سنوات الأخيرة فقط من نشاط المؤسسة، وبافتراض أن المستثمرين غير مدركين لتصرفات الإدارة في التأثير على الأرباح عند طرح العروض العامة الأولية، فإن ارتفاع أرباح المؤسسة سيؤدي إلى زيادة السعر التمهيدي للأسهم المصدرة (6).

(1) Burgstahler, David. and Dichev, Ilia., (1997). **Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 24, No 1, p 100

(2) Prevost, Andrew K., Skousen, Christopher J. and Rao, Ramesh P., Op.Cit., p 3

(3) Dadbeh, Fatemeh. and Mogharebi, Narjes., Op.Cit., p 2161

(4) Chabchoub, Mohamed. et Mrabet, Mansour., (2007). **Gestion du Résultat et Introduction en Bourse: cas des entreprises tunisiennes**, 28ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité- Comptabilité et Environnements, France, p 3, document disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544954>, [11/10/2014]

(5) Chabchoub, Mohamed. et Mrabet, Mansour., Op.Cit., p 4

(6) Teoh, Siew Hong., Welch, Ivo. and Wong, T.J., (1998-a). **Earnings Management and the Long-Run Market Performance of Initial Public Offerings**, *The Journal Of Finance*, Vol 53, No 6, p 1937-1938

من جهة أخرى، توصلت دراسة (Rangan, 1998) و (Teoh et al., 1998) إلى قيام المؤسسات بتضخيم أرباحها قبل طرح عروض الملكية التي تهدف إلى زيادة رأس المال (SEOs)، وذلك بغرض زيادة أسعار الأسهم عند الاكتتاب وجذب المزيد من المستثمرين في سوق رأس المال⁽¹⁾.

وهناك دليل على وجود ارتداد عكسي لسلوك إدارة الأرباح على عائدات الأسهم في الفترات التي تلي عملية الاكتتاب العام، فإدارة الأرباح تقوم بزيادة إيرادات العروض العامة وتؤدي إلى تخفيض الأرباح في الفترات التي تلي طرح العروض⁽²⁾. حيث توصلت دراسة (Aharony et al., 2000) التي تمت على مستوى المؤسسات الصينية المملوكة للدولة، وقامت بطرح العروض العامة الأولية خلال الفترة 1992-1995، إلى وجود انخفاض ذات دلالة هامشية في أرباح المؤسسات بعد عملية الإصدار⁽³⁾.

كما توصلت دراسة (Kao et al., 2009) إلى أن ربحية المؤسسات الصينية المدرجة شهدت انخفاضا في مرحلة ما بعد الاكتتاب في العروض العامة الأولية، كما أن أداء الأسهم في المدى الطويل شهد انخفاضا كبيرا⁽⁴⁾.

1-2-2-2-4 العروض العامة للشراء- التبادل

إن المؤسسات التي تكون مستهدفة وعرضة للسيطرة من طرف مؤسسات أخرى بالبورصة بواسطة عروض الشراء العامة (PTBs) أو التبادل (PEOs)، تتساق وراء ممارسات إدارة الأرباح في الفترات التي تسبق طرح العروض في البورصة، حيث توصل الباحثون إلى أن إدارة المؤسسة المستهدفة تلجأ للتلاعب بالنتائج المحاسبية بهدف التأثير وبشكل إيجابي على سعر الشراء المقترح في حالة عرض الشراء العام، أو التأثير على نسبة التبادل المقترحة في حالة العرض العام للتبادل، وذلك بهدف إقناع مساهمي المؤسسة المستهدفة بحسن التسيير والأداء المالي الجيد لها مما يعزز فرضية رفض هؤلاء المساهمين لهذه العروض، وبالتالي تخفيض احتمال الاستغناء عن خدمات الإدارة الحالية وتعويضها بطاقم إداري جديد في حالة حدوث الاندماج أو الاستحواذ⁽⁵⁾.

(1) Yang, Jingjing., Chi, Jing. and Young, Martin., Op.Cit., p 86

(2) Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., Ibid

(3) Aharony, Joseph., Lee, Chi-Wen Jevons. and Wong, T.J., (2000). *Financial Packaging of IPO Firms in China*, Working Paper, p 2, Available from: <http://ssrn.com/abstract=201093>, date of access: [08/06/2015]

(4) Yang, Jingjing., Chi, Jing. and Young, Martin., Ibid

(5) Missonier-Piera, Franck. et Ben-Amar, Walid., (2005). *La gestion des résultats comptables lors des fusions et acquisitions: une analyse dans le contexte Suisse*, 26ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité-Comptabilité et Connaissances, France, p 3-5, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581249>, [11/01/2015]

1-2-2-5 تجنب الانخفاض غير المتوقع في الأرباح والإعلان عن الخسائر

لقد قام (Martikainen, 1998) بدراسة المحتوى المعلوماتي للخسائر، حيث بين وجود رد فعل سلبية من السوق المالية اتجاه الإعلان عن خسائر دائمة، وردة فعل ايجابية اتجاه الاعلان عن تحقيق الأرباح، في حين لم تكن هناك أي ردة فعل من السوق اتجاه الإعلان عن خسائر مؤقتة⁽¹⁾.

من جهة أخرى، الإدارة تحت ظروف معينة تتجنب الإعلان عن خسائر وبدرجة أقل الانخفاض الطفيف في الأرباح، إذ يشير (Burgstahler and Dichev, 1997) إلى وجود نظريتين تفسران سبب تجنب الإدارة عن الإعلان عن خسائر أو انخفاضات في الأرباح، النظرية الأولى هي "نظرية تكاليف المعاملات"، التي تشير إلى أن الأطراف ذات العلاقة ستطالب بالكشف عن الأسباب التي أدت إلى حدوث تغييرات صفرية أو انخفاض في الأرباح، مما يزيد من مطالبهم الضمنية وتحديد شروط معاملات صارمة اتجاه المؤسسة، وهو ما يدفع الإدارة للتلاعب برقم الربح بهدف تحسين شروط المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، أما النظرية الثانية فهي "نظرية الاحتمال" التي تتيح للمستثمر اتخاذ قرارات في الحالات التي تحتوي على بدائل تنطوي على مخاطر، واستنادا إلى النتائج المحتملة والاحتمالات الخاصة بكل بديل يتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى فائدة للمستثمر، فالأطراف ذات العلاقة حسب (Burgstahler and Dichev, 1997) ستستخدم الأرباح المحققة لتقدير التغير الحاصل في الأداء الاقتصادي للمؤسسة من فترة لأخرى، وبما أن المساهمين والدائنين يتميزون بالرشد الاقتصادي والعقلانية فإنهم لا يسمحون بتقبل المزيد من الخسائر حتى ولو كانت هذه الخسائر صغيرة، خاصة إذا أدركوا أن هذه الخسائر مستمرة لفترات مستقبلية⁽²⁾.

من هذا المنطلق، نجد أن الهدف الأساسي لإدارة الأرباح هو إظهار أرباح أكثر استقرارا وثباتا، وهذا بدوره يعطي انطبعا عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وبالتالي ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل⁽³⁾.

1-2-2-6 التأثير على سياسة توزيعات الأرباح

ينظر المستثمرون لتوزيعات الأرباح على أنها مصدر للمعلومات حول كفاءة الإدارة في تسيير موارد المؤسسة، كما ينظر حملة الأسهم إلى سياسة توزيع الأرباح على أنها مؤشر للنجاح الذي تحققه المؤسسة، حيث تترك زيادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من سنة لأخرى انطبعا ايجابيا لدى المتعاملين في سوق رأس المال عن فاعلية أداء المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها.

(1) جبر، جمال زكريا والدبعي، مأمون محمد، (2008)، أثر إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواهما المعلوماتي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، ص. 2

(2) Coppens, Laurent. and Peek, Erik., (2005). *An analysis of earnings management by European private firms*, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol 14, Issue 1, p 3

(3) رياض، سامح محمد رضا، (2012-أ)، مرجع سبق ذكره، ص. 23

كما يعطي ارتفاع توزيعات الأرباح إشارة موجبة لارتفاع الأرباح المستقبلية للمؤسسة وهو ما يؤدي إلى رفع سعر السهم، وبالعكس الانخفاض في دفع التوزيعات ينظر إليه كإشارة سلبية حول انخفاض متوقع في الأرباح المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض سعر سهم المؤسسة، وتعتبر الأرباح المحققة أحد أهم المحددات الأساسية للقيام بتوزيعات أرباح، لذا قد تلجأ الإدارة للتلاعب بالأرباح لإظهار الأرباح بأنها أكثر استقراراً وثباتاً وبالتالي القيام بتوزيعات أرباح مما يعطي انطباعاً عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وبالتالي ارتفاع أسعار أسهمها (1).

1-2-2-3 الحوافز السياسية والتنظيمية

لقد أشار (Jackson and Pitman, 2001) إلى أن الحوافز التنظيمية تظهر نظراً لوجود اعتقاد لدى الإدارة التنفيذية بأن للأرباح المعلنة تأثير على تصرفات المسؤولين الحكوميين وواضعي القوانين.

1-2-2-1 تخفيض الضريبة على الأرباح

إن أحد الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة (2). لذا فإن ضريبة الأرباح تعتبر من أهم دوافع المديرين لإدارة الأرباح، ويتم ذلك عن طريق اختيار المديرين للطرق المحاسبية التي تقلل من القيمة المتوقعة لمدفوعات الضرائب، فعادة ما كانت المؤسسات تستخدم طريقة (LIFO) لتخفيض الربح الظاهر بالقوائم المالية، مما يؤدي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية وزيادة التدفق النقدي للمؤسسة (3).

في هذا الإطار، بينت دراسة (Fields et al., 2001) أن دافع الإدارة من وراء التلاعب بالأرباح هو تخفيض العبء الضريبي، حيث أن ظهور مستويات أرباح مرتفعة من شأنه أن يدفع السلطات إلى فرض تكاليف إضافية وفرض قواعد جديدة لاحتساب الضرائب على نشاط المؤسسات مما يزيد من المدفوعات الضريبية، ويحفز الإدارة على التلاعب بتخفيض رقم الأرباح المحاسبية، وإحدى الطرق المستخدمة لتخفيض مدفوعات الضرائب هي طريقة تقويم المخزون السلعي، ففي فترات التضخم كانت المؤسسات تستخدم طريقة (LIFO) لتخفيض الأرباح وبالتالي تخفيض مدفوعات الضرائب (4).

1-2-2-2 تخفيض التكاليف السياسية

لقد أوضحت النظرية الايجابية التي جاء بها (Watts and Zimmerman, 1978) أن القطاع السياسي لديه قدرة التأثير على إعادة نقل وتوزيع الثروة داخل المجتمع وتعتبر المؤسسات القطاع الأكثر

(1) رياض، سامح محمد رضا، (2012-ب)، مرجع سبق ذكره، ص. 746

(2) Coppens, Laurent. and Peek, Erik., Op.Cit., p 4

(3) الداور، جبر إبراهيم وعابد، محمد نواف، مرجع سبق ذكره، ص. 826

(4) Fields, Thomas., Lys, Thomas. and Vincent, Linda., (2001). *Empirical Research on Accounting Choice, Working Paper*, p 35-39, Available from: <http://ssrn.com/abstract=258519>, date of access: [23/01/2014]

عرضة لعملية إعادة التوزيع، وهو ما يخلق الحافز لدى المؤسسات لمواجهة هذه التدخلات الحكومية بتوظيف العديد من الآليات الدفاعية أبرزها اختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح، بهدف صرف نظر الجهات الحكومية عن المؤسسة، وبالتالي تجنب وتخفيض التكاليف المرتبطة بهذا التدخل التي يطلق عليها "التكاليف السياسية" (1).

في نفس السياق، أشار (Jackson and Pitman, 2001) إلى أن النقاشات التي طرحت حول الرعاية الصحية خلال حكم "كلينتون" أدت إلى توجيه انتباه الزعماء السياسيين نحو الأرباح الخيالية التي تحققها مؤسسات صناعة الأدوية، وهو ما دفع بمديري هذه المؤسسات إلى تخفيض الأرباح خلال هذه الفترة بهدف تقادي التدخل السياسي، كما أن المؤسسات التي تنشط في مجال الاستيراد تلجأ إلى تخفيض الأرباح من أجل الحصول على إعانات الاستيراد من طرف لجنة التجارة الدولية الأمريكية (2).

من جهة أخرى، أشار (Ronen and Sadan) إلى أن تقلبات الأرباح التي تأخذ شكل زيادة كبيرة قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار مما يدفع السلطات التشريعية إلى فرض ضرائب عالية عليها أو تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار، وهو ما يحفز هذه المؤسسات على التلاعب بالأرباح وتخفيضها (3).

لقد لخص (Mulford and Comiskey, 2002) أهم حوافز إدارة الأرباح في الجدول الآتي:

الجدول (1-2): ملخص حوافز إدارة الأرباح حسب (Mulford and Comiskey)

الشروط	الحافز
الأرباح قريبة إلى حد ما من توقعات الأرباح في السوق المالي.	تجنب الانخفاض الحاد المحتمل في سعر السهم.
المؤسسة تستعد لطرح العرض العام الأولي (IPOs).	تقديم أفضل صورة ممكنة عن أرباح المؤسسة قبل طرح العرض، وذلك لتحقيق أقصى سعر بيع للسهم المصدر.
الأرباح فوق مستوى الحد الأدنى المطلوب للحصول على تعويضات الحوافز، أو قريبة من تجاوز الحد الأقصى التي لا يمكن على أساسه	جعل الأرباح محصورة بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأرباح المدرجة في خطط الحوافز، وذلك

(1) Watts, R L. and Zimmerman, J L., (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards, *The Accounting Review*, Vol 53, No 1, p 115

(2) Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., Ibid

(3) أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، (2002)، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص. 147

الحصول على أية تعويضات حوافز .	لتحقيق أقصى قدر من تعويضات الحوافز .
حجم المؤسسة، تركيزها الصناعي، أو كليهما يجعلها هدف محتمل للتدخل السياسي السلبي .	تخفيض التكاليف السياسية المرتبطة بحجم المؤسسة وتركيزها الصناعي، وذلك عن طريق تجنب الإعلان عن مستويات أرباح مفرطة .
المؤسسة قريبة من انتهاك الشروط المتفق عليها في عقد الدين .	تجنب الآثار السلبية المحتملة لانتهاك شروط عقد الدين، كزيادة سعر الفائدة أو التسديد الفوري للدين .
الأرباح إلى حد ما تقع فوق أو تحت اتجاه الأرباح طويل الأجل المتوقع من طرف الإدارة .	تجنب رد فعل السوق القوي حول اتجاه الأرباح غير المتوقع .
وجود تقلبات في الأرباح .	تخفيض تقلبات الأرباح التي يتم تقييمها من طرف السوق المالي .
التغيير الحاصل في الإدارة العليا للمؤسسة .	التخلص من الخسائر المتحققة في عهد الإدارة السابقة بمجرد وصول الإدارة الجديدة، ونقل مصاريف تخص الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، لتحسين أرباح الفترات المستقبلية .

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع:

Mulford, Charles W. and Comiskey, Eugene E., Op.Cit., p .61

1-2-3 المستحقات المحاسبية

تقوم المؤسسات بإعداد تقاريرها المالية السنوية وفقا لأساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها وفقا للأساس النقدي، وطبقا لأساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالمصاريف المتعلقة بالفترة بغض النظر عن كون المصاريف دفعت أو لم تدفع، كما يتم الاعتراف بالإيرادات سواء حصلت الإيرادات أو لم تحصل⁽¹⁾. أما الأساس النقدي فيشير إلى أن إيرادات المؤسسة لا تعتبر متحققة إلا عند تحصيل قيمتها، ونفس الحال بالنسبة للمصاريف، لا تعتبر متحققة إلا عند دفع قيمتها⁽²⁾.

(1) لطفی، أمين السيد أحمد، (2007)، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، ص. 100

(2) الحياي، وليد ناجي، (2007-ب)، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص. 32

في هذا الصدد، يشير (أبونصار وآخرون، 2006) إلى أن المستحقات المحاسبية تحسن عملية قياس الربح المحاسبي من خلال معالجة سوء المقابلة والتوقيت الملازمين للأساس النقدي، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى دور المستحقات (خاصة قصيرة الأجل) في تعزيز قدرة الربح المحاسبي على التعبير عن أداء المؤسسة (1).

بالتالي يمكن القول أن: الأرباح المحاسبية تتكون من التدفقات النقدية (الشق النقدي)، والمستحقات المحاسبية (الشق غير النقدي)، وتُعدّل تسويات الاستحقاق المحاسبي التدفقات النقدية للوصول إلى الأرباح المحاسبية، وهنا يمكن للإدارة التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال التلاعب بالمستحقات المحاسبية (2).

$$\text{صافي ربح المؤسسة} = \text{التدفق النقدي التشغيلي} + \text{المستحقات المحاسبية الكلية} \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{المستحقات المحاسبية الكلية} = \text{صافي ربح المؤسسة} - \text{التدفق النقدي التشغيلي} \dots\dots\dots (2)$$

يؤكد (Kaplan's, 1985) أن المستحقات المحاسبية تنتج بشكل أساسي من خلال التقديرات والأحكام التي تتبناها الإدارة والتغير في الظروف الاقتصادية للمؤسسة، فالمشكلة لا تكمن في المستحقات العادية المعدة بناء على أحكام وتقديرات منطقية تحقق متطلبات المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين المطبقة، بل في المستحقات غير العادية، أي تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة والتي تعد من أهم الوسائل المستخدمة من طرف الإدارة للتأثير على رقم الأرباح المحاسبية (3).

في هذا الإطار، يشير (Ronen and Yaari, 2008) إلى أن المستحقات المحاسبية تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة معينة (4).

(1) أبونصار، محمد حسين وشبيطة، معاذ فوزي، (2006)، دور مكونات المستحقات المحاسبية كمقياس لأداء المنشأة، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 09، العدد 01، ص. 75-77

(2) القرم، جهاد فراس مصطفى وعبد الجليل، توفيق حسن، (2008)، أثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم- دليل من بورصة عمان للأوراق المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، ص. 123

(3) أبو ريشة، خالد عريج وحميدات، محمد محمود والعيسى، محمد سليم، (2015)، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 03، ص. 729

(4) Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., Op.Cit., p 371

ويمكن تقسيم المستحقات المحاسبية حسب طبيعتها إلى (1):

- المستحقات المحاسبية غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals): تنشأ من المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة الحالية وهي عادية للمؤسسة نظرا لمستوى أدائها، استراتيجياتها، اتفاقيات الصناعة، الأحداث على مستوى الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى، وبالتالي المستحقات المحاسبية العادية لا تخضع لسيطرة الإدارة وترتبط بطبيعة عمل المؤسسة وظروفها الاقتصادية (2).

- المستحقات المحاسبية الاختيارية (Discretionary Accruals): تنشأ نتيجة لتلاعب المديرين بالمستحقات، كزيادة أو تخفيض المستحقات المتعلقة بالحسابات تحت التحصيل (العملاء والديون المشكوك في تحصيلها)، وحسابات المخزون (مؤونة تدني قيمة المخزونات) ... الخ (3).

لذا يمكن القول أن:

$$\text{المستحقات المحاسبية الكلية} = \text{المستحقات المحاسبية العادية (غير الاختيارية)} + \text{المستحقات المحاسبية غير العادية (الاختيارية)} \dots\dots\dots (3)$$

من جهة أخرى، يشير (Teoh et al., 1998) إلى إمكانية تصنيف المستحقات المحاسبية على أساس الفترة الزمنية إلى مستحقات قصيرة الأجل ومستحقات طويلة الأجل، المستحقات قصيرة الأجل عبارة عن تسويات تشمل على حسابات الأصول والالتزامات قصيرة الأجل، على سبيل المثال يمكن لمديري المؤسسات التأثير على المستحقات قصيرة الأجل عن طريق الاعتراف المبكر بالإيرادات أو تأخير الاعتراف بالمصاريف، أو تقديم تقديرات متفائلة لمؤونات الديون المشكوك في تحصيلها، في المقابل المستحقات طويلة الأجل عبارة عن تسويات ترتبط بالأصول طويلة الأجل، هذه المستحقات يمكن تغييرها عن طريق إبطاء أو تسريع الاهتلاك (التغيير في طرق الاهتلاك) وتخفيض الضرائب المؤجلة، كما يشير (Teoh et al., 1998) إلى أن مديري المؤسسات لديهم قدرة أكبر في التأثير على المستحقات قصيرة الأجل مقارنة بالمستحقات طويلة الأجل (4). بالتالي يمكن القول أن:

$$\text{المستحقات المحاسبية الكلية} = \text{المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل} + \text{المستحقات المحاسبية طويلة الأجل} \dots\dots\dots (4)$$

(1) Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., Op.Cit., p 372

(2) القرم، جهاد فراس مصطفى وعبد الجليل، توفيق حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 124-123

(3) Dharan, Bala G., (2003). **Earnings Management with Accruals and Financial Engineering**, Working Paper, p 2, Available from: http://www.ruf.rice.edu/~bala/files/EM_and_financial_Engineering-the_accountants_world_ICFAI_02-2003.pdf, date of access: [15/06/2014]

(4) Teoh, Siew Hong., Welch, Ivo. and Wong, T.J., (1998-b). **Earnings management and the underperformance of seasoned equity offerings**, *Journal of Financial Economics*, Vol 50, Issue 1, p 66

في نفس السياق، يشير (Miller, 2009) إلى أن الشيء الذي يحفز الإدارة على التلاعب بالمستحقات المحاسبية هو صعوبة اكتشاف التلاعب بأثر الاستحقاق مقارنة بالقرارات المتعلقة بالتغير في المبادئ والتقديرات المحاسبية، كما أن التلاعب بأثر الاستحقاق يعتبر أقل تكلفة للمؤسسة⁽¹⁾.

من خلال المعادلتين (1) و(3) يمكن صياغة معادلة الربح المحاسبي كما يلي:

$$\text{صافي ربح المؤسسة} = \text{التدفق النقدي التشغيلي} + \text{المستحقات المحاسبية العادية (غير الاختيارية)} \\ + \text{المستحقات المحاسبية غير العادية (الاختيارية)} \dots\dots\dots (5)$$

يمكن القول: أن تحول المحاسبة من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق كان بهدف تحسين عملية قياس صافي الربح، وأهم مزايا أساس الاستحقاق أنه يربط عملية قياس الربح بالتغير الحاصل في صافي أصول المؤسسة وليس بالتغير الحاصل في النقدية، وهذا ما يرجح استخدامه على الأساس النقدي الذي لا يساير مبدأ العدالة في توزيع الإيرادات والمصاريف بين الفترات المحاسبية، لكن من جهة أخرى، المعلومات المستقاة من المستحقات المحاسبية تعتبر أقل مصداقية مقارنة بالمقبوضات أو المدفوعات النقدية نظراً لاعتمادها بشكل كبير على الحكم الشخصي للإدارة التنفيذية، كما أن الاعتراف بالعديد من المنافع والالتزامات المستقبلية (وفقاً لأساس الاستحقاق) يتم بمستوى معين من عدم التأكد وهو ما يعني نقص في المصداقية، وبالتالي المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق تضحى بجزء من المصداقية في سبيل توفير معلومات أكثر ملاءمة⁽²⁾.

وتتفق الدراسات المحاسبية على استخدام منهجين لتقدير المستحقات المحاسبية الكلية هما⁽³⁾:

- منهج الميزانية (Balance Sheet Approach).

- منهج قائمة التدفقات النقدية (Cash Flows Statement Approach).

أشار (Bartov et al., 2000) إلى أنه يفضل استخدام منهج التدفقات النقدية عند حساب المستحقات المحاسبية الكلية، وفي حالة عدم توفر المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية التشغيلية يمكن استخدام منهج الميزانية العامة كبديل للقياس بالرغم من احتوائه على أخطاء قياس، في نفس السياق، أكد

⁽¹⁾ Miller, James E., (2009). **The Development Of The Miller Ratio (MR): A Tool To Detect For The Possibility of Earnings Management (EM)**, *Journal of Business and Economics Research*, Vol 7, No 01, p 80

⁽²⁾ مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 22-24

⁽³⁾ Ali shah, S.Z., Ali Butt, S. and Hasan, A., (2009). **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, *European Journal of Scientific Research*, Vol 26, No 04, p 633

كل من (Hribar and Collins, 2002) أن استخدام منهج الميزانية من المحتمل أن يعطي نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند تقدير قيمة المستحقات الكلية⁽¹⁾.

يمكن توضيح المناهج المستخدمة لقياس وتقدير قيمة المستحقات الكلية فيما يلي⁽²⁾:

أ. منهج الميزانية

وفقا لمنهج الميزانية يمكن حساب المستحقات الكلية باستخدام الصيغة الآتية:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \frac{(\Delta CA_{ijt} - \Delta Cash_{ijt}) - (\Delta CL_{ijt} - \Delta DCL_{ijt}) - DEP_{ijt}}{A_{ijt-1}}$$

حيث أن:

$TACC_{ijt}$: المستحقات المحاسبية الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية الفترة (t).

ΔCA_{ijt} : التغير في الأصول الجارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$\Delta Cash_{ijt}$: التغير في النقدية وما يعادلها للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ΔCL_{ijt} : التغير في الالتزامات الجارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ΔDCL_{ijt} : التغير في الديون المستحقة والمدرجة ضمن الالتزامات الجارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

DEP_{ijt} : مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ب. منهج قائمة التدفقات النقدية

يمكن حساب المستحقات الكلية اعتمادا على قائمة التدفقات النقدية وفق الصيغة التالية:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \frac{NI_{ijt} - CFO_{ijt}}{A_{ijt-1}}$$

حيث أن:

NI_{ijt} : صافي ربح المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

CFO_{ijt} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية الفترة (t).

(1) Kuang, Chunli., (2007). **Audit Committee Characteristics and Earnings Management in New Zealand**, Master of Business, Auckland University of Technology, New Zealand, p 21

(2) Ali shah, S.Z., Ali Butt, S. and Hasan, Ibid

1-2-4 تقنيات وأساليب إدارة الأرباح

لقد أشارت الدراسات المحاسبية السابقة إلى وجود ثلاثة محددات لإدارة الأرباح هي (1):

- البيئة الاقتصادية والمالية التي تحفز على إدارة الأرباح.
 - النموذج المحاسبي الذي يوفر تقنيات وأساليب لإدارة الأرباح: فحسب (Johl et al., 2003) إدارة الأرباح تكون متوقعة بشكل كبير في البيئات التي تحتوي معايير المحاسبة فيها على مرونة كبيرة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، هذه المرونة تؤدي إلى غموض في تنفيذ هذه المعايير وهو ما يخلق الحافز لدى الإدارة للتلاعب بالأرباح المحاسبية (2).
 - نموذج الرقابة أو الحوكمة الذي يحد من سلوك إدارة الأرباح.
- من أجل فهم سلوك إدارة الأرباح أكثر وتأثيراته على جودة الأرباح المحاسبية، يجب التطرق إلى أهم التقنيات والأساليب المستخدمة من طرف الإدارة للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

1-4-2-1 تقنيات إدارة الأرباح

حسب (Vander Bauwhede and Willekens, 2003) يمكن حصر تقنيات إدارة الأرباح في

ثلاث مجموعات أساسية كما يلي (3):

- تقنيات إدارة الأرباح التي تتم في إطار المبادئ المحاسبية: تعتمد على المرونة التي تتطوي عليها الطرق والسياسات المحاسبية، كالمفاضلة بين طرق تقييم المخزون واهتلاك الأصول، وحرية ممارسة بعض التقديرات والأحكام، فالمرونة المحاسبية تهدف لتمكين الإدارة من إعداد القوائم المالية بشكل يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة إلى أقصى حد ممكن، لكن هذه المرونة غالبا ما يتم انتهاؤها من طرف الإدارة للتأثير على النتائج المحاسبية.
- تقنيات إدارة الأرباح التي تنتهك المبادئ المحاسبية: تدخل ضمن عمليات الغش والاحتيال، هذه التقنيات غالبا ما تستخدمها المؤسسات التي قامت بإدارة أرباحها سابقا، عن طريق استخدام معالجات محاسبية لا تتفق مع المبادئ المحاسبية، كالاقرار المبكر بالإيرادات، والاعتراف بالإيراد عند شحن البضاعة، وتسجيل إيرادات وهمية.

(1) Mard, Yves., Op.Cit., p 2

(2) Johl, S., Jubb, C.A. and Houghton, K.A., (2003). **Audit Quality: Earnings Management in the Context of the 1997 Asian Crisis**, Working Paper, Illinois International Accounting Summer Conference, College of Business at Illinois, Germany, p 5

(3) Vander Bauwhede, Heidi. and Willekens, Marleen., (2003). **Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence**, Tijdschrift voor Economie en Management, Vol 48, No 2, p 203- 204

- إدارة الأرباح الحقيقية: تشتمل على العمليات الحقيقية، ومن الأمثلة على إدارة الأرباح الحقيقية نجد: إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، واختيار توقيت بيع الأصول.
- كما حدد (Levitt, 1998) خمس أشكال لتلاعب الإدارة بالأرباح كما يلي⁽¹⁾:
- عند تغيير الإدارة التنفيذية للمؤسسة تقوم الإدارة الجديدة بالتخلص من كل الخسائر التي تكبدها المؤسسة في عهد الإدارة السابقة، ويتم ذلك من خلال تأجيل بعض إيرادات السنة الحالية أو تسريع تسديد الديون أو تحميل الفترة الحالية بمصاريف مستقبلية يمكن إظهارها على أنها تخص الفترة الحالية، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً في المحاسبة بمصروفات (Big Bath)⁽²⁾.
- المبالغة في تكوين الاحتياطات والمخصصات.
- الاستخدام السيئ للأهمية النسبية.
- الاعتراف المبكر بالإيرادات.
- تطبيق طرق محاسبية خاطئة عند عملية الاندماج.

1-2-4-2 أساليب إدارة الأرباح

حسب (Lo, 2008) هناك إجماع لدى الباحثين على تقسيم أساليب إدارة الأرباح إلى نوعين هما إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية أو المصطنعة⁽³⁾. في نفس السياق، قسم (Scott, 2009) و(Healy and Wahlen, 1999) سلوك إدارة الأرباح إلى إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمستحقات وإدارة الأرباح الحقيقية، فإدارة الأرباح من خلال المستحقات تتم من خلال الاختيار بين السياسات المحاسبية أو ممارسة التقديرات، أما إدارة الأرباح الحقيقية فتتم من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية للمؤسسة التي تستخدم التوقيت و/أو القرارات التشغيلية⁽⁴⁾.

1-2-4-2-1 إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية

يمكن توضيح الأبعاد المختلفة لسلوك إدارة الأرباح التي تقوم على الأساليب المحاسبية في الجدول الآتي:

⁽¹⁾ رياض، سامح محمد رضا، (2008)، دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتياطية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص. 26-27

⁽²⁾ حماد، طارق عبد العال، (2005)، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، مصر، ص. 64-65

⁽³⁾ Lo, Kin., (2008). *Earnings management and Earnings Quality*, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 45, Issue 2-3, p 353

⁽⁴⁾ Challen, Auliffi Ermian. and Siregar, Sylvia Veronica., (2012). *Audit Quality On Earnings Management And Firm Value*, *Finance and Banking Journal*, Vol 14, No 1, p 30

الجدول (1-3): الأساليب المحاسبية ونوعية التقارير حسب (Ronen and Yaari)

نوع التقارير	الأسلوب المحاسبي المتبع
ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Within GAAP)	
المحاسبة المتحفظة (Conservative Accounting)	- الإفراط في تكوين المخصصات والاحتياطات. - المبالغة في تكاليف إعادة الهيكلة وانخفاض قيمة الأصول.
المحاسبة المحايدة (Neutral Accounting)	- الأرباح التي تنتج عن عمليات محايدة وبعيدة عن تدخل الإدارة.
المحاسبة المتعسفة (Aggressive Accounting)	- التقليل من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. - تخفيض المخصصات أو الاحتياطات بطريقة عدوانية مفرطة.
تنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Violates GAAP)	
الغش (Fraud)	- الاعتراف بالإيرادات قبل تحققها. - المبالغة في تقييم المخزون من خلال تسجيل مخزونات وهمية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع:

Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., Op.Cit., p 28

من خلال الجدول السابق، نجد أن (Ronen and Yaari, 2008) قسما إدارة الأرباح التي تستخدم الأساليب المحاسبية إلى *:

- أساليب ضمن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- أساليب احتيالية تنتهك مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، بهدف تشويه والتقليل من شفافية التقارير المالية المنشورة كتسجيل الإيرادات قبل تحققها، وتسجيل مخزونات وهمية.

* للإطلاع أكثر على أساليب إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، أنظر:

بوسنة، حمزة، (2012)، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص. 104-113

1-2-4-2-2 إدارة الأرباح الحقيقية

إن إدارة الأرباح الحقيقية ترتبط بشكل كبير بعنصر المبيعات، والمصاريف الاختيارية، إضافة إلى العملية الإنتاجية⁽¹⁾.

ويمكن حصر أساليب إدارة الأرباح الحقيقية في ثلاث أنواع أساسية:

(1) إدارة المبيعات والمشتريات:

ويتم ذلك من خلال:

- التدخل في توقيت بيع أصول المؤسسة، حيث كشفت دراسة (Bartov, 1993) عن قيام الإدارة التنفيذية ببيع أصولها الثابتة لتفادي التأثيرات السلبية الناجمة عن عدم استقرار الأرباح وانتهاك شروط عقد الدين، في حين توصلت دراسة (Herrmann et al., 2003) إلى قيام مديري المؤسسات اليابانية ببيع الأصول الثابتة والأوراق المالية عندما يكون الدخل التشغيلي المحقق من طرف المؤسسة أقل من الدخل التشغيلي المتوقع من طرف الإدارة⁽²⁾.

- منح تخفيضات مغالى فيها للعملاء في الربع الأخير من السنة المالية بهدف زيادة المبيعات، أو التراخي في شروط البيع الآجل وجعلها أقل مرونة كزيادة فترة الائتمان الممنوحة⁽³⁾.

في هذا السياق، توصلت دراسة (Chapman, 2008) إلى أن المؤسسات التي استهدفت تحقيق ربحية السهم وموافقة توقعات المحللين بشأن الأرباح المستقبلية قامت بتخفيضات أسعار بنسب تراوحت بين 10-15% في الشهر الأخير من السنة المالية بغرض تضخيم رقم المبيعات⁽⁴⁾.

- يمكن للإدارة أيضا التأثير على الأرباح من خلال تأخير عملية شراء بعض الأصول لفترة زمنية لاحقة، لتأثير ذلك القرار على حجم التدفقات النقدية.

(2) إدارة المصاريف الاختيارية: يمكن للإدارة التأثير على الأرباح عن طريق زيادة أو تخفيض بعض المصاريف الاختيارية كنفقات البحث والتطوير، نفقات الدعاية والإشهار ونفقات الصيانة⁽⁵⁾.

(1) Enomoto, Masahiro., Kimura, Fumihiko. and Yamaguchi, Tomoyasu., (2013). **Accrual-Based and Real Earnings Management: An International Comparison for Investor Protection**, Working Paper, p 8, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2066797>, date of access: [20/03/2014]

(2) Gunny, Katherine., (2005). **What Are the Consequences of Real Earnings Management?**, Working Paper, p 5-6, Available from: http://w4.stern.nyu.edu/accounting/docs/speaker_papers/spring2005/Gunny_paper.pdf, date of access: [14/01/2015]

(3) Mohanram, Partha S., Ibid

(4) Chapman, Craig J., (2008). **The Effects of Real Earnings Management on the Firm, its Competitors and Subsequent Reporting Periods**, Working Paper, p 3, Harvard Business School, Available from: <http://www.kellogg.northwestern.edu/accounting/papers/chapman.pdf>, date of access: [11/03/2014]

(5) Cohen, Daniel A., Dey, Aiysha. and Lys, Thomas Z., (2007). **Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods**, Working Paper, p 13, Available from: <http://ssrn.com/abstract=813088>, date of access: [16/03/2014]

(3) إدارة الإنتاج: يمكن للإدارة تسريع معدل الإنتاج بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الثابتة وبالتالي تخفيض متوسط تكلفة الوحدة.

نشير في هذا الإطار إلى أن أساليب إدارة الأرباح الحقيقية حسب (Lo, 2008) تؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية للمؤسسة، كما أنها ذات تكلفة أكبر مقارنة بإدارة الأرباح التي تستخدم الأساليب المحاسبية وهو ما يؤثر على قيمة المؤسسة.

حسب (Clikeman, 2003)، يمكن توضيح بعض أنماط الممارسات التي توهي على وجود سلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسة في الجدول الآتي:

الجدول (1-4): الأنماط الدالة على وجود سلوك إدارة الأرباح حسب (Clikeman)

السبب المحتمل	النمط
احتمال قيام المؤسسة بتسريع الاعتراف بالإيراد	مبيعات مرتفعة بشكل غير عادي مع اقتراب نهاية الفترة محل التقرير يليه انخفاض في المبيعات بشكل غير عادي في فترة اللاحقة.
احتمال قيام المؤسسة بتأجيل المصاريف الاختيارية (Discretionary Expenditures)	مصاريف التشغيل منخفضة بشكل غير عادي مع اقتراب نهاية الفترة محل التقرير تليها مصاريف مرتفعة بشكل غير عادي في فترة اللاحقة.
احتمال قيام المؤسسة بتخفيض الأسعار لتسريع المبيعات	انخفاض غير متوقع لهامش الربح الإجمالي خلال الشهر الأخير من العام مقارنة بهوامش الربح خلال الفترة المتبقية من العام.
احتمال عرض المؤسسة لشروط ائتمان طويلة المدة على عقود البيع المبرمة مع اقتراب نهاية الفترة محل التقرير	ارتفاع المبيعات الآجلة بشكل غير عادي مع نهاية الفترة محل التقرير مقارنة بالفترات السابقة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع:

Clikeman, Paul M., (2003). **Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use**, *The Internal Auditor*, Vol 60, Issue 4, p 77

3-1 مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية

إن مفهوم جودة الأرباح المحاسبية متعدد الأبعاد، والصعوبة الرئيسية التي تواجه هذا المفهوم تتمثل في وجود العديد من المقاييس التي استخدمت لتقييمه أهمها: جودة المستحقات، استمرارية الأرباح، قدرة الأرباح على التنبؤ، التذبذب، وسلوك إدارة الأرباح.

1-3-1 ديمومة أو استمرارية الأرباح (Earnings Persistence)

يعتبر مؤشر استمرارية الأرباح الحالية من المؤشرات المستخدمة في الدراسات المحاسبية للتعبير عن جودة الأرباح، وتشير استمرارية الأرباح إلى احتمال تكرار الأرباح في المستقبل، وبالتالي الاستمرارية تعني ديمومة الأرباح وتكررها في المستقبل⁽¹⁾.

يعتبر التحفظ المحاسبي من العوامل المؤثرة في استمرارية الأرباح، حيث توصلت دراسة (Penman and Zhang, 2002) إلى أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً في تحسين جودة الأرباح المحاسبية⁽²⁾. والتحفيز المحاسبي يعني التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، ويعني أيضاً تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، ويرى (Smith and Skousen, 1987) أن التحفظ المحاسبي هو تفضيل المحاسب للطرق التي تؤدي إلى التقرير عن القيم الأقل لحقوق الملكية⁽³⁾.

1-3-1-1 نموذج (Kormendi and Lipe, 1987)

لقد طرح (Kormendi and Lipe, 1987) مقياس لاستمرارية الأرباح، حيث أن أرباح السنة الحالية تعتبر دالة في أرباح السنة السابقة، ويتم قياس استمرارية الأرباح باستخدام المعادلة الآتية⁽⁴⁾:

$$\frac{Earn_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \lambda_0 + \lambda_1 \frac{Earn_{i,t-1}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$Earn_{i,t}$: صافي أرباح المؤسسة (i) خلال الفترة الحالية (t).

$Earn_{i,t-1}$: صافي أرباح المؤسسة (i) خلال الفترة السابقة (t-1).

$A_{i,t-1}$: مجموع أصول المؤسسة (i) في بداية الفترة (t).

(1) الجبر، يحيى بن علي، (2012)، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 02، ص. 12

(2) حمدان، علام محمد موسى، (2012-ب)، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 01، ص. 25

(3) حمدان، علام محمد موسى، (2012-ب)، مرجع سبق ذكره، ص. 24

(4) Mashayekhi, Bitan. and Bazaz, Mohammad S., Op.Cit., p 83

λ_0 : ثابت معادلة الانحدار .

λ_1 : مؤشر استمرارية الأرباح.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي المقدر .

يتم تقدير معادلات انحدار لكل مؤسسة ولكل سنة على حدا، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) يتم تقدير معامل الانحدار (λ_1) والذي يعبر عن استمرارية الأرباح، فإذا كانت قيمة المعامل قريبة أو أكبر من القيمة (1) فهذا يشير إلى استمرارية عالية للأرباح، في حين إذا كانت قيمة معامل الانحدار (λ_1) قريبة من القيمة (0) فهذا يشير إلى استمرارية ضعيفة للأرباح (أرباح مؤقتة)، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية⁽¹⁾.

1-3-1-2 نموذج (Richardson et al., 2005)

لقد أوضح (Richardson et al., 2005) أنه يمكن تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية ومستحقات محاسبية، ويمكن الحكم على وجود استمرارية للأرباح حسب (Richardson et al., 2005) إذا كانت استمرارية التدفقات النقدية أكبر من استمرارية المستحقات المحاسبية⁽²⁾.

ويمكن توضيح نموذج (Richardson et al., 2005) لقياس استمرارية الأرباح فيما يلي⁽³⁾:

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1 (ROA_{i,t} - TACC_{i,t}) + \gamma_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

$ROA_{i,t+1}$: معدل العائد على أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t+1).

$ROA_{i,t}$: معدل العائد على أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t).

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

γ_1 : استمرارية التدفقات النقدية.

γ_2 : استمرارية المستحقات الكلية.

$\varepsilon_{i,t+1}$: الخطأ العشوائي.

يمكن تعديل المعادلة السابقة لتصبح كما يلي:

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1 ROA_{i,t} + (\gamma_2 - \gamma_1) TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

$$ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1 ROA_{i,t} + \rho_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

⁽¹⁾ Ibid

⁽²⁾ رياض، سامح محمد رضا، (2012-ب)، مرجع سبق ذكره، ص. 745

⁽³⁾ نفس المرجع السابق، ص. 748

حيث أن:

$$\rho_2 = (\gamma_2 - \gamma_1) ، \rho_1 = \gamma_1$$

هذا بافتراض أن: $(\gamma_2 - \gamma_1) < 0$ وهو ما يعني أن استمرارية التدفقات النقدية في السنوات القادمة أكبر من استمرارية المستحقات، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

1-3-2 القدرة التنبؤية للأرباح (Earnings Predictability)

تشكل القدرة التنبؤية للأرباح أحد محددات ملاءمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين، وقد قدم (Lipe, 1990) مقياس لتقييم مدى قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ يقوم على أساس التباين في الأرباح، فارتفاع التباين في الأرباح المحاسبية يؤدي إلى انخفاض قدرتها على التنبؤ، ويتم قياس قدرة الأرباح على التنبؤ باستخدام الجذر التربيعي لتباين الخطأ المقدر في النموذج السابق لـ (Kormendi and Lipe, 1987) كالآتي⁽¹⁾:

$$\text{Pred}_{i,t} = \sqrt{\sigma^2(\epsilon_{i,t})}$$

حيث أن:

$\text{Pred}_{i,t}$: مؤشر قدرة الأرباح على التنبؤ.

$\sigma^2(\epsilon_{i,t})$: تباين الخطأ العشوائي المقدر للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

إن ارتفاع قيم المؤشر ($\text{Pred}_{i,t}$) تشير إلى انخفاض القدرة التنبؤية لأرباح المؤسسة، وبالتالي انخفاض جودة أرباحها.

1-3-3 جودة المستحقات (Accruals Quality)

إن زيادة الأرباح المصحوبة بزيادة في حجم المستحقات الكلية تشير إلى انخفاض جودتها، ويشير (Chan et al., 2006) إلى أنه يمكن استخدام المستحقات كمؤشر على جودة الأرباح، كما أنه حسب (Bellovary et al., 2005) تعتبر جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات مقياساً مهماً في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، وهو ما لا يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المستثمرين والمقرضين وباقي مستخدمي التقارير المالية⁽²⁾. في نفس السياق، يشير (Peterson et al., 2013) إلى أن جودة المستحقات تعتبر من أهم مؤشرات جودة الأرباح، فالمؤسسات التي تتضمن أرباحها مستويات عالية من المستحقات تتميز

⁽¹⁾ Mashayekhi, Bita. and Bazaz, Mohammad S., Op.Cit., p 83-84

⁽²⁾ الشريف، إقبال عدنان وأبو عجيلة، عماد محمد، (2009)، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ص. 03

أرباحها بجودة أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، بافتراض أن العوامل الاقتصادية السائدة والنظم المحاسبية متماثلة بين هذه المؤسسات (1).

1-3-3-1 نموذج (Dechow and Dichev, 2002)

يرتكز نموذج (Dechow and Dichev, 2002) على تقييم جودة المستحقات قصيرة الأجل، حيث يجعل التغير في رأس المال العامل للمؤسسة عنصر متأثر بالتدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة في الفترة السابقة، الحالية والمستقبلية، والجزء غير المفسر من النموذج هو مقياس عكسي لجودة الأرباح، بمعنى آخر، ارتفاع قيمة الجزء غير المفسر تعبر عن انخفاض جودة أرباح المؤسسة.

يشير (Miller, 2009) إلى أن التدفق النقدي التشغيلي يعتبر مقياس سليم لأداء المؤسسة وهو أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة، وبالتالي فإن العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي التشغيلي كعنصر غير معرض للتلاعب، يمكن استخدامها لاكتشاف التلاعب بالأرباح (2).

يمكن توضيح نموذج (Dechow and Dichev, 2002) في المعادلة الآتية (3):

$$\frac{\Delta WC_{ijt}}{TA_{ijt}} = \alpha_0 \frac{1}{TA_{ijt}} + \alpha_1 \frac{CFO_{ijt-1}}{TA_{ijt}} + \alpha_2 \frac{CFO_{ijt}}{TA_{ijt}} + \alpha_3 \frac{CFO_{ijt+1}}{TA_{ijt}} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

ΔWC_{ijt} : التغير في رأس المال العامل (المستحقات قصيرة الأجل) للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

CFO_{ijt-1} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة السابقة (t-1).

CFO_{ijt} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة الحالية (t).

CFO_{ijt+1} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة المستقبلية (t+1).

TA_{ijt} : مجموع أصول المؤسسة (i) في بداية الفترة (t).

ε_{ijt} : الخطأ العشوائي المقدر.

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات نموذج الانحدار.

(1) Peterson, Kyle., Schmardebeck, Roy. and Wilks, T. Jeffrey., (2013). **Accounting consistency and earnings quality**, Working Paper, p 10, Available from: http://www2.eccles.utah.edu/sites/default/files/media/peterson_paper.pdf, date of access: [12/06/2015]

(2) Miller, James E., Op.Cit., p 83

(3) Francis, Jennifer., Huang, Allen H., Rajgopal, Shiva. and Zang, Amy Y., (2004). **CEO Reputation and Earnings Quality**, Working Paper, p 18, Available from: <http://ssrn.com/abstract=609401>, date of access: [17/03/2014]

يمكن التعبير عن جودة المستحقات بالانحراف المعياري للخطأ العشوائي المقدر في نموذج (Dechow and Dichev, 2002) كالآتي⁽¹⁾:

$$A. Quality_{ijt} = \sigma (\varepsilon_{ijt})$$

إن ارتفاع قيمة (A. Quality_{ijt}) يعبر عن انخفاض جودة المستحقات قصيرة الأجل.

1-3-3-2 نموذج (McNichols, 2002)

على ضوء النقائص والانتقادات المقدمة لنموذج (Dechow and Dichev, 2002)، قام (McNichols, 2002) بإدخال متغيرين هما التغير في إيرادات المؤسسة وإجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات، وذلك بهدف تحسين نموذج (Dechow and Dichev, 2002)⁽²⁾.

يمكن توضيح نموذج (McNichols, 2002) في المعادلة الآتية كما يلي⁽³⁾:

$$\frac{TCACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \frac{\alpha_0}{A_{ijt-1}} + \alpha_1 \frac{CFO_{ijt-1}}{A_{ijt-1}} + \alpha_2 \frac{CFO_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_3 \frac{CFO_{ijt+1}}{A_{ijt-1}} + \alpha_4 \frac{\Delta REV_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_5 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

- TCACC_{ijt}: المستحقات قصيرة الأجل للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).
- CFO_{ijt-1}: التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة السابقة (t-1).
- CFO_{ijt}: التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة الحالية (t).
- CFO_{ijt+1}: التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) خلال الفترة المستقبلية (t+1).
- A_{ijt-1}: مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية الفترة (t).
- ΔREV_{ijt}: التغير في إيرادات المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).
- PPE_{ijt}: إجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).
- α₀، α₁، α₂، α₃، α₄، α₅: معاملات نموذج الانحدار.
- ε_{ijt}: الخطأ العشوائي المقدر.

(1) Mashayekhi, Bita. and Bazaz, Mohammad S., Op.Cit., p 84

(2) Chalaki, P., Didar, H. and Riahinezhad, M., (2012). **Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Iran**, *International Journal of Business and Social Science*, Vol 3, No 15, p 226

(3) Chalaki, P., Didar, H. and Riahinezhad, M., Ibid

يستند مقياس جودة المستحقات على الانحراف المعياري للخطأ العشوائي المقدر (ϵ_{ijt}) في نموذج (McNichols, 2002) كما يلي⁽¹⁾:

$$A. Quality_{ijt} = \sigma (\epsilon_{ijt})$$

إن ارتفاع قيم (A. Quality_{ijt}) يعبر عن انخفاض جودة المستحقات قصيرة الأجل.

1-3-4 إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية أو غير العادية)

حسب (Bartov et al., 2000) أغلبية الدراسات السابقة التي تناولت سلوك إدارة الأرباح ركزت على استخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية للتأثير على رقم الربح، حيث يتم تقسيمها إلى مستحقات غير اختيارية وهي المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بالمبادئ المحاسبية، ومستحقات اختيارية تخضع للتقدير والحكم الشخصي للإدارة، هذا الجزء من المستحقات المحاسبية يعبر عن إدارة الأرباح⁽²⁾.

لقد قدم الباحثون في مجال إدارة الأرباح العديد من النماذج لتقدير المستحقات الاختيارية أهمها نموذج (Healy, 1985)، ونموذج (DeAngelo, 1986)، ونموذج (Jones, 1991)، ونموذج (Dechow et al., 1995)، ونموذج (Ress et al., 1996)، ونموذج (Kothari et al., 2005)، إلا أننا سننتقل إلى أهم النماذج المستخدمة في الدراسات المحاسبية.

1-4-3-1 نموذج (Jones, 1991)

انطلاقاً من أعمال (Healy, 1985) و (DeAngelo, 1986)، اقترحت (Jones, 1991) نموذجاً يخفف من افتراض ثبات المستحقات غير الاختيارية من فترة لأخرى، حيث قامت بإدخال متغيرين لتقدير المستحقات غير الاختيارية هما: إيرادات المؤسسة وإجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات (PPE)، ويفترض النموذج أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة⁽³⁾.

يمكن صياغة نموذج (Jones, 1991) في المعادلة التالية⁽⁴⁾:

$$\frac{NDACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha_1 \frac{1}{A_{ijt-1}} + \alpha_2 \frac{\Delta REV_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}}$$

حيث أن:

NDACC_{ijt}: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

(1) Mashayekhi, Bita. and Bazaz, Mohammad S., Ibid

(2) Bartov, Eli., Gul, Ferdinand A. and Tsui, Judy S.L., (2000). **Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications**, Working Paper, p 2, Available from: <http://ssrn.com/abstract=214996>, date of access: [10/04/2014]

(3) Ghaoui, Chaouki., (2008). **La Manipulation Des Résultats Explique-t-elle La Performance Financière à Moyen et Long Terme Des Émissions Subséquentes d'actions**, *Maîtrise en Administration Des Affaires*, Université du Québec, Canada, p 50

(4) Bartov, Eli., Gul, Ferdinand A. and Tsui, Judy S.L., Op.Cit., p 9

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

ΔREV_{ijt} : التغير في إيرادات المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترة (t-1) والفترة (t).

PPE_{ijt} : إجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات نموذج الانحدار، يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

حسب (Jones, 1991) يتم تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة من خلال استخدام معادلة الانحدار التالية لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل قطاع نشاط كما يلي:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha_1 \frac{1}{A_{ijt-1}} + \alpha_2 \frac{\Delta REV_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \epsilon_{ijt}$$

حيث أن:

$TACC_{ijt}$: المستحقات المحاسبية الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ϵ_{ijt} : الخطأ العشوائي، ويعبر عن قيمة المستحقات غير العادية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

1-3-4-2 نموذج (Dechow et al., 1995)

لقد قام (Dechow et al., 1995) بتقديم نسخة معدلة لنموذج (Jones, 1991) للتصدي لأي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في الإيرادات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين نموذج (Jones, 1991) والنموذج المعدل لـ (Dechow et al., 1995) هو أن هذا الأخير يأخذ التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلا من التغيرات الحاصلة في الإيرادات⁽¹⁾.

يمكن صياغة نموذج (Dechow et al., 1995) لحساب المستحقات الاختيارية كما يلي⁽²⁾:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha_1 \frac{1}{A_{ijt-1}} + \alpha_2 \frac{\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \epsilon_{ijt}$$

حيث أن:

(1) Ghaoui, Chaouki., Op.Cit., p 51-52

(2) Dechow, Patricia M., Sloan, Richard G. and Sweeney, Amy P., (1995). **Detecting Earnings Management**, *The Accounting Review*, Vol 70, No 2, p 199

$TACC_{ijt}$: المستحقات المحاسبية الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال السنة (t).

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية السنة (t).

ΔREV_{ijt} : التغير في إيرادات المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين السنتين (t-1) و (t).

ΔREC_{ijt} : التغير في حسابات تحت التحصيل للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين السنتين (t-1) و (t).

PPE_{ijt} : إجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال السنة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات نموذج الانحدار.

ε_{ijt} : الخطأ العشوائي المقدر، ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية (غير العادية) للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال السنة (t).

يمكن التعبير عن المستحقات غير الاختيارية (العادية) في المعادلة التالية:

$$\frac{NDACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha_1 \frac{1}{A_{ijt-1}} + \alpha_2 \frac{\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}}$$

حيث أن:

$NDACC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية (العادية) للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

1-3-4-3 نموذج (Ress et al., 1996)

انطلاقاً من نموذج (Jones) قام (Ress et al., 1996) بطرح نموذج يعتمد على إدخال متغير التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتحسين قدرته على كشف المستحقات الاختيارية، خاصة في حالة تطبيقه على المؤسسات التي تعاني العسر المالي، يمكن توضيح النموذج فيما يلي⁽¹⁾:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha_1 \frac{1}{A_{ijt-1}} + \alpha_2 \frac{\Delta REV_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \alpha_4 \frac{CFO_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

$TACC_{ijt}$: المستحقات المحاسبية الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية الفترة (t).

ΔREV_{ijt} : التغير في إيرادات المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t-1) و (t).

⁽¹⁾ Stepniewski, Jan. et Soud, Slim., (2008). *Indépendance du Conseil d'Administration et Gestion des Résultats*, 29ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité- La Comptabilité, le contrôle et L'audit Entre Changement et stabilité, France, p 7, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00525985>. [02/12/2014]

PPE_{ijt} : إجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

CFO_{ijt} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات نموذج الانحدار خاصة بالمؤسسات التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ε_{ijt} : الخطأ العشوائي المقدر، ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

4-4-3-1 نموذج (Kothari et al., 2005)

يعتبر نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء الذي جاء به (Kothari et al., 2005) النموذج الأكثر دقة في كشف إدارة الأرباح، ويشير هذا النموذج إلى إمكانية تحسين فعالية النماذج السابقة من خلال إدخال متغير العائد على الأصول للفترة (t) أو (t-1)، الذي يمكن أن يكون له تأثير على قياس المستحقات غير العادية خلال فترة الدراسة⁽¹⁾.

يشير (Kothari et al., 2005) إلى أن نموذجي (Jones, 1991) و (Dechow et al., 1995) يعتبران من النماذج الأكثر استخداماً من طرف الباحثين لتقدير المستحقات غير العادية، بالرغم من أن الدراسات السابقة أثبتت أنهما يتضمنان أخطاء تقدير وسوء تحديد (Misspecified) عندما يتم تطبيقهما على عينات طبقية عشوائية من المؤسسات (Stratified-random samples)، من جهة أخرى، قدم (Kothari et al., 2005) محددات وقيود النموذجين السابقين، بالإضافة إلى تقديم أدلة على أن نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء له القدرة في التخفيف من نقائص النموذجين السابقين⁽²⁾.

يمكن توضيح نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس المستحقات الاختيارية، فيما يلي⁽³⁾:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha + \beta_1 \frac{1}{A_{ijt-1}} + \beta_2 \frac{\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \beta_3 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \beta_4 (ROA_{ijt-1}) + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

$TACC_{ijt}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية الفترة (t).

ΔREV_{ijt} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t-1) و (t).

(1) Hasnan, S., Abdul Rahman, R. and Mahenthiran, S., (2008). **Management Predisposition, Motive, Opportunity, and Earnings Management for Fraudulent Financial Reporting in Malaysia**, Working Paper, p 22, Available from: <https://ssrn.com/abstract=1321455>, date of access: [19/06/2014]

(2) Naidu, Dharmendra. and Patel, Arvind., Op.Cit., p 81

(3) Ibid., p 84

ΔREC_{ijt} : التغير في الحسابات تحت التحصيل للمؤسسة (i) بين الفترتين (t-1) و (t).

PPE_{ijt} : إجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ROA_{ijt-1} : معدل العائد على الأصول للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t-1).

ε_{ijt} : الخطأ العشوائي المقدر، ويعبر عن قيمة المستحقات غير العادية (الاختيارية) للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

يمكن التعبير عن المستحقات العادية (غير الاختيارية) في المعادلة التالية:

$$\frac{NDACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha + \beta_1 \frac{1}{A_{ijt-1}} + \beta_2 \frac{\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \beta_3 \frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} + \beta_4 (ROA_{ijt-1})$$

حيث أن:

$NDACC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

يمكن تلخيص بعض الدراسات المحاسبية التي تناولت مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية والنماذج المستخدمة لتقييمها في الجدول الآتي:

الجدول (5-1): ملخص لبعض الدراسات التي تناولت مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية

النموذج المستخدم	مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة	الدراسة
(Jones, 1991) (Dechow et al., 1995) (Dechow and Dichev, 2002)	- إدارة الأرباح - جودة المستحقات	(Francis et al., 2003) ⁽¹⁾
(Jones, 1991)	- إدارة الأرباح	(Balsam et al., 2003) ⁽²⁾
(Dechow and Dichev, 2002)	- جودة المستحقات	(Francis et al., 2004) ⁽³⁾

⁽¹⁾ Francis, Jennifer., LaFond, Ryan., Olsson, Per. and Schipper, Katherine., (2003). **The Market Pricing of Earnings Quality**, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=414140>, date of access: [08/03/2014]

⁽²⁾ Balsam, Steven., Krishnan, Jagan. and Yang, Joon S., (2003). **Auditor Industry Specialization and Earnings Quality**, *Auditing: A Journal of practice & Theory*, Vol 22, No 2, pp 71-97

⁽³⁾ Francis, Jennifer., Huang, Allen H., Rajgopal, Shiva. and Zang, Amy Y., Op.Cit

(Jones, 1991) (Dechow et al., 1995)	- إدارة الأرباح	
(Dechow et al., 1995) (Dechow and Dichev, 2002)	- إدارة الأرباح - جودة المستحقات	(1) (Aboody et al., 2005)
(Kothari et al., 2005)	- إدارة الأرباح	(2) (Bédard, 2006)
(McNichols, 2002) (Kormendi and Lipe, 1987) (Lipe, 1990)	- جودة المستحقات - الاستمرارية - القدرة على التنبؤ	(3) (Monem and Farshadfar, 2007)
(Dechow et al., 1995)	- إدارة الأرباح	(4) (Luchs et al., 2009)
(Dechow et al., 1995) (McNichols, 2002)	- إدارة الأرباح - جودة المستحقات	(5) (Baxter and Cotter, 2009)
(Dechow and Dichev, 2002) (Dechow et al., 1995)	- جودة المستحقات - إدارة الأرباح	(6) (Ajward, 2011)
(Kothari et al., 2005)	- إدارة الأرباح	(Valipour and Moradbeygi, 2011) (7)

(1) Aboody, D., Hughes, J. and Liu, J., (2005). **Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital**, *Journal of Accounting Research*, Vol 43, No 5, pp 651-673

(2) Bédard, Jean., (2006). **Sarbanes Oxley Internal Control Requirements and Earnings Quality**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=926271>, date of access: [16/03/2014]

(3) Monem, Reza. and Farshadfar, Shadi., (2007). **Has earnings quality declined over time? Australian evidence**, *Working Paper*, Available from: <http://www98.griffith.edu.au/dspace/handle/10072/18626>, date of access: [15/03/2014]

(4) Luchs, Christopher., Stuebs, Marty. and Sun, Li., (2009). **Corporate Reputation And Earnings Quality**, *The Journal of Applied Business Research*, Vol 25, No 4, pp 47-54

(5) Baxter, Peter. and Cotter, Julie., (2009). **Audit committees and earnings quality**, *Accounting and Finance*, Vol 49, No 2, pp 267- 290

(6) Ajward, Ahamed Roshan., (2011). **An Empirical Evaluation of the Effectiveness of Audit Committees in terms of Earnings Quality**, *The bulletin of the Graduate School of Commerce*, Vol 72, pp 107-131, Waseda University, Available from: <http://hdl.handle.net/2065/33905>, date of access: [10/07/2015]

(7) Valipour, Hashem. and Moradbeygi, Mehdi., (2011). **Corporate Debt Financing and Earnings Quality**, *Journal of Applied Finance & Banking*, Vol 1, No 1, pp 139-157

(Kothari et al., 2005)	- إدارة الأرباح	(1) (Kim et al., 2012)
(Dechow et al., 1995)	- إدارة الأرباح	(2) (Salehi and Asgari, 2013)
(Dechow et al., 1995)	- إدارة الأرباح	(3) (Ugbede et al., 2013)
(Dechow et al., 1995)	- إدارة الأرباح	(4) (Fodio et al., 2013)
(Dechow et al., 1995) (Kothari et al., 2005)	- إدارة الأرباح	(5) (Graham and Moore, 2013)
(Kormendi and Lipe, 1987) (Lipe, 1990) (Dechow and Dichev, 2002) (Dechow et al., 1995)	- الاستمرارية - القدرة على التنبؤ - جودة المستحقات - إدارة الأرباح	(6) (Perotti and Wagenhofer, 2014)

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسات المشار إليها في ص ص. 44-46

يلاحظ من الجدول، أن الدراسات استخدمت مؤشرات مختلفة لتقييم جودة الأرباح المحاسبية، إلا أن سلوك إدارة الأرباح يعتبر أهم المؤشرات التي لقيت قبولا عاما بين أغلبية الدراسات، لهذا فإن دراستنا ستستند في تقييمها لجودة الأرباح على سلوك إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات الاختيارية.

- (1) Kim, Yongtae., Park, Myung Seok. and Wier, Benson., (2012). **Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility**, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1899071>, date of access: [16/08/2014]
- (2) Salehi, M. and Asgari, A., (2013). **Corporate governance and earnings quality: the Iranian evidence**, *Journal of Distribution Science*, Vol 11, No 6, pp 5-11
- (3) Ugbede, O., Lizam, M. and Kaseri, A., (2013). **Corporate Governance And Earnings Management: Empirical Evidence From Malaysian And Nigerian Banks**, *Asian Journal Of Management Sciences & Education*, Vol 2, No 4, pp 1-21
- (4) Fodio, M.I., Ibikunle, J. and Chiedu Oba, V., (2013). **Corporate Governance Mechanisms and Reported Earnings Quality in Listed Nigerian Insurance Firms**, *International Journal of Finance and Accounting*, Vol 2, No 5, pp 279-286
- (5) Graham, Roger. and Moore, Jared., (2013). **The Earnings Quality of High Growth Firms before and after the Sarbanes Oxley Act**, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2228071>, date of access: [06/04/2014]
- (6) Perotti, Pietro. and Wagenhofer, Alfred., (2014). **Earnings Quality Measures and Excess Returns**, *Journal of Business Finance & Accounting*, 41 (5-6), pp 545-571

خلاصة الفصل:

إن انفصال الملكية عن الإدارة خلق مشاكل الوكالة، حيث يسعى المديرون إلى التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استخدام أساليب محاسبية أو حقيقية، بهدف تحقيق مصالح شخصية لهم أو للمؤسسة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح المحاسبية وفائدتها في اتخاذ القرارات، بما يضر بمصلحة الأطراف الأخرى ذات العلاقة من مساهمين، مستثمرين، عملاء، مقرضين، ومجتمع... الخ، خاصة في ظل عدم تماثل المعلومات وعدم قدرة مستخدمي المعلومات على تحليل مكونات الأرباح المحاسبية وتقييمها.

تناولنا في هذا الفصل موضوع جودة الأرباح المحاسبية وأبعاده المختلفة، من خلال التطرق إلى مفاهيم جودة الأرباح المحاسبية والعلاقة التي تربطها بسلوك إدارة الأرباح، ومن أجل فهم ظاهرة إدارة الأرباح تم التطرق إلى أهم الدوافع التي تحفز الإدارة التنفيذية للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح والأساليب والتقنيات المستخدمة في ذلك الصدد، كما تم تحليل أهم مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية التي استخدمتها الدراسات المحاسبية السابقة، كاستمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية للأرباح، وجودة المستحقات، ومستويات المستحقات الاختيارية.

الفصل الثاني

حوكمة المؤسسات وجودة

التدقيق الخارجي

تمهيد:

لقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى ظهور مشاكل الوكالة (Agency Problems)، فقد لا تعمل الإدارة التنفيذية دائما على تحقيق مصالح حملة الأسهم، نظرا لوجود اختلاف وتضارب في المصالح بينهم، فقد يسعى المديرون إلى تضخيم الأرباح من أجل الحصول على تعويضات أعلى، كما يسعى المساهمون إلى الحصول على أعلى عوائد للأسهم، أما الجهات الحكومية فتسعى إلى الحصول على عوائد ضريبية أعلى، في حين يسعى المجتمع إلى تحقيق الرفاهية لأفراده... الخ.

من أجل تحقيق الشفافية والعدالة بين الأطراف ذات المصلحة، اهتمت الدراسات الأكاديمية والمنظمات التنظيمية والهيئات التشريعية بموضوع حوكمة المؤسسات، وقد تجسد ذلك في طرح آليات رقابية عديدة، كتشكيل مجالس إدارة فعالة تتصف بخصائص نوعية، وتقوم بدور إشرافي على عمل الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تشكيل لجان متخصصة وظيفتها تسهيل عمل المجلس، كما ركزت الدراسات الأكاديمية على البعد المحاسبي للحوكمة، من خلال التركيز على عوامل لجنة التدقيق وجودة التدقيق الخارجي ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على أهم النظريات التي تستند إليها حوكمة المؤسسات، الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات، وواقع حوكمة المؤسسات في فرنسا، بالإضافة إلى الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة المؤسسات، مع التركيز في الجزء الأخير على جودة التدقيق الخارجي ومؤشراتها.

2-1 نظريات حوكمة المؤسسات

تستعرض الأدبيات المحاسبية العديد من النظريات الأساسية المتعلقة بحوكمة المؤسسات، ويمكن حصر أهم هذه النظريات في: نظرية الوكالة، نظرية الإشراف، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية التبعية للموارد، نظرية تكاليف المعاملات، النظرية السياسية، بالإضافة إلى النظريات الأخلاقية.

2-1-1 نظرية الوكالة (Agency Theory)

المناقشات المبكرة حول حوكمة المؤسسات تعود لدراسة (Berle and Means, 1932) حيث لاحظت أن كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها يستوجب فصل الملكية عن الإدارة وهو الأمر الذي ينتج عنه مشاكل وكالة، انطلاقاً من هذه الدراسة قام (Jensen and Meckling, 1976) بطرح نظرية للمؤسسة تطرقت للسلوك الإداري وتكاليف الوكالة وهيكل الملكية داخل المؤسسة بشكل أكثر تعمق مقارنة بدراسة (Berle and Means)، حيث عرفت هذه الدراسة علاقة الوكالة بأنها: "عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل) بتكليف طرف آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه والتي تحمل في طياتها تفويضاً لسلطة اتخاذ القرارات لصالح هذا الأخير (الوكيل)"⁽¹⁾. ويشير (Jensen and Meckling) إلى أن المديرين لن يعملوا لمصلحة المساهمين، وهذا على افتراض أساسي أن المديرين لديهم السلوك الانتهازي ويعملون على تعزيز مصالحهم الخاصة⁽²⁾.

تشير هذه النظرية، إلى أن المساهمين الذين يعتبرون بمثابة أصحاب المؤسسة يقومون بتعيين أفراد للقيام بمهامهم، ويتوقعون منهم القيام باتخاذ قرارات تصب في مصلحتهم، إلا أنه ليس بالضرورة أن يقوم الوكيل دوماً باتخاذ قرارات تكون في مصلحة الأصيل، وقد سلط (Adam Smith) الضوء على هذه المشكلة في كتابه ثروة الأمم، من خلال مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والرقابة، وبعد ذلك استكشفتها (Ross, 1973)، لكن أول وصف لنظرية الوكالة قدمه (Jensen and Meckling)⁽³⁾.

في نفس السياق، يشير (Bukit and Iskandar, 2009) إلى أن نظرية الوكالة تستخدم لشرح قضايا محاسبية معينة، كتضارب المصالح بين المساهمين والمديرين، ومشاكل الحوافز، وآليات السيطرة على هذه المشاكل، كما أن تضارب المصالح يصبح أكثر وضوحاً إذا كان كل من المساهمين والإدارة يسعى إلى تحقيق أقصى فائدة، لأن الافتراض القائم هو أن الإدارة لن تعمل لمصلحة المساهمين⁽⁴⁾.

(1) Jensen, Michael C. and Meckling, William H., (1976). **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, *Journal of Financial Economics*, Vol 3, Issue 4, p 308

(2) El Harti, Mohcine., (2001). **La gouvernance des entreprises publiques marocaines: Représentations et perspectives**, p 4, document disponible sur le site: <http://med-eu.org/documents/MED4/Dossier3/EL-HARTI.pdf>, date d'accès: [03/05/2015]

(3) Abdullah, H. and Valentine, B., (2009). **Fundamental and Ethics Theories of Corporate Governance**, *Middle Eastern Finance and Economics*, Issue 4, p 89

(4) Bukit, Rina Br. and Iskandar, Takiah Mohd., (2009). **Surplus Free Cash Flow, Earnings Management and Audit Committee**, *Int. Journal of Economics and Management*, 3 (1), p 206

يمكن توضيح بعض أوجه تعارض المصالح داخل المؤسسة فيما يلي (1):

- عادة يتمثل هدف الإدارة في إتباع السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح، وبالتالي زيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية وتحقيق سمعة شخصية لأعضائها، في حين أن ذلك يتعارض مع دالة هدف المساهمين لأنه يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية للأطراف الأخرى.
- يمكن أن تتعارض مصلحة الدائنين مع مصلحة المساهمين، ويتجلى ذلك في تخوف الدائنين من قيام المؤسسة بانتهاك شروط عقد الدين أو إجراء توزيعات كبيرة للأرباح على المساهمين.
- يمكن أن يحدث تعارض في المصالح بين الإدارة التنفيذية ومدقق الحسابات، وقد يظهر هذا التعارض نتيجة قيام هذا الأخير بكشف استخدام الإدارة للسياسات المحاسبية الهادفة للتلاعب بالأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن المساهمين.

في هذا الإطار، يشير (Jensen and Meckling, 1976) إلى أن عقد الوكالة يترتب عليه تكاليف تتحملها المؤسسة، تمكنها من تخفيض التعارض في المصالح القائم بين الأطراف المختلفة، ويمكن تقسيم التكاليف المترتبة عن عقد الوكالة إلى (2):

- تكاليف رقابة تهدف إلى رصد وتقييد تصرفات الإدارة التي لا تصب في مصلحة المساهمين.
- التكاليف المترتبة عن عقود المكافآت التي تهدف إلى تشجيع الإدارة على العمل لمصلحة المساهمين.
- تكاليف لتأكيد نية الإدارة في خدمة مصالح المساهمين وتعظيم قيمة المؤسسة مثل: تكاليف تطبيق الإدارة لنظام رقابة داخلية فعال والتأمين على ممتلكات المؤسسة.
- تكاليف ناتجة عن اتخاذ الإدارة لقرارات غير مثلى يطلق عليها الخسارة المتبقية، وتعبير عن الأثر الذي يحدث على ثروة المساهمين فيما لو قاموا بأنفسهم باتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

يمكن القول أن بعض تكاليف الوكالة هي نتيجة حتمية للآليات الموضوعية على مستوى المؤسسة الهادفة إلى تقليل صراعات المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، خاصة الصراع الذي يطبع العلاقة بين المساهمين وإدارة المؤسسة، مجموعة هذه الآليات تعبر عن حوكمة المؤسسات، لذا يمكن اعتبار نظرية الوكالة من أهم النظريات المفسرة لمفهوم حوكمة المؤسسات وآلياتها الرقابية.

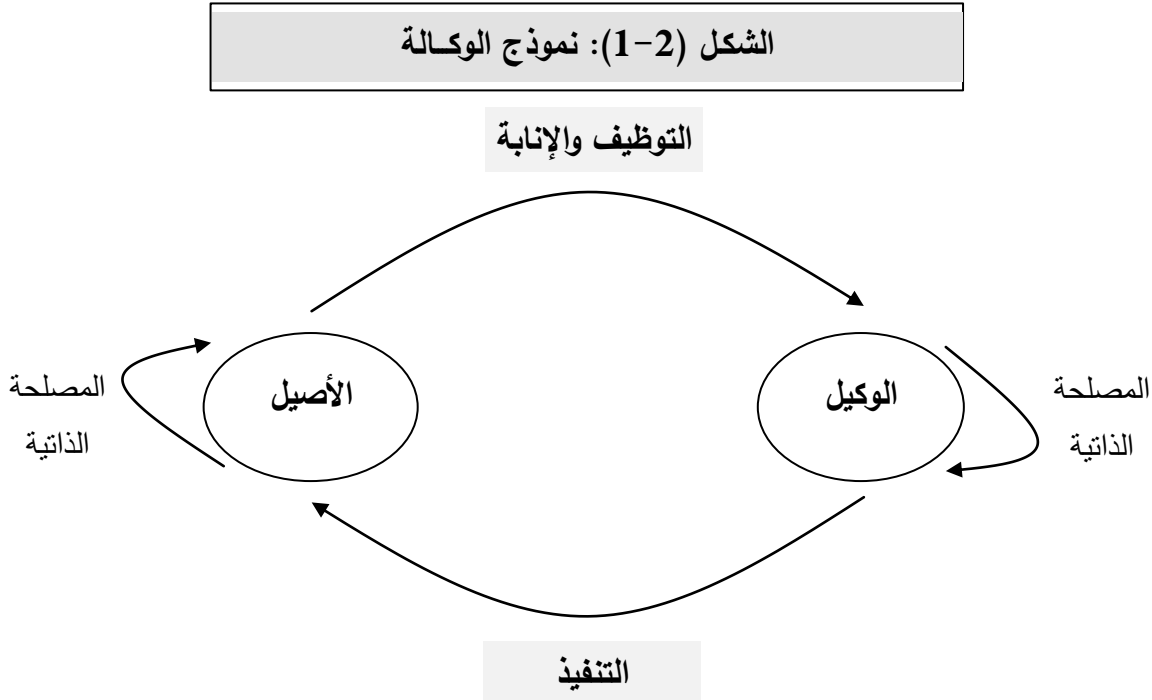
بالرغم من أن دراسة (Jensen and Meckling, 1976) تركز على الدور الهام لآلية الرقابة في علاقة الوكالة داخل المؤسسة، إلا أنها لم توضح بشكل مفصل الكيفية التي تحقق بها المؤسسات رقابة فعالة، بعبارة أخرى، كيف تقوم المؤسسات بتشكيل حوكمة المؤسسات من أجل السيطرة على مشاكل

(1) حماد، طارق عبد العال، (2005)، مرجع سبق ذكره، ص. 51-52

(2) Jensen, Michael C. and Meckling, William H., Ibid

الوكالة الناشئة عن الفصل بين الملكية والرقابة، وحسب (Coles et al., 2001) تقترح نظرية الوكالة مجموعة من الآليات التي تسعى إلى التوفيق بين مصالح المساهمين والمديرين، إذ يمكن للمؤسسات اختيار آليات معينة لتحقيق التوافق بين مصالح المساهمين والإدارة، وبالتالي رصد سلوك الإدارة من خلال آليات الرقابة الداخلية كتفعيل الرقابة من طرف المديرين غير التنفيذيين، المساهمون المؤسسيون والمدققون الخارجيون، وتشجيع الملكية الإدارية⁽¹⁾.

يمكن توضيح نموذج الوكالة في الشكل التالي:



Source: Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit., p 90

2-1-2 نظرية الإشراف (Stewardship Theory) (2)

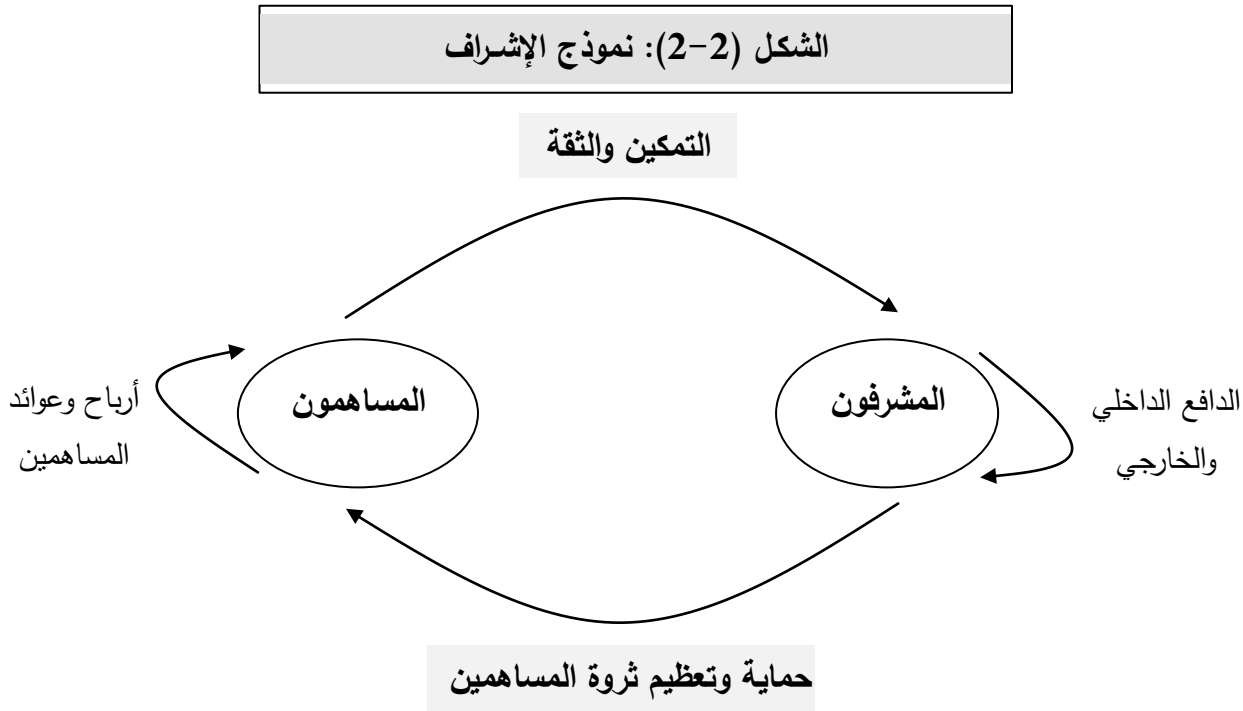
تعود جذور نظرية الإشراف إلى علم النفس وعلم الاجتماع، وقد عرفها (Davis et al., 1997) بأنها "قيام المشرف بحماية وتعظيم ثروة المساهمين من خلال الأداء القوي للمؤسسة"، من هذا المنطلق، المشرفون هم المديرون التنفيذيون للمؤسسة الذين يعملون لصالح المساهمين، يحمون ويحققون أرباحا للمساهمين، خلافا لنظرية الوكالة، نظرية الإشراف لا تركز على منظور الفردية (Individualism) للمشرفين، بل تركز على دور الإدارة العليا كمشرفة على المؤسسة وعملياتها، إذ يتم دمج أهدافها مع أهداف المنظمة، كما أن المشرفين راضون ومتحمسون عندما يتحقق النجاح التنظيمي للمؤسسة.

(1) Bukit, Rina Br. and Iskandar, Takiyah Mohd., Op.Cit., p 207

(2) Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit., p 90

يشير (حمدان، 2016) إلى أن نظرية الإشراف تقوم على افتراض أن المدراء الداخليين (التنفيذيين) جديرين بالثقة لإدارة المؤسسة والمحافظة على مصادرها بما يحقق لها أعلى مستويات الأداء ويخدم مصلحة حملة الأسهم⁽¹⁾. في نفس السياق، يشير (Donaldson and Davis, 1991) إلى أن نظرية الإشراف تعترف بأهمية الهياكل التي تمكن المشرف وتقدم أقصى قدر من الحكم الذاتي المبني على الثقة، ويؤكدان على موقف المديرين التنفيذيين للعمل بأكثر استقلالية بشكل يؤدي إلى تعظيم عائدات المساهمين، كما يرى (Daly et al., 2003) أن المديرين التنفيذيين ومن أجل حماية سمعتهم كصناع القرار في المنظمات فإنهم يميلون إلى تشغيل المؤسسة لتحقيق أقصى قدر من الأداء المالي والأرباح للمساهمين، وحسب (Davis et al., 1997) هذه النظرة يمكن أن تقلل من تكاليف رصد السلوكيات ومراقبتها، كما يؤكد (Fama, 1980) على أن المديرين التنفيذيين في الواقع يديرون أيضا سيرتهم المهنية حتى ينظر إليها على أنها ذات إشراف فعال من طرف مؤسساتهم، علاوة على ذلك، تقترح نظرية الإشراف توحيد مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من أجل تخفيض تكاليف الوكالة وخلق أفضل حماية لمصلحة المساهمين.

ويمكن توضيح نموذج الإشراف في الشكل التالي:



Source: Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit., p 91

(1) حمدان، علام محمد موسى، (2016)، العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركة: دليل من البحرين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 03، ص. 483.

2-1-3 نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory) (1)

تعتبر نظرية أصحاب المصلحة جزءاً لا يتجزأ من الانضباط الإداري عام 1970، وقد طورت تدريجياً من قبل (Freeman, 1984) الذي دمج مساءلة المؤسسات لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وحسب (Wheeler et al., 2002) نظرية أصحاب المصلحة مستمدة من مزيج من التخصصات الاجتماعية والتنظيمية، في الواقع، نظرية أصحاب المصلحة قامت بدمج الفلسفة والأخلاق والنظرية السياسية والاقتصاد والقانون والعلوم التنظيمية، ويمكن تعريف أصحاب المصلحة بأنها: "أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق أهداف المنظمة".

لقد أصبحت نظرية أصحاب المصلحة ذات أهمية متزايدة، فالعديد من الباحثين اعترفوا بأن أنشطة المؤسسة تؤثر على البيئة الخارجية بشكل يتطلب زيادة مساءلة المؤسسة من طرف فئة أوسع لا تتضمن فقط المساهمين، فعلى سبيل المثال، اقترح (McDonald and Puxty, 1979) أن المؤسسات لم تعد أداة للمساهمين وحدهم لكنها موجودة داخل المجتمع ويجب أن تتحمل مسؤوليات تجاهه، مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الاعتراف الكبير بهذه الحقيقة كان ظاهرة حديثة العهد (2).

خلافاً لنظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصالح تشير إلى أن المديرين في المنظمات لديهم شبكة من العلاقات تشمل الموردين والموظفين وشركاء الأعمال... الخ، ويرى (Freeman, 1999) أن شبكة العلاقات هذه مهمة بخلاف العلاقة مالك-مسير-موظف كما هو الحال في نظرية الوكالة، من ناحية أخرى، تحاول نظرية أصحاب المصلحة معالجة مجموعة أصحاب المصالح التي تستحق وتتطلب اهتمام الإدارة.

يشير (Freeman, 1984) أن شبكة العلاقات مع العديد من المجموعات يمكن أن تؤثر على عملية اتخاذ القرارات، حيث أن نظرية أصحاب المصلحة تتعلق بطبيعة هذه العلاقات لكل من العمليات والنتائج للمؤسسة وأصحاب المصلحة فيها، فهذه النظرية تركز على اتخاذ القرارات الإدارية ومصالح جميع أصحاب المصلحة لها قيمة جوهرية، ولا ينبغي أن تهيم أية مجموعة مصالح على الآخرين، وحسب (Coleman, 2008) نظرية أصحاب المصلحة تعتبر أفضل في تفسير دور حوكمة المؤسسات مقارنة بنظرية الوكالة من خلال تسليط الضوء على المكونات المختلفة للمؤسسة.

مع وجهة النظر الأصلية للمؤسسة، يعتبر المساهمون الطرف الوحيد المعترف بهم من قبل قانون الأعمال في معظم البلدان باعتبارهم ملاك المؤسسات، لذا فإنه يقع على المؤسسة واجب انتماني لتحقيق أقصى قدر من العوائد لهم وتلبية احتياجاتهم في المقام الأول، في هذا الإطار، ترى نظرية

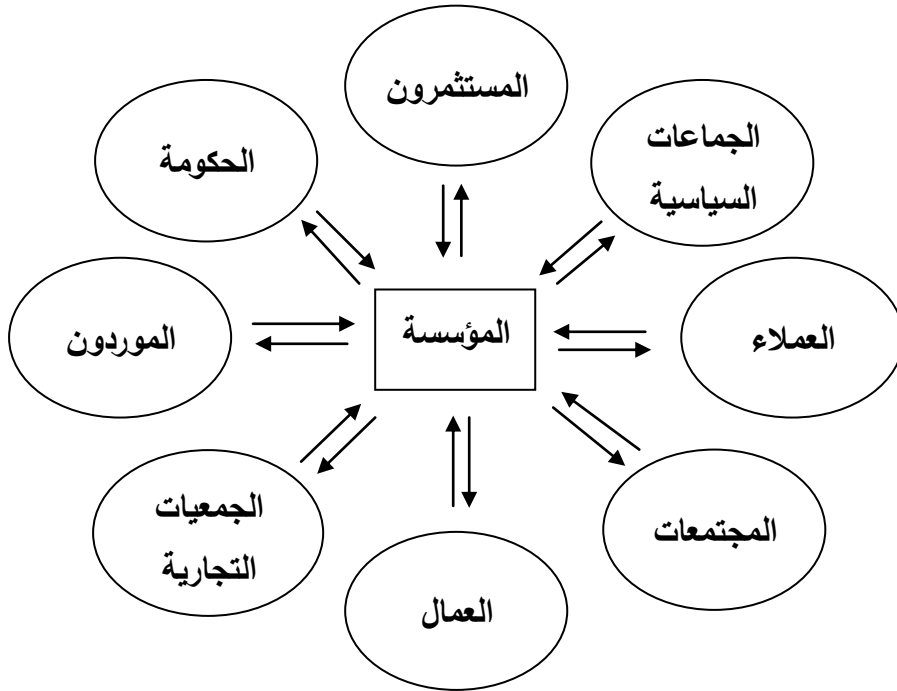
(1) Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit., p 91

(2) Wan Yusoff, Wan Fauziah. and Alhaji, Idris Adamu., (2012). **Insight of Corporate Governance Theories**, *Journal of Business and Management*, Vol 1, Issue 1, p 55

أصحاب المصلحة بأن الأطراف المعنية ينبغي أن تشمل الهيئات الحكومية والجماعات السياسية والجمعيات التجارية والنقابات والمجتمعات والمؤسسات الزميلة والموظفين وعامة الجمهور، في بعض الحالات، يمكن اعتبار المنافسين والعملاء المحتملين من أصحاب المصلحة من أجل تحسين كفاءة الأعمال في السوق.

والشكل التالي يوضح نموذج أصحاب المصالح:

الشكل (2-3): نموذج أصحاب المصلحة



Source: Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit., p 92

2-1-4 نظرية اعتمادية الموارد (Resource Dependency Theory) (1)

تركز نظرية اعتمادية الموارد على دور مجلس الإدارة في توفير إمكانية الوصول إلى الموارد التي تحتاجها المؤسسة، فحسب (Hillman et al., 2000) نظرية الاعتماد على الموارد تركز على الدور الذي يلعبه المديرون في توفير أو تأمين الموارد الأساسية للمنظمة من خلال الروابط التي تجمعهم بالبيئة الخارجية، فحسب (Johnson et al., 1996) منطري هذه النظرية يركزون على تعيين ممثلي المنظمات المستقلة كوسيلة للوصول إلى الموارد الضرورية لنجاح المؤسسة، فعلى سبيل المثال، يقدم المديرون الخارجيون الذين هم شركاء في مكتب محاماة مثلا المشورة القانونية للمؤسسة سواء في اجتماعات مجلس الإدارة أو في اتصالات خاصة مع المديرين التنفيذيين، هذه المشورة قد تكون مكلفة جدا للمؤسسة.

(1) Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit , p 92

إن توفير الموارد يعزز الأداء التنظيمي للمؤسسة ويضمن بقاءها، وفقاً لـ (Hillman et al., 2000) يقوم المديرون بجمع الموارد للمؤسسة مثل المعلومات والمهارات، بالإضافة إلى الوصول إلى المكونات الرئيسية مثل: الموردين والمشتريين وصانعي السياسات العامة والفئات الاجتماعية والشرعية، ويمكن تصنيف المديرين إلى أربع فئات: الأفراد المطلعين، خبراء الأعمال، أخصائيي الدعم، والمؤثرين المجتمعيين، ويمكن توضيح كل فئة من الفئات السابقة فيما يلي:

- المطلعون: هم المديرون التنفيذيون الحاليون والسابقون للمؤسسة، يقدمون للمؤسسة الخبرة في مجالات محددة مثل المالية والقانون، فضلاً عن الاستراتيجية العامة والتوجيه.
- خبراء الأعمال: هم كبار المديرين التنفيذيين الحاليين والسابقين، يوفرون الخبرة في مجال استراتيجية الأعمال وصنع القرار وحل المشاكل.
- أخصائيو الدعم: هم المحامون والمصرفيون وممثلو شركات التأمين وخبراء العلاقات العامة، يقدم هؤلاء المتخصصين الدعم في مجال تخصصهم الفردي.
- المؤثرون المجتمعيون: هم القادة السياسيون، أساتذة الجامعة، رجال الدين، وقادة المنظمات الاجتماعية أو المجتمعية.

الاقتراح الأساسي لنظرية اعتمادية الموارد هو الحاجة لإقامة روابط بيئية بين المؤسسة والموارد الخارجية، من هذا المنطلق، يعمل المديرون على ربط المؤسسة بعوامل خارجية عن طريق اختيار الموارد اللازمة لبقائها في السوق، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يستخدم المديرون ربط الموارد الخارجية مع المؤسسة للتغلب على حالة عدم اليقين، فالإدارة الفعالة مع عدم اليقين يعتبر أمر بالغ الأهمية لوجود المؤسسة، ووفقاً لقاعدة تبعية الموارد، يقوم المديرون بجمع موارد مثل المعلومات والمهارات والهيئات والمكونات الرئيسية (الموردون، العملاء، صناع السياسة العامة والفئات الاجتماعية) والشرعية التي من شأنها أن تقلل من حالة عدم اليقين، وتدعم هذه النظرية تعيين المديرين في مجالس الإدارة بسبب قدرتهم على جمع المعلومات وشبكات الاتصال بطرق مختلفة⁽¹⁾.

2-1-5 نظرية تكاليف المعاملات (Transactions Cost Theory) (2)

أراد الاقتصادي (Coase, 1937) حل التناقض القائم بين الطبيعة الهرمية للمؤسسة والالتزام بالتعاقد الحر مع السوق، من خلال صياغة تفسير تحول فيما بعد إلى أساس للنظرية الكلاسيكية الجديدة للمؤسسة، فحسبه يمكن اعتبار المؤسسات وسيلة عقلانية للأفراد للتغلب على "تكلفة استخدام آلية الأسعار" (The Cost of Using The Price Mechanism)، حيث يشير (Coase) إلى أن عملية شراء

(1) Wan Yusoff, Wan Fauziah. and Alhaji, Idris Adamu., Op.Cit., p 56-57

(2) Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit., p 92

وبيع السلع تتطوي على تكاليف مباشرة وغير مباشرة، بما في ذلك تكاليف البحث عن المعلومات والتفاوض على العقود، بالإضافة إلى تكاليف التعاقد والتنفيذ.

وحسب (Coase)، المؤسسات تساهم في التقليل من هذه التكاليف عن طريق الاستعانة بالطاقة الداخلية لها، كتقديم عروض توظيف واسعة النطاق ومرنة (تشغيل موظفين لدى المؤسسة يتم الاستعانة من خبراتهم دون اللجوء إلى طلب خدمات السوق على المدى الطويل)، وهذا النهج يفسر سبب لجوء المؤسسات في بعض الحالات للتعاقد مع "مصادر خارجية" لتأمين عملية الإنتاج، بدلا من الاستعانة بالطاقة الداخلية للمؤسسة، فحسب نظرية تكاليف العمليات تلجأ المؤسسات إلى ذلك عندما تكون تكلفة التعاقد من خلال السوق أقل من تكلفة الاستعانة بالطاقة الداخلية للمؤسسة، حيث تعتبر هذه النظرية المؤسسات جهات فاعلة تسعى إلى زيادة الربح والتقليل من التكاليف.

انطلاقا من أعمال (Coase)، قدم (Williamson, 1975) نظرية لتفسير العلاقة بين المؤسسة والبيئة الخارجية، وهي نظرية "تكاليف الصفقات أو المعاملات"، وقد حاولت تفسير الظروف التي يمكن من خلالها اختيار الشكل التنظيمي الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية في التعامل مع البيئة الخارجية، وأشار (Williamson) إلى أن الأفراد يتميزون بصفتين هما: الرشادة المحدودة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المثلى والسلوك الانتهازي الذي يدفعهم إلى تحقيق مصالحهم الشخصية.

تنص هذه النظرية على أن المؤسسة هي مجموع العقود المطبقة من الناحية العملية لتنظيم وضبط المعاملات المستخدمة لتحقيق العلاقات التعاقدية، يتمثل اهتمامها الرئيسي في تنفيذ المعاملات الاقتصادية على أساس هيكل الحوكمة الأكثر كفاءة، فحسب نظرية تكاليف المعاملات صناع القرار عليهم الموازنة بين التكاليف المرتبطة بأداء النشاط داخل المؤسسة مقابل الاستعانة بمصادر خارجية في السوق، بالتالي، إذا كانت تكلفة المعاملات باستخدام السوق أعلى، يجب تنفيذ الصفقة من قبل المؤسسة، كما أنه في حالة الاستعانة بالسوق لتنفيذ المعاملة يجب عليهم تحديد العقد الأنسب للمؤسسة⁽¹⁾.

6-1-2 النظرية السياسية (Political Theory)

تشير النظرية السياسية إلى أن كل من الحكومة وقطاع المؤسسات يحددان تفويض السلطة لمديري منظمات معينة وعلاقتهم اتجاه أصحاب المصلحة الآخرين، وهذا يعني أن قدرة أصحاب المصلحة بالمؤسسة في التأثير على صنع القرار على المستوى الجزئي تخضع للإطار على المستوى الكلي، هذا الأخير بدوره يتأثر بسلطة قضائية معينة تعمل بها، مع ذلك، فإن مصطلح "سياسي" لا يقتصر على دور الحكومات ويمكن أن يشير أيضا إلى كيان غير السوق. ومن المثير للاهتمام أن السياسة يمكن أن تخلق نظم مختلفة لحوكمة المؤسسات على الصعيد العالمي، إذ يمكن تصنيف نظم

⁽¹⁾ Htay, S Nu Nu. and Salman, S A., (2013). Transaction Cost Theory, Political Theory and Resource Dependency Theory in The Light of Unconventional Aspect, *Journal Of Humanities And Social Science*, Vol 12, Issue 5, p 90

حوكمة المؤسسات إلى فئتين رئيسيتين هما النظام الموجه نحو السوق والنظام الموجه نحو المصارف، فالنظام الموجه نحو السوق، والمعروف أيضا بالنموذج الأنجلوساكسوني المعتمد في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، المؤسسات يتم إدراجها بأسواق الأوراق المالية مع تميزها بتشتت الملكية، وهو ما يعني انخفاض قدرة حملة الأسهم على رصد ومراقبة الإدارة وهو ما يخلق صراع بين الطرفين، من جهة أخرى، بسبب اعتماد المؤسسات على أسواق رأس المال تصبح المؤسسات معرضة للسيطرة عن طريق عمليات الاستيلاء العدائية، في هذه الحالة، مصالح أصحاب المصلحة كالموظفين والموردين... الخ تأتي قبل مصلحة المساهمين، ووفقا لـ (Roe, 2003) السياسات المرتبطة بالملكية المشتتة هي نتاج للتدخل السياسي الذي يهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق الحد من تأثير البنوك على المؤسسات، في المقابل، النظام الموجه للبنك أو النموذج القاري الأوروبي ينطوي على ملكية مركزة، وقد اعتمد في معظم البلدان الأوروبية بالإضافة إلى اليابان، يتميز هذا النظام بتقييد سلطات التصويت التي تقوض إمكانية القيام بعمليات السيطرة العدائية، مع اعتماد أقل على أسواق رأس المال والمستثمرين الخارجيين، وأكثر من ذلك على المؤسسات المالية أو المستثمرين الداخليين، ويوضح (Roe, 2003) أن اختيار نماذج حوكمة المؤسسات في مختلف البلدان يتفاعل بعمق مع "سياسة الدولة"، فالقوى السياسية في شكل أنظمة حزبية وتوجهات سياسية للحكومات والائتلافات والإيديولوجيات، هي عوامل تحدد درجة انتشار المساهمين فضلا عن العلاقات بين المديرين وجميع أصحاب المصلحة⁽¹⁾.

عليه يمكن القول، أن النموذج السياسي يسلط الضوء على تخصيص سلطات المؤسسات والأرباح والامتيازات، التي يتم تحديدها بفضل الحكومات، كونها ممثلة لعامة المساهمين وتوسع إلى حماية حقوق المساهمين ومساهمي الأقلية، وحسب (Hawley and Williams, 1996) النموذج السياسي لحوكمة المؤسسات يمكن أن يكون له تأثير هائل على تطورات الحوكمة، فعلى مدى العقود الماضية، حكومات الدول كان لها تأثير سياسي قوي على المؤسسات، نتيجة لذلك، هناك مدخل للسياسة في هيكل الحوكمة أو آلية عمل المؤسسات، وكمثال على ذلك، النظرية السياسية أفرزت نهج تطوير دعم التصويت من طرف المساهمين، ومن ثم فإن وجود نفوذ سياسي في حوكمة المؤسسات يمكن أن يوجه هذه الأخيرة داخل المنظمة، وتتحقق المصلحة العامة عندما تشارك الحكومة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التحديات⁽²⁾.

من جهة أخرى، الحكومة لديها تدخل جذري وقوي في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسات، كما أن دورها في هيكل الملكية وهيكل حوكمة المؤسسات له أهمية كبيرة⁽³⁾.

(1) Htay, S Nu Nu. and Salman, S A., Op.Cit., p 90-91

(2) Abdullah, H. and Valentine, B., Op.Cit., p 93

(3) Fadun, Olajide Solomon., (2013). **Corporate Governance and Insurance Company Growth: Challenges and Opportunities**, *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, Vol 2, No 1, p 292

2-1-7 النظريات الأخلاقية (Ethics Theories)

إضافة للنظريات السابقة، هناك نظريات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحوكمة المؤسسات وتركز على عنصر الأخلاق بالدرجة الأولى، وذلك عقب العدد الهائل من الفضائح والتلاعبات المحاسبية والمالية التي شهدتها المؤسسات على المستوى الدولي، حيث جاءت هذه النظريات لإيضاح القيمة المضافة لمفهوم الأخلاق ومدى حاجة المجتمع إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل داخل المؤسسة والأسواق المالية، ويشير مفهوم الأخلاقيات إلى مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية التي يجب أن يتصف بها كل من السلوك الإداري، وسلوك المساهمين والموظفين والموردين والمقرضين وجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة بهدف تحقيق أهدافها، ويمكن حصر أهم هذه النظريات الأخلاقية في: نظرية أخلاقيات الأعمال (Business Ethics Theory)، نظرية الأخلاقيات الفضيلة (Virtue Ethics Theory)، نظرية أخلاقيات الحوار (Discourse Ethics Theory) ... الخ⁽¹⁾.

2-2 حوكمة المؤسسات

لقد لاقى موضوع حوكمة المؤسسات وآلياتها، اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة من طرف الباحثين في مجال المالية والمحاسبة وقانون الأعمال، في هذا السياق قامت العديد من الدول بإصلاح أنظمتها التشريعية والرقابية من أجل حماية حقوق المساهمين وجميع الأطراف ذات العلاقة.

2-2-1 مفاهيم حوكمة المؤسسات

إن أصل "حوكمة المؤسسات" يعود للمصطلح الإنجليزي (Corporate Governance)، وقد تم طرح العديد من المصطلحات العربية كترجمة للمصطلح من بينها: حكم الشركات، حاكمية الشركات، حوكمة المؤسسات، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أسلوب الإدارة المثلى للشركات، القواعد الحاكمة للشركات⁽²⁾، إلا أنه وبعد المشاورات العديدة التي تمت بين خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين تم اقتراح مصطلح "حوكمة المؤسسات" في محاولة لنشر هذا المفهوم وترسيخ تطبيقاته على مستوى المؤسسات والأسواق المالية والاقتصاديات العربية.

تجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين والقانونيين والمحاسبين على المستوى الدولي في تعريفهم لمفهوم "حوكمة المؤسسات" ويرجع ذلك إلى تداخل هذا المفهوم مع العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات.

(1) Abdullah, H. and Valentine, B., Ibid

(2) الجهر، كريمة علي كاظم، (2012)، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة: دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، العراق، ص. 110

يمكن توضيح بعض التعاريف المقدمة لمفهوم حوكمة المؤسسات فيما يلي:

- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة المؤسسات بأنها: "النظام الذي تستخدمه المؤسسة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وبذلك يتحدد الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف المؤسسة والوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها" (1).

- كما عرّف (Parkinson, 1993) حوكمة المؤسسات على أنها: "... عملية الإشراف والرقابة... التي تهدف إلى ضمان أن إدارة المؤسسة تعمل من أجل تحقيق مصالح المساهمين" (2)، وهنا نجد أن (Parkinson) يركز في تعريفه لحوكمة المؤسسات على الهدف الأساسي لعملية الإشراف والرقابة وهو تحقيق مصالح المساهمين.

- حسب (De Almeida et al., 2010) حوكمة المؤسسات هي: "مجموعة الآليات الداخلية والخارجية لتجنب مصادرة أموال المساهمين من طرف الإدارة لتحسين جودة الأرباح وضمن عودة رؤوس الأموال المقترضة من المقرضين" (3).

- كما يعتبر (Shleifer and Vishny, 1997) أن: "حوكمة المؤسسات تتضمن الوسائل التي تمكن مقدمي رؤوس الأموال للمؤسسات من ضمان ربحية استثماراتهم، مما يحد من تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين" (4). هذا التعريف يركز أيضا على حماية مصلحة المساهمين بالدرجة الأولى.

- كما عرّفها (Demirag et al., 2000) على أنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة المؤسسات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، من خلال إيجاد الإجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شؤون المؤسسة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالمؤسسة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة" (5).

(1) رياض، سامح محمد رضا، (2012-أ)، مرجع سبق ذكره، ص. 30

(2) Brennan, Niamh M. and Solomon, Jill., (2011). **Corporate Governance, Accountability and Mechanisms of Accountability: An Overview**, Working Paper, p 2, Available from: <http://researchrepository.ucd.ie/handle/10197/2906>, date of access: [04/06/2014]

(3) De Almeida, José Elias Feres., De Lima, Gerlando Augusto Sampaio Franco. and Lima, Iran Siqueira., (2010). **Corporate Governance And ADR Effects On Earnings Quality In The Brazilian Capital Markets**, Working Paper, p 2, Available from: <http://fipecafi.org/downloads/artigos/artigo-corporate-governance-and-adr-effects-on-earnings-quality-in-the-brazilian-capital-markets.pdf>, date of access: [15/01/2015]

(4) EL Harti, Mohcine., Op.Cit., p 5

(5) العدناني، محمد هادي، (2009)، تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في العراق، المؤتمر الثاني للقضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، ص. 9

فحسب هذا التعريف حوكمة المؤسسات تهتم بالممارسات والكيفية التي يتم بها ضبط أداء المؤسسة ورفع كفاءتها، ومجموعة التدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء الإدارة والرقابة عليها ومعالجة المشكلات الناجمة عن ذلك، والعلاقة بين الجهات التي تحكم عمل المؤسسات من الداخل والخارج.

- حسب (Charreaux, 1997): "حوكمة المؤسسات تغطي جميع الآليات التنظيمية التي لديها تأثير في تحديد الصلاحيات (les pouvoirs) والتأثير على القرارات الإدارية، أي التي تحكم سلوك المديرين وتحدد حيز سلطاتهم التقديرية". فهذا التعريف يوسع نطاق الجهات الفاعلة المعنية بتضارب المصالح من البنوك، الموظفين، العملاء، الموردين (نموذج أصحاب المصلحة)، يفترض هذا التعريف أن خلق القيمة هو نتيجة لتضافر الجهود بين عوامل الإنتاج المختلفة⁽¹⁾، كما أن الهدف من حوكمة المؤسسات في المقام الأول هو الحد من السلطة التقديرية للإدارة⁽²⁾.

- حسب (السلمان، 2012) يشير مفهوم حوكمة المؤسسات إلى: "مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (الدائنين، العمال والموظفين، الموردين، العملاء) وذلك من أجل تحقيق رقابة فاعلة على أداء المؤسسة وبالتالي نجاحها"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج وجود منهجين نظريين لمفهوم حوكمة المؤسسات هما: منهج المساهمين ومنهج أصحاب المصلحة.

أ- **منهج المساهمين**: يعود أصله لأعمال (Berle and Means) ونظرية الوكالة، يرتبط هذا المنهج مع المفهوم القانوني لممتلكات المؤسسة (يتم اعتبار المساهمين كملاك فقط)، فالنموذج يهتم فقط بالآليات التي تحقق التوافق بين مصالح المديرين التنفيذيين والمساهمين، ويشير (Shleifer et Vishny, 1997) إلى أن دور نظام الحوكمة وفق هذا المنهج هو تأمين ربحية الاستثمارات المالية، وبالتالي هي طريقة تمكن مزودي المؤسسة برؤوس الأموال من ضمان الحصول على عوائد على استثماراتهم، فوفقاً لـ (Charreaux) منهج المساهمين يعتبر الخلفية الرئيسية للمناقشات بشأن تعويضات المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، دور وتركيبية وشكل مجلس الإدارة، وحماية حقوق مساهمي الأقلية ... الخ⁽⁴⁾.

ب- **منهج أصحاب المصلحة**: يهتم هذا المنهج بتحقيق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من إدارة، ملاك، عملاء، دائنين، هيئات حكومية، مستثمرين، وعمال... الخ، ويعتبر المدخل الأشمل في

(1) EL Harti, Mohcine., Ibid

(2) Dardour, Ali., (2009). *L'influence de la gouvernance et de la performance sur la rémunération des dirigeants: le rôle des réseaux sociaux dans les entreprises françaises cotées*, Doctorat en Sciences de gestion, Université de Toulouse, France, p 83

(3) السلمان، أحمد بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 50

(4) EL Harti, Mohcine., Op.Cit., p 5-6

التعبير عن مفهوم حوكمة المؤسسات، لأنه يركز على البيئة والظروف المختلفة المحيطة بالمؤسسة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمحاسبية والأخلاقية، علاوة على ذلك فهو يهدف إلى (1):

- تعزيز أداء المؤسسات والإفصاح عن المعلومات الخاصة بها.

- المساءلة والشفافية والعدالة بين جميع المساهمين.

- تعظيم مصلحة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

بالرجوع إلى الدول العربية نجد أن تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات لا يزال في بدايته ويواجه صعوبات كبيرة في التبنّي والتطبيق، نظراً لعدم وجود إرادة حقيقية من طرف الحكومات في إرساء معايير الحوكمة والشفافية خاصة لدى المؤسسات المدرجة بالبورصة، وضعف أداء الأسواق المالية العربية وغياب ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى ثقافة المؤسسات في الدول العربية التي تنظر إلى مفهوم الحوكمة على أنه تدخل في سياساتها الإدارية وتقييد لسلطاتها، إلا أن هذا لا يمنعنا من التأكيد على وجود العديد من الدول العربية التي تقوم بمجهودات جبارة ومتواصلة من أجل إرساء معايير الحوكمة والشفافية كالإمارات، قطر، السعودية، عمان، مصر، البحرين، تونس والأردن.

2-2-2 مبادئ حوكمة المؤسسات

لقد حازت مبادئ حوكمة المؤسسات على اهتمام العديد من الهيئات والتنظيمات أهمها: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) فضلا عن الباحثين والكتاب، إلا أن المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 التي تم إعادة صياغتها سنة 2004 تعتبر الأكثر قبولا (2).

لابد من الإشارة إلى أن التطبيق العملي لنظام الحوكمة قد أفرز نماذج مختلفة للحوكمة، فمثلا فيما يتعلق بهيكله مجلس الإدارة لا توجد هناك هيكله محددة لهذا المجلس يجب الالتزام بها، إنما ترك لكل دولة حرية الأخذ بالهيكله التي تتلاءم مع ظروفها، وهذا ما يجعل مفهوم الحوكمة ذات طبيعة متحركة، كما أن المبادئ التي يتضمنها مفهوم الحوكمة هي مبادئ قابلة للتطور بطبيعتها، الأمر الذي يتطلب تقييمها من فترة لأخرى على ضوء التغيرات الجديدة الطارئة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

(1) دادن، عبد الوهاب وبوسنة، حمزة، (2014)، أثر حوكمة الشركات على أداء سوق الأوراق المالية، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: دور

معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص. 496-497

(2) الجزائري، هاشم رمضان ومعروف، حسين عبد القادر، (2009)، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 25،

العراق، ص. 11

كما أشرنا إليه من قبل، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع هيكل متكامل لنظام الحوكمة مشتملا على مبادئ الحوكمة، واعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات يسترشد بها، ويمكن تلخيص مبادئ الحوكمة التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يلي (1):

- **توافر إطار فعال لحوكمة المؤسسات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها وأن يكون متناسقا مع القوانين، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات فيما بين الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية (2).

- **حماية حقوق المساهمين:** يجب أن تكفل أساليب وأنظمة الحوكمة حماية لحقوق المساهمين بشكل يجعل المساهمين على دراية تامة بما يحدث داخل المؤسسة، وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويضات في حالة وجود انتهاك لحقوقهم.

- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** يجب أن يكفل إطار الحوكمة المساواة في التعامل بين حملة الأسهم داخل كل فئة من بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذا حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو اتجار في المعلومات الداخلية، بالإضافة إلى حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- **دور أصحاب المصالح:** يجب أن تتضمن مبادئ الحوكمة تحديد أدوار جميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة كما يحددها القانون، بالإضافة إلى احترام الحقوق القانونية لجميع هذه الأطراف وإتاحة تعويضات عن كل انتهاك لتلك الحقوق.

- **الإفصاح والشفافية:** يتضمن قيام الإدارة بالإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى التأكيد على الدور الفعال والحيوي للمدقق الخارجي المستقل.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يتضمن تحديد واضح لهيكل مجلس الإدارة ومسؤولياته ومهامه الأساسية وحقوقه، بالإضافة للأجور والحوافز والمكافآت المقدمة له.

إن لحوكمة المؤسسات أهمية بالغة يمكن حصرها فيما يلي:

(1) كمون، عبد الباسط علي، (2013)، حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة، العدد 56، السعودية، ص. 19

(2) غادر، ياسين محمد، (2012)، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان،

- تحقق حوكمة المؤسسات الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات المالية وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات، ويمتد دورها إلى تنشيط سوق الأوراق المالية نظرا لوجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول ودرجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء الأسهم بها (1).

- حوكمة المؤسسات الجيدة لها القدرة على التخفيف والحد من أنشطة إدارة الأرباح داخل المؤسسات، وقد اختبرت بعض الدراسات تأثير آليات حوكمة المؤسسات على سلوك إدارة الأرباح، على سبيل المثال توصلت دراسة (Firth et al., 2007) إلى أن المجالس الاشرافية النشطة وملكية المساهمين الأجانب تقلل من مستويات إدارة الأرباح (2).

بالرغم من تعدد أبعاد حوكمة المؤسسات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات المختلفة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات، وتشمل الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات ثلاث مراحل كما يلي (3):

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي: وتشمل على نوعين من الرقابة، الرقابة السابقة واللاحقة للعمل المحاسبي.

- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي: سواء من ناحية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وكيفية تقييم ومتابعة الأداء، والإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير مالية.

- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية: وتشمل أدوار كل من لجان التدقيق والتدقيق الخارجي ما تحققه من إضفاء للثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية.

2-2-3 واقع حوكمة المؤسسات في فرنسا

إن التجربة الفرنسية في مجال حوكمة المؤسسات مستمدة من التجارب الدولية خاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فارتباط الأسواق المالية مع بعضها البعض حتم على الحكومات الفرنسية المتعاقبة مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الدولي، خاصة مع بروز العديد من الفضائح المالية التي سببت العديد من الأزمات المالية آخرها أزمة 2008-2009، فغياب التقارير الإرشادية والقوانين الردعية جعل سير عمل المؤسسات يتم بعيدا عن مراقبة الدولة والهيئات التنظيمية كهيئات الأوراق المالية، وهو ما وسع من حالة عدم الثقة بين المساهمين والإدارة والمستثمرين في السوق المالية، كل هذه المعطيات ساهمت في بروز مفهوم حوكمة المؤسسات في فرنسا، وهو ما تجسد في إصدار العديد من التقارير والقوانين ابتداء من تقرير "فينو الأول" سنة 1995، تقرير "فينو الثاني" سنة

(1) رياض، سامح محمد رضا، (2012-أ)، مرجع سبق ذكره، ص. 30

(2) Yang, Jingjing., Chi, Jing. and Young, Martin., Op.Cit., p 89

(3) رياض، سامح محمد رضا، (2012-أ)، مرجع سبق ذكره، ص. 33

1999، قانون حول اللوائح الاقتصادية الجديدة (NRE) سنة 2001، تقرير "بوتون" سنة 2002، وصولاً إلى قانون الأمن المالي (LSF) سنة 2003. هذا بالإضافة إلى قانون حوكمة المؤسسات المدرجة بالبورصة ودليل التطبيق، الذي يهدف إلى شرح كيفية تطبيق بنود هذا القانون (1).

سنحاول التطرق إلى أهم التقارير والقوانين التي ساهمت في تجسيد الحوكمة في فرنسا.

2-2-3-1 تقرير "فينو الأول" (2)

صدر التقرير في جويلية 1995 من طرف لجنة عمل برئاسة السيد (Marc VIENOT) تحت إشراف الجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة (AFEP)، والمجلس الوطني لأرياب العمل الفرنسي (CNPF)، تحت عنوان: "مجلس إدارة المؤسسات المدرجة"، تضمن التقرير ثلاث محاور رئيسية.

المحور الأول: مهمة ومسؤوليات مجلس الإدارة

تضمن المحور الأول أربعة عناصر كما يلي:

1- الغرض من مهمة المجلس: أشارت اللجنة إلى أن الهدف من تعيين المديرين بمجلس الإدارة هو تحقيق المصلحة العامة للمؤسسة.

2- مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين: أشارت اللجنة إلى أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين، ويستجيب لمسؤولياته وواجباته المحددة قانوناً خلال الجمعية العامة، والمتمثلة في: استدعاء وتحديد جدول أعمال الاجتماع، تعيين وإقالة الرئيس التنفيذي للمؤسسة والمدراء العامين المكلفين بإدارة المؤسسة، مراقبة تسيير المؤسسة (الرقابة الإدارية) والتقارير السنوية والحسابات السنوية المقفلة.

فيما يخص التوزيع القانوني للصلاحيات بين الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة، لم تكشف اللجنة عن وجود مشاكل تتطلب تدخل تشريعي أو اقتراحات تميل إلى تعديل دور كل من الهيئتين بشكل جوهري، كما تطرق التقرير إلى نقطة مهمة متعلقة ببيع أنشطة المؤسسة أو أحد أصولها الهامة، ومسؤولية البيع تقع على مجلس الإدارة أو رئيس المجلس بشرط أن لا تتعارض مع الغرض الاجتماعي.

3- مجلس الإدارة والسوق: أشار التقرير إلى أنه بالإضافة إلى الامتثال الصارم لالتزاماته القانونية تجاه المساهمين، فإن مجلس الإدارة لديه مسؤولية خاصة اتجاه السوق، تتمثل في ضرورة ضمان جودة المعلومات وعلى وجه الخصوص موثوقيتها ووضوحها حتى يمكن إجراء المعاملات بطريقة منصفة، وترى

(1) تم طرح قانون حوكمة الشركات خاص فقط بالشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة ويتم تعديله بشكل دوري، آخر إصدار كان في سنة 2016، يمكن الإطلاع على مضمون القانون ودليل التطبيق باتباع الرابط التالي: <https://www.afep.com/contenu/focus/code-de-gouvernement-d->

entreprise-des-societes-cotees، تاريخ الإطلاع [2016/09/30]

(2) Rapport du groupe de travail, Présidé par Monsieur VIENOT Marc., (1995). *Le Conseil d'Administration des Sociétés Cotées*, pp 8-22, document disponible sur le site: http://www.ecgi.org/codes/documents/vienot1_fr.pdf, [26/09/2016]

اللجنة أنه، حرصا على الشفافية، يجب على مجلس الإدارة أن يعلن رأيه بشأن شروط المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية للمؤسسة حتى عندما لا تتطلب اللوائح ذلك.

4- مجلس الإدارة ورئيسه: تطرقت اللجنة إلى مشكلة ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة ورئيس مجلس الإدارة، واعتبرت - بشكل غير مباشر - أن الفصل الصارم بين المنصبين لا يعتبر شرط ضروري للإدارة الجيدة أو لتحقيق الرقابة الفعالة للإدارة، إلا أنها أوصت بالفصل بين المنصبين.

المحور الثاني: تركيبة مجلس الإدارة

تضمن المحور خمسة عناصر كما يلي:

1- المبادئ التوجيهية: أكدت اللجنة التزامها بالمبادئ التقليدية الفرنسية الخاصة بالقانون والممارسة، فمهما كانت تركيبة المجلس وأصل أعضائه، يمثل المجلس جميع المساهمين ومهمته ممارسة المصلحة الاجتماعية المشتركة، وبالمثل، مهما كانت نوعيته أو كفاءته، يجب على كل مدير أن يعتبر نفسه ممثل لجميع المساهمين ويتصرف على هذا النحو في ممارسة وظائفه باستثناء المسؤولية الشخصية.

كما أكدت اللجنة على ضرورة قيام مجلس الإدارة بتحقيق التوازن المرغوب عند تكوينه أو تكوين اللجان التابعة له، وضمان الاستقلالية والموضوعية، مع توخي الحذر اتجاه الزيادة المفرطة في عدد المديرين داخل المجلس، والتي تعتبر من الأخطار التي تهدد المشاركة الفعالة للأعضاء خلال مداوات المجلس، مع التأكيد على ضرورة قيام المجلس بتعيين واحد أو أكثر من المديرين المستقلين.

2- المديرون "المستقلون": حاولت اللجنة تقديم تعريف للمدير "المستقل"، من خلال حصر الفئات التي تسقط عنها صفة الاستقلالية وهي: المدير العام للمؤسسة، موظفو المؤسسة، إضافة إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من مساهمين، موردين، وعملاء... الخ. كما استندت بالمعايير الأنجلوساكسونية عند تعريف المدير المستقل، حيث عرفت المدير المستقل بأنه ذلك: "الشخص الذي ليس لديه أية صلة مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة أو مؤسسات المجمع".

وفقا لذلك، يجب على المدير المستقل أن لا يكون:

- موظف، أو رئيس تنفيذي للمؤسسة أو المؤسسات التابعة لها، في حالة عدم تحقق ذلك، يجب أن يكون قد توقف عن العمل مع المؤسسة لمدة (03) ثلاث سنوات على الأقل.

- أحد كبار المساهمين في المؤسسة أو المؤسسات التابعة لها.

- مرتبط بأي شكل من الأشكال بشراكة كبيرة ومنتظمة، تجارية كانت أو مالية، مع المؤسسة أو المؤسسات التابعة لها.

كما أشار التقرير إلى أنه من الأفضل أن يتضمن مجلس إدارة المؤسسة المدرجة (02) اثنين على الأقل من المديرين المستقلين، لتحقيق التوازن المرغوب فيه داخل المجلس.

3- ممثلو الفئات الخاصة: أشارت اللجنة إلى عدم وجود ضرورة لوجود ممثلين عن الفئات الخاصة (مساهمي الأقلية، الموظفين) داخل المجلس، وذلك خوفاً من تغيير اهتمام المجلس نحو مصالح فئات معينة بدلاً من توجيه اهتمامها نحو التمثيل الجماعي، وقد اعتبرت اللجنة أن وجود مديرين مستقلين داخل المجلس يعتبر ضماناً كافياً لحماية حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة بما فيهم الفئات الخاصة.

4- المؤسسات المساهمة المشتركة والمديرين المتبادلين: أوصت اللجنة على ضرورة تجنب مجلس إدارة المؤسسة (A) لتعيين مديرين داخل لجنة التعويضات ولجنة التدقيق من المؤسسة (B)، في حالة كون اللجان المماثلة داخل المؤسسة (B) تتضمن بالفعل مديرين من المؤسسة (A).

5- اختيار أعضاء مجلس الإدارة وموظفي المؤسسة: أوصت اللجنة على ضرورة قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة ترشيحات (comité de sélection) وظيفتها اختيار المديرين وموظفي المؤسسة، وإذا تعذر ذلك، يمكن إسناد أدوار هذه اللجنة للجنة التعويضات (comité des rémunérations).

بالنسبة للجنة التعيينات، أشارت اللجنة إلى أنه يجب أن تتكون من (03) إلى (05) أعضاء بما فيهم الرئيس، من بين الأعضاء يجب أن يكون هناك مدير واحد على الأقل مستقل، تهدف لجنة التعيينات من خلال مداولاتها إلى تحقيق التوازن المنشود في تركيبة المجلس خاصة ما يتعلق بالمديرين المستقلين، بحث وتقييم المرشحين المحتملين، مع دراسة فرص إعادة التعيين للأعضاء الحاليين... الخ.

المحور الثالث: سير عمل مجلس الإدارة

ترى اللجنة أن كل مجلس إدارة يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين حول الإجراءات الموضوعية والتي تمكنها من أداء مهامه، مع إجراء فحص دوري لمدى كفاية الإجراءات وطريقة عمل المجلس، كما أوصى التقرير باعتماد المزيد من الشكلية في إعداد المداولات، وقد تضمن المحور أربعة عناصر كما يلي:

1- اجتماعات المجلس: عادة عدد اجتماعات مجلس إدارة المؤسسات المدرجة محصورة بين (03) و(04) اجتماعات سنوياً، بمعدل ساعتين لكل اجتماع، في حالة الظروف الخاصة، يمكن عقد ما بين (04) و(06) اجتماعات سنوياً، بهدف اتخاذ القرارات الرئيسية خاصة إذا تم تحضيرها من قبل اللجان المختصة، وينبغي أن يكون الاجتماع لمدة كافية لمناقشة مفيدة لجدول الأعمال، كما يجب أن تكون المداولات واضحة، ومحضر الجلسة يجب أن يلخص المناقشات والقرارات المتخذة.

2- معلومات المجلس والمديرين: أشار التقرير إلى أن المدير من حقه الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي تجعله على إطلاع دائم، في حالة عدم تحقق ذلك، من واجبه إطلاع مجلس الإدارة والمطالبة بالمعلومات اللازمة.

3- إنشاء لجان مختصة داخل المجلس: أوصت اللجنة على ضرورة قيام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة التعيينات، ولجنة التعويضات ولجنة الحسابات (comité des comptes)، مع إعلام المساهمين في الجمعية العامة السنوية بوجود هذه اللجان وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال السنة.

حسب التقرير، لجنة التعويضات مسؤولة عن اقتراح مكافآت المدراء التنفيذيين، بالإضافة إلى وضع خطط الاكتتاب أو شراء الأسهم. بالنسبة للجنة الحسابات، هي مسؤولة عن التأكد من مدى ملاءمة وثبات المؤسسة في استخدام الطرق المحاسبية عند إعداد التقارير المالية للمؤسسة والتقارير الموحدة، والتحقق من أن الإجراءات الداخلية لجمع البيانات والتحقق منها تضمن ذلك. من جهة أخرى، يجب أن تشمل اللجنة على ثلاث مديرين على الأقل، وواحد على الأقل مستقل، ومن المستحسن أن تبحث اللجنة في العمليات الهامة التي يمكن أن تحدث تضارب في المصالح، مع إعطاء رأيها حول تعيين محافظي الحسابات وجودة أعمالهم، كما أشار التقرير إلى حق قيام لجنة الحسابات بالاجتماع بدون حضور المديرين التنفيذيين أو المديرين الذين يشغلون مناصب داخل المؤسسة، أو الأشخاص المشاركين في إعداد التقارير المالية أو الرقابة عليها: كالإدارة المالية، وإدارة التدقيق الداخلي ومحافظي الحسابات.

4- حقوق وواجبات المديرين: تناول هذا الجزء ميثاق المديرين داخل مجلس الإدارة، حيث تطرق إلى الالتزامات الملقاة على عاتق المديرين داخل مجلس الإدارة (ضمان معرفة المدير للالتزامات الملقاة على عاتقه، تمثيل جميع المساهمين، الالتزام بإبلاغ المجلس عن حالات تضارب المصالح، تكريس الوقت والاهتمام اللازمين لأداء المهام، الاجتهاد والمشاركة في الاجتماعات، السرية المهنية...)، كما تطرق إلى حقوق المديرين (بدل الحضور..)، وقد ركز التقرير على ضرورة قيام المجلس باتخاذ خطوات لضمان المشاركة الفعالة للمديرين داخل مجلس الإدارة (كتحديد أتعاب الحضور وفقا لنسب حضور المدير لاجتماعات المجلس...).

2-2-3-2 تقرير "فينو الثاني" (1)

صدر التقرير في جويلية 1999 من طرف مجموعة عمل برئاسة السيد (Marc VIENOT) تحت إشراف الجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة (AFEP) وحركة المؤسسات الفرنسية (MEDEF)، تحت عنوان: "تقرير اللجنة حول حوكمة المؤسسات"، تضمن التقرير ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الأول: فصل مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة

أشار التقرير إلى حرية المؤسسة في الاختيار بين الجمع أو الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مع تسجيل الخيار ضمن النظام الداخلي للمؤسسة، كما أكد على إمكانية قيام

(1) Rapport du groupe de travail, Présidé par Monsieur VIENOT Marc., (1999). **Rapport du Comité sur le gouvernement d'entreprise**, pp 8-31, document disponible sur le site: http://www.ecgi.org/codes/documents/vienot2_fr.pdf. [29/09/2016]

المؤسسة بتغيير الشكل التنظيمي للمجلس لاحقاً في الظروف المناسبة، مع ضرورة إفصاح مجلس الإدارة للمساهمين في التقرير السنوي عن جميع قراراته والمتعلقة باختيار النموذج أو الشكل التنظيمي.

في حالة اختيار المجلس الفصل بين المنصبين، فإن الرئيس التنفيذي سيستفيد من صلاحيات أوسع، في حين القواعد الداخلية للمجلس تحدد الصلاحيات الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة مقارنة بالصلاحيات الممنوحة للرئيس التنفيذي، وقرارات المجلس نفسه فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي لأعمالها.

المحور الثاني: تضمن عنصرين هما: الإفصاح عن تعويضات المسيرين بالمؤسسات المدرجة، والإفصاح عن خطط الاكتتاب أو شراء أسهم المؤسسات المدرجة.

1- الإفصاح عن تعويضات المسيرين بالمؤسسات المدرجة: أوصت اللجنة بضرورة قيام مجلس إدارة المؤسسة المدرجة، وبمساعدة لجنة التعويضات بتخصيص فصل محدد ضمن التقرير السنوي للمساهمين، يتم فيه توضيح المكافآت التي يتلقاها المسيرين بالمؤسسة.

الإفصاح يجب أن يكون في ثلاث أجزاء، **الجزء الأول:** يوضح سياسة التعويضات الخاصة بالمسيرين المشكلين للإدارة التنفيذية، **الجزء الثاني:** يبين المبلغ الإجمالي للتعويضات المقدمة للمسيرين خلال السنة الحالية ومقارنتها مع السنة السابقة، **الجزء الثالث:** يوضح بدل الحضور، يشتمل على الحد الأقصى لمبلغ بدل الحضور المسموح به من طرف الجمعية العامة والمبلغ المدفوع فعلاً لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، بالإضافة إلى قاعدة تخصيص بدل الحضور (رئيس، أعضاء مجلس الإدارة، الجزء الثابت، الجزء المتغير، بدل الحضور الإضافية الناتجة عن المشاركة في لجان مجلس الإدارة).

2- الإفصاح عن خطط الاكتتاب أو شراء أسهم المؤسسات المدرجة: أوصت اللجنة بضرورة قيام مجلس إدارة المؤسسة المدرجة التي قامت بطرح خيارات الأسهم بتخصيص فصل محدد ضمن التقرير السنوي، يوضح فيه التركيبة والتغيرات الحاصلة في رأس مال المؤسسة.

الإفصاح يكون في جزئين، **الجزء الأول:** يشمل عرضاً لسياسة منح الخيارات لجميع المستفيدين مع توضيحها لكل فئة على حدة، كما أن العرض يجب أن يحدد طبيعة الخيارات الممنوحة (خيارات الاكتتاب أو خيارات شراء الأسهم)، معايير تحديد الفئات المستفيدة، توقيت خطط الخيارات وأي تغييرات في سياسة التخصيص، بالإضافة إلى الشروط الموضوعية من طرف المجلس لممارسة حق الخيارات. أما **الجزء الثاني:** يتضمن جدول موجز يظهر جميع البيانات ذات الصلة بخطط الخيارات الموضوعية.

المحور الثالث: تضمن ستة عناصر كما يلي:

1- المديرون: أكدت اللجنة على أن عهدة المديرين داخل المجلس محددة قانوناً ولا يجب أن تتجاوز (04) أربعة سنوات كحد أقصى، كما أن التقرير السنوي يجب أن يحدد بدقة تاريخ بداية ونهاية عهدة كل

مدير، سنه، وظيفته الرئيسية، العهدة المشغولة بالمؤسسات المدرجة الأخرى، بالإضافة إلى القائمة الاسمية لأعضاء لجان المجلس. من جهة أخرى، يجب أن يتضمن التقرير السيرة الذاتية لكل عضو مجلس إدارة، وعدد أسهم المؤسسة المملوكة من طرفه، كما أكدت اللجنة بقوة على توصية تقرير "فينو الأول"، التي تنص على تحديد العهدة الخارجية للمدير الذي يشغل وظيفة تنفيذية، إذ يتم منع المدير من شغل أكثر من خمسة عهدة كمدير في مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية أو المؤسسات الأجنبية.

2- سير عمل مجلس الإدارة:

لقد أوصت اللجنة بضرورة قيام مجلس الإدارة بفحص دوري لتركيبته، وتنظيمه وسير عمله، مع الإفصاح عن ذلك للمساهمين ضمن التقرير السنوي، كما قدمت تعريف للمدير المستقل كما يلي: " ليس له أية علاقة من أي نوع كانت مع المؤسسة أو مجمعها، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على ممارسة حرية حكمه ". كما أكدت اللجنة ضمن هذا العنصر على ما يلي:

- يجب أن تكون نسبة المديرين المستقلين داخل مجلس الإدارة $\left(\frac{1}{3}\right)$ الثلث على الأقل، كما يجب أن تكون نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التدقيق ولجنة التعيينات $\left(\frac{1}{3}\right)$ الثلث على الأقل أيضا، في حين يجب أن تتكون لجنة التعويضات من غالبية المديرين المستقلين، مع إجبارية إطلاع المساهمين على المديرين المستقلين ضمن التقرير السنوي.

- دورية الاجتماعات ومدتها الزمنية يجب أن تسمح بإجراء دراسة معمقة ومناقشة للمسائل التي تدخل ضمن اختصاص المجلس، ونفس الشيء ينطبق على اجتماعات لجان المجلس.

- يجب الإشارة إلى عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له، المنعقدة خلال السنة الحالية ضمن التقرير السنوي، مع إطلاع المساهمين على المعلومات الجوهرية المتعلقة بحضور أعضاء المجلس.

- يتعين على المؤسسات توفير معلومات كافية، وملائمة وذات جودة للمديرين، والتي تسمح لهم بممارسة كامل صلاحياتهم، كما يجب على المديرين السعي للحصول على المعلومات ذات الصلة عند وجود حاجة لذلك من أجل إنجاز مهامهم.

3- سير عمل لجان المجلس: فيما يخص هذا العنصر أشار التقرير إلى ما يلي:

- يجب منح لجان المجلس -في إطار ممارسة مهامها- إمكانية الاتصال مع المديرين التنفيذيين في المؤسسة بعد إبلاغ رئيس مجلس الإدارة ورفع تقرير للمجلس.

- يمكن للجان المجلس أن تطلب دراسات فنية خارجية بشأن الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصها على نفقة المؤسسة، وذلك بعد إبلاغ رئيس مجلس الإدارة أو المجلس نفسه، مع رفع تقرير له.

- يجب على لجنة الحسابات تقديم رسالة سنويا إلى مجلس الإدارة، تتضمن: أتعاب التدقيق والاستشارات المدفوعة من طرف المؤسسة والمجمع لمكاتب التدقيق والنسبة الأتعاب المدفوعة لكل مكتب على حدة إلى إجمالي الأتعاب المدفوعة، بالإضافة إلى تخصيص مكاتب التدقيق على خدمات الدعم والاستشارة (الخدمات غير التدقيقية)، مع حرص اللجنة على عدم إسناد هذه المهام لمكتب التدقيق في حالة وجود احتمال تأثير ذلك على استقلالية وموضوعية المدقق.

- يجب على لجنة التدقيق إحالة المسألة بشأن اختيار إطار إعداد الحسابات الموحدة على مجلس الإدارة.

- يجب على لجنة التعيينات وضع خطة لخلافة الوكلاء الاجتماعيين (Mandataires Sociaux)، ويكون رئيس مجلس الإدارة عضوا فيها، لكن لا يمكن أن يكون رئيسا لها.

4- المعلومة المالية: فيما يخص هذه النقطة، أوصت اللجنة المؤسسات المدرجة بما يلي:

- ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية الموحدة التقديرية (المؤقتة) في حالة عدم قدرتها على إعداد البيانات المالية الموحدة الختامية بعد شهرين من إقفال السنة المالية.

- الإفصاح عن الحسابات الموحدة الختامية في مدة لا تتجاوز ثلاث أشهر بعد إقفال السنة المالية.

- الإفصاح عن الحسابات الموحدة المرحلية في مدة لا تتجاوز الشهرين ونصف بعد نهاية السداسي، وذلك في حالة عدم نشرها للحسابات المرحلية التقديرية.

5- الجمعية العامة.

6- تنفيذ التوصيات: أكدت اللجنة على ضرورة قيام المؤسسات المدرجة بالإشارة في تقريرها السنوي إلى مدى تنفيذها التوصيات الواردة في تقرير "فينو الأول والثاني"، مع توضيح الأسباب التي منعت المؤسسة من تبني إحدى توصيات التقريرين.

2-2-3 تقرير "بوتون" (1)

صدر التقرير في سبتمبر 2002 من طرف لجنة عمل برئاسة السيد (Daniel BOUTON) تحت إشراف: حركة المؤسسات الفرنسية (MEDEF)، والجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة (AFEP)، وجمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة (AGREF)، تحت عنوان: "من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات المدرجة"، تضمن التقرير ثلاث محاور كما يلي:

(1) Rapport du groupe de travail, Présidé par Monsieur BOUTON Daniel., (2002). Pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées, pp 7-25, document disponible sur le site: http://www.ecgi.org/codes/documents/rapport_bouton.pdf, [29/09/2016]

المحور الأول: زيادة تحسين ممارسات حوكمة المؤسسات

تضمن هذا المحور ستة عناصر أساسية:

1- دور وسير عمل مجالس الإدارة: أكدت اللجنة على ما يلي:

- ضرورة اضطلاع النظام الداخلي لمجلس الإدارة بالمسائل المتعلقة باستراتيجيات المؤسسة المختلفة.
- توفير المعلومات الأولية والدائمة للمديرين التي تعتبر شرط أساسي لأداء مهامهم الرقابية بصفة فعالة، حيث يجب على المؤسسة التواصل بشكل دائم مع المديرين وتوفير لهم جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك المقالات الصحفية الانتقادية وتقارير التحليل المالي.
- 2- **تركيبة مجالس الإدارة:** أشارت اللجنة إلى ضرورة تشكيل مجلس الإدارة من مزيج من المديرين ذوي الكفاءة والخبرة والاستقلالية لخدمة مصالح المؤسسة والمساهمين.

كما رأت اللجنة أن تعريف المدير المستقل المشار إليه في تقرير "فينو الثاني" يعتبر تعريف قيم ويعبر حقيقة عن متطلبات الاستقلالية، فقط يجب التركيز على نقطة مهمة وهي أن غياب العلاقات مع المؤسسة أو المجمع يجب أن تشمل أيضا العلاقة مع إدارة المؤسسة أو المجمع، وحسب التقرير يمكن تعريف المدير المستقل كما يلي: "ليس له أية علاقة من أي نوع كانت مع المؤسسة أو مجمعها أو إدارتها التنفيذية، والتي قد تؤثر سلبا على ممارسة حرية حكمه".

من جهة أخرى، أشار التقرير إلى أن تأهيل مديرين مستقلين يجب أن يناقش من طرف لجنة التعيينات، ويتم مراجعتها سنويا من طرف مجلس الإدارة قبل نشر التقرير السنوي، كما يجب على مجلس الإدارة بناء على اقتراح من لجنة التعيينات، دراسة حالة أعضائه كل على حدة في ضوء المعايير الموضوعية خاصة المتعلقة بالاستقلالية، مع إبلاغ المساهمين عن نتائج المراجعة ضمن التقرير السنوي، كما يمكن للمجلس التقدير بعدم استقلالية المدير وذلك بالرغم من تحقيقه للمعايير الموضوعية.

في نفس السياق، بين التقرير المعايير التي يجب الاستدلال بها للحكم على استقلالية المدير داخل مجلس الإدارة ومنع التضارب المحتمل في المصالح، كما يلي:

- لا يجب أن يكون موظف أو وكيل اجتماعي للمؤسسة، موظف أو مدير داخل الشركة الأم أو الشركة المندمج معها، وذلك في الخمس السنوات السابقة.
- يجب أن لا يكون وكيل اجتماعي لمؤسسة ما تملك فيها المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عهدة مدير داخل المجلس.
- لا يجب أن يكون زبون للمؤسسة، مورد، مصرفي الأعمال، مصرفي التمويل.
- لا تجمع قرابة عائلية وثيقة مع وكيل اجتماعي.

- لم يكن مدقق حسابات للمؤسسة خلال الخمس سنوات الأخيرة
- لم يكن مدير (administrateur) للمؤسسة منذ أكثر من اثني عشرة سنة.
- 3- تقييم مجلس الإدارة:** أوصت اللجنة بالتقييم الدوري لعمل المجلس، مع إطلاع المساهمين بنتائج عملية التقييم ضمن التقرير السنوي، كما أوصت بضرورة اجتماع المديرين الخارجيين (المستقلين) دورياً وبانتظام بدون حضور المديرين الداخليين (غير المستقلين).
- 4- لجنة الحسابات:** أشار التقرير إلى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال للجنة الحسابات أن تحل محل مجلس الإدارة، لكن يجب أن تتبثق عن المجلس وتسهل عمله، كما أكد على ضرورة قيام لجنة الحسابات بإعداد لائحة تتضمن مهامها وإجراءات سير عملها، يتم الموافقة عليها من طرف المجلس، مع ضرورة الإفصاح عن أنشطة اللجنة سنوياً ضمن التقرير السنوي، فيما يخص الاستقلالية، يجب أن تكون نسبة المديرين المستقلين داخل هذه اللجنة ($\frac{2}{3}$) من عدد أعضائها.
- لقد أشار التقرير إلى بعض النقاط المتعلقة بلجنة الحسابات نوردها فيما يلي:
- يجب أن يمتلك أعضاء لجنة الحسابات خبرة في مجال المالية والمحاسبة، كما يجب إطلاعهم وقت تعيينهم عن الخصائص المحاسبية والمالية والتشغيلية للمؤسسة.
- يجب على لجنة الحسابات عقد جلسات مع محافظي الحسابات، ومديري المالية والمحاسبة والخزينة، في حالة وجود ضرورة لذلك، بدون حضور الإدارة العامة للمؤسسة.
- يجب أن تكون لجان الحسابات قادرة على الاستعانة بخبراء خارجيين عند الاقتضاء.
- فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي والرقابة على المخاطر، ينبغي على لجنة الحسابات دراسة المخاطر والالتزامات الجوهرية خارج الميزانية، والاجتماع بالمسؤول عن التدقيق الداخلي، وإبداء رأيها في تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي، مع تلقي تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري أو ملخص عن هذه التقارير.
- يجب على اللجنة توجيه إجراءات اختيار محافظي الحسابات، وإبداء الرأي حول الأتعاب المطلوبة لأداء مهمة التدقيق القانوني، مع إطلاع المجلس عن نتائج هذا الاختيار.
- يجب أن تطلب اللجنة الأتعاب المدفوعة من قبل المؤسسة والمجمع لمحافظي الحسابات، مع التأكد من عدم وجود تأثير محتمل لمبلغ الأتعاب على استقلالية محافظي الحسابات.
- 5- لجنة التعويضات:** بالنسبة للجنة التعويضات أوصى التقرير بما يلي:
- يجب أن لا تضم اللجنة أي وكيل اجتماعي، كما يجب أن تتكون من غالبية المديرين المستقلين.

- يجب على لجنة التعويضات أن تقوم بوضع لائحة تتضمن مهامها وإجراءات سير عملها، ويتم الموافقة عليها من طرف المجلس.

- يجب أن يتضمن التقرير السنوي عرضاً لأنشطة اللجنة خلال السنة.

- لجنة التعويضات لها دور محوري في تحديد الجزء المتغير من التعويضات المقدمة للوكلاء الاجتماعيين، كما يجب أن تعرف القواعد المحددة لهذا الجزء المتغير، مع ضمان توافق هذه القواعد مع التقييم السنوي لأداء الوكلاء الاجتماعيين وإستراتيجية المؤسسة متوسطة الأجل، والسهر على التطبيق السنوي لهذه القواعد.

- يجب على لجنة التعويضات تقدير مجموع التعويضات والمزايا التي يتلقاها مسيرو المؤسسة بأنواعها (المزايا المرتبطة بالتقاعد...).

- فيما يخص التعويضات المقدمة للمديرين، أشار التقرير أن طريقة تخصيص هذه التعويضات يتم تقريرها ضمن الجمعية العامة، ويصادق عليها مجلس الإدارة، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار نسبة حضور المديرين لاجتماعات المجلس ولجانته (الجزء المتغير من التعويضات).

- يجب الإفصاح عن قواعد تخصيص بدل الحضور، والمبالغ الفردية المسددة فعلاً لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي.

6- لجنة التعيينات: أشار التقرير إلى أنه يجب أن يتضمن مجلس الإدارة لجنة ترشيحات، ويمكن أن تشكل مع لجنة التعويضات أو منفصلة عنها، تلعب هذه اللجنة دوراً أساسياً في تحديد مستقبل المؤسسة لكونها المسؤولة عن إعداد التركيبة المستقبلية للمجلس، كما يجب على اللجنة وضع خطة لخلافة الوكلاء الاجتماعيين واختيار مديرين جدد، من جهة أخرى، ينبغي على اللجنة تنظيم إجراء اختيار مديرين مستقلين في المستقبل، وإجراء دراسات خاصة بشأن المرشحين المحتملين قبل اتخاذ أي إجراء بشأنهم.

المحور الثاني: تعزيز استقلالية محافظي الحسابات

أكد التقرير على التوصيات التالية:

- التدقيق المشترك يعتبر الضمان الأساسي لاستقلالية محافظي الحسابات.

- مدة العهدة محددة قانوناً بستة سنوات، وتجديدها يعتبر أيضاً ضماناً للاستقلالية، غير أن تناوب محافظي الحسابات فضلاً عن زيادة الفارق الزمني بين فترات عمل محافظي الحسابات يعتبر أمر مرغوب فيه للغاية.

- يجب إطلاع لجنة الحسابات على تفاصيل الأتعاب المدفوعة من طرف المؤسسة لمحافظي الحسابات.

- عند انتهاء عهدة محافظي الحسابات، اختيار أو تجديد عهداتهم يجب أن يسبقه قرار من المجلس، يتضمن مناقصة تشرف عليها لجنة الحسابات التي تقوم باختيار "أفضل عرض" وليس "أقل عرض"، وينبغي للجنة إبداء الرأي حول اختيار محافظي الحسابات ومقدار الأتعاب المطلوبة وتقديم توصياتها ضمن تقرير للمجلس.

- يتم اسناد الخدمات غير التدقيقية (القانونية، الضريبية، وخدمات الاعلام الآلي...) لمحافظي حسابات المؤسسة.

- بعد الحصول على موافقة مسبقة من طرف لجنة الحسابات، يمكن إسناد لمحافظي حسابات المؤسسة تلك الخدمات الإضافية أو المكملة بشكل مباشر للرقابة القانونية، باستثناء خدمات التقييم.

المحور الثالث: المعلومة المالية، المعايير والممارسات المحاسبية

تضمن المحور عنصرين هما: المعلومة المالية والمعايير والممارسات المحاسبية، كما يلي:

1- المعلومة المالية: فيما يخص المعلومة المالية، أشار التقرير إلى ضرورة تقييد مجلس الإدارة بالتوصيات التالية:

- الإشارة في التقرير السنوي إلى الإجراءات الداخلية المتخذة لتحديد ومراقبة الالتزامات خارج الميزانية وتقييم المخاطر الجوهرية للمؤسسة.

- الإفصاح للمساهمين والمستثمرين عن المعلومات المتعلقة بالعناصر خارج الميزانية والمخاطر الجوهرية من خلال:

* الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن المعلومات الخاصة بهذه الموضوعات، وعرضها بشكل واضح ويمكن الوصول إليها بسهولة.

* التجميع في قسم معين للمعلومات المتعلقة بالعناصر خارج الميزانية.

* التجميع في قسم معين للمعلومات المتعلقة بالمخاطر الجوهرية (سعر الفائدة، سعر الصرف، اسعار المواد الأساسية...)، وفي حالة التعرض الكبير لأسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في أسعار السلع الأساسية يجب نشر مؤشرات الحساسية، نتائج هذه المخاطر، مع تحديد شروط والافتراضات الموضوعية عند حساب المؤشرات المختارة.

* نشر تصنيفات المؤسسة من قبل وكالات التصنيف الائتماني والتغيرات الحاصلة خلال السنة.

2- المعايير والممارسات المحاسبية: لقد أشار التقرير إلى أن جودة المعايير والممارسات المحاسبية يعتبر أمر أساسي للسير الحسن للأسواق المالية وتطوير الأعمال.

حتى تتمتع المعايير والممارسات المحاسبية بالجودة يجب أن تحقق أربعة عناصر هي:

- المشاركة في استقرار الأسواق، والاقتصاديات وتمويل المؤسسات.
- تسهيل فهم القوائم المالية، الاتجاهات الأساسية ومخاطر المؤسسة.
- القابلية للتطبيق والاعتراف بها من طرف جميع الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية.
- إنتاج معلومات ذات موثوقية، مع إمكانية التحقق منها.
- تكريس مبدأ "الصورة الصادقة".

كما شددت اللجنة على ضرورة توحيد المعايير والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، لتلبية احتياجات مختلف مستخدمي البيانات المالية، وقدمت بعض التوصيات لوضعي المعايير المحاسبية (مجلس معايير المحاسبة الدولية بالخصوص) ووضعي القوانين، في الأخير، أوصت اللجنة المؤسسات المدرجة على ضرورة الإسراع في تنفيذ توصيات تقرير (BOUTON) في أجل أقصاه نهاية 2003، كما أن التقرير السنوي للمؤسسة يجب أن يشمل عرضاً للإجراءات المتخذة وفقاً لأحكام تقرير "فينو الثاني".

2-2-3-4 قانون الأمن المالي

اعتمد قانون الأمن المالي المعروف أيضاً بقانون (Loi Mer) نسبة إلى وزير المالية الفرنسي (Francis Mer) من قبل البرلمان الفرنسي في 17 جويلية 2003، بهدف تعزيز الأحكام القانونية لحوكمة المؤسسات، وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 177 - قانون رقم 706-2003 المؤرخ في 1 أوت 2003⁽¹⁾. استمد هذا القانون مواده بشكل رئيسي من القانون الأمريكي ساربنز أوكسلي (Sarbanes-Oxley) الصادر سنة 2002، وقد ركز على ثلاث نقاط رئيسية هي:

- زيادة المسؤولية الملقاة على عاتق المسيرين.
 - تعزيز الرقابة الداخلية.
 - الحد من مصادر تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة.
- يمكن توضيح أهم ما جاء به قانون الأمن المالي في النقاط الآتية⁽²⁾:
- يجب على رئيس مجلس الإدارة الإبلاغ في تقرير خاص ضمن التقرير السنوي عن شروط إعداد وتنظيم أعمال المجلس، وإجراءات الرقابة الداخلية المتبعة من طرف المؤسسة.

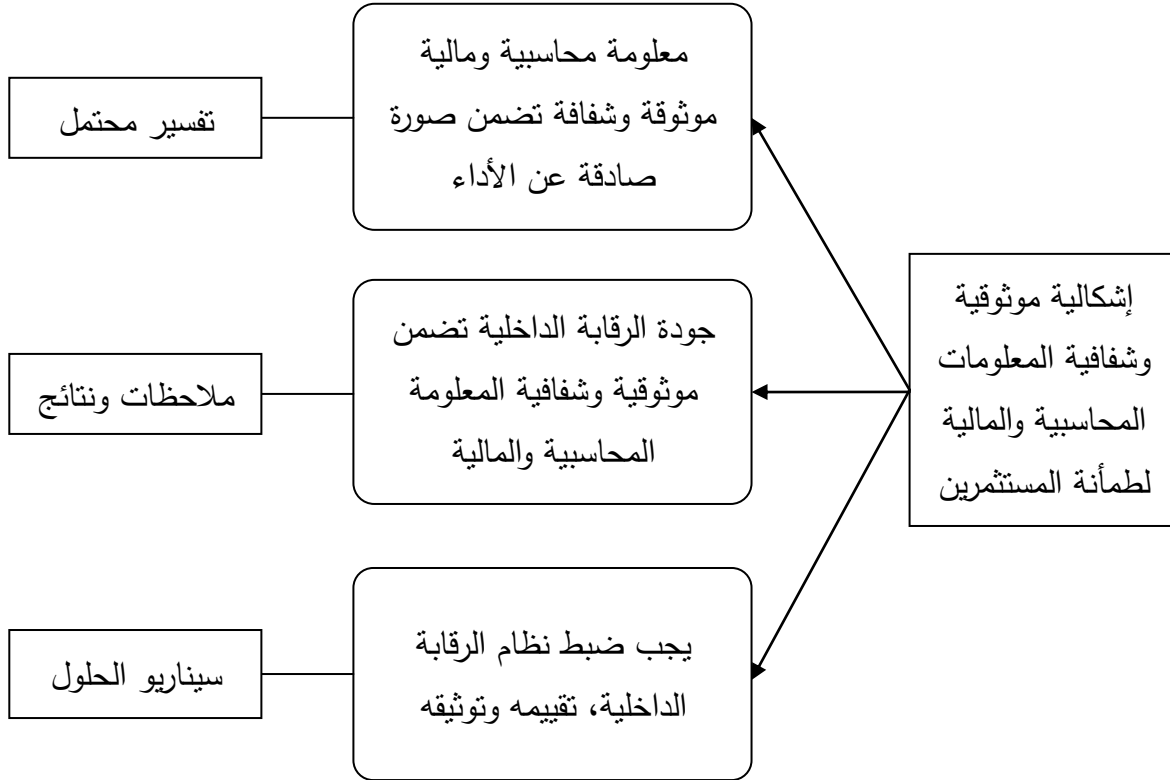
(1) Loi de sécurité financière, disponible sur le site: <http://www.apicfrance.asso.fr/wp-content/uploads/reglementaire/loi-2003-706.pdf>, [29/09/2015]

(2) Cappelletti, Laurent., (2004). *La normalisation du contrôle interne : esquisse des conséquences organisationnelles de la loi de sécurité financière*, Normes et Mondialisation, France, p 4, document disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00592976>, [25/09/2015]

- يجب على محافظي الحسابات الإبلاغ في تقرير خاص مرفق ضمن تقاريرهم العامة، عن كافة ملاحظاتهم حول إجراءات الرقابة الداخلية المتخذة داخل المؤسسة، خاصة المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية والمالية.

والشكل الموالي يوضح لنا تحليل لأبعاد قانون الأمن المالي:

الشكل (2-4): تحليل أبعاد قانون الأمن المالي (LSF)



Source: Cappelletti, Laurent., Op.Cit., p 6

بشكل عام، تضمن القانون تحديثاً للتدقيق القانوني للحسابات وأحكام جديدة تخص الشفافية المالية، مع تعزيز مسؤوليات مديري المؤسسات ومحافظي الحسابات على حد سواء، كما ركز القانون على الرقابة الداخلية ودور محافظ الحسابات في التحقق من فعاليتها.

للاشارة هناك تقارير وقوانين أخرى متعلقة بحوكمة المؤسسات الفرنسية، كتقرير "ماريني" (MARINI) سنة 1996 الذي ركز على ضرورة الفصل بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، والحد من عهدات المدير داخل مجلس الإدارة وتوسيع صلاحيات لجنة التدقيق، بالإضافة إلى القانون المرتبط بالإجراءات الاقتصادية الجديدة (NRE) سنة 2001، وتقرير "كليمو" (CLÉMENT) الصادر في ديسمبر 2003.

2-2-4 آليات حوكمة المؤسسات

لقد أثارت الانهيارات المحاسبية الأخيرة لبعض المؤسسات الكبيرة تساؤلات كثيرة حول مدى فعالية أجهزة الرقابة المفروضة لحماية مصالح المستثمرين ومراقبة السلوكيات الانتهازية للإدارة، في الواقع، تشتمل هياكل الإدارة الداخلية بالمؤسسة على وظائف وعمليات مقررّة بهدف الإشراف والتأثير على أداء إدارة المؤسسة، ويتمثل دور هذه الآليات في ضمان امتثال التقرير المالي للمؤسسة لمتطلبات إعداد التقارير المالية والحفاظ على مصداقية المعلومات التي تتضمنها هاته التقارير⁽¹⁾.

يمكن تقسيم آليات حوكمة المؤسسات إلى آليات داخلية وخارجية، الآليات الداخلية تنجم عن قرارات وإجراءات من قبل المساهمين ومجلس الإدارة، مثل القانون الأساسي للمؤسسة، مجلس الإدارة ولجانه، هيكل الملكية، ترتيبات التمويل، وشكل تعويضات الإدارة التنفيذية... الخ، أما الآليات الخارجية فتشتمل على الرقابة من قبل أطراف خارجية مثل المساهمون المسيطرون (blockholders)، المستثمرون المؤسسيون (institutional investors) والمدققون الخارجيون⁽²⁾. هذا بالإضافة إلى البنية القانونية الخاصة بالمستثمر كقانون حماية المستثمر، ووجود أسواق رأس المال الكفوة والنشطة⁽³⁾.

يمكن تلخيص أهم آليات حوكمة المؤسسات (الداخلية والخارجية) فيما يلي:

2-2-4-1 مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة الجزء المهم الذي يحكم المؤسسة، فإنشاء مجلس الإدارة يكون بهدف ضمان تعظيم المؤسسة لمصالح المساهمين على المدى طويل الأجل، وتشتمل مسؤوليات مجلس الإدارة على حضور اجتماعات المجلس السنوية والتصويت على القرارات الرئيسية، واستعراض التقارير الإدارية حول الوضع المالي وأداء المؤسسة، والتصويت على المقترحات المتعلقة بمسائل التمويل كتوزيعات أرباح الأسهم، واستراتيجيات الأعمال كعمليات الاندماج والاستحواذ، وقضايا التشغيل كعزل أو تنصيب الرئيس التنفيذي للمؤسسة، وتصميم خطط تعويضات الإدارة⁽⁴⁾.

يتكون مجلس الإدارة عادة من ثلاث أنواع من المديرين⁽⁵⁾:

- المديرين الداخليين: يعتبرون موظفون بالمؤسسة كالرئيس التنفيذي للمؤسسة والمدراء التنفيذيون.

- المديرين الخارجيين: يتم تعيينهم من خارج المؤسسة، يطلق عليهم "المديرين المستقلين غير التنفيذيين".

(1) Ben Ayed-Koubaa, Hanen., (2010). **Corporate Governance And Earnings Management: Evidence From France**, Working Paper, *Fifth international workshop on Accounting and Regulation*, University of Siena, Italy, p 3-4

(2) Brown, Philip., Beekes, Wendy. and Verhoeven, Peter., (2011). **Corporate governance, accounting and finance: A review**, *Accounting and Finance*, Vol 51, Issue 1, pp 111-112

(3) Liu, Qiao. and Lu, Zhou (Joe)., (2007). **Corporate governance and earnings management in the Chinese listed companies: A tunneling perspective**, *Journal of Corporate Finance*, Vol 13, Issue 5, p 889

(4) Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., *Op.Cit.*, p 236

(5) *Ibid.*, p 248

- المديرون التابعون: يتم تعيينهم من خارج المؤسسة ولهم علاقة بها، مثل الموردين، المستهلكين، الموظفين بالمؤسسات التابعة ومكاتب التدقيق، المستشارين، المحامين، المصرفيين الاستثماريين، المديرين التنفيذيين لوكالات الإعلان، والموظفين السابقين للمؤسسة ... الخ.

حسب (Ronen and Yaari, 2008) كل نوع من المديرين يقوم بدور محدد، فتعيين المديرين الخارجيين يكون بهدف زيادة فعالية المؤسسة والرقابة على أعمال الإدارة، أما المديرون الداخليون بالرغم من وقوفهم عقبة في وجه الرقابة الفعالة إلا أن لهم إطلاع واسع بعمليات المؤسسة، فهم يمتلكون معلومات محددة عكس المديرين الخارجيين الذين لديهم معرفة ضئيلة بعمليات المؤسسة، نظرا لساعات العمل التي يتم قضاؤها بالمؤسسة والتي لا تتجاوز بضعة أيام على أقصى تقدير⁽¹⁾.

من جهة أخرى، يرى (Johnson et al., 1996) أن مجلس الإدارة يشغل ثلاث أدوار رئيسية هي: الرقابة، الخدمة، واكتساب الموارد، فمسؤولية مجلس الإدارة كهيئة مشرفة تتمثل في تعيين وفصل الرئيس التنفيذي للمؤسسة، تحديد مكافآت الفريق الإداري وتقييم قراراته وأعماله، وكذا ضمان تنفيذ استراتيجية المؤسسة، أما دور الخدمة فيرتبط بالنصائح المقدمة من طرف مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية لا سيما من خلال مشاركتها في عملية التخطيط الاستراتيجي، أما فيما يخص الدور الثالث فيتمثل في تسهيل حصول المؤسسة على الموارد الحيوية⁽²⁾.

وفقا لنظرية الوكالة، مجلس الإدارة يعتبر من الآليات الداخلية لرقابة انتهازية الإدارة التنفيذية شريطة أن يكون فعالا، وأحد المتغيرات المحددة لفعالية مجلس الإدارة هي استقلالية المجلس وهيكل السلطة داخله، فاستقلالية المجلس تشير إلى ضرورة تقسيم أعضاء مجلس الإدارة إلى أعضاء خارجيين غير تنفيذيين (ليس لهم علاقة بالمؤسسة كموظفين حاليين أو سابقين ولم يكن لهم أي تعامل مع المؤسسة) وأعضاء داخليين (تنفيذيين)، فحسب نظرية الوكالة ارتفاع نسبة الأعضاء المستقلين يحفز مجلس الإدارة على رقابة أفضل على أعمال الإدارة التنفيذية، أما فيما يخص هيكل السلطة داخل المجلس فتنتم من خلال الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة⁽³⁾.

بصفة عامة، الأدوار المسندة بشكل عام لمجالس الإدارة وتحديدًا للمديرين المستقلين يمكن أن يختلف وفقا لنظريات حوكمة المؤسسات، فحسب (Charreaux, 2004) يمكن التمييز بين نظريتين في هذا الإطار، النظريات التعاقدية والإستراتيجية، فالنظريات التعاقدية (Contractual theories) تهدف إلى فرض الانضباط على مديري المؤسسات وحماية مصالح المساهمين، في حين تهدف النظريات الإستراتيجية (Strategic Theories) أساسا إلى خلق الثروة، وأهم وظيفة مسندة لمجلس الإدارة في فرنسا

(1) Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., Ibid

(2) Boujenoui, Ameur., Bozec, Richard et Zeghal, Daniel., (2013). *Analyse de l'évolution des mécanismes de gouvernance d'entreprise dans les sociétés d'état au Canada*, Finance Contrôle Stratégie, Volume 7, No 2, p 98

(3) Ibid., p 99

هي الإشراف على مديري المؤسسات، فالمادة (L. 225-35) من القانون التجاري الفرنسي تنص على أن: "مجلس الإدارة يحدد توجهات النشاط التجاري للمؤسسة ويشرف على تنفيذها، يتناول أي مسألة تتعلق بالتشغيل السلس (الجيد) للمؤسسة، والتقارير من خلال مداولاته بشأن المسائل التي تهمه [...]، المدير التنفيذي للمؤسسة مطالب بتزويد كل مدير (عضو بمجلس الإدارة) بجميع الوثائق والمعلومات اللازمة لأداء مهامه" (1).

2-2-4-1-1 حجم مجلس الإدارة

حجم مجلس الإدارة ببساطة يمثل عدد المديرين، ويعتبر حجم المؤسسة ومدى تعقيد عملياتها وهيكل ملكيتها من العوامل المحددة لحجم المجلس (2). ويشير (Yermack, 1996) إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تعتبر أكثر فعالية في صنع القرار وتعزيز عملية اتخاذ القرارات على نحو أفضل، لذا قوانين حوكمة المؤسسات في كثير من الأحيان تؤكد على ضرورة أن لا يكون المجلس كبير جدا (3).

يتم فهم العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وسلوك إدارة الأرباح من خلال دراسة تأثير حجم مجلس الإدارة على أداء المؤسسة، فنتائج الدراسات تشير إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تعتبر أكثر فعالية مقارنة بالمجالس كبيرة الحجم، كما أنها أقل عرضة للتدخل من طرف الإدارة، في هذا الإطار، أشارت دراسة (Blair, 1995) إلى أن مجالس الإدارة التي تتضمن أكثر من 15 عضو من المرجح أن تضيع الوقت لأن الاجتماع الواحد لهذا النوع من المجالس يستمر عادة لأكثر من 4 ساعات، كما أوصت دراسة كل من (Jensen, 2000) و (Lipton and Lorsch, 1992) على أن حجم مجلس الإدارة الأمثل لا يجب أن يتجاوز سبعة أو ثمانية مديرين (4).

الأدلة التجريبية التي تدعم العلاقة السالبة بين حجم مجلس الإدارة وأداء المؤسسة، نجد دراسة (Yermack, 1996) التي تمت على عينة من 452 مؤسسة أمريكية كبيرة خلال الفترة 1984-1991، يتراوح حجم مجالسها الادارية بين 10 و 30 عضو، حيث توصلت الدراسة إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تعتبر أكثر فعالية مقارنة بمجالس الإدارة كبيرة الحجم (5).

2-2-4-1-2 استقلالية مجلس الإدارة

تشكل استقلالية مجلس الإدارة إحدى أبرز الخصائص النوعية للمجلس ومحورا أساسيا في فعالية دوره الإشرافي والتوجيهي، وقد ركز جزء من العملية البحثية المعاصرة على دراسة أهمية تعزيز

(1) Benkraiem, Ramzi., (2012). *Board Independence, Corporate Governance and Earnings Management in France*, Corporate Governance, Springer, p 311

(2) Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., Op.Cit., p 242

(3) Brown, Philip., Beekes, Wendy. and Verhoeven, Peter., Op.Cit., p 112

(4) Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., Op.Cit., p 244

(5) Ibid

استقلالية مجلس الإدارة وتعيين أعضاء مستقلين، بهدف تقليل تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي، وتعزيز الشفافية والإفصاح وملاءمة التقارير المالية لاحتياجات المستخدمين، بما يؤدي إلى زيادة ملاءمة الأرباح المحاسبية ومنفعتنا لاتخاذ القرارات (1).

يشير (Fama and Jensen, 1983) إلى أنه من أجل تحقيق فعالية لمجلس الإدارة يجب أن يشتمل على أعضاء خارجيين يكونون بمثابة محكمين أثناء قيام خلافات مع المديرين الداخليين، فحسب (Peasnell et al., 2003) عادة ما يضم مجلس الإدارة كبار مديري المؤسسة وذلك للاستفادة من خبراتهم الإدارية، إلا أن ذلك يمكن أن يخلق تضارب في المصالح، لذا فإن وجود مديريين خارجيين يزيد من فعالية المجلس في الرقابة على الإدارة التنفيذية العليا، وضمان عدم وجود تواطؤ مع كبار المديرين لمصادرة ثروة المساهمين، كما يكون لديهم الدوافع للرفع من سمعتهم المهنية كخبراء في اتخاذ القرار (2).

حسب (Hashim and Devi, 2008) هناك وجهتي نظر متضاربة بشأن فعالية مجلس الإدارة، هما نظرية الوكالة ونظرية الهيمنة الإدارية (Managerial hegemony)، أنصار نظرية الوكالة يرون أن وجود مديريين خارجيين يوفر أداة رقابية فعالة على أعمال مجلس الإدارة، في حين أنصار نظرية الهيمنة الإدارية يرون أن قدرة المديرين الخارجيين على تحقيق دورهم الرقابي والإشرافي يعتبر أمراً مشكوكاً فيه نظراً لهيمنة الإدارة التنفيذية على مجلس إدارة المؤسسة، كما أن دور المجلس يقتصر فقط على الموافقة على القرارات التي تتخذها الإدارة التنفيذية (3).

في هذا الإطار، يؤكد (Agrawal and Chadha, 2005) أن استقلال المديرين يخلق قدرة أكبر على رقابة الإدارة، فالمؤسسات التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالاستقلالية العالية أقل تعرضاً لممارسات المحاسبة الاحتياطية كإدارة الأرباح (4). كما أشار (Baxter and Cotter, 2009) إلى أن المديرين المستقلين هم في وضع أفضل للعمل كمشرفين فاعلين على عملية إعداد التقارير المالية، كما أنهم يتمتعون بقدرة أكبر على تحمل الضغوط المفروضة من طرف الإدارة للتلاعب بالأرباح (5). في نفس السياق، توصلت دراسة (Davidson et al., 2005) إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تخفض من مستويات إدارة أرباح، كما توصلت دراسة (Peasnell et al., 2005) إلى أن المستحقات الاختيارية كانت أقل بكثير في المؤسسات التي يتميز مجالس إدارتها بنسبة عالية من المديرين المستقلين (6).

(1) يوسف، علي، مرجع سبق ذكره، ص. 225

(2) Hashim, Hafiza Aishah. and Devi, S. Susela., (2008). **Board Independence, CEO Duality and Accrual Management: Malaysian Evidence**, *Asian Journal of Business and Accounting*, Vol 1, Issue 1, p 32

(3) Ibid

(4) Agrawal, Anup. and Chadha, Sahiba., (2005). **Corporate Governance and Accounting Scandals**, *Journal of Law and Economics*, 48 (2), p 374

(5) Baxter, Peter. and Cotter, Julie., Op.Cit., pp 270-271

(6) Kam, Pok Man., (2007). **Corporate Governance and Earnings Management: Some Evidence from Hong Kong Listed Companies**, *Doctorat of Philosophy in Accounting*, University of the Sunshine Coast, Australia, p 50

2-2-4-1-3 اجتماعات مجلس الإدارة

إلى جانب استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، يعتبر نشاط المجلس من العوامل التي تحسن من جودة التقارير المالية، فالمديرون الذين يجتمعون بشكل غير متكرر هم أقل قدرة على أداء وظيفة الرقابة بشكل فعال، من جهة أخرى، أشار (Jensen, 1993) إلى أن اجتماعات مجلس الإدارة ليست بالضرورة مفيدة، فنظرا للوقت المحدود فإنه لا يمكن استخدام اجتماعات المجلس لتبادل الأفكار بين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، وكدليل على ذلك، توصلت دراسة (Firth et al., 2007) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدد اجتماعات المجلس ومستويات المستحقات الاختيارية⁽¹⁾.

2-2-4-1-4 ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي (CEO Duality)

لقد وفرت البحوث التجريبية في مجال حوكمة المؤسسات، أدلة قوية على أنه من الأفضل الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لأن ذلك يحسن من فعالية وظيفة الرقابة، فحسب (Chau and Gray, 2010) رئيس مجلس الإدارة المستقل لديه الحرية في إدارة المؤسسة بدون قيود، كما أنه يمتلك قدرا كبيرا من القوة والسلطة، كما توصلت دراسة (Yermack, 1996) إلى أن فصل الأدوار بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ينتج عنه ارتفاع في القيمة السوقية للمؤسسة، كما أنه وفقا لـ (Jensen, 1993) تولي رئيس مجلس الإدارة لمنصب الرئيس التنفيذي يمكن أن يضعف من وظيفة مجلس الإدارة، وذلك بالرغم من وجود مديرين مستقلين بالمجلس⁽²⁾.

حسب (Jensen, 1993) يتمثل دور رئيس مجلس الإدارة في رقابة المدير التنفيذي للمؤسسة، وفي حالة شغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذي يكون مجلس الإدارة غير مستقل، وقد توصلت دراسة (Dechow et al., 1996) إلى وجود علاقة موجبة بين ممارسات المحاسبة الاحتياطية والمؤسسات التي يشغل رئيس مجلس إدارتها منصب المدير التنفيذي للمؤسسة⁽³⁾.

إضافة لما سبق، يؤكد (Chaganti et al., 1985) أنه حتى يكون مجلس الإدارة أكثر استقلالية يجب الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، فعندما يهيمن نفس الشخص على عملية اتخاذ القرارات وأعمال المؤسسة من الممكن أن يسبب تضارب في المصالح ومخاطر أعمال عالية، وحسب (Weir et al., 2002) الرئيس التنفيذي للمؤسسة يعتبر موظف بالمؤسسة وهو المسؤول عن عملياتها وتنفيذ الاستراتيجيات بها، في حين رئيس مجلس الإدارة هو الشخص المسؤول عن رصد

(1) Ben Ayed-Koubaa, Hanen., Op.Cit., p 7

(2) Kamarudin, Khairul Anuar., Wan Ismail, Wan Adibah. and Samsuddin, Mas Ervina., (2012). **The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Independence and Earnings Quality**, *Social and Behavioral Sciences*, Vol 65, p 920

(3) Bradbury, Michael E., Mak, Yuen Teen. and Tan, S.M., (2004). **Board Characteristics, Audit Committee Characteristics and Abnormal Accruals**, *Working Paper*, p 5, Available from: <http://ssrn.com/abstract=535764>, date of access: [06/04/2014]

وتقييم المدراء التنفيذيين بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر رئيس مجلس الإدارة المسؤول عن رئاسة اجتماعات المجلس وعمليات التعيين، إنهاء المهام، التقييم وتقديم تعويضات للإدارة العليا، في نفس السياق، أشارت دراسة (Bowen et al., 2002) إلى أن الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة مهم لمنع أنشطة إدارة الأرباح⁽¹⁾.

هناك وجهتي نظر حول مسألة فصل السلطات بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي هما نظرية الوكالة ونظرية الإشراف، أنصار نظرية الوكالة يرون أن الفصل بين الدورين هو أمر حاسم لرصد فعالية مجلس الإدارة، لأنه عندما يشغل نفس الشخص منصبين مهمين فمن المرجح أن يقوم بإتباع استراتيجيات تخدم مصالحه الشخصية على حساب مصالح المؤسسة، وبالتالي يجب الفصل بين سلطات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة وتوكيلها إلى شخصين منفصلين، بما يسمح برقابة فعالة من قبل المجلس، في المقابل، أنصار نظرية الإشراف يرون أن الجمع بين الدورين يعزز من عملية صنع القرار ويسمح للرئيس التنفيذي بتوجيه المجلس من خلال الرؤية الإستراتيجية له، وذلك من أجل تنفيذ أهداف المؤسسة مع ضمان الحد الأدنى لتدخل مجلس الإدارة⁽²⁾.

لإشارة، القانون الفرنسي يسمح بإمكانية الاختيار بين ثلاثة هياكل لتنظيم الصلاحيات داخل مجلس الإدارة، أولاً، الهيكل الأحادي لمجلس الإدارة الذي يجمع بين وظيفتي الإدارة والرقابة، ثانياً الهيكل المزدوج المستمد من القانون الألماني، الذي يفصل بين وظيفتي الإدارة والرقابة، ثالثاً الهيكل الأحادي مع فصل الوظائف الذي أقره القانون المرتبط بالإجراءات الاقتصادية الجديدة⁽³⁾.

يمكن توضيح هذه الهياكل التنظيمية فيما يلي⁽⁴⁾:

- **الهيكل الأحادي (la structure moniste)**: يعني أن مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام يتم شغلها من طرف نفس الشخص، وقد تم اعتماد هذا الهيكل من قبل معظم المؤسسات الفرنسية، يمنح هذا النوع من التنظيم للرئيس سلطات أوسع لخدمة مصالح المؤسسة، ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من طرف الجمعية العامة للمساهمين.

- **الهيكل المزدوج (la structure duale)**: يعني أن وظيفة الرقابة والإدارة يتم شغلها من طرف هئتين مختلفين، تتمثل الهيئة الأولى في الإدارة (le directoire) التي تضمن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، أما الهيئة الثانية فتتمثل في مجلس الرقابة (conseil de surveillance) الذي يضمن الرقابة الدائمة على

(1) Soliman, Mohamed Moustafa. and Ragab, Aiman Ahmed., (2013). **Board of Director's Attributes and Earning Management: Evidence from Egypt**, Working Paper, p 5, 6th International Business and Social Sciences Research Conference, Dubai, Available from: <http://wbiconpro.com/335-Moustafa.pdf>, date of access: [07/03/2014]

(2) Hashim, Hafiza Aishah. and Devi, S. Susela., Op.Cit., pp 34-35

(3) Dardour, Ali., Op.Cit., p 98

(4) Ibid., p 98-99

أعمال الإدارة نيابة عن المساهمين، يتكون مجلس الرقابة من الرئيس والأعضاء غير التنفيذيين، كما أن تعيين أعضاء مجلس الرقابة يتم عن طريق الجمعية العامة للمساهمين.

- **الهيكل الأحادي مع فصل الوظائف:** يأخذ شكل مجلس الإدارة مع فصل مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

2-2-4-1-5 تمثيل المرأة بمجلس الإدارة

العديد من قوانين حوكمة المؤسسات تركز على ضرورة اشتغال مجلس الإدارة على نسبة معينة من العنصر النسوي، نظرا للمزايا المرتبطة بهذه الفئة، فحسب دراسة (Adams and Ferreira, 2009) و(Carter et al., 2003) مديري مجلس الإدارة من العنصر النسوي يعتبرون أكثر اجتهاد بالمجلس، ويفكرون بأكثر استقلالية، كما أنهم يفرضون رقابة أكثر فعالية على سلوك المديرين التنفيذيين مقارنة بمديري مجلس الإدارة من عنصر الرجال، أما دراسة (Adams et al., 2010) فقد توصلت إلى أن مديري مجلس الإدارة من العنصر النسوي يتمتعون باستقلالية أكبر في التفكير وأكثر فعالية في الرقابة على سلوك المديرين التنفيذيين، فالمؤسسات التي يتضمن مجالس إدارتها نسبة عالية من التمثيل النسوي تتمتع بجودة أرباح عالية بسبب التفكير المستقل، الذي يعتبر أمر حاسم للحد من سلوكيات إدارة الأرباح بالمؤسسة وتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية⁽¹⁾.

من جهة أخرى، أشارت دراسة (Thorne et al., 2003) و(Krishnan and Parsons, 2008) إلى أن مديري مجلس الإدارة من العنصر النسوي يعتبرون أقل تسامح مع السلوكيات والأنشطة الانتهازية للإدارة، كما أن لديهم مستويات أعلى من التفكير الأخلاقي مقارنة بزملائهم من عنصر الرجال⁽²⁾.

2-2-4-1-6 الخبرة المهنية لأعضاء مجلس الإدارة

تعتبر خبرة أعضاء مجلس الإدارة في أعمال المجلس أو في مجالات أخرى من العوامل المهمة التي تؤثر في طريقة تسيير المؤسسة، حيث أشارت دراسة (Chtourou et al., 2001) أن خبرة أعضاء مجلس الإدارة في أعمال المجلس تلعب دور فعالا في تخفيض سلوك إدارة الأرباح بالمؤسسة، فارتفاع مستوى الخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة يحسن من فعالية الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، في المقابل، توصلت دراسة (Agrawal and Chadha, 2005) إلى أن احتمال إعادة تعديل الأرباح يكون بنسبة أقل في المؤسسات التي تتضمن مجالس إدارتها أعضاء يمتلكون معرفة بالأمر المالية والمحاسبية⁽³⁾.

(1) Man, Chi-keung. and Wong, Brossa., (2013). **Corporate Governance And Earnings Management: A Survey Of Literature.** *The Journal of Applied Business Research*, Vol 29, No 2, p 406

(2) Ibid., p 407

(3) Alzoubi, Ebraheem Saleem Salem. and Selamat, Mohamad Hisyam., (2012). **The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning Management: Literature Review and Proposed Framework.** *International Journal of Global Business*, Vol 5, No 1, p 27

2-4-2-2 لجنة التدقيق

تاريخياً إنشاء لجنة التدقيق ليس بالأمر الجديد، في واقع الأمر تعتبر هيئة مراقبة عمليات البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) أول من اقترح إنشاء لجنة تدقيق سنة 1940، وابتداء من سنة 1977 أصبح إنشاؤها إلزاماً من طرف المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة، والهدف من إنشاء وتطوير لجنة التدقيق هو زيادة الثقة في مصداقية وموثوقية التقارير المالية، ومساعدة الإدارة على أداء مسؤولياتها المرتبطة بالتقارير المالية، وتعزيز استقلالية المدققين الخارجيين⁽¹⁾. أشارت لجنة "بلوريون" (Blue Ribbon Committee) سنة 1999 إلى أن لجان التدقيق تعتبر عنصراً هاماً من آليات حوكمة المؤسسات، بحيث تساعد على تحسين نوعية ممارسات إعداد التقارير المالية بشكل يضمن تحقيق جودة الأرباح⁽²⁾.

يمكن تعريف لجنة التدقيق تبعاً لاختلاف أهدافها ووظائفها، فحسب (Arens et al., 2008) لجنة التدقيق عبارة عن: "لجنة تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تهدف إلى زيادة فعالية وظيفة التدقيق ومساعدة مجلس الإدارة، والمساهمة في الحفاظ على استقلالية مدقق الحسابات"⁽³⁾.

كما عرفها "السرطاوي وآخرون" على أنها: "لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين لا يقل عددها عن ثلاثة، بشرط تمتع أحدهم بالاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية، تسند للجنة مسؤولية رقابة إعداد القوائم المالية، والإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، بناء وفحص أنظمة الرقابة الداخلية"، وحسب (Bédard et al., 2004) يتمثل دور لجنة التدقيق في تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية عن طريق توفير تقارير ذات جودة عالية يمكنهم الاعتماد عليها عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية والاستثمارية، ويمكن للجنة التدقيق تحقيق ذلك من خلال تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز استقلالية المدقق الخارجي، ويتم ذلك عن طريق تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتحديد السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة، والحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمدققين باستقصاء طبيعة ومدى جوهرية القضايا الخلافية بينهم⁽⁴⁾.

في نفس الإطار، يشير (Bradbury et al., 2004) إلى أن لجنة التدقيق تمتلك مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية بغرض تعزيز مصداقية التقارير المالية، كما أن لجنة التدقيق تعمل كحكم بين الإدارة والمدقق الخارجي، فالكثير من الاختلافات يمكن أن تطرح عند تفسير وتطبيق

(1) Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., (2012). **Audit committee characteristics and earnings management in Malaysian Shariah-compliant companies**, *Business and Management Review*, Vol 2, Issue 2, p 52

(2) Ajward, Ahamed Roshan., Op.Cit., p 107

(3) السرطاوي، عبدالمطلب وحمدان، علام ومشتهى، صبري وأبو عجيبة، عماد، (2013)، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 27، العدد 04، ص. 824

(4) السرطاوي، عبدالمطلب وحمدان، علام ومشتهى، صبري وأبو عجيبة، عماد، مرجع سبق ذكره، ص. 824-825

المبادئ المحاسبية بين الإدارة والمدقق الخارجي، وبالتالي فإن دور لجنة التدقيق يتمثل في تخفيض الاختلافات بين المدققين والإدارة التنفيذية⁽¹⁾. كما أشارت دراسة (Stewart and Munro, 2007) إلى أن وجود لجنة التدقيق واجتماعها بشكل دوري بحضور المدقق الخارجي يساهم بشكل ايجابي في تخفيض مخاطر التدقيق، ويخفض من درجة تعارض المصالح بين المدقق والإدارة الأمر الذي من شأنه أن يرفع من جودة التدقيق⁽²⁾.

على الصعيد الفرنسي، تم طرح آلية لجان التدقيق في المؤسسات المدرجة بالبورصة الفرنسية ضمن تقرير "فينو الأول"، وقد حددت اللجان الاستشارية دور ومهام لجان التدقيق على غرار النموذج الأمريكي، حيث ينص التقرير على أن لجنة التدقيق يتمثل دورها فيما يلي⁽³⁾:

- دراسة مدى ملاءمة واتساق الأساليب المحاسبية، مع التركيز بشكل خاص على المعاملات التي من المحتمل أن ترتبط مع تضارب المصالح.

- تقدير موثوقية الرقابة الداخلية ونظم إعداد التقارير المالية.

- الاجتماع مع المدير المالي، المدقق الداخلي والخارجي للمؤسسة.

أما تقرير "فينو الثاني"، فقد جاء مكملاً للتقرير السابق خاصة ما يتعلق بتقييم استقلالية المدققين الخارجيين، حيث أوصى التقرير بضرورة تشكل لجنة التدقيق على $(\frac{1}{3})$ من المديرين المستقلين، في حين أقر تقرير "بوتون" زيادة في الحد الأدنى لاستقلالية لجنة التدقيق، حيث يجب أن تشمل لجنة التدقيق على الأقل $(\frac{2}{3})$ من المديرين المستقلين⁽⁴⁾.

2-2-4-1 حجم لجنة التدقيق

يعتبر حجم لجنة التدقيق من الخصائص المحددة لفعاليتها، حيث أوصت لجنة "بلوربيون" على ضرورة تشكل لجنة التدقيق من ثلاث مديرين على الأقل لتكون فعالة، ووفقاً لـ (عبد اللطيف، 2009) كبير حجم اللجنة يمكن أن يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات بشكل فعال خلال طرح عروض تملك الأسهم، باعتبار أن إدارة الأرباح تهدف لتضليل مستخدمي التقارير المالية من خلال تزويدهم بمعلومات كاذبة حول الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة والأداء التشغيلي لها، لذا فإن كبير حجم لجنة التدقيق قد يلعب دوراً حيوياً في الحد من إدارة الأرباح⁽⁵⁾.

(1) Bradbury, Michael E., Mak, Yuen Teen. and Tan, S.M., Op.Cit., p 4-5,

(2) السرطاوي، عبدالمطلب وحمدان، علام ومشتهى، صبري وأبو عجيبة، عماد، مرجع سبق ذكره، ص. 827

(3) Piot, C. and Janin, R., (2007). *External Auditors, Audit Committees and Earnings Management in France*, *European Accounting Review*, Vol 16, No 2, p 434-435

(4) Ben Ayed-Koubaa, Hanen., Ibid

(5) Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., Op.Cit., p 53

في نفس السياق، يشير (Soliman and Ragab, 2014) إلى أن حجم لجنة التدقيق يساعد على كشف وحل المشاكل المحتملة التي تواجه عملية إعداد التقارير المالية، لأنه من المرجح أن توفر القوة اللازمة وتنوع وجهات النظر والخبرات لضمان فعالية عملية الرقابة⁽¹⁾.

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود تأثير لحجم لجنة التدقيق على جودة الأرباح، من بينها دراسة (Yang and Krishnan, 2005) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، فلجنة التدقيق كبيرة الحجم تعتبر أكثر فعالية لتمييزها بتعدد الخبرات والمهارات والقدرة على تعزيز الأدوار الرقابية⁽²⁾. كما أشارت دراسة (Choi et al, 2004) إلى أن حجم لجنة التدقيق له تأثير إيجابي على جودة الأرباح، فلجان التدقيق كبيرة الحجم يمكن أن تكون أكثر فعالية لأنها من المحتمل أن تشتمل على أعضاء من ذوي الخبرات المتنوعة لأداء رقابة أكثر فعالية⁽³⁾.

2-2-4-2-2 استقلالية لجنة التدقيق

أشار (Kamarudin et al., 2012) إلى أن استقلال لجنة التدقيق يعتبر من سمات نظام حوكمة المؤسسات الفعال، ذلك أن استقلالية لجنة التدقيق تؤدي إلى زيادة الموضوعية في رصد الرقابة الداخلية للمؤسسة والتقارير المالية، فالمديرين المستقلين لا يملكون أي مصالح شخصية أو اقتصادية في المؤسسة والتي قد تتداخل مع قدرتهم على مساءلة الإدارة، وبالتالي فهم قادرين على المساءلة دون خوف أو محاباة لطرف معين، كما أن لديهم حافز أكبر لتجنب الأنشطة التي من شأنها أن تضر بسمعة المؤسسة. من جهة أخرى، استقلال لجنة التدقيق يعتبر من أهم العوامل التي تسهم في الارتقاء بجودة التقارير المالية من خلال تخفيض احتمال إصدار تقارير مالية احتيالية⁽⁴⁾.

في نفس السياق، يؤكد (Soliman and Ragab, 2014) على أنه يجب على لجنة التدقيق أن تكون مستقلة عن الإدارة حتى تكون قادرة على تجسيد رقابة فعالة على عملية إعداد التقارير المالية، بما يؤدي إلى تقليل السلوك الانتهازي للإدارة للتلاعب بالأرباح، فمصادقية التقارير المالية يمكن أن تتأثر بشدة عندما تكون لجنة التدقيق منخفضة أو معدومة الاستقلال، من جهة أخرى، امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المؤسسة حسب (Choi et al., 2004)، يجعل فعالية اللجنة في الحد من سلوك إدارة الأرباح منخفضة، وبالتالي استقلال لجنة التدقيق هو عامل أساسي لتعزيز دورها في الوقاية من السلوكيات الانتهازية للإدارة عند إعداد القوائم المالية⁽⁵⁾.

(1) Soliman, Mohamed M. and Ragab, Aiman A., (2014). **Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt**, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol 5, No 2, p 157

(2) Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., Op.Cit., p 54

(3) Baxter, Peter. and Cotter, Julie., Op.Cit., p 271

(4) Kamarudin, Khairul Anuar., Wan Ismail, Wan Adibah. and Samsuddin, Mas Ervina., Ibid

(5) Soliman, Mohamed M. and Ragab, Aiman A., Ibid

هناك العديد من الدراسات المحاسبية التي قدمت أدلة على وجود علاقة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح، حيث أشارت دراسة (Xie et al., 2003) إلى أن لجنة التدقيق الأكثر استقلالية توفر حكم أفضل مقارنة بلجنة التدقيق الأقل استقلالية⁽¹⁾. كما توصلت دراسة (Bédard et al., 2004) إلى وجود علاقة سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق وسلوك إدارة الأرباح⁽²⁾.

2-2-4-3 الخبرة المالية للجنة التدقيق

أحد أهم الانتقادات التي عرفها مجلس الإدارة بعد فضيحة "انرون"، هو أن العديد من أعضاء لجنة التدقيق ليس لديهم فهم كاف بالأمر المتعلقة بالرقابة الداخلية والقضايا المحاسبية والمالية، فبالرغم من أن اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم حسب خلفياتهم المهنية وخبراتهم المكتسبة إلا أنهم في غالب الأحيان يعانون من نقص واضح فيما يتعلق بالمحاسبة المالية والرقابة الداخلية، وقد أخذ قانون "سارنيز أوكسلي" هذا الانتقاد بعين الاعتبار، بحيث أصبح لزاماً على المؤسسات الأمريكية أن تتضمن لجان التدقيق بها على عضو واحد على الأقل مستقل وخبير مالي⁽³⁾. ويقصد بالخبرة المالية أن يكون لعضو لجنة التدقيق فهم وإلمام بالمعايير والمبادئ المحاسبية، وفهم لمدى تأثير السياسات المحاسبية والتقديرات على التقارير المالية الختامية للمؤسسة، بالإضافة إلى الإلمام بإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية من أجل حماية أصول المؤسسة وحماية حقوق المساهمين من أي سلوك انتهازي كإدارة الأرباح⁽⁴⁾.

حسب (Alkdai and Hanefah, 2012) تعتبر الخبرة والمعرفة في مجال المحاسبة والتدقيق من الأبعاد المهمة الواجب توفرها في لجان التدقيق، هذه الميزة يمكن أن تساعد أعضاء اللجنة على الإلمام أكثر بالتقارير المالية والتشغيلية التي تمكنهم من تنفيذ مهام الإشراف على نحو فعال، فواجب لجنة التدقيق يتمثل في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وبالتالي فإن تمتع أعضاء لجنة التدقيق بخبرات في مجال المالية، والمحاسبة والتدقيق من شأنه أن يزيد من كفاءة أداء اللجنة⁽⁵⁾. كما يشير (Baxter and Cotter, 2009) إلى أن الرقابة الفعالة للجنة التدقيق تتطلب من أعضائها امتلاك خبرات كافية في مجال المحاسبة والتدقيق، للقيام بتقييم سليم ومستقل للتقارير المالية المقدمة لهم⁽⁶⁾.

في هذا السياق، يشير (Badolato et al., 2013) إلى أن الإجراءات التنظيمية الأخيرة استهدفت صراحة الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق بهدف زيادة فعالية هذه اللجنة، إلا أن الواقع يشير إلى انخفاض الخبرة المالية لأعضائها، وهو ما يعيق الأهداف التنظيمية لهذه اللجان ويحد من قدرتها على تقييد إصدار تقارير مالية انتهازية، خاصة وأن العلاقة بين الإدارة ولجان التدقيق تتميز بنوع من

(1) Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., Op.Cit., p 55

(2) Baxter, Peter. and Cotter, Julie., Ibid

(3) Moeller, Robert R., (2008). **Sarbanes-Oxley Internal Controls**, John Wiley & Sons. Inc, New Jersey, p 365

(4) Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., Op.Cit., p 53

(5) Ibid., p 55

(6) Baxter, Peter. and Cotter, Julie., Ibid

الصراع، فالإدارة لديها من الحوافز ما يكفي لتغيير محتوى التقارير المالية بما يحقق أهدافها، وهو ما يتعارض والدور المسند للجان التدقيق المتمثل في تقييد وتخفيض إصدار تقارير مالية انتهازية (1).

على الصعيد الأمريكي، أصبحت أسواق الأسهم الأمريكية الرئيسية (NYSE, NASDAQ...) بحلول نهاية سنة 2003، تشترط على جميع المؤسسات المدرجة بها أن يتمتع جميع أعضاء لجان التدقيق بها بثقافة مالية وأن يكون عضو واحد على الأقل لديه خبرة مالية، فأعضاء لجنة التدقيق الذين لا يمتلكون الخبرة في مجال المحاسبة والمالية أقل قدرة على اكتشاف التلاعبات المحاسبية، من جهة أخرى، نظرا لضيق الوقت الذي تقضيه لجنة التدقيق في الرقابة ومراجعة التقارير المالية للمؤسسة فإنه من غير الممكن حتى على أعضاء لجنة التدقيق ذوي الخبرة اكتشاف المخالفات المحاسبية، خاصة وأن وجود عضو خبير داخل لجنة التدقيق يمكن أن يؤثر سلبا على أدائها، إذ من الممكن أن يصبح الأعضاء الآخرون أقل حذرا وهو ما يضعف فعالية لجنة التدقيق في الرقابة (2).

2-2-4-2 اجتماعات لجنة التدقيق

يقصد بها عدد المرات التي قامت لجنة التدقيق بالاجتماع خلال السنة المالية، حيث أشار (Menon and Williams, 1994) إلى أن فعالية لجنة التدقيق يمكن قياسها من خلال عدد اجتماعات لجنة التدقيق، وقد جاءت نتائج الدراسات المحاسبية متضاربة حول العلاقة الموجودة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح، فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (Lin et al., 2006) إلى وجود علاقة سالبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، وهو ما يدعم الفكرة السائدة بأن زيادة عدد اجتماعات اللجنة يزيد من فرص اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بالتقارير المالية، من جهة أخرى، لم تتوصل دراسة (Yang and Krishnan, 2005) و (Bédard et al., 2004) إلى وجود علاقة معنوية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وإدارة الأرباح (3).

2-2-4-3 لجنة التعيينات

وفقا لنظرية الوكالة يمكن للجنة التعيينات أن تلعب دورا حيويا في تعزيز استقلالية المجلس وتقليل تدخلات الإدارة، فمن المرجح أن تتقارب مصالح لجنة التعيينات مع مصالح المساهمين، ويتجلى ذلك من خلال قيام اللجنة بتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين ومتمتعين بالتأهيل والخبرة التي تسمح لهم بالقيام بأدوارهم الرقابية (4).

(1) Badolato, Patrick., Donelson, Dain C. and Ege, Matthew., (2013). **Audit Committee Financial Expertise and Earnings Management: The Role of Status**, Working Paper, p 1-2, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2335632>, date of access: [10/01/2015]

(2) Agrawal, Anup. and Chadha, Sahiba., Op.Cit., p 376

(3) Soliman, Mohamed M. and Ragab, Aiman A., Op.Cit., p 158

(4) Habbash, Murya., (2010). **The Effectiveness Of Corporate Governance And External Audit On Constraining Earnings Management Practice In The UK**, Doctoral thesis, Durham University, p 155

في نفس السياق، ترشيح المديرين للعضوية داخل مجلس الإدارة يجب أن يتم وفق خلفياتهم التعليمية وخبراتهم المهنية، من أجل مساعدة المجلس على أداء مهامه الرقابية، ويشتمل دور لجنة التعيينات بشكل عام على تحديد احتياجات المؤسسة، مراقبة تشكيلة مجلس الإدارة، ووضع معايير العضوية ضمن المجلس، وتقييم كفاءات أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى التوصية بتعيين أو الاستغناء عن خدمات المديرين.... الخ من المهام، وبالتالي يمكن القول أن لجنة التعيينات تضمن تحقيق أهداف المديرين المستقلين المعيّنين والمؤهلين، الأمر الذي يحسن بدوره من فعالية المجلس الرقابية.

2-2-4-4 لجنة التعويضات

في سنة 2003 قامت بورصة "نيويورك" و"ناسداك" بمطالبة المؤسسات المدرجة بها بضرورة تشكيل لجنة التعويضات، تتكون فقط من المديرين المستقلين غير التنفيذيين، وفي عام 2012 تم تقديم مقترح يتضمن حظر المؤسسات في الإدراج بالبورصة إذا لم تستوف قواعد هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) الخاصة باستقلالية أعضاء لجنة التعويضات، فالدور الرئيسي للجنة التعويضات يتمثل في تصميم خطط المكافآت والحوافز، من أجل الحفاظ وجذب وتحفيز كبار المديرين التنفيذيين بالمؤسسة، فدور اللجنة يتمثل في السيطرة على بعض سلوكيات المصلحة الذاتية للمديرين من خلال تقديم تعويضات وحوافز سخية تتلاءم وطموحات المديرين التنفيذيين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تتطلب هيئة الأوراق المالية أن تكون عقود التعويضات الخاصة بكبار المديرين التنفيذيين في المؤسسات المدرجة بالبورصة قد تم الموافقة عليها أو موصى بها من قبل المجلس بأغلبية المديرين المستقلين، كما تقوم اللجنة بتصميم وتشغيل خطط التقاعد، وقد تعرضت مؤخرًا لجنة التعويضات لانتقادات شديدة بشأن التعويضات المفرطة التي منحت لكبار المديرين التنفيذيين، ويتجلى هذا في العلاقة الضعيفة بين مستوى الحوافز الممنوحة وأداء المؤسسات الأمريكية⁽¹⁾.

2-2-4-5 هيكل الملكية

من أجل تخفيف تضارب المصالح وزيادة فعالية الرقابة، يتم استخدام آلية هيكل الملكية للحد من السلطة التقديرية للمديرين، والتي تتضمن: الملكية الإدارية، الملكية المركزة، والملكية المؤسساتية.

2-2-4-5-1 الملكية الإدارية

يقصد بالملكية الإدارية نسبة الأسهم المملوكة من طرف الإدارة التنفيذية، وقد أظهرت الدراسات المالية أن الملكية الإدارية يمكن أن تؤثر في تكاليف الوكالة بطريقتين⁽²⁾:

(1) Man, Chi-keung. and Wong, Brossa., Op.Cit., p 398

(2) يوسف، علي، (2012-ب)، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، ص. 250-251

- **تقارب المصالح:** إن ارتفاع نسبة الملكية الإدارية سيحدث تقارب في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين، وهو ما يدفع بالإدارة إلى عدم اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الشخصية بل تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة، في المقابل، تتوقع نظرية الوكالة أن انخفاض مستويات الملكية الإدارية يعني وجود تقارب ضعيف في المصالح بين الإدارة والمساهمين، وهو ما قد يحفز المديرين على التلاعب بالأرقام المحاسبية، بهدف زيادة التعويضات على أساس الأرباح المحققة، وتخفيف القيود التعاقدية، بالإضافة إلى تجنب انتهاك شروط عقد الدين⁽¹⁾. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوكالة.

- **تجذر أو استحكام الإدارة:** مع ارتفاع الملكية الإدارية يزداد نفوذ المديرين، وهو ما يحفزهم على اتخاذ القرارات التي تزيد من ثروتهم الشخصية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الوكالة.

يشير (Warfield et al., 1995) إلى أن الملكية الإدارية تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة لتقييد السلوك الانتهازي للمديرين، لذا من المتوقع أن تتخفف ممارسات إدارة الأرباح مع ارتفاع مستويات الملكية الإدارية، على العكس من ذلك، يشير (Cornett et al., 2008) إلى أن ارتفاع مستويات الملكية الإدارية غير فعال في دفع الإدارة التنفيذية لاتخاذ قرارات تؤدي لتعظيم قيمة المؤسسة⁽²⁾.

من جهة أخرى، توصلت دراسة (Houque et al., 2010) إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين الملكية الإدارية وحجم المستحقات الاختيارية في المؤسسات البنغلاديشية، فتمكين أعضاء الإدارة التنفيذية من امتلاك أسهم بالمؤسسة يؤدي إلى الحد من سلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسة⁽³⁾. في نفس الإطار، توصلت دراسة (Khalil, 2010) إلى أن تمكين أعضاء الإدارة التنفيذية من امتلاك أسهم بالمؤسسة يؤدي إلى تخفيض حجم المستحقات الاختيارية⁽⁴⁾. كما توصلت دراسة (Alves, 2012) إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين مستوى الملكية الإدارية ومستويات المستحقات الاختيارية في المؤسسات البرتغالية⁽⁵⁾.

2-2-4-5-2 تركيز الملكية

إن المقياس المشترك لتركيز الملكية يتمثل في امتلاك أحد المساهمين لـ 20% على الأقل من حقوق التصويت بالمؤسسة، ويسمى في هذه الحالة "مساهم مسيطر" (controlling shareholder)⁽⁶⁾.

(1) García-Meca, Emma. and Sánchez-Ballesta, Juan P., (2009). **Corporate Governance and Earnings Management: A Meta-Analysis**, *Corporate Governance: An International Review*, 17 (5), p 596

(2) García-Meca, Emma. and Sánchez-Ballesta, Juan P., Ibid

(3) Houque, Muhammad Nurul., van Zijl, Tony., Dunstan, Keitha. and Karim, A.K.M. Waresul., (2010). **Does Corporate Governance affect Earnings Quality: Evidence from an Emerging Market**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1726134>, date of access: [17/05/2014]

(4) Khalil, Mohamed Mohamed Mahmoud., (2010). **Earnings Management, Agency Costs and Corporate Governance: Evidence from Egypt**, *Doctorat of Philosophy*, University of Hull, United kingdom

(5) Alves, Sandra., (2012). **Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 1, pp 57-74

(6) Enriques, Luca. and Volpin, Paolo., (2007). **Corporate Governance Reforms in Continental Europe**, *Journal of Economic Perspectives*, Vol 21, No 1, p 118

أشارت (Ben Ayed-Koubaa, 2010) إلى أن تركيز الملكية يمكن أن يخلق تضارب في المصالح بين كبار وصغار المساهمين، ففي السياق الفرنسي، العديد من الأبحاث التجريبية بينت تركيز الملكية لدى مجموعات مسيطرة من المساهمين، ونتيجة لذلك يمكن لكبار المساهمين إدارة المعلومات بشكل انتهازي لإخفاء وجود منافع خاصة لهم، وبالتالي مصادرة ملكية صغار المساهمين⁽¹⁾.

تؤكد معظم البحوث التجريبية على وجود تأثير لتركيز الملكية على سلوك إدارة الأرباح، إذ أن الرقابة المفروضة من طرف كبار الملاك تحسن من نوعية القرارات الإدارية وتزيد من قيمة المؤسسة، لأن وجود المساهمين المسيطرين (blockholders) بشكل جوهري يؤدي إلى رقابة وثيقة على أعمال الإدارة التنفيذية، مما يعني فرصة أقل لإدارة المستحقات أو التلاعب بالأرباح⁽²⁾.

فيما يخص العلاقة بين تركيز الملكية وإدارة الأرباح، العديد من الدراسات المحاسبية أثبتت فعالية الملكية المركزة في الحد من سلوك إدارة الأرباح، من بينها دراسة (Alves, 2012) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين تركيز الملكية ومستويات المستحقات الاختيارية في المؤسسات البرتغالية، إذ أن كبار المساهمين لديهم القدرة على الحد من انتهازية الإدارة اتجاه استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح⁽³⁾.

في اتجاه آخر، توصلت دراسة (Waweru and Riro, 2013) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية وحجم المستحقات الاختيارية، فسيطرة كبار المساهمين على القرارات داخل المؤسسة يشجع الإدارة على تحقيق مصالحهم الشخصية من خلال التلاعب بالأرباح⁽⁴⁾. كما توصلت دراسة (Fakhfakh and Nasfi, 2012) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية ومستويات المستحقات الاختيارية، فكبار المساهمين يمارسون ضغوطات على الإدارة التنفيذية لتحقيق أرباح عالية، الأمر الذي يحفزها على استخدام المستحقات الاختيارية للتلاعب بالأرباح⁽⁵⁾.

2-2-4-5-3 الملكية المؤسسية

يقصد بالملكية المؤسسية "المساهمون المؤسسيون"، تتكون هذه الفئة من أصحاب صناديق التقاعد، صناديق الاستثمار، وشركات التأمين... الخ، وعادة ما يكون هذا النوع من المساهمين قادر على قضاء المزيد من الوقت في الاستعلام عن المؤسسة وأعمالها مقارنة بالمساهمين الفرديين، من جهة أخرى، المساهمون المؤسسيون يستثمرون مبالغ مالية كبيرة بالمؤسسة وبالتالي يكون لديهم الحافز لمراقبة

(1) Ben Ayed-Koubaa, Hanen., Op.Cit., p 8

(2) García-Meca, Emma. and Sánchez-Ballesta, Juan P., Ibid

(3) Alves, Sandra., Ibid

(4) Waweru, Nelson M. and Riro, George K., (2013). **Corporate Governance, Firm Characteristics and Earnings Management in an Emerging Economy**, *Journal of Applied Management Accounting Research*, Vol 11, No 1, pp 43-64

(5) Fakhfakh, Hamadi. and Nasfi, Faten., (2012). **The Determinants of Earnings Management by the Acquiring Firms**, *Journal of Business Studies Quarterly*, Vol 3, No 4, pp 43-57

مصالحهم داخل المؤسسة بشكل صارم، ففي حالة وجود أداء سيء من طرف المؤسسة فإنه يمكنهم ممارسة ضغوطات على إدارة المؤسسة وحتى سحب استثماراتهم من المؤسسة كإجراء وقائي⁽¹⁾.

أشارت (Ben Ayed-Koubaa, 2010) إلى أن الأدب المحاسبي يفترض وجود نوعين من المساهمين المؤسستيين، النوع الأول يعتمد على أفق الاستثمار قصيرة الأجل ويميل إلى التركيز على الأرباح الحالية وبالتالي هم أقل قدرة على مراقبة محافظتهم الاستثمارية بالمؤسسة، النوع الثاني يأخذ اهتماماً أكبر حول قيمة محافظتهم الاستثمارية بالمؤسسة على المدى الطويل وبالتالي المساعدة في الحد من مشاكل الوكالة، فالمستثمرون المؤسستيون لديهم الفرصة والموارد والقدرة على الرقابة على الإدارة التنفيذية، وزيادة انضباطها، والتأثير عليها⁽²⁾.

أما فعالية الملكية المؤسستية كآلية رقابية لتجسيد حوكمة المؤسسات فقد أثبتتها العديد من الدراسات المالية والمحاسبية، من بينها دراسة (Houque et al., 2010) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين الملكية المؤسستية وحجم المستحقات الاختيارية في المؤسسات البنغلاديشية، فحسب (Houque et al., 2010) يمتلك المستثمرون المؤسستيون خبرة استثمارية تمكنهم من فرض رقابة صارمة على أعمال الإدارة التنفيذية اتجاه استخدام المستحقات الاختيارية للتلاعب بالأرباح⁽³⁾.

في نفس السياق، توصلت دراسة (Salleh et al., 2008) إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين الملكية المؤسستية وحجم المستحقات الاختيارية قصيرة الأجل داخل المؤسسات الماليزية، وهو ما يدل على قدرة المستثمرين المؤسستيين على الحد من سلوك إدارة الأرباح⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى الآليات سابقة الذكر، تتضمن حوكمة المؤسسات آليات أخرى كقوانين المؤسسات والبورصة، وقوانين حماية المستثمرين، ووجود أسواق رأس المال الكفؤة والنشطة، بالإضافة إلى جودة التدقيق الخارجي التي سنخصص لها الجزء الأكبر من الشرح لاحقاً.

(1) Man, Chi-keung. and Wong, Brossa., Op.Cit., p 399

(2) Ben Ayed-Koubaa, Hanen., Op.Cit., p 9

(3) Houque, Muhammad Nurul., van Zijl, Tony., Dunstan, Keitha. and Karim, A.K.M. Waresul., Op.Cit

(4) Salleh, Norman Mohd., Ali, Salsiah Mohd. and Hassan, Mohamat Sabri., (2008). **Ownership Structure and Earnings Management in Malaysian Listed Companies: The Size Effect**, *Asian Journal of Business and Accounting*, Vol 1, Issue 2, pp 89-116

2-3 جودة التدقيق الخارجي

إن دور التدقيق الخارجي في ضمان جودة الأرباح أصبح تحت المجهر بسبب الفضائح المحاسبية التي عرفتتها العديد من المؤسسات حول العالم، فمشاكل الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة، بالإضافة إلى عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة خلق الطلب على خدمات التدقيق الخارجي، فالمدقق الخارجي مسؤول عن التحقق من أن التقارير المالية تم إعدادها بصورة عادلة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما، وتعكس الوضعية الاقتصادية والنتائج التشغيلية الحقيقية بعيدا عن انتهازية وتدخل الإدارة، لذا من المتوقع على المدقق الخارجي أن يزيد من مصداقية التقارير المالية ويحد من إدارة الأرباح الانتهازية⁽¹⁾.

حسب (Dumontier et Autres., 2000) يعتبر التدقيق الخارجي من أهم الآليات المستخدمة لتجسيد مفهوم حوكمة المؤسسات، والتي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان أن التقارير المالية تعرض بعدالة المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، بالإضافة إلى المساهمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات وصراعات الوكالة والتي تقف عائقا أمام نمو واستدامة المؤسسة⁽²⁾.

2-3-1 مفاهيم جودة التدقيق الخارجي

لقد تبنت الدراسات المحاسبية والمنظمات المهنية العديد من المداخل لتعريف جودة التدقيق، باعتبارها مفهوم نسبي، وفيما يلي أهم التعريفات المقدمة لمفهوم جودة التدقيق:

- عرفت (DeAngelo, 1981) جودة التدقيق بأنها: "احتمال قيام المدقق باكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذه الأخطاء والمخالفات الجوهرية"، فوفقا لتعريف (DeAngelo, 1981) جودة التدقيق تعني زيادة قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المحاسبية وزيادة استقلاليته⁽³⁾. يعتبر تعريف (DeAngelo) من أهم المداخل المستخدمة في الأدب المحاسبي لتعريف مفهوم جودة التدقيق.

- كما عرف (Davidson and Neu, 1993) جودة التدقيق بأنها: "قدرة المدقق على اكتشاف واستبعاد الأخطاء والتلاعبات الموجودة في صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية"⁽⁴⁾.

(1) Soliman, Mohamed M. and Ragab, Aiman A., Op.Cit., p 155

(2) Dumontier, Pascal., Chtourou, Sonda. et Ayedi, Soumaya., (2006). **La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises: Une étude empirique menée dans le contexte tunisien**, 27 Ème Congres de L'AFC, Tunisie, p 3, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548115>, [06/06/2014]

(3) Dang, Li., (2004). **Assessing Actual Audit Quality**, Doctorat of Philosophy in Accounting, Drexel University, USA, p 14-15

(4) Salehi, Mahdi. and Kangarlouei, Saeid Jabarzadeh., (2010). **An Investigation of the Effect of Audit Quality on Accrual Reliability of Listed Companies on Tehran Stock Exchange**, *Review of International Comparative Management*, Vol 11, Issue 5, p 942

يشير (Pigé, 2000) إلى أن احتمال اكتشاف الأخطاء والتلاعب يرتبط بتكنولوجيا مكتب التدقيق والإجراءات التدقيقية المستخدمة، واحتمال تقرير المدقق عن الأخطاء المكتشفة يرتبط بمدى استقلالية مكتب التدقيق عن العميل⁽¹⁾.

حسب (Mercier et Autres., 2008) يتم تحديد السلوك المستقل للمدقق من ناحيتين⁽²⁾:

أ. **الاستقلال في الظاهر:** يعني الاستقلال في الظاهر ألا يكون للمدقق أدنى مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة محل التدقيق، حيث يجب على المدقق ألا يكون مساهما في المؤسسة، أو أحد مورديها أو أحد عملائها أو مقترضا منها أو مقرضا لها، كما يجب ألا يكون أحد أقاربه من العاملين بالمؤسسة، وهذا النوع من الاستقلال يسهل إدراكه من قبل الأطراف ذات المصلحة.

ب. **الاستقلال في الواقع:** هو حالة ذهنية تشير إلى أن المدقق يجب أن يكون مستقلا من حيث السلوك أو الحالة الذهنية في كل الأمور المرتبطة بعملية التدقيق، فالاستقلال الذهني تحكمه قيم المدقق وضميره ومعاييره الذاتية لذا يصعب قياسه وإدراكه من قبل الأطراف ذات المصلحة.

- من جهة أخرى، ربط (Palmrose, 1988) جودة التدقيق بمستوى الثقة أو الضمان الذي تقدمه عملية التدقيق، حيث عرف جودة التدقيق بأنها: "احتمال أن القوائم المالية لا تشتمل على مخالفات جوهرية"، فالغرض من عملية التدقيق هو توفير تأكيد معقول بأن التقارير المالية محل التدقيق لا تتضمن أخطاء ومخالفات جوهرية⁽³⁾.

- أما (Willingham and Jacobson, 1985) فقد عرفا جودة التدقيق يكون من خلال ربطها بخطر التدقيق، كما يلي: "جودة التدقيق تقلل خطر الاكتشاف إلى أدنى مستوى ممكن"⁽⁴⁾. وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) خطر التدقيق بأنه: "احتمال إبداء المدقق لرأي غير سليم في القوائم المالية الخاضعة لرقابته رغم أن هذه القوائم المالية تحتوي على تحريفات جوهرية"⁽⁵⁾. هذا التعريف أيضا يشير صراحة إلى أن جودة التدقيق تتحقق بقدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تجعل خطر التدقيق المقبول في أدنى مستوياته.

- في اتجاه آخر، يرى (Davidson and Neu, 1993) أن أحد المناهج المتبعة لقياس جودة التدقيق تتمثل في المقارنة بين توقعات الإدارة للأرباح والأرباح المعلنة، بافتراض أن المديرين لديهم الحافز لتقليل

(1) Pigé, Benoît., (2000). **Qualité de l'audit et gouvernement d'entreprise: le rôle et les limites de la concurrence sur le marché de l'audit**, *Comptabilité- Contrôle- Audit*, Vol 2, Tome 6, p 136

(2) Mercier, Antoine., Merle, Philippe., Flahaut-Jasson, Claudine. et Besnard, Sandrine., (2008). **Audit et commissariat aux comptes 2009/2010: Guide de L'auditeur et de L'audit**, *Editions Francis Lefebvre*, France, p 105

(3) Dang, Li., *Op.Cit.*, p 15

(4) Allen, Mary F., Linville, Mark. and Stott, David M., (2005). **The Effect of Litigation on Independent Auditor Selection**, *Mid-American Journal of Business*, Vol 20, No 1, p 37

(5) Mercier, Antoine., Merle, Philippe., Flahaut-Jasson, Claudine. et Besnard, Sandrine., *Op.Cit.*, p 446

الفرق بين توقعات الأرباح والأرباح المعلنة، وبالتالي، مكاتب التدقيق ذات الجودة العالية من المفترض أن ترتبط بأخطاء توقعات عالية، بمعنى آخر، تتحقق جودة التدقيق باتساع الفرق بين توقعات الإدارة للأرباح والأرباح المعلنة فعلا، في هذا الإطار، توصلت دراسة (Davidson and Neu, 1993) التي تمت على مستوى بورصة "تورنتو" للأوراق المالية إلى أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (BigN) ترتبط بأخطاء توقعات عالية مقارنة بمكاتب التدقيق صغيرة الحجم، وهو ما يدل على أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم توفر خدمات تدقيق أعلى جودة مقارنة بمكاتب التدقيق صغيرة الحجم⁽¹⁾.

- حسب (Tritschler, 2014) الافتراض الأساسي أن الجزء غير العادي من المستحقات يتم استخدامه من طرف الإدارة للتأثير على الأرباح، في الواقع، يميل انحياز الإدارة اتجاه المحاسبة العدوانية أو الإبداعية أو الغش في حالة اعتماد مكافآت وتعويضات الإدارة على الربح المحقق، في المقابل، المدقق يجب أن يكون مستقل وموضوعي، لذا قد يميل المدقق إلى المحاسبة المتحفظة نظرا لانخفاض مخاطر التدقيق، وهو ما يخلق تضارب في المصالح بين الإدارة والمدقق، وبالتالي جودة التدقيق حسب وجهة نظر (Tritschler, 2014) تعبر عن: "مدى فعالية المدقق في منع الإدارة من استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المحاسبية"⁽²⁾.

هذه الدراسة تتبنى تعريفي (DeAngelo, 1981) و (Tritschler, 2014) لمفهوم جودة التدقيق، فجودة التدقيق تعبر عن: "قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يحد من استخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المحاسبية، والنقير عن هذه الأخطاء والتلاعبات لمجلس الإدارة ضمن تقرير التدقيق".

2-3-2 مؤشرات جودة التدقيق الخارجي

استخدمت الدراسات المحاسبية العديد من المؤشرات للتعبير عن جودة التدقيق أهمها: حجم وسمعة مكتب التدقيق، التخصص القطاعي لمكتب التدقيق، فترة الارتباط بين المؤسسة ومكتب التدقيق، أتعاب التدقيق وأتعاب الخدمات غير التدقيقية.

2-3-2-1 حجم وسمعة مكتب التدقيق

لقد أدت صعوبة قياس جودة التدقيق بالعديد من الباحثين إلى استخدام حجم مكتب التدقيق كمؤشر بديل، نظرا لأن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتمتع بموارد أكبر وتؤدي اختبارات تدقيق أكثر قوة، نتيجة لذلك، مكاتب التدقيق كبيرة الحجم من المرجح أن ترتبط بمعلومات أكثر دقة مقارنة بمكاتب التدقيق

(1) Davidson, Ronald A. and Neu, Dean., (1993). A Note on the Association between Audit Firm Size and Audit Quality, *Contemporary Accounting Research*, Vol 9, No 2, p 479

(2) Tritschler, Jonas., (2014). *Audit Quality: Association between published reporting errors and audit firm characteristics*, Springer Gabler, Allemagne, p 62

صغيرة الحجم، وهو ما يدل على ارتفاع جودة خدماتها⁽¹⁾. للإشارة، (BigN) مصطلح يستخدم في أدبيات المحاسبة والتدقيق للإشارة إلى مكاتب التدقيق العالمية الكبيرة التي تستحوذ على الحصة الأكبر من سوق خدمات التدقيق، وقد تقلص عددها مع مرور الوقت من ثمانية مكاتب (Big8) إلى أربعة مكاتب حالياً تسمى بمكاتب (Big4) هي: Deloitte and Touche, Ernst and Young, KPMG , PriceWaterhouseCoopers، وكلها تنشط في سوق التدقيق الفرنسية.

يرى الباحثون أن سمعة مكتب التدقيق تنشأ نتيجة لتضافر العديد من العوامل كالالتزام بالمعايير المهنية وقواعد سلوك وآداب المهنة، والخبرة المهنية لأفراد المكتب، وارتباط المكتب بأحد المكاتب العالمية، الصدى الإعلامي للتقارير التي يصدرها المكتب، والدعاوي القضائية المرفوعة ضد المكتب، وقيمة الأتعاب، وتغيير المكتب والاستغناء عن خدماته، بالإضافة إلى وجود نظام للرقابة على جودة التدقيق داخل المكتب⁽²⁾. في نفس الإطار، يشير (Chen et al., 2014) إلى أن مكاتب التدقيق ذات السمعة الرائدة هم أكثر استثماراً في تخصص الأعمال، وأكثر تميزاً من ناحية فرق التدقيق وامتلاك مدققين ذات الخبرة المهنية المتراكمة، بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم المهنية بسرعة أكبر مقارنة بمكاتب التدقيق الأخرى، كما أن مكاتب التدقيق ذات السمعة الرائدة تمتلك مدققين متخصصين في قطاع العميل، وهو ما ينعكس على زيادة كفاءة فريق التدقيق وبالتالي زيادة جودة التدقيق⁽³⁾.

تعتبر دراسة (DeAngelo, 1981) أول دراسة استخدمت مكاتب التدقيق كبيرة الحجم كمؤشر على جودة التدقيق، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق، فاحتمال اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية بالقوائم المالية للعميل يزيد في حالة قيام أحد مكاتب التدقيق كبيرة الحجم بعملية التدقيق، وقد بررت (DeAngelo, 1981) هذه النتيجة بأن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تعمل على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية مقارنة بمكاتب التدقيق الصغيرة، لأن إخفاؤها في أداء أعمال التدقيق سيكون له تأثير سلبي على سمعتها في السوق المهنية، ويعرضها لمخاطر تقاضي عالية مقارنة بمكاتب التدقيق الأخرى⁽⁴⁾.

(1) Davidson, Ronald A. and Neu, Dean., Ibid

(2) Manita, Riadh. et Chemangui, Makram., (2007). **Les Approches d'évaluation et Les Indicateurs de Mesure de La Qualité d'Audit: Une revue critique**, 28ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité- Comptabilité et Environnements, France, p 9-10, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00534780>, [10/12/2014]

(3) Chen, Xiaolin., Kong, Dongmin. and Wang, Yutao., (2014). **Audit Firm Size, Earnings Management, and Information Asymmetry**, *China Accounting and Finance Review*, Vol 16, No 1, p 32-33

(4) Choi, Jong-Hag., Kim, Chansog., Kim, Jeong-Bon. and Zang, Yoonseok., (2009). **Audit Office Size, Audit Quality and Audit Pricing**, *Working Paper*, p 6-7, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1011096>, date of access: [12/03/2014]

في نفس السياق، العديد من أدباء المحاسبة يقاسمون (DeAngelo) هذا الطرح وينفقون على أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم يمكن الاعتراف بها كشرركات تقدم خدمات تدقيق ذات جودة عالية، لأنها تتحمل عبء أكبر للسمعة الطيبة، الوضع الاجتماعي والمسؤوليات العامة⁽¹⁾.

لقد توصل كل من (Francis et al., 2012) في دراستهم التي شملت 44 دولة، إلى أن المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق الكبيرة (BigN) تتميز بعناصر مستحقات أقل، مما يدل على ارتفاع جودة أرباحها مقارنة بالمؤسسات المدققة من طرف المكاتب صغيرة الحجم⁽²⁾. من جهة أخرى، توصلت دراسة (Krishnan, 2003) إلى وجود فروقات جوهرية بين متوسط ووسيط المستحقات الاختيارية للمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big6) ومكاتب التدقيق الأخرى، وهو ما يدل على جودة خدمات مكاتب التدقيق كبيرة الحجم مقارنة بمكاتب التدقيق صغيرة الحجم⁽³⁾.

كما توصلت دراسة (Becker et al., 1998) إلى أن عملاء مكاتب التدقيق الصغيرة تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل أكبر مقارنة بعملاء مكاتب التدقيق الكبيرة، ويفسر (Becker et al., 1998) ذلك بعدم وجود تخصص قطاعي لمكاتب التدقيق صغيرة الحجم وانخفاض جودة أدائها مقارنة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم المتخصصة قطاعيا، وبالتالي إدارة الأرباح يتم تخفيضها بشكل ملحوظ عندما يتم الاستعانة بخدمات مكاتب التدقيق الكبيرة (Big5)⁽⁴⁾.

في نفس الإطار، توصلت دراسة (Krauß et al., 2015) التي تمت على مستوى المؤسسات الألمانية المدرجة ببورصة "فرانكفورت" للأوراق المالية خلال الفترة 2005-2010، إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) وحجم المستحقات الاختيارية، فمكاتب التدقيق كبيرة الحجم لديها قدرة أكبر على الحد من مستويات المستحقات الاختيارية داخل المؤسسات الألمانية مقارنة بمكاتب التدقيق صغيرة الحجم، وبالتالي ارتفاع جودة خدماتها⁽⁵⁾.

إن سوق التدقيق الفرنسية وكغيرها من الأسواق تتضمن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (BigN) التي تسيطر على نسبة كبيرة من عقود التدقيق المبرمة مع المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة، حيث يتطلب التشريع الفرنسي إلزامية قيام المؤسسات الفرنسية بالمصادقة على تقاريرها المالية الموحدة على

(1) Lee, Torng-Her., Ku, Catherina., Chen, Haimin., and Chen, Jing-Fong., (2012). **A Study of Corporate Governance Factors and Earnings Management Behaviors of Taiwan Public Companies**, *International Journal of Business, Humanities and Technology*, Vol 2, No 5, p 80

(2) الجبر، يحي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 16

(3) Krishnan, Gopal V., (2003). **Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals**, *International Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol 22, No 1, p 115

(4) Zhou, Jian. and Elder, Randal., (2001). **Audit Firm Size, Industry Specialization and Earnings Management by Initial Public Offering Firms**, *Working Paper*, p 3, Syracuse University, Available from: <https://ssrn.com/abstract=321041>, date of access: [12/03/2014]

(5) Krauß, Patrick., Pronobis, Paul. and Zülch, Henning., (2015). **Abnormal audit fees and audit quality: initial evidence from the German audit market**, *Journal of Business Economics*, Vol 85, Issue 1, pp 45-84

الأقل من قبل اثنين (02) من مكاتب التدقيق المختلفة، من جهة أخرى، القانون الفرنسي يلزم المؤسسات الفرنسية المدرجة على التدقيق المشترك، والذي يحقق العديد من المزايا حسب (Piot and Janin, 2005) أهمها زيادة مصداقية التقارير المالية وتعزيز استقلالية المدققين (1).

2-2-3-2 التخصص القطاعي لمكتب التدقيق

تستخدم الدراسات المالية والمحاسبية مكاتب التدقيق المتخصصة كمؤشر على جودة التدقيق، إذ ينظر لمكاتب التدقيق المتخصصة على أنها تقدم عملية تدقيق أكثر جودة مقارنة بمكاتب التدقيق غير المتخصصة، وأن الخبرة المهنية والمعرفة المتراكمة لديها تمكنها من تحديد ومعالجة الأمور والمشاكل الخاصة بالصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة محل التدقيق، بالإضافة إلى تطويرها لمنهجية فعالة تساعد على أداء عملية تدقيق ذات جودة عالية (2).

حسب (Zgarni et al., 2012) يمثل التخصص القطاعي للمدقق بعدا هاما في جودة التدقيق، فالمعرفة المتخصصة في قطاع معين يتم تطويرها من خلال الخبرة الواسعة في مجال التدقيق وتدريب الموظفين المتخصصين، بالإضافة إلى الاستثمارات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يمكن هذه المكاتب من توفير خدمات تدقيق أعلى جودة مقارنة بمكاتب التدقيق غير المتخصصة (3). ويحقق التخصص القطاعي حسب (Manita et Chemanguui, 2007) العديد من المنافع هي (4):

- تخفيض تكاليف التدقيق وتحقيق وفورات فيها.

- تخفيض الوقت اللازم لفهم المدقق لطبيعة نشاط العميل، وهو ما يرفع من جودة التدقيق.

- زيادة الحصة السوقية لمكتب التدقيق لرغبة العملاء في الحصول على خدمات مكتب متخصص.

في نفس السياق، أشارت العديد من الدراسات إلى أن المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة ترتبط بجودة تقارير مالية أعلى، فتخصص المدققين في صناعات مختلفة يكون من أجل تحقيق تمايز المنتجات وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وأرجع (Simunic and Stein, 1987) ارتفاع جودة خدمات التدقيق المقدمة من قبل مكاتب التدقيق المختصة إلى حقيقة أن هذه المكاتب تستثمر بكثافة في التقنيات والمرافق المادية، والموظفين، والأنظمة الرقابية والتنظيمية التي تمكنهم من اكتشاف المخالفات والتحريفات بأكثر سهولة، كما يشير (Dunn and Mayhew, 2004) إلى أن قدرة هذه

(1) Piot, Charles. and Janin, Rémi., (2005). *Audit Quality and Earnings Management in France, Working Paper*, p 15, Available from: <http://ssrn.com/abstract=830484>, date of access: [12/04/2014]

(2) الجبر، يحيى بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 14-15

(3) Zgarni, Inaam., Hlioui, Khmoussi. and Zehri, Fatma., (2012). *Audit Quality and Earnings Management in the Tunisian Context, International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol 2, No 2, p 21

(4) Manita, Riadh. et Chemanguui, Makram., Op.Cit., p 12-13

المكاتب على توفير عمليات تدقيق عالية الجودة تأتي من خبراتها في خدمة العديد من العملاء، والتعلم وتبادل أفضل الممارسات في نفس الصناعة (1).

لقد استخدمت الدراسات المحاسبية العديد من المقاييس للتعبير عن مدى تخصص مكتب التدقيق على غرار دراسة (Hogan and Jeter, 1999)، إذ يتم اعتبار مكتب التدقيق متخصصا في حالة استحوازه على 20% أو أكثر من أتعاب التدقيق في صناعة معينة، أو تدقيقه لمؤسسات تستحوذ على 20% أو أكثر من إجمالي الأصول الخاصة بالصناعة في نفس السنة محل التدقيق (2). يتم حساب التخصص القطاعي لمكتب التدقيق سنويا استنادا للتقارير المالية السنوية للمؤسسات، فإذا كانت الحصة السوقية لمكتب التدقيق أكبر من 15% من مجموع إيرادات مؤسسات قطاع النشاط يصنف مكتب التدقيق على أنه متخصص، ويتم اختيار النسبة 15% نظرا لعدد مكاتب التدقيق الكبيرة في سوق التدقيق (3).

في نفس السياق، العديد من الدراسات استخدمت مقياس الحصة السوقية المستند إلى عدد المؤسسات المدققة كمؤشر للتخصص الصناعي، كدراسة (Craswell et al., 1995)، ودراسة (Ferguson and Stokes, 2002)، ودراسة (Mayhew and Wilkins, 2002)، ويتم قياس التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وفق هذه الطريقة كما يلي (4):

$$\text{Ration} = M / N$$

M: عدد مؤسسات القطاع المدققة من طرف نفس مكتب التدقيق.

N: عدد مؤسسات القطاع المدققة من طرف جميع مكاتب التدقيق.

لقد قدمت الدراسات أدلة تطبيقية على أن المؤسسات المدققة بواسطة مكاتب التدقيق المتخصصة تتميز بجودة أرباح عالية، حيث توصلت دراسة (Balsam et al., 2003) إلى أن المؤسسات المدققة من قبل مكاتب التدقيق المتخصصة تتميز بمعامل استجابة أرباح أعلى وحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق غير المتخصصة (5).

كما أظهرت دراسة (Ahsen, 2011) أن المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة تتميز بجودة أرباح عالية، من جهة أخرى، توصلت دراسة (Kwon et al., 2007) إلى أن استخدام مكاتب التدقيق المتخصصة يحسن من جودة الأرباح في البلدان التي تتميز بالبيئة القانونية الضعيفة، أما دراسة (Lim and Tan, 2009) فقد كشفت أن مكاتب التدقيق المتخصصة تتميز بجودة

(1) Gerayli, Mahdi S., Yanesari, Abolfazl M. and Ma'atoofi, Ali R., (2011). **Impact of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran**, *International Research Journal of Finance and Economics*, Issue 66, p 78

(2) الجبر، يحيى بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 19

(3) Ibid

(4) Zhou, Jian. and Elder, Randal., (2004). **Audit quality and earnings management by seasoned equity offering firms**, *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*, Vol 11, No 2, p 102

(5) الجبر، يحيى بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 16-17

تدقيق أعلى مقارنة بالمكاتب غير المتخصصة، كما أكد (Dunn and Mayhew, 2004) أن استخدام مكاتب التدقيق المتخصصة يساعد في كبح إدارة الأرباح، كل هذه النتائج تتفق مع النظرية القائلة بأن تخصص مكتب التدقيق في الصناعة يحقق تميز في خدمات التدقيق ويوفر أعلى جودة للتدقيق⁽¹⁾.

من جهة أخرى، هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وجودة التدقيق، أهمها دراسة (Minutti-Meza, 2013) التي توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات في جودة التدقيق بين المدققين المتخصصين وغير المتخصصين، وهو ما يدل على عدم وجود تأثير للتخصص الصناعي في تحسين جودة التدقيق⁽²⁾.

2-3-2-3 فترة الارتباط بين المؤسسة ومكتب التدقيق

نال موضوع تغيير المدقق اهتماما كبيرا من طرف المنظمات المهنية والأكاديميين، خاصة في ظل قيام الإدارة بتغيير المدقق لأسباب غير موضوعية، حيث يرى (Francis and Wilson, 1988) أن تغيير المدقق أحيانا يرتبط أساسا بتكاليف الوكالة، أما حسب (DeFond and Jiambalvo, 1993) معظم حالات تغيير المدقق تكون نتيجة للخلافات القائمة بين المدقق وإدارة المؤسسة، عندما يصير المدقق على استخدام المؤسسة لأساليب محاسبية محددة يمكن أن لا تخدم أهداف الإدارة، في نفس الإطار، أشار (Kluger and Shields, 1991) إلى أن مديري المؤسسات قد يحاولون تغيير المدقق من أجل تأخير أو منع الإعلان عن معلومات غير مواتية، وخلص الباحثان إلى نتيجة مفادها أن معظم المؤسسات التي لديها مشاكل مالية قامت بتغيير المدقق أملا في الحصول على مدقق أكثر تعاونا، بالتالي، تغيير المدقق يدل على انخفاض جودة التدقيق وبالتالي انخفاض جودة الأرباح⁽³⁾.

حسب (Tritschler, 2014) تعبر فترة ارتباط المدقق بالعميل عن الفترة الإجمالية التي كان فيها مكتب التدقيق مرتبط بعقد مع المؤسسة، أو تعبر عن عدد السنوات المتتالية التي قام فيها المدقق بتدقيق التقارير المالية للمؤسسة محل التدقيق⁽⁴⁾. لقد تمت دراسة تأثير فترة ارتباط المدقق بالعميل على جودة التدقيق بشكل مكثف، فحسب (Tritschler, 2014) طول فترة الارتباط بين المدقق والعميل يمكن أن تزيد من خبرة المكتب ومعرفته بالعميل، على العكس من ذلك، طول فترة الارتباط يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق، كما أنه ليس من المستبعد أن تنشأ علاقة تعاطف بين المدقق والعميل، وهو ما قد يخفض من جودة التدقيق نظرا لتعاضد المدقق عن بعض التجاوزات المرتبكة من طرف العميل⁽⁵⁾.

(1) Zgarni, Inaam., Hlioui, Khmoussi. and Zehri, Fatma., Ibid

(2) Minutti-Meza, Miguel., (2013). **Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality?**, *Journal of Accounting Research*, Vol 51, No 4, pp 779-817

(3) Habbash, Murya. and Alghamdi, Salim., (2016). **Audit quality and earnings management in less developed economies: the case of Saudi Arabia**, *Journal of Management and Governance*, Springer US, p 8

(4) Tritschler, Jonas., Op.Cit., p 50

(5) Ibid

العديد من الدراسات السابقة توصلت إلى أن قصر فترة ارتباط العميل بالمدقق ترتبط بجودة تدقيق منخفضة، فدراسة (Johnson et al., 2002) التي هدفت إلى فحص العلاقة بين فترة ارتباط العميل بالمدقق وجودة التقارير المالية للمؤسسات الأمريكية، قسمت فترة الارتباط بالمدقق إلى ثلاث مجموعات، مدة قصيرة (2-3 سنوات)، مدة متوسطة (4-8 سنوات)، مدة طويلة (9 سنوات فما أكثر)، وقد توصلت الدراسة إلى أن قصر فترة ارتباط العميل بالمدقق يرتبط بجودة أرباح منخفضة⁽¹⁾.

في نفس السياق، توصلت دراسة (Jenkins and Velury, 2008) إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى التحفظ في الأرباح المعلنة وطول فترة الارتباط بين العميل والمدقق، على وجه الخصوص، توصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع في مستوى التحفظ في الأرباح المعلنة خلال فترة الارتباط القصيرة والمتوسطة مع العميل، إلا أن الارتفاع في مستوى التحفظ يحافظ على مستوياته بالرغم من طول فترة الارتباط مع العميل، وحسب (Jenkins and Velury, 2008) تغيير المدقق قد يكون له أثر سلبي على مستوى التحفظ في الأرباح المعلنة⁽²⁾.

حسب (Myers et al., 2003) هناك تفسيرات عديدة للعلاقة المفترضة بين فترة الارتباط بالمدقق وجودة الأرباح، إذ أن قصر فترة ارتباط المدقق بالمؤسسة يجعل معرفته بها ضعيفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح، إضافة لذلك، قصر فترة العلاقة بين المدقق والمؤسسة تجعل عملية التدقيق تتطوي على مخاطر فشل كبيرة، لأن عدم كفاية المعرفة الخاصة بالمؤسسة سيضطر بالمدقق إلى الاعتماد على الحكم الشخصي والتوضيحات المقدمة من طرف المؤسسة محل التدقيق⁽³⁾.

في سياق آخر، تزايد حالات تواطؤ مكاتب التدقيق وفشل عمليات التدقيق في العديد من المؤسسات، دفعت المنظمين إلى التساؤل عن مدى استقلالية المدققين الخارجيين عن المؤسسات التي يقومون بتدقيقها؟، إذ يتطلب الدوران الإجمالي للمدققين الحد من السنوات المتتالية لعلاقة المدقق بالمؤسسة، حيث أشار تقرير لجنة ثقة الجمهور والمشاريع الخاصة (CPTPE) إلى أن لجنة التدقيق تعتبر تغيير المدققين وسيلة لتعزيز استقلالية المدققين وبناء ثقة المستثمرين، كما ترى اللجنة أن التكلفة الناجمة عن تغيير المدققين أقل من تكاليف أزمة تزعزع ثقة المستثمرين⁽⁴⁾.

حسب (Hamilton et al., 2005) هناك جدل حول التأثير المحتمل لفترة ارتباط المدقق مع المؤسسة على جودة التدقيق خاصة استقلالية المدقق، التي يمكن أن تتأثر سلبا مع طول فترة العلاقة، لذا

(1) Tan, Jason., (2013). **Real earnings management: The impact of audit quality and PCAOB**, Master of Business, Erasmus University Rotterdam, Netherlands, p 31

(2) Zgarni, Inaam., Hlioui, Khmoussi. and Zehri, Fatma., Op.Cit., p 22

(3) Gul, Ferdinand A., Fung, Simon Yu Kit. and Jaggi, Bikki., (2009). **Earnings Quality: Some Evidence on the Role of Auditor Tenure and Auditors' Industry Expertise**, Working Paper, p 3, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1353866>, date of access: [15/03/2015]

(4) Daniels, Bobbie W. and Booker, Quinton., (2011). **The effects of audit firm rotation on perceived auditor independence and audit quality**, Research in Accounting Regulation, Vol 23, No 1, p 79

فإن تغيير المدقق سيعزز من استقلاليته بما يرفع من جودة التدقيق، مع ذلك، التغيير الإلزامي للمدقق يترتب عليه تكاليف تتحملها المؤسسة، ومن المرجح أن تكون هذه التكاليف أعلى في حالة الارتباط بمكتب تدقيق وليس شريك تدقيق (Audit partner) (1).

أما دراسة (Dies and Giroux, 1992) فقد توصلت إلى أن زيادة فترة العلاقة بين مكتب التدقيق والمؤسسة قد يؤدي إلى نشوء مصالح بينهما بما يؤدي إلى تخفيض قدرة مكتب التدقيق على الحد من إدارة الأرباح (2). وحسب (Tritschler, 2014) تغيير المدقق يمكن أن يجلب للمؤسسة نظرات جديدة اتجاه التقارير المالية السنوية ويقوي الشكوك التي ستزيد من احتمال قيام المدقق الجديد باكتشاف الأخطاء أو إبداء تحفظات اتجاه الممارسات المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة، كما يعتبر تغيير المدقق وسيلة لمنع تسويق الرأي (Opinion Shopping)، لذا يمكن اعتبار تغيير المدقق من الآليات التي تهدف إلى تعزيز استقلالية المدقق ومنع حدوث فشل لعملية التدقيق (3).

من جهة أخرى، أشار (Arel et al., 2005) إلى أن سياسة التغيير الإلزامي للمدقق تؤدي إلى زيادة استقلاليته اتجاه العميل وبالتالي الكشف عن جميع المخالفات الجوهرية التي تتضمنها التقارير المالية للعميل، كما أن هناك ثلاثة أسباب أو دوافع تحتم على التغيير الإلزامي للمدقق هي (4):

- قرب المدقق من الإدارة وطول فترة الارتباط به يفقد المدقق نزعة الشك المهني.
- مع زيادة فترة العلاقة بين المدقق والعميل يصاب المدقق بالتراخي والملل نتيجة تكرار عملية التدقيق مما يجعله غير مهتم بالتفاصيل.
- مع طول فترة الارتباط ينشأ لدى المدقق الرغبة في إرضاء العميل.

حسب (Jackson et al., 2008) نظام التغيير الإلزامي للمدقق يفرض على المؤسسات تغيير المدققين بشكل دوري، فمثلاً يتعين على المؤسسات الإيطالية تغيير المدقق بشكل دوري كل تسع سنوات، من جهة أخرى، دعاة التغيير يرون أن تغيير المدقق بشكل دوري يمنع انحياز المدقق اتجاه الإدارة بحيث يصبح في اتجاه واحد مع الإدارة فيما يخص السياسات المحاسبية، خاصة إذا كان العميل يمثل النسبة الأكبر لإيرادات مكتب التدقيق، وهو ما يهدد استقلاليته (5).

(1) Hamilton, Jane., Ruddock, Caitlin., Stokes, Donald. and Taylor, Stephen., (2005). **Audit Partner Rotation, Earnings Quality and Earnings Conservatism**, Working Paper, p 6-7, Available from: <http://ssrn.com/abstract=740846>, date of access: [16/03/2014]

(2) حمدان، علام محمد موسى وأبو عجيبة، عماد محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 179

(3) Tritschler, Jonas., Ibid

(4) Arel, Barbara., Brody, Richard G. and Pany, Kurt., (2005). **Audit Firm Rotation and Audit Quality**, *The CPA Journal*, p 36

(5) Jackson, Andrew B., Moldrich, Michael. and Roebuck, Peter., (2008). **Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality**, *Managerial Auditing Journal*, Vol 23, No 5, p 421

على الصعيد الفرنسي، هناك حماية قانونية قوية لاستقلالية المدققين الخارجيين، متمثلة في تحديد عهدة مكتب التدقيق بستة سنوات مع إلزام المؤسسات بالتدقيق المشترك لتقاريرها المالية السنوية، بالإضافة لذلك، مخاطر التقاضي أقل مقارنة مع نظام التقاضي بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قد يزيد من تساهل مكاتب التدقيق في فرنسا تجاه الممارسات المحاسبية الانتهازية⁽¹⁾.

2-3-2-4 أتعاب التدقيق

وفقا للدراسات السابقة، مكاتب التدقيق التي تتحصل على أتعاب تدقيق عالية غير عادية لديها الحافز للتساهل مع تصرفات العملاء اتجاه إدارة الأرباح الانتهازية، ويرجع ذلك إلى انخفاض استقلالية المدقق، حيث تنشأ لدى مكتب التدقيق رغبة في الحفاظ على إيراداته مقابل تحمله لتكاليف التقاضي المحتملة أو تضرر سمعته المهنية من منظور أن الفوائد المترتبة أكبر من التكاليف المحتملة. لذا يمكن القول أن زيادة الترابط الاقتصادي (Economic Bonding) بين مكتب التدقيق والعميل يقابله انخفاض في جودة التدقيق⁽²⁾.

ويحدد (Choi et al., 2010) أتعاب التدقيق غير العادية على أنها الفرق بين أتعاب التدقيق المقدمة فعلا لمكتب التدقيق من طرف العميل (الخاصة بتدقيق التقارير المالية السنوية) والمستوى العادي المتوقع لأتعاب التدقيق الواجب تحميلها على خدمات التدقيق المتعاقد عليها، بناء على هذا التعريف يمكن فصل أتعاب التدقيق إلى⁽³⁾:

- أتعاب تدقيق عادية: هي أتعاب تقابل مجهودات فريق التدقيق ومخاطر التقاضي التي يمكن أن يتعرض لها مكتب التدقيق.

- أتعاب تدقيق غير عادية: هي أتعاب عدم الشفافية نتيجة تعاظم مكتب التدقيق عن السلوكات غير القانونية من طرف العميل.

في هذا السياق، توصلت دراسة (Kinney and Libby, 2002) إلى أن الترابط الاقتصادي القوي بين العميل ومكتب التدقيق سينتج عنه انخفاض في جودة الأرباح المعلنة⁽⁴⁾. في سياق آخر، توصلت دراسة (Krauß et al., 2015) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين أتعاب التدقيق غير العادية ومستويات المستحقات الاختيارية.

(1) Piot, C. and Janin, R., (2007). Op.Cit., p 430

(2) Krauß, Patrick., Pronobis, Paul. and Zülch, Henning., Op.Cit., p 49

(3) Ibid., p 55

(4) Krauß, Patrick., Pronobis, Paul. and Zülch, Henning., Op.Cit., p 49

2-3-2-5 الخدمات غير التدقيقية

لقد لاقى موضوع الخدمات غير التدقيقية بحث العديد من الدراسات والهيئات المهنية والتنظيمية أهمها: لجنة الأوراق المالية (SEC)، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة (PCAOB)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ... الخ، ويشير (Tritschler, 2014) إلى أنه بالرغم من أن تقديم خدمات غير تدقيقية يمكن أن يزيد من معرفة مكتب التدقيق وخبرته المهنية بما ينعكس على فهم صناعة العميل ومخاطر الأعمال ونظام الرقابة الخاصة بالعميل، إلا أن هذه الخدمات تبقى غامضة المنافع⁽¹⁾.

تعتبر استقلالية المدقق من أهم السمات الواجب توافرها في التدقيق الخارجي، فانهيار العديد من المؤسسات وبروز حقائق على وجود تواطؤ لمكاتب التدقيق في الفضاء المحاسبية أثار العديد من التساؤلات حول مدى استقلالية المدققين، وتعتبر قضية الخدمات غير التدقيقية (Non-audit services) محور الخلاف بين الدراسات، باعتبارها من أهم العوامل التي تؤثر على استقلالية المدقق، ويجب حظر تقديمها من طرف مكاتب التدقيق، وحسب (Arens et al., 2008) تتمثل الخدمات غير التدقيقية في: مسك الدفاتر المحاسبية، خدمات التدقيق الداخلي، الاستشارات الإدارية، خدمات تصميم نظام المعلومات المالية، الخدمات الضريبية والاستشارات القانونية⁽²⁾.

لقد أشار (DeFond et al., 2002) إلى أنه وبالرغم من توفر حوافز تشجع على استقلال المدققين، إلا أن هناك العديد من القوى التي تهدد فعليا استقلال المدققين، فهئية الأوراق المالية الأمريكية تشعر بالقلق اتجاه اثنين من الآثار المترتبة عن تقديم الخدمات غير التدقيقية هي⁽³⁾:

- الخوف من أن تجعل أتعاب الخدمات غير التدقيقية المدققين يعتمدون ماليا على عملائهم، وهو ما يجعلهم أقل استعداد للصمود أمام ضغوطات الإدارة خوفا من فقدان إيرادات التدقيق.

- طبيعة العديد من الخدمات غير التدقيقية تضع المدققين ضمن منطقة الأدوار الإدارية، مما قد يهدد موضوعيتهم فيما يتعلق بالعمليات محل التدقيق.

في هذا الإطار، تضمن قانون "ساربنز أوكسلي" قواعد جديدة تفرض معايير أكثر صرامة لاستقلال المدققين الخارجيين، أهمها⁽⁴⁾:

- توسيع قائمة الخدمات غير التدقيقية (Non-audit services) المحظورة على مكاتب التدقيق.

(1) Tritschler, Jonas., Op.Cit., p 48

(2) Law, Philip., (2008). An empirical comparison of non-Big 4 and Big 4 auditors' perceptions of auditor independence, *Managerial Auditing Journal*, Vol 23, No 9, p 917-919

(3) DeFond, Mark L., Raghunandan, K. and Subramanyam, K.R., (2002). Do non-audit service fees impair auditor independence? Evidence from going concern audit opinions, *Journal of Accounting Research*, Vol 40, No 4, pp 1251-1252

(4) McPhail, K. and Walters, D., (2009). *Accounting and Business Ethics: An introduction*, Routledge, New York, p 144

- التغيير الالزامي لمكتب التدقيق وشريك التدقيق بشكل دوري ومتكرر.
- الاستغناء عن خدمات مكتب التدقيق في حالة وجود عضو من أعضاء إدارة المؤسسة ضمن طاقم فريق التدقيق.
- ضرورة إنشاء لجنة التدقيق داخل المؤسسة، والموافقة المسبقة للجنة على جميع خدمات التدقيق والخدمات غير التدقيقية المقدمة من طرف مكتب التدقيق المعتمد.
- الاستغناء عن خدمات مكتب التدقيق في حالة تقديم شريك التدقيق لخدمات غير تدقيقية للعميل.
- توسيع التزام المؤسسة بالإفصاح عن جميع الأتعاب المدفوعة لمكتب التدقيق، بالإضافة إلى طبيعة الخدمات المقدمة من طرفه.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم النظريات التي يستند إليها مفهوم حوكمة المؤسسات، والتي ساهمت في تطوره كنظرية الوكالة، ونظرية الإشراف، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية اعتمادية الموارد، ونظرية تكاليف المعاملات، والنظرية السياسية، بالإضافة إلى النظريات الأخلاقية، هذه النظريات حاولت شرح وتقديم رؤى حول العلاقة الموجودة بين المساهمين والإدارة التنفيذية والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، كالجهاز الحكومية والعمال والمجتمع... الخ.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى حوكمة المؤسسات، باعتبارها من أهم الآليات التنظيمية المحددة لحقوق وواجبات جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال التطرق لمفاهيم حوكمة المؤسسات وتحليل واقع حوكمة المؤسسات في فرنسا، مع توضيح آليات حوكمة المؤسسات الداخلية كمجلس الإدارة وخصائصه، ولجنة التدقيق، ولجنة التعيينات والتعويضات، وهيكل الملكية. هذا بالإضافة إلى التركيز على جودة التدقيق الخارجي باعتبارها من أهم الآليات الخارجية للحوكمة، حيث تم التطرق إلى مفاهيم جودة التدقيق الخارجي ومؤشراته.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

والدراسات السابقة

حول العوامل المؤثرة في

جودة الأرباح المحاسبية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل وتطوير العلاقة النظرية بين حوكمة المؤسسات ومتغيرات التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية، كما يقدم وصف وتحليل للطرق المطبقة في عملية جمع وإعداد البيانات التي تعتبر ضرورية لاختبار مدى وجود علاقة بين متغيرات حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي وجودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable).

يتناول هذا الفصل، عرضاً للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة الموجودة بين آليات حوكمة المؤسسات، وجودة التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية، وطريقة قياس متغير جودة الأرباح، مع وضع وصف كامل لطريقة قياس المتغيرات التفسيرية والضابطة، بالإضافة إلى توضيح فرضيات الدراسة اعتماداً على نتائج الدراسات المحاسبية السابقة، وتصنف هذه الدراسة المتغيرات التفسيرية إلى ثلاث فئات رئيسية هي: خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجنة التدقيق، وعوامل التدقيق الخارجي، كما يتناول الفصل عملية اختيار عينة الدراسة والمصادر المستخدمة لجمع بيانات الدراسة، مع مناقشة وتوضيح مختلف الإجراءات التحليلية المستخدمة لتحليل هذه البيانات.

3-1 عرض الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات التي تناولت تأثير آليات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح، من خلال هذا الجزء سنحاول التطرق إلى أهم هذه الدراسات مع تحليل نتائجها.

3-1-1 الدراسات التي تناولت أثر حوكمة المؤسسات على جودة الأرباح المحاسبية

لمعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف آليات حوكمة المؤسسات في الحد من سلوك إدارة الأرباح والرفع من مصداقية وجودة الأرباح المحاسبية قمنا بتلخيص بعض الدراسات السابقة التي تمت في بيئات محاسبية مختلفة كما يلي:

1. دراسة (Chtourou et al., 2001) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ومجلس الإدارة وسلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 1996، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لقياس سلوك إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود ارتباط سالب بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح الهادفة لتضخيم الأرباح.
- إدارة الأرباح الهادفة لتضخيم الأرباح تتخفف بالمؤسسات التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها غير التنفيذيين بالخبرة كأعضاء في مجلس إدارة المؤسسة أو المؤسسات أخرى.
- كبر حجم مجلس الإدارة وخبرة أعضائه يحدان من سلوك إدارة الأرباح الهادفة لتخفيض الأرباح.

2. دراسة (Bradbury et al., 2004) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين آليات حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية المعبر عنها بمستحقات رأس المال العامل غير العادية، لعينة من المؤسسات المدرجة ببورصة "سنغافورة" و"كوالالمبور" للأوراق المالية خلال الفترة 2000. توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم مستحقات رأس المال العامل غير العادية، فاشتمال مجلس الإدارة على عدد كبير من المديرين من المحتمل أن يجعل رقابة المجلس فعالة بشكل يساهم في تخفيض مستويات إدارة الأرباح، وبالتالي زيادة جودة الأرباح.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم مستحقات رأس المال العامل غير العادية.

(1) Chtourou, Sonda Marrakchi., Bédard, Jean. and Courteau, Lucie., (2001). **Corporate Governance and Earnings Management, Working Paper**, Available from: <http://ssrn.com/abstract=275053>, date of access: [25/03/2014]

(2) Bradbury, Michael E., Mak, Yuen Teen. and Tan, S.M., Op.Cit

3. دراسة (Baxter, 2005) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة أرباح المؤسسات الأسترالية المدرجة خلال الفترة 2001، وقد استخدمت الدراسة نموذجي (Dechow et al., 1995) و (Dechow and Dichev, 2002) لقياس جودة الأرباح، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة التدقيق، استقلاليتها، خبرتها المالية، عدد اجتماعاتها وجودة أرباح المؤسسات الأسترالية.

4. دراسة (Carcello et al., 2006) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وآليات حوكمة المؤسسات وسلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2003، وقد تم استخدام نموذج (Kothari et al., 2005) كمقياس لإدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق تساعد في الحد من التلاعبات المحتملة بالتقارير المالية الختامية، وهو ما يرفع من جودة أرباح المؤسسات الأمريكية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين قوة نظام حوكمة المؤسسات وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على أن قوة نظام الحوكمة المطبق داخل المؤسسات الأمريكية يجسد الرقابة الفعالة على أعمال الإدارة التنفيذية ويحد من قدرتها على التأثير على الأرباح المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح.

- خبرة لجنة التدقيق في مجال المحاسبة والمجالات الأخرى يقلل من سلوك إدارة الأرباح، وذلك بالمؤسسات التي تعاني ضعف في آليات حوكمة المؤسسات، إلا أن أعضاء لجنة التدقيق المستقلين من ذوو الخبرة المالية هم الأكثر فعالية في التخفيف من مستويات إدارة الأرباح.

5. دراسة (Liu and Lu, 2007) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح داخل المؤسسات الصينية المدرجة خلال الفترة 1999-2005، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصينية التي لديها مستويات عالية من حوكمة المؤسسات تتمتع بمستويات منخفضة من إدارة الأرباح.

(1) Baxter, Peter., (2005). **The relationship between audit committees and financial reporting quality: a pilot study**, Working Paper, Conference of the Accounting and Finance Association of Australian and New Zealand (AFAANZ), Melbourne, Australia, Available from: <http://hdl.cqu.edu.au/10018/25071>, date of access: [15/06/2014]

(2) Carcello, Joseph V., Hollingsworth, Carl W., Klein, April. and Neal, Terry L., (2006). **Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management**, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=887512>, date of access: [15/02/2014]

(3) Liu, Qiao. and Lu, Zhou (Joe)., (2007). **Corporate governance and earnings management in the Chinese listed companies: A tunneling perspective**, *Journal of Corporate Finance*, Vol 13, Issue 5, pp 881-906

6. دراسة (Kam, 2007) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين خصائص حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الصينية المدرجة ببورصة هونغ كونغ خلال الفترة 2000-2002، حيث تم قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج (Dechow et al., 1995). توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي (CEO duality) وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يعني أن اشتغال المدير التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة يزيد من احتمال انخراط المؤسسة في ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يؤدي إلى تخفيض جودة أرباحها.
- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين وجود لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.
- فعالية المديرين المستقلين في الرقابة على الإدارة التنفيذية يضعف من سلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسات التي تتميز بازدواجية منصب الرئيس التنفيذي، وهو ما يرفع من جودة أرباح تلك المؤسسات.

7. دراسة (Chen et al., 2007) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص قدرة آليات حوكمة المؤسسات على الحد من إدارة الأرباح بالمؤسسات التايوانية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2000-2003، وقد استخدمت الدراسة لقياس إدارة الأرباح نموذج (Kothari et al., 2005). توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- تكون مجلس الإدارة من مدير مستقل على الأقل ذو خبرة مالية يرتبط بعلاقة معنوية سالبة مع حجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على قدرة المديرين المستقلين ذوو الخبرة المالية في الحد من سلوك إدارة الأرباح.
- عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية الأجنبية وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على أن المؤسسات التايوانية المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتميز بمستوى مستحقات اختيارية أعلى وجودة أرباح أقل، مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

⁽¹⁾ Kam, Pok Man., Op.Cit

⁽²⁾ Chen, Ken Y., Elder, Randal J. and Hsieh, Yung-Ming., (2007). **Corporate Governance and Earnings Management: The Implications of Corporate Governance Best-Practice Principles for Taiwanese Listed Companies**, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=981926>, date of access: [20/04/2014]

8. دراسة (Machuga and Teitel, 2007) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير قانون حوكمة المؤسسات المطبق في المكسيك على جودة أرباح المؤسسات المساهمة خلال الفترة 1998-2002، وقد تم التعبير عن جودة الأرباح بثلاث مؤشرات هي: تمهيد الدخل، توقيت الاعتراف بالخسائر وسلوك إدارة الأرباح، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن تطبيق قانون حوكمة المؤسسات بالمكسيك يزيد من جودة أرباح المؤسسات المكسيكية.

9. دراسة (Hashim and Devi, 2008) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية منصب الرئيس التنفيذي على سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الماليزية المدرجة خلال الفترة 2004، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى أن:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين نسبة المديرين المستقلين وإدارة الأرباح الهادفة لتضخيم الأرباح.
- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي والمستحقات الاختيارية.

10. دراسة (Johari et al., 2008) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات على سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الماليزية خلال الفترة 2002-2003، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين كفاءة مجلس الإدارة، الخبرة المالية له والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين نسبة الملكية الإدارية والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية في المؤسسات التي تتميز مجالس إدارتها بنسبة استقلالية أكبر من 50%.
- عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي ومستويات المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (Big4) ومستويات المستحقات الاختيارية.

(1) Machuga, Susan. and Teitel, Karen., (2007). **The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components**, *Journal of international Accounting Research*, Vol 06, No 01, pp 37-55

(2) Hashim, Hafiza Aishah. and Devi, S. Susela., Op.Cit, pp 27-46

(3) Johari, Nor Hashimah., Saleh, Norman Mohd., Jaffar, Romlah. and Hassan, Mohamat Sabri., (2008). **The Influence of Board Independence, Competency and Ownership on Earnings Management in Malaysia**, *Int. Journal of Economics and Management*, Vol 2, No 2, pp 281-306

11. دراسة (Benkraiem, 2008) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة ببورصة باريس للأوراق المالية خلال الفترة 2001-2004، وقد تم التعبير عن إدارة الأرباح بمؤشرين هما المستحقات الاختيارية والمستحقات الاختيارية قصيرة الأجل المقاسة باستخدام نموذج (Dechow et al., 1995). توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- قدرة المساهمين المؤسسيين على الحد من استخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية لتعديل الأرباح.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على قدرة المديرين المستقلين على الحد من إدارة الأرباح داخل المؤسسات الفرنسية.

12. دراسة (Baxter and Cotter, 2009) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة الأرباح لعينة من المؤسسات الأسترالية المدرجة خلال الفترة 2001، وقد استخدمت الدراسة نموذجي (Dechow et al., 1995) و (McNichols, 2002) لقياس جودة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، الخبرة القانونية) وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين خصائص لجنة التدقيق (الحجم، الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، الخبرة القانونية، عدد الاجتماعات) وحجم المستحقات الاختيارية.

كما توصلت الدراسة إلى أن تشكيل لجنة التدقيق يرفع من جودة أرباح المؤسسات الأسترالية.

13. دراسة (الشريف وأبو عجيبة، 2009) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأردنية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2001-2007، وقد توصلت الدراسة إلى:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة، استقلاليته، نشاط لجنة التدقيق وجودة أرباح المؤسسات الأردنية.

⁽¹⁾ Benkraiem, Ramzi., (2008). **The influence of institutional investors on opportunistic earnings management**, *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol 5, No 1, pp 89-106

⁽²⁾ Baxter, Peter. and Cotter, Julie., Op.Cit, pp 267-290

⁽³⁾ الشريف، إقبال عدنان وأبو عجيبة، عماد محمد، نفس المرجع السابق

- وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة وجودة الأرباح.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

14. دراسة (Houqe et al., 2010) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة أرباح المؤسسات البنغلادشية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2001-2006، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لقياس جودة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة حجم مجلس الإدارة يجعله يتميز بتنوع الأفراد والخبرات المهنية وهو ما يحقق رقابة فعالة.
- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.

15. دراسة (Ben Ayed-Koubaa, 2010) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين خصائص حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (SBF-120) خلال الفترة 2002-2007، حيث تم قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج (Dechow et al., 1995). توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي وحجم المستحقات الاختيارية، ويمكن تفسير ذلك بأن تولي الرئيس التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة يضعف من فعالية المجلس الرقابية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة التمثيل الوظيفي وحجم المستحقات الاختيارية، فوجود ممثل عن الموظفين داخل مجلس الإدارة يزيد من فعالية المجلس في الحد من إدارة الأرباح.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين وجود لجنة تدقيق داخل المؤسسات الفرنسية وحجم المستحقات الاختيارية، فوجود لجنة تدقيق داخل المؤسسة يحد من استخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية.

(1) Houqe, Muhammad Nurul., van Zijl, Tony., Dunstan, Keitha. and Karim, A.K.M. Waresul., Op.Cit

(2) Ben Ayed-Koubaa, Hanen., Op.Cit

16. دراسة (Mashayekhi and Bazaz, 2010) ⁽¹⁾:

- هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة أرباح المؤسسات الإيرانية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2005-2008، وقد تم التعبير عن جودة الأرباح بثلاث مؤشرات هي: استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح وجودة المستحقات. توصلت الدراسة إلى ما يلي:
- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة أرباح المؤسسات الإيرانية، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع حجم مجلس الإدارة من شأنه أن يخفض من فعالية رقابة مجلس الإدارة.
 - عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المستحقات قصيرة الأجل.
 - وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة أرباح المؤسسات الإيرانية.
 - وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة أرباح المؤسسات الإيرانية.
 - عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي وجودة أرباح المؤسسات الإيرانية.

17. دراسة (Habbash, 2011) ⁽²⁾:

- هدفت الدراسة إلى فحص دور آليات حوكمة المؤسسات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات السعودية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2006-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:
- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وحجم المستحقات الاختيارية.
 - عدم وجود علاقة معنوية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
 - عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية رئيس مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
 - عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

18. دراسة (Ajward, 2011) ⁽³⁾:

- هدفت الدراسة إلى تقييم نظام لجنة التدقيق المتبع في اليابان كأحد دعائم حوكمة المؤسسات وتأثيرها في جودة أرباح المؤسسات اليابانية المدرجة ببورصة طوكيو خلال الفترة 2007-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذجي (Dechow et al., 1995) و (Dechow and Dichev, 2002) لقياس جودة

(1) Mashayekhi, Bita. and Bazaz, Mohammad S., Op.Cit, pp 71-100

(2) Habbash, Murya., (2011). **The Role of Corporate Governance Regulations in Constraining Earnings Management Practice in Saudi Arabia**, Working Paper, Available from: http://www.fbe.uaeu.ac.ae/en/csafce/pdf/ad_58.pdf, date of access: [15/02/2015]

(3) Ajward, Ahamed Roshan., Op.Cit, pp 107-131

الأرباح، أهم ما توصلت إليه الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين وجود لجنة التدقيق وجودة الأرباح، وهو ما يعني عدم قدرة آلية لجنة التدقيق على تحسين جودة أرباح المؤسسات اليابانية.

19. دراسة (Alkdai and Hanefah, 2012) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الماليزية العاملة ضمن إطار الشريعة الإسلامية خلال الفترة 2007-2009، وقد تم قياس سلوك إدارة الأرباح باستخدام نموذج (Dechow et al., 1995). توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة التدقيق والمستحقات غير العادية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية، فاستقلالية لجنة التدقيق ينعكس بالإيجاب على عملية رقابة التقارير المالية، وهو ما يزيد من جودة الأرباح.
- عدم وجود علاقة معنوية بين الخبرة المالية للجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة أعضاء لجنة التدقيق المسلمين والمستحقات الاختيارية.

20. دراسة (Qi and Tian, 2012) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الصينية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2004-2010، ولقياس سلوك إدارة الأرباح استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995). توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، فزيادة استقلالية لجنة التدقيق يحد من إدارة الأرباح داخل المؤسسات الصينية، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة أرباحها.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، فالاجتماعات المتكررة للجنة التدقيق يحد من سلوك إدارة الأرباح بالمؤسسات الصينية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة التمثيل النسوي داخل لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، فالعنصر النسوي أقل قدرة على الانخراط في إدارة الأرباح وأكثر تحفظ اتجاه هذه الممارسات.

(1) Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., Op.Cit, pp 52-61

(2) Qi, Baolei. and Tian, Gaoliang., (2012). **The Impact Of Audit Committees' Personal Characteristics On Earnings Management: Evidence From China**, *The Journal of Applied Business Research*, Vol 28, No 6, pp 1331-1343

21. دراسة (Chalaki et al., 2012) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين آليات حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية لعينة من المؤسسات الإيرانية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2003-2011، حيث تم استخدام نموذج (McNichols, 2002) لقياس جودة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وجودة أرباح المؤسسات الإيرانية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة أرباح المؤسسات الإيرانية.

22. دراسة (Kamarudin et al., 2012) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير استقلالية لجنة التدقيق على جودة الأرباح، وتأثير ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي (CEO Duality) على هذه العلاقة، لعينة من المؤسسات المدرجة ببورصة ماليزيا خلال الفترة 2005-2010. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح للمؤسسات الماليزية التي لا تتميز بازدواجية منصب الرئيس التنفيذي.
- ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي تضعف العلاقة المعنوية الموجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح، فتولي الرئيس التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة يجعله مسيطرا على أغلبية قرارات المجلس، وهو ما يضعف من فعالية لجنة التدقيق في الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية.

23. دراسة (Soliman and Ragab, 2013) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير خصائص مجلس الإدارة على سلوك إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات المصرية المدرجة ببورصة مصر خلال الفترة 2007-2010، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية، فارتفاع حجم مجلس الإدارة يزيد من فعالية المجلس نظرا لاحتمال وجود مديرين ذوي الكفاءة والخبرة العالية، وهو ما يؤدي إلى تخفيض مستويات إدارة الأرباح.
- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي والمستحقات الاختيارية.

(1) Chalaki, Pari., Didar, Hamzeh. and Riahinezhad, Mohadeseh., Op.Cit, pp 223-229

(2) Kamarudin, Khairul Anuar., Wan Ismail, Wan Adibah. and Samsuddin, Mas Ervina., Op.Cit, pp 919-924

(3) Soliman, Mohamed Moustafa. and Ragab, Aiman Ahmed., Op.Cit

24. دراسة (Fodio et al., 2013) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة الأرباح، لعينة من المؤسسات النيجيرية خلال الفترة 2007-2010، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس جودة التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية، فالمؤسسات التي تتضمن مجالس إدارة كبيرة الحجم تكون أكثر فعالية في الحد من إدارة الأرباح.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية، إذ أن زيادة استقلالية مجلس الإدارة يزيد من يقظة المجلس اتجاه تلاعب الإدارة التنفيذية بالأرباح المحاسبية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم لجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية، والتفسير المحتمل أن أعضاء لجنة التدقيق المستقلين لا يملكون الخبرة الكافية في مجال المالية والمحاسبة التي تسمح لهم بكشف ممارسات إدارة الأرباح.

25. دراسة (Adıgüzel, 2013) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية، لعينة من المؤسسات العائلية التركية خلال الفترة 2006-2010، وقد تم استخدام نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يعني أن استقلالية مجلس الإدارة تزيد من فعالية المجلس الرقابية، وهو ما يحد من سلوك إدارة الأرباح.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.

26. دراسة (Bhuiyan et al., 2013) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات النيوزيلندية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2000-2007، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس المستحقات غير العادية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الامتثال

(1) Fodio, Musa Inuwa., Ibikunle, Jide. and Chiedu Oba, Victor., Op.Cit, pp 279-286

(2) Adıgüzel, Hümeýra., (2013). **Corporate Governance, Family Ownership and Earnings Management: Emerging Market Evidence**, *Accounting and Finance Research*, Vol 2, No 4, pp 17-33

(3) Bhuiyan, Md. B U., Roudaki, J. and Clark, M., (2013). **Corporate Governance Compliance and Discretionary Accruals: New Zealand Evidence**, *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 2, pp 101-124

لقوانين حوكمة المؤسسات يقلل من مستويات المستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على قدرة آليات الحوكمة في نيوزيلندا على كبح سلوك إدارة الأرباح، والرفع من جودة الأرباح.

27. دراسة (Waweru and Riro, 2013) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات وخصائص المؤسسة على سلوك إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات النيجيرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2006-2010، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية وحجم المستحقات الاختيارية، فسيطرة كبار المساهمين على القرارات داخل المؤسسة يشجع الإدارة على تحقيق مصالحهم الشخصية، عن طريق استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح.

28. دراسة (Baccouche and Omri, 2014) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين تعدد الوظائف الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر (SBF-120) خلال الفترة 2008، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين تعدد الوظائف الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، فممارسة أعضاء مجلس الإدارة للعديد من الإدارات الخارجية يمكن أن يقلل من الجهد والوقت المخصص من طرفهم لمهام الرقابة داخل المؤسسة، الأمر الذي يضعف من القدرات الرقابية للمجلس ويحد من قدرته على كشف إدارة الأرباح.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، فمجالس الإدارة كبيرة الحجم تعاني من صعوبات في الاتصال وتقاسم المسؤوليات بين أعضاء المجلس، وهو ما يقيد من قدرات المجلس على رصد والحد من سلوك إدارة الأرباح.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.

- عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي وحجم المستحقات الاختيارية.

⁽¹⁾ Waweru, Nelson M. and Riro, George K., Op.Cit, pp 43-64

⁽²⁾ Baccouche, Samir. and Omri, Abdelwehed., (2014). **Multiple Directorships of Board Members and Earnings Management: An Empirical Evidence From French Listed Companies**, *Journal of Economic and Financial Modelling*, Vol 7, No 1, pp 13-23

29. دراسة (Ben Amar, 2014) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2002-2005، وقد استخدمت الدراسة نموذجي (Dechow et al., 1995) و (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، فتكون لجنة التدقيق من $\left(\frac{2}{3}\right)$ على الأقل من المديرين المستقلين يخفض من مستويات إدارة الأرباح.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

30. دراسة (Sellami and Fakhfakh, 2014) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 1999-2011، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد قلل من حجم المستحقات الاختيارية، بالتالي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قلل الثغرات المتاحة أمام الإدارة للتلاعب بالأرباح، وهو ما أدى إلى تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

31. دراسة (Ayadi and Boujelbène, 2015) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات على ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية (Value Relevance)، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة الفرنسية ضمن مؤشر (SBF-250) خلال الفترة 2003-2011. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية.

- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي وملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية، وهو ما يدل على أن تولي الرئيس التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة يخفض من جودة المعلومات

(1) Ben Amar, A., (2014). **The Effect of Independence Audit Committee on Earnings Management: The Case in French**, *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol 4 (1), pp 96-102

(2) Sellami, Mouna. and Fakhfakh, Hamadi., (2014). **Effect of the Mandatory Adoption of IFRS on Real and Accruals-based Earnings Management: Empirical evidence from France**, *International Journal of Accounting and Economics Studies*, Vol 2, No 1, pp 22-33

(3) Ayadi, Wafa M. and Boujelbène, Y., (2015). **Internal governance mechanisms and value relevance of accounting earnings: An empirical study in the French context**, *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, Vol 7, No 1, pp 3-25

المحاسبية، فالسوق المالية ترى أن ازدواجية المنصب تروج لتجذر المديرين بالمؤسسة، وتقلل من قدرة المجلس على الرصد الفعال للسلوك الانتهازي للإدارة.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين وجود لجنة التدقيق وملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية وملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية وملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية، فتركز الملكية يساعد على تقريب مصالح المساهمين والإدارة، علاوة على ذلك، تركيز الملكية يسمح لكبار المساهمين بفرض الانضباط على مدير المؤسسة، بشكل يجعل الأرباح المحاسبية أكثر معلوماتية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين نسبة الملكية المؤسساتية وملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية.

32. دراسة (Mishra and Malhotra, 2016) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين خصائص لجنة التدقيق وإدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الهندية المدرجة ببورصة بومباي (BSE) خلال الفترة 2013-2015، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

33. دراسة (Abbad et al., 2016) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات في إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الأردنية المدرجة ببورصة عمان (ASE) خلال الفترة 2009-2013، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس المستحقات الاختيارية، أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة حوكمة المؤسسات وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يعني فعالية آليات حوكمة المؤسسات في الحد من سلوك إدارة بالأرباح.

(1) Mishra, Mamta. and Malhotra, Amarjeet Kaur., (2016). **Audit Committee Characteristics and Earnings Management: Evidence from India**, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol 6, No 2, pp 247-273

(2) Abbad, Sinan S., Hijazi, Qutaiba F. and Al-Rahahleh, Ayat S., (2016). **Corporate Governance Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 10, No 2, pp 54-75

3-1-2 الدراسات التي تناولت أثر جودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية

النوع الثاني من الدراسات المحاسبية التي تناولت جودة الأرباح ركزت على استخدام آلية التدقيق الخارجي كوسيلة للرفع من جودة الأرباح، ولمعرفة تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة الأرباح قمنا بتلخيص بعض الدراسات السابقة كما يلي:

1. دراسة (Teoh and Wong, 1993) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على معامل استجابة الأرباح كمؤشر على جودة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 1973-1988، وقد توصلت الدراسة إلى أن معامل استجابة الأرباح للمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big8) كان أكبر بشكل معنوي مقارنة بمعامل استجابة الأرباح للمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق الأخرى، ما يعني أن حجم مكتب التدقيق يعتبر من العوامل المحددة لجودة أرباح المؤسسات الأمريكية.

2. دراسة (Becker et al., 1998) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 1989-1992، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- متوسط حجم المستحقات الاختيارية لعملاء مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big6) كان أقل مقارنة بمتوسط حجم المستحقات الاختيارية لعملاء مكاتب التدقيق الأخرى، وهذا ما يدل على أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تزيد من جودة الأرباح.

- مكاتب التدقيق كبيرة الحجم أكثر قدرة على اكتشاف الممارسات المحاسبية الاحتيالية المتبعة من طرف الإدارة، والاعتراض على استخدامها أو التحفظ بشأنها في تقرير التدقيق.

3. دراسة (Davis et al., 2000) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير طول فترة ارتباط المدقق بالعمل على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 1981-1998، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لتقدير المستحقات الاختيارية. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

(1) Teoh, Siew Hong. and Wong, T. J., (1993). **Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient**, *The Accounting Review*, Vol 68, No 2, pp 346-366

(2) Becker, Connie L., DeFond, Mark L., Jiambalvo, James. and Subramanyam, K.R., (1998). **The Effect of Audit Quality on Earnings Management**, *Contemporary Accounting Research*, Vol 15, No 01, pp 01-24

(3) Davis, Larry R., Soo, Billy. and Trompeter, Greg., (2000). **Auditor Tenure, Auditor Independence and earnings management**, *Working Paper*, Available from: <http://www2.aaahq.org/audit/midyear/01midyear/papers/soo.pdf>, date of access: [24/03/2014]

- وجود علاقة معنوية موجبة بين مدة ارتباط المدقق بالعمل وحجم المستحقات الاختيارية، فطول فترة العلاقة تؤدي إلى إضعاف استقلالية المدقق، وهو ما يشجع الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتميز بحجم مستحقات اختيارية أعلى مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

4. دراسة (Zhou and Elder, 2001) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين حجم مكتب التدقيق والتخصص القطاعي له وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 1996-1998، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) والمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق والمستحقات الاختيارية.

5. دراسة (Ebrahim, 2001) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 1988-1999، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لتقدير المستحقات الاختيارية. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين فترة ارتباط المدقق بالمؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، فطول فترة علاقة المدقق بالعمل محل التدقيق يؤدي إلى زيادة خبرة ومعرفة المدقق ببيئة العمل، مما يساعده على اكتشاف ومنع حدوث أي استخدام انتهازي للمستحقات من طرف الإدارة.

6. دراسة (Dee et al., 2002) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير أتعاب الخدمات غير التدقيقية على استقلالية المدقق وجودة أرباح المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة، وقد استخدمت الدراسة مؤشرين لجودة الأرباح هما المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية التي تم تقديرها باستخدام نموذج (Jones, 1991)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية والمستحقات الاختيارية.

(1) Zhou, Jian. and Elder, Randal., Op.Cit

(2) Ebrahim, Ahmed., (2001). **Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: An Additional Evidence**, working paper, Rutgers University

(3) Dee, Carol Callaway., Lulseged, Ayalew. and Nowlin, Tanya S., (2002). **Earnings quality and auditor independence: An examination using non-Audit fee data**, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=304185>, date of access: [16/06/2014]

7. دراسة (Johnson et al., 2002) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص أثر طول (أو قصر) فترة العلاقة بين المدقق والمؤسسة على جودة التقارير المالية، لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 1986-1995، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) ومؤشر استمرارية المستحقات كمقاييس لجودة التقارير المالية، كما تم تقسيم فترات ارتباط المؤسسات بالمدققين إلى ثلاث مستويات، علاقة قصيرة الأجل (أقل من 03 سنوات)، علاقة متوسطة الأجل (من 04 سنوات حتى 08 سنوات)، وعلاقة طويلة الأجل (09 سنوات أو أكثر)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود خطورة مترتبة عن طول فترة العلاقة بين المدقق والمؤسسة، بل العكس، أشارت النتائج إلى تحسن جودة التقارير المالية مع زيادة فترة العلاقة، كما أوضحت الدراسة عدم وجود فروقات معنوية بين جودة التقارير المالية للمؤسسات التي فترة ارتباطها بالمدقق طويلة ومتوسطة، وبالتالي نتائج هذه الدراسة جاءت داعمة لموقف الرافضين للتغيير الإجباري للمدققين.

8. دراسة (Krishnan, 2003) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق على إدارة الأرباح لعينة كبيرة من المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق الكبيرة (Big6)، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لتقدير المستحقات الاختيارية، توصلت الدراسة إلى أن حجم المستحقات الاختيارية لعملاء مكاتب التدقيق غير المتخصصة كان أكبر مقارنة بحجم المستحقات الاختيارية لعملاء مكاتب التدقيق المتخصصة، وهو ما يؤكد على قدرة مكاتب التدقيق المتخصصة على الحد بشكل كبير من سلوك إدارة الأرباح مقارنة بمكاتب التدقيق الأخرى غير المتخصصة.

9. دراسة (Balsam et al., 2003) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق على جودة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 1991-1999، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) ومعامل استجابة الأرباح (ERC) لقياس جودة الأرباح، أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المختصة تتمتع بمستوى منخفض من المستحقات الاختيارية ومعدل استجابة أرباح مرتفع مقارنة بالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق غير المتخصصة، وبالتالي التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يعتبر من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح.

(1) Johnson, Van E., Khurana, Inder K. and Reynolds, J. Kenneth., (2002). **Audit-Firm Tenure and the Quality of Financial Reports**, *Contemporary Accounting Research*, Vol 19, No 4, pp 637-660

(2) Krishnan, Gopal V., (2003). **Does Big 6 Auditor Industry Expertise Constrain Earnings Management?**, *Accounting Horizons*, pp 1-16

(3) Balsam, Steven., Krishnan, Jagan. and Yang, Joon S., Op.Cit

10. دراسة (Velury, 2003) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات خلال الفترة 1994-1996، وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط المستحقات الاختيارية للمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة أقل بشكل معنوي عن متوسط المستحقات الاختيارية للمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق غير المتخصصة، وهو ما يدل على قدرة التخصص القطاعي لمكتب التدقيق على رفع جودة الأرباح المحاسبية.

11. دراسة (Zhou and Elder, 2004) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير حجم مكتب التدقيق والتخصص القطاعي له على سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 1991-1999، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق والمستحقات الاختيارية.

12. دراسة (Jeong and Rho, 2004) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير حجم مكتب التدقيق على مستويات المستحقات الاختيارية، لعينة من المؤسسات الكورية المدرجة ببورصة كوريا للأوراق المالية خلال الفترة 1994-1998، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس المستحقات الاختيارية، توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات الكورية المدققة من مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big6) ومكاتب التدقيق الأخرى، وهو ما يعني عدم وجود تأثير لحجم مكتب التدقيق في تحسين جودة أرباح المؤسسات الكورية.

13. دراسة (Chen et al., 2005) ⁽⁴⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير حجم مكتب التدقيق والتخصص القطاعي له على سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات التايوانية التي قامت بطرح العروض العامة الأولية (IPOs) خلال الفترة 1999-2002. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

(1) Velury, Uma., (2003). *The Association Between Auditor Industry Specialization and Earnings Management*, *Research in Accounting Regulation*, Vol 16, pp 171-184
(2) Zhou, Jian. and Elder, Randal., Op.Cit, pp 95-120
(3) Jeong, Seok W. and Rho, J., (2004). *Big Six auditors and audit quality: The Korean evidence*, *The International Journal of Accounting*, Vol 39, Issue 2, pp 175-196
(4) Chen, Ken Y., Lin, Kuen-Lin. and Zhou, Jian., (2005). *Audit quality and earnings management for Taiwan IPO firms*, *Managerial Auditing Journal*, Vol 20, No 1, pp 86-104

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) والمستحقات الاختيارية.

- عدم وجود علاقة معنوية بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق والمستحقات الاختيارية.

14. دراسة (Chen et al., 2006) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير سمعة مكتب التدقيق والتخصص القطاعي له على سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات التايوانية المدرجة ببورصة تايوان خلال الفترة 1998-2002، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) والمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وإدارة الأرباح الهادفة لتضخيم الأرباح، فالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب تدقيق مختصة تتميز بمستويات مستحقات اختيارية موجبة أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وهو ما يدل على أن تخصص مكتب التدقيق يكسبه معرفة وخبرة أوسع بما يساعده على الحد من إدارة الأرباح.

15. دراسة (Jenkins et al., 2006) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التخصص القطاعي للمدقق على جودة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 1990-1999، وقد تم التعبير عن جودة الأرباح بالمستحقات الاختيارية (Jones, 1991) وقيمة ملاءمة الأرباح، أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، مما يعني قدرة مكاتب التدقيق المتخصصة على تحسين جودة الأرباح مقارنة بمكاتب التدقيق الأخرى.

16. دراسة (Ben Othman and Zeghal, 2006) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص حوافز ومحددات إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الكندية والفرنسية خلال الفترة 1996-2000، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لتقدير المستحقات الاختيارية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير معنوي لحجم مكتب التدقيق (Big6) على حجم المستحقات الاختيارية.

(1) Chen, Ken Y., Wu, Shan-Ying. and Zhou, Jian., (2006). **Auditor brand name, industry specialisation, and earnings management: evidence from Taiwanese companies**, *The International Journal of Accounting, Auditing, and Performance Evaluation*, Vol 3, Issue 2, pp 194-219

(2) Jenkins, David S., Kane, Gregory D. and Velury, Uma., (2006). **Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late 1990s**, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol 25, Issue 1, pp 71-90

(3) Ben Othman, Hakim. and Zeghal, Daniel., Op.Cit, pp 406-435

17. دراسة (Kwon et al., 2007) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق على جودة الأرباح في ظل البيئة القانونية السائدة، لعينة من المؤسسات على مستوى 28 دولة و20 قطاع صناعي، خلال الفترة 1993-2003، واستخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس المستحقات الاختيارية قصيرة الأجل. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المختصة تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل ومعامل استجابة أرباح أعلى مقارنة بالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق غير المتخصصة.
- زيادة تأثير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق على جودة الأرباح مع ضعف البيئة القانونية للدولة.

18. دراسة (Caramanis and Lennox, 2008) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير جهود التدقيق على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات اليونانية خلال الفترة 1994-2002، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) والمستحقات غير العادية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين ساعات التدقيق والمستحقات غير العادية، فانخفاض ساعات التدقيق يزيد من احتمال فشل مكتب التدقيق في اكتشاف التلاعبات بالتقارير المالية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين فترة ارتباط المؤسسة بمكتب التدقيق والمستحقات غير العادية، فزيادة مدة الارتباط بين العميل ومكتب التدقيق تجعل هذا الأخير على دراية وإطلاع تام بأعمال العميل محل التدقيق وهو ما ينعكس بالإيجاب على جودة عملية التدقيق، وبالتالي الرفع من جودة الأرباح.

19. دراسة (Zehri, 2008) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات التونسية المدرجة وغير المدرجة ببورصة تونس خلال الفترة 1997-2000، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق والمستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على عدم قدرة مكاتب التدقيق كبيرة الحجم على الحد من إدارة الأرباح داخل المؤسسات التونسية.

(1) Kwon, Soo Young., Lim, Chee Yeow. and Tan, Patricia Mui-Siang., (2007). **Legal Systems and Earnings Quality: The Role of Auditor Industry Specialization**, *Auditing: A Journal Of Practice and Theory*, Vol 26, No 2, pp 25-55

(2) Caramanis, Constantinos. and Lennox, Clive., (2008). **Audit effort and earnings management**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 45, Issue 1, pp 116-138

(3) Zehri, Fatma., (2008). **Qualité d'audit externe et gestion des résultats comptables: Cas de la Tunisie**, 29ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité- La comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, France, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00526001>, [02/11/2014]

- وجود علاقة معنوية سالبة بين مكاتب التدقيق المحلية والمستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على قدرة مكاتب التدقيق المحلية على الحد من استخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين فترة ارتباط المؤسسة بالمدقق والمستحقات الاختيارية، ويمكن تفسير ذلك بأن طول فترة علاقة المدقق بالمؤسسة يؤثر سلباً على استقلالية المدققين، ويخلق نوع من الرضا بين المدقق والمؤسسة بما يؤدي إلى تقليل إجراءات التدقيق.

20. دراسة (Gul et al., 2009) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير فترة ارتباط المؤسسة بالمدقق والتخصص القطاعي له على جودة الأرباح لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 1993-2004، وقد استخدمت الدراسة نموذج معدل لـ (Ball and Shivakumar, 2006) لقياس جودة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين فترة ارتباط المؤسسة بمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، وتفسير ذلك أن طول فترة العلاقة بين المؤسسة ومكتب التدقيق يسمح لمكتب التدقيق بمعرفة المؤسسة والإمام بجميع خصائص صناعتها وهو ما ينعكس بالإيجاب على جودة التدقيق.

- التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يضعف العلاقة الموجبة بين فترة ارتباط المؤسسة بالمدقق وجودة أرباح المؤسسات الأمريكية.

21. دراسة (Wood et al., 2009) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق الداخلي في إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 2000-2005، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح، أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة التدقيق الداخلي وحجم المستحقات الاختيارية، فارتفاع جودة التدقيق الداخلي يؤدي إلى تخفيض المستحقات الاختيارية.

22. دراسة (Hussainey, 2009) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص أثر جودة التدقيق على جودة الأرباح لعينة من المؤسسات غير المالية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1996-2002، وقد توصلت الدراسة إلى زيادة قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة عندما يتم تدقيق القوائم المالية للمؤسسة من طرف مكاتب التدقيق

(1) Gul, Ferdinand A., Fung, Simon Yu Kit. and Jaggi, Bikki., Op.Cit

(2) Wood, David A., Prawitt, Douglas F. and Smith, Jason L., (2009). **Internal Audit Quality and Earnings Management**, *The Accounting Review*, Vol 84, No 4, pp 1255-1280

(3) Hussainey, Khaled., (2009). **The Impact Of Audit Quality On Earnings Predictability**, *Managerial Auditing Journal*, Vol 24, No 4, pp 340-351

كبيرة الحجم (Big4)، وهو ما يعني قدرة مكاتب التدقيق كبيرة الحجم في الرفع من جودة أرباح المؤسسات البريطانية مقارنة بمكاتب التدقيق الأخرى.

23. دراسة (Choi et al., 2009) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير حجم مكتب التدقيق على جودة وأتباع عملية التدقيق لعينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2000-2005، وقد تم التعبير عن جودة التدقيق بمؤشر المستحقات غير العادية، التي تم قياسها بنموذجي (Ball and Shivharhumar, 2006) و (Dechow et al., 1995)، أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق وحجم المستحقات غير العادية.

24. دراسة (أبو عجيبة وحمدان، 2010) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الأردنية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2001-2006، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، ويمكن تفسير ذلك بحرص مكاتب التدقيق كبيرة الحجم على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية حفاظا على سمعتها في السوق المهنية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح، فطول فترة العلاقة بين المؤسسة ومكتب التدقيق يؤثر سلبا على استقلالية هذا الأخير، نتيجة لنشوء علاقات ومصالح شخصية بين المدقق وإدارة المؤسسة مما يفتح المجال أمام هذه الأخيرة للقيام بإدارة الأرباح.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين أتباع التدقيق، التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وإدارة الأرباح.

25. دراسة (Mitra and Hossain, 2010) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 2004-2006، وقد استخدمت نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

(1) Choi, Jong-Hag., Kim, Chansog., Kim, Jeong-Bon. and Zang, Yoonseok., Op.Cit

(2) أبو عجيبة، عماد محمد وحمدان، علام محمد، (2010)، أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد 02، ص ص. 277-319

(3) Mitra, Santanu. and Hossain, Mahmud., (2010). Auditor's Industry Specialization and Earnings Management of Firms Reporting Internal Control Weaknesses under SOX Section 404, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1599748>, date of access: [14/04/2014]

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) وحجم المستحقات الاختيارية، وذلك في حالة تدقيق القوائم المالية للمؤسسات من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة قطاعيا.

- عدم وجود علاقة معنوية بين فترة ارتباط المؤسسة بمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

26. دراسة (Gerayli et al., 2011) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الإيرانية المدرجة ببورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة 2004-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) والمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي للمدقق والمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية المدقق والمستحقات الاختيارية.

27. دراسة (Chi et al., 2011) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 2001-2008، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (BigN) والمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين التخصص القطاعي للمدقق وإدارة الأرباح الحقيقية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح الحقيقية.

28. دراسة (Tspouridou and Spathis, 2012) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص أثر جودة التدقيق (المقاسة بحجم مكتب التدقيق) على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات اليونانية خلال الفترة 2005-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذجين لقياس المستحقات الاختيارية هما: نموذج (Kothari et al., 2005) ونموذج جونز المعدل بالتدفق النقدي التشغيلي لـ (Larcker and Richardson, 2004)، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق ومستويات المستحقات الاختيارية، وهو ما يعني عدم قدرة مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4) على تحسين جودة أرباح المؤسسات اليونانية.

⁽¹⁾ Gerayli, Mahdi S., Yanesari, Abolfazl M. and Ma'atooft, Ali R., Op.Cit, pp 77-84

⁽²⁾ Chi, Wuchun., Lisc, Ling Lei. and Pevzner, Mikhail., (2011). **Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?**, *Accounting Horizons*, Vol 25, Issue 2, pp 315-335

⁽³⁾ Tspouridou, Maria. and Spathis, C., (2012). **Earnings management and the role of auditors in an unusual IFRS context: The case of Greece**, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 21(1), pp 62-78

29. دراسة (Challen and Siregar, 2012) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص أثر جودة التدقيق في إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الإندونيسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2006-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، مما يدل على أن تخصص مكتب التدقيق في صناعة معينة يجعل خدمات التدقيق المقدمة أكثر جودة، نظراً لتمتعه بفهم أفضل ومعرفة كافية لظروف صناعة العميل، وهو ما يرفع من جودة الأرباح.

30. دراسة (Zgarni et al., 2012) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر خصائص جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات التونسية خلال الفترة 2000-2010، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس المستحقات الاختيارية. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

31. دراسة (DeBoskey and Jiang, 2012) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق في الحد من سلوك إدارة الأرباح (مخصصات خسائر القروض المصرفية) لعينة من البنوك الأمريكية خلال الفترة 2002-2006، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أدلة قوية على أن التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يقيد من سلوك تمهيد الأرباح داخل البنوك الأمريكية، من جهة أخرى، يعتبر التخصص القطاعي لمكتب التدقيق الأكثر فعالية في الحد من إدارة الأرباح الهادفة لتضخيم الأرباح لدى البنوك الأمريكية.

32. دراسة (Alpaslan, 2013) ⁽⁴⁾:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير جودة التدقيق في سلوك إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات التركية المدرجة ببورصة اسطنبول للأوراق المالية خلال الفترة 2003-2007، وقد استخدمت الدراسة

(1) Challen, Auliffi Ermian. and Siregar, Sylvia Veronica., Op.Cit, pp 30-43

(2) Zgarni, Inaam., Hlioui, Khmoussi. and Zehri, Fatma., Op.Cit, pp 17-33

(3) DeBoskey, David Gregory. and Jiang, Wei., (2012). **Earnings management and auditor specialization in the post-sox era: An examination of the banking industry**, *Journal of Banking and Finance*, Vol 36, Issue 2, pp 613-623

(4) Alpaslan, Yaşar., (2013). **Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market**, *International Journal of Business and Social Science*, Vol 4, No 17, pp 153-163

نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح، أهم ما توصلت إليه الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (Big4) والمستحقات الاختيارية.

33. دراسة (Masihi, 2013) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، لعينة من البنوك الإيرانية خلال الفترة 2005-2012، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح، أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة التدقيق والمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين فترة ارتباط البنك بمكتب التدقيق والمستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على أن طول فترة العلاقة بين البنوك ومكاتب التدقيق تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح.

34. دراسة (Lim et al., 2013) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية، الملكية المؤسساتية وجودة التدقيق، لعينة من المؤسسات الأمريكية خلال الفترة 2000-2001، وقد استخدمت الدراسة المستحقات الاختيارية قصيرة الأجل ومعامل استجابة الأرباح كمؤشرات على جودة التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أتعاب الخدمات غير التدقيقية له تأثير سلبي على جودة التدقيق فقط في المؤسسات التي تتميز بانخفاض مستوى الملكية المؤسساتية، وليس لها أي تأثير سلبي على جودة التدقيق في المؤسسات التي تتميز بارتفاع مستوى الملكية المؤسساتية.

35. دراسة (Svanström, 2013) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وجودة التدقيق، لعينة من المؤسسات السويدية خلال الفترة 2006، وقد استخدمت الدراسة حجم المستحقات الاختيارية كمقياس لجودة التدقيق، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الأتعاب غير التدقيقية وجودة التدقيق، حيث أشارت النتائج إلى أن توفير التدقيق المشترك والخدمات غير التدقيقية لا يؤدي بالضرورة إلى إضعاف استقلالية مكتب التدقيق. بل العكس، قيام مكتب التدقيق بتقديم خدمات أخرى للعميل (الخدمات المحاسبية، القانونية، الخدمات الضريبية... الخ) من شأنه أن يزيد من معرفته للمؤسسة محل التدقيق وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق.

(1) Masihi, Mohammad., (2013). A study on relationship between audit quality and earnings management in Iranian banking industry, *Management Science Letters*, 3(12), pp 2971-2976

(2) Lim, Chee Yeow., Ding, David K. and Charoenwong, Charlie., (2013). Non-audit fees, institutional monitoring, and audit quality, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol 41, Issue 2, pp 343-384

(3) Svanström, Tobias., (2013). Non-audit Services and Audit Quality: Evidence from Private Firms, *European Accounting Review*, Vol 22, No 2, pp 337-366

36. دراسة (Rusmin et al., 2014) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الإندونيسية، الماليزية والسنغافورية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2005-2010، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس المستحقات الاختيارية، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (Big4) والمستحقات الاختيارية، وهو ما يعني عدم قدرة حجم مكتب التدقيق على تحسين جودة أرباح المؤسسات.

37. دراسة (Comprix and Huang, 2015) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق صغيرة الحجم، على وجه التحديد العلاقة الموجودة بين التلاعب بالأرباح ولجوء المؤسسات الأمريكية لخدمات مكاتب التدقيق صغيرة الحجم خلال الفترة 2001-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس المستحقات الاختيارية، أهم ما توصلت إليه الدراسة أن مكاتب التدقيق صغيرة الحجم أقل قدرة على تقييد انتهازية المديرين في استخدام المستحقات الاختيارية للتلاعب بالأرباح، وهو ما يدل على انخفاض جودة خدمات مكاتب التدقيق صغيرة الحجم مقارنة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم (BigN).

38. دراسة (Houque et al., 2015) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين جودة التدقيق، جودة الأرباح وتكلفة رأس المال لعينة من المؤسسات الهندية المدرجة ببورصة "بومباي" والبورصة "الوطنية" (BSE - NSE) خلال الفترة 1998-2009، وقد تم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج (Dechow et al., 1995)، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الهندية التي تعاقبت مع مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4) تتميز بجودة أرباح أعلى وتكلفة رأس مال أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

39. دراسة (Huguet and Gandía, 2016) (4):

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة الموجودة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإسبانية خلال الفترة 2008-2013، وقد تم استخدام نموذجي (DeFond and

(1) Rusmin, Rusmin., Astami, Emita W. and Hartadi, Bambang., (2014). **The impact of surplus free cash flow and audit quality on earnings management: The case of growth triangle countries**, *Asian Review of Accounting*, Vol 22, No 3, pp 217-232

(2) Comprix, Joseph. and Huang, Huichi., (2015). **Does auditor size matter? Evidence from small audit firms**, *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol 31, No 1, pp 11-20

(3) Houque, Noor., Ahmed, Kamran. and van Zijl, Tony., (2015). **Effects of Audit Quality on Earnings Quality and Cost of Equity Capital: Evidence from India**, *Working Paper*, Available from: <http://hdl.handle.net/10063/4173>, date of access: [25/10/2016]

(4) Huguet, David. and Gandía, Juan L., (2016). **Audit and earnings management in Spanish SMEs**, *BRQ Business Research Quarterly*, Vol 19, Issue 3, pp 171-187

(Park, 2001) و (Francis and Wang, 2008) لتقدير مستحقات رأس المال العامل غير العادية والمستحقات غير العادية على التوالي. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- المؤسسات الإسبانية التي خضعت لعملية التدقيق، تتميز بمستويات مستحقات غير عادية منخفضة مقارنة بالمؤسسات التي لم تخضع لعملية التدقيق، وهذا يدل على الإضافة النوعية التي تقدمها عملية التدقيق في تحسين مصداقية التقارير المالية.

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (Big4) وحجم المستحقات الاختيارية، وبالتالي حجم مكتب التدقيق لا يعتبر من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح.

40. دراسة (Habbash and Alghamdi, 2016) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح لعينة من المؤسسات السعودية المدرجة خلال الفترة 2006-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (Big4) وحجم المستحقات الاختيارية.

- عدم وجود علاقة معنوية بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

41. دراسة (Ben Amar and Chabchoub, 2016) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على الحد من رغبة المؤسسات في تجنب الإعلان عن خسائر وانخفاضات الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة خلال الفترة 2001-2007، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم مكتب التدقيق (BigN) في الحد من رغبة المؤسسات الفرنسية في تجنب الإعلان عن خسائر أو انخفاضات الأرباح.

42. دراسة (Bassiouny, 2016) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2007-2011، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق ومستويات المستحقات الاختيارية.

(1) Habbash, Murya. and Alghamdi, Salim., Op.Cit, pp 1-23

(2) Ben Amar, Anis. and Chabchoub, Mohamed., (2016). **Audit Quality and Earnings Management to Avoid Losses and Earnings Decreases: The French Case**, *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol 6, No 4, pp 20-27

(3) Bassiouny, Sara W., (2016). **The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt**, *Journal of Business and Retail Management Research*, Vol 10, Issue 3, pp 34-45

3-1-3 الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة وجودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية

النوع الثالث من الدراسات التي تناولت جودة الأرباح، ركزت على استخدام متغيرات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي كعوامل مؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. دراسة (Piot et Janin, 2004) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق وحوكمة المؤسسات على سلوك إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (SBF-120) خلال الفترة 1999-2001، وقد استخدمت الدراسة عدة نماذج لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (Big5) وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين وجود لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود تأثير معنوي لكل من استقلالية وكفاءة لجنة التدقيق على حجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي وحجم المستحقات الاختيارية.

2. دراسة (Piot and Janin, 2005) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق وحوكمة المؤسسات على سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF-120) خلال الفترة 1999-2001، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لقياس المستحقات الاختيارية. توصلت الدراسة إلى:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (Big5) ومستويات المستحقات الاختيارية.
- وجود لجنة التدقيق يعتبر العامل الوحيد الذي يعكس درجة تحفظ محاسبي عالية داخل المؤسسات الفرنسية، كما أن وجودها له تأثير ايجابي في تخفيض مستويات المستحقات الاختيارية.

3. دراسة (Francis and Wang, 2006) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير قوانين حماية المستثمر وجودة التدقيق على جودة أرباح المؤسسات على مستوى اقتصاد 42 دولة خلال الفترة 1994-2004، وقد استخدمت الدراسة نموذج

(1) Piot, Charles. et Janin, Rémi., (2004). *Qualité de l'audit, gouvernance et gestion du résultat comptable en France, 25ème Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité- Normes et Mondialisation*, France, document disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00594061>, [13/01/2015]

(2) Piot, Charles. and Janin, Rémi., Op.Cit

(3) Francis, Jere R. and Wang, Dechun., (2006). *The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around the World, Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=928988>, date of access: [06/04/2014]

(Jones, 1991) لقياس جودة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ارتفاع جودة الأرباح في المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4)، وذلك في حالة وجود نظام قوي لحماية المستثمر في البلد والذي يعطي حماية قوية للمستثمرين ويزيد من المساءلة القانونية لمكتب التدقيق.

4. دراسة (Maijoor and Vanstraelen, 2006) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير ثلاث عوامل على سلوك إدارة الأرباح على الصعيد الأوروبي المتمثلة في: بيئة التدقيق، جودة التدقيق، ووجود المؤسسة ضمن أسواق رأس المال الدولية، باستخدام عينة من المؤسسات المدرجة في ثلاث دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا، والمملكة المتحدة) خلال الفترة 1992-2000، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- صرامة بيئة التدقيق تقلل من سلوك إدارة الأرباح بغض النظر عن حجم مكتب التدقيق.
- عدم وجود أي تأثير لحجم مكاتب التدقيق (Big4) في تحسين جودة التدقيق بأوروبا.
- ارتباط المؤسسات بأسواق رأس المال الدولية لا يحد من سلوك إدارة الأرباح بها.

5. دراسة (Piot and Janin, 2007) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (SBF-120) خلال الفترة 1999-2001، وقد استخدمت الدراسة نموذجي (Dechow et al., 1995) و (Jeter and Shivakumar, 1999) لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود لجنة التدقيق داخل المؤسسات الفرنسية يحد من المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة التدقيق على مستويات المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود تأثير معنوي لحجم مكتب التدقيق (Big5) في الحد من مستويات إدارة الأرباح.

6. دراسة (Zehri and Shabou, 2008) (3):

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير جودة التدقيق وحوكمة المؤسسات في الحد من إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات التونسية المدرجة وغير المدرجة بالبورصة خلال الفترة 1997-2000، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1991) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

(1) Maijoor, Steven J. and Vanstraelen, Ann., (2006). **Earnings management within Europe: the effects of member state audit environment, audit firm quality and international capital markets**, *Accounting and Business Research*, Vol 36, No 1, pp 33-52

(2) Piot, C. and Janin, R., (2007), Op.Cit, pp 429-454

(3) Zehri, Fatma. and Shabou, Ridha., (2008). **Audit Quality, Corporate Governance and Earnings Management in the Context of Tunisian Firms**, *Journal Of Administrative And Economics Science*, Vol 1, No 1, pp 69-86

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق (Big6) والمستحقات الاختيارية، وبالتالي عدم وجود تأثير معنوي لحجم مكتب التدقيق (Big6) في الحد من سلوك إدارة الأرباح، بل العكس.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين مكاتب التدقيق المحلية والمستحقات الاختيارية، فالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المحلية تتميز بمستويات مستحقات اختيارية أقل.

7. دراسة (Tendeloo and Vanstraelen, 2008) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح في المؤسسات الأوروبية الخاصة خلال الفترة 1998-2002، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) والمستحقات الاختيارية.
- البلدان التي تتضمن قوانين صارمة لحماية المستثمرين، تتميز مؤسساتها الخاصة بمستويات مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الخاصة في البلدان التي لا تحتوي على قوانين صارمة لحماية المستثمر.
- تضاؤل الفرق بين جودة خدمات مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4) ومكاتب التدقيق الأخرى داخل البلدان التي تُطبق بها قوانين صارمة لحماية المستثمرين.

8. دراسة (Khalil, 2010) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آليات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي على سلوك إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2005-2007، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big5) وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتميز بجودة أرباح أعلى مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

9. دراسة (Lin and Hwang, 2010) ⁽³⁾:

انطلاقاً من نتائج الدراسات السابقة التي فحصت تأثير متغيرات جودة التدقيق وحوكمة المؤسسات على إدارة الأرباح، قامت الدراسة بتطبيق تقنيات تحليل ميتا (Meta-analytic) لبيانات 48

(1) Tendeloo, Brenda Van. and Vanstraelen, Ann., (2008). *Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market*, *European Accounting Review*, Vol 17, No 3, pp 447-469

(2) Khalil, Mohamed Mohamed Mahmoud., Op.Cit

(3) Lin, Jerry W. and Hwang, Mark I., (2010). *Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management- A Meta-Analysis*, *International Journal of Auditing*, Vol 14, pp 57-77

دراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لمتغيرات حوكمة المؤسسات المتمثلة في: استقلالية مجلس الإدارة وخبرته، حجم لجنة التدقيق واستقلاليتها، عدد اجتماعاتها، وخبرتها وسلوك إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن متغيرات جودة التدقيق المتمثلة في: فترة ارتباط المؤسسة بالمدقق، حجم مكتب التدقيق، استقلالية المدقق والتخصص القطاعي له، كلها عوامل تحد من إدارة الأرباح.

10. دراسة (Chen et al., 2011) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الصينية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2001-2004، وقد استخدمت الدراسة لقياس المستحقات الاختيارية نموذج (Dechow et al., 1995)، كما تم تقسيم عينة الدراسة إلى المؤسسات المملوكة وغير المملوكة للدولة، أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

- المؤسسات غير المملوكة للدولة تتميز بمستويات منخفضة من إدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات المملوكة للدولة، في حالة تعاقدتهما مع مدققين ذات جودة عالية.

- المؤسسات غير المملوكة للدولة لها قدرة أكبر على تخفيض تكلفة رأس المال مقارنة بالمؤسسات المملوكة للدولة، في حالة تعاقدتهما مع مدققين ذات جودة عالية.

11. دراسة (حمدان، 2012) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق على جودة أرباح المؤسسات الأردنية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2004-2009، وقد استخدمت الدراسة لقياس جودة الأرباح نموذج (Dechow et al., 1995)، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين التخصص القطاعي للمدقق وجودة الأرباح.

- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة التدقيق، خبرتها المالية، وجودة الأرباح.

12. دراسة (Lee et al., 2012) (3):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير عوامل حوكمة المؤسسات على سلوك إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات التايوانية المدرجة ببورصة تايوان للأوراق المالية خلال الفترة 2002-2006، وقد تم استخدام

(1) Chen, H., Chen, J Z., Lobo, G J. and Wang, Y., (2011). *Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China*, *Contemporary Accounting Research*, Vol 28, No 3, pp 892-925

(2) حمدان، علام محمد، (2012-أ)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 265-301

(3) Lee, Torng-Her., Ku, Catherina., Chen, Haimin., and Chen, Jing-Fong., *Op.Cit*, pp 79-88

نموذج (Dechow et al., 1995) لتقدير المستحقات الاختيارية، أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) والمستحقات الاختيارية.

13. دراسة (Fakhfakh and Nasfi, 2012) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص محددات سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الفرنسية خلال الفترة 2000-2008، وقد تم استخدام نموذج (Dechow et al., 2003) لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة التدقيق (BigN) والمستحقات الاختيارية، فمكاتب التدقيق كبيرة الحجم لديها قدرة أكبر على تخفيض مستويات إدارة الأرباح مقارنة بمكاتب التدقيق صغيرة الحجم.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية، فارتفاع نسبة المديرين المستقلين يزيد من فعالية رقابة المجلس، وهو ما يحد من سلوك إدارة الأرباح.

14. دراسة (Memiş and Çetenak, 2012) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق، جودة النظام القانوني وسلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الخاصة المدرجة بالبورصة لثمان دول نامية خلال الفترة 2008-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق (BigN) وسلوك إدارة الأرباح لدى مؤسسات العينة، وهو ما يدل على عدم قدرة مكاتب التدقيق كبيرة الحجم في تقييد سلوك إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن صرامة النظام القانوني تساعد على تخفيض حوافز إدارة الأرباح.

15. دراسة (Benkraiem, 2012) ⁽³⁾:

- هدفت الدراسة إلى فحص تأثير استقلالية مجلس الإدارة، جودة التدقيق وهيكل الملكية على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة ببورصة باريس خلال الفترة 2001-2004، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:
- وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، فوجود مديرين مستقلين من شأنه التخفيف من مستويات المستحقات الاختيارية قصيرة الأجل.
 - وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) وسلوك إدارة الأرباح.

(1) Fakhfakh, Hamadi. and Nasfi, Faten., Op.Cit, pp 43-57

(2) Memiş, M Ü. and Çetenak, E H., (2012). **Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison**, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol 2, No 4, pp 460-469

(3) Benkraiem, Ramzi., Op.Cit, pp 309-322

- عدم وجود علاقة معنوية بين تشتت أو تركيز الملكية داخل المؤسسات الفرنسية ومستويات المستحقات الاختيارية قصيرة الأجل.

16. دراسة (Soliman and Ragab, 2014) ⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير فعالية لجنة التدقيق وجودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات المصرية المدرجة ببورصة مصر خلال الفترة 2007-2010، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس سلوك إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة التدقيق (Big4) والمستحقات الاختيارية.

17. دراسة (Kouaib and Jarboui, 2014) ⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق الخارجي وهيكل الملكية على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات التجارية والصناعية التونسية المدرجة وغير المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2007-2011، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح، أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين سمعة المدقق (Big4) وحجم المستحقات الاختيارية.

18. دراسة (Nouri and Abaoub, 2014) ⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى فحص أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) على التلاعب المحاسبي، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC all tradable) خلال الفترة 2000-2009، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وحجم المستحقات الاختيارية للمؤسسات الفرنسية، وهو ما يعني قدرة معايير التقارير المالية الدولية على تخفيض المجال المتاح أمام الإدارة لاستخدام عنصر المستحقات للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

(1) Soliman, Mohamed M. and Ragab, Aiman A., Op.Cit, pp 155-166

(2) Kouaib, Amel. and Jarboui, Anis., (2014). **External audit quality and ownership structure: interaction and impact on earnings management of industrial and commercial Tunisian sectors**, *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, Vol 19, Issue 37, pp 78-89

(3) Nouri, Yosr. and Abaoub, Ezzeddine., (2014). **Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French companies**, *International Journal of Economics and Finance*, Vol 6, No11, pp 229-244

19. دراسة (Garrouch et al., 2014) (1):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية، جودة التدقيق واستقلالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2003-2011، استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية وحجم المستحقات الاختيارية.

- عدم وجود فروقات معنوية في مستويات المستحقات الاختيارية قبل وبعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية داخل المؤسسات الفرنسية المدققة من طرف مكاتب التدقيق (Big4)، ويرجع ذلك لعدم وجود حوافز قوية لمكاتب التدقيق في الرقابة على مديري المؤسسات، بل العكس، يتم تشجيع مكاتب التدقيق على الحفاظ على عملائهم الحاليين وهو ما يؤثر سلباً على أحكامهم المهنية، من جهة أخرى، البيئة الفرنسية تتميز بضعف قوانين حماية المستثمرين مقارنة بالدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

- عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية.

20. دراسة (Rad et al., 2016) (2):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق الخارجي وهيكل الملكية على إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الإيرانية المدرجة ببورصة طهران (TSE) خلال الفترة 2009-2013، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين سمعة المدقق (BigN) وحجم المستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين فترة ارتباط المؤسسة بمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، فطول فترة العلاقة بين المؤسسة ومكتب التدقيق يخفض من سلوك إدارة الأرباح ويزيد من جودة الأرباح.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية وحجم المستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة الملكية المؤسسية وحجم المستحقات الاختيارية.

(1) Garrouch, Hela., Hadriche, Manel. and Omri, Abdelwehed., (2014). **Earnings management and corporate governance related to mandatory IFRS adoption: evidence from French-listed firms**, *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, Vol 6, No 4, pp 322-340

(2) Rad, S. Elham Mousavi., Salehi, Hamid. and Vali Pour, Hashem., (2016). **A study of the interaction of audit quality and ownership structure on earnings management of listed firms on Tehran Stock Exchange**, *International Journal of Humanities and Cultural Studies*, Special Issue, pp 1596-1606

2.1. دراسة (Khalil and Ozkan, 2016) ⁽¹⁾:

- هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين استقلالية مجلس الإدارة، جودة التدقيق وإدارة الأرباح، لعينة من المؤسسات المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2005-2012، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى ما يلي:
- عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة المديرين غير التنفيذيين وحجم المستحقات الاختيارية.
 - وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يدل على أن المؤسسات التي تتضمن لجنة تدقيق تتكون بالكامل من المديرين غير التنفيذيين تتميز بجودة أرباح أعلى مقارنة بالمؤسسات الأخرى.
 - وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق (Big4) وحجم المستحقات الاختيارية.
 - وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، فمجالس الإدارة كبيرة الحجم من المحتمل أن تشتمل على تمثيل كبير من المديرين ذوو الخبرات المختلفة التي تساعدهم على الحد من مستويات المستحقات الاختيارية.
 - وجود علاقة معنوية موجبة بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يتوافق مع الطرح الذي يشير إلى أن شغل المدير التنفيذي للمؤسسة لمنصب رئيس مجلس الإدارة من المحتمل أن يضعف من الدور الرقابي لمجلس الإدارة، ويخفض من جودة أرباح المؤسسة.
 - وجود علاقة معنوية سالبة بين فترة ارتباط مكتب التدقيق بالمؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، فطول فترة ارتباط مكتب التدقيق بالعمل من شأنه أن يزيد من معرفة مكتب التدقيق لأعمال المؤسسة، وهو ما ينعكس على تخفيض مستويات المستحقات الاختيارية.

3-2 الفرضيات وقياس متغيرات الدراسة

خلال هذا الجزء سيتم التطرق إلى طريقة قياس جودة الأرباح المحاسبية (المتغير التابع) ومتغيرات حوكمة المؤسسات وعوامل التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى محاولة صياغة فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة.

3-2-1 قياس جودة الأرباح المحاسبية (المتغير التابع)

لقد تناولنا في الفصل الأول مفهوم جودة الأرباح والمداخل المستخدمة لتقديرها أهمها جودة المستحقات، استمرارية الأرباح وقدرتها على التنبؤ، وسلوك إدارة الأرباح، هذا الأخير يعتمد على أساليب

⁽¹⁾ Khalil, Mohamed. and Ozkan, Aydin., (2016). **Board Independence, Audit Quality and Earnings Management Evidence from Egypt**, *Journal of Emerging Market Finance*, Vol 15, Issue 1, pp 1-35

حقيقية كإدارة المبيعات والمصاريف الاختيارية... الخ، وأساليب محاسبية (وهمية) كإدارة المستحقات التي يفضلها مدراء المؤسسات لصعوبة اكتشافها من طرف المدققين والمستثمرين في سوق رأس المال، ويمكن الإشارة إلى أن معظم الدراسات المحاسبية التي تناولت جودة الأرباح المحاسبية استخدمت سلوك إدارة الأرباح كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية (أنظر الجدول رقم 1-5)، من جهة أخرى، الدراسات المحاسبية التي تناولت إدارة الأرباح ركزت على المستحقات الاختيارية باعتبارها مؤشر على إدارة الأرباح، حيث يتم تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات غير اختيارية (مستحقات عادية) ومستحقات اختيارية (مستحقات غير عادية)، فارتفاع مستويات المستحقات الاختيارية معناه انخفاض في جودة الأرباح والعكس صحيح، هذه الدراسة أيضا تستخدم المستحقات الاختيارية كمؤشر على جودة الأرباح.

لقد طرحت الدراسات المحاسبية العديد من النماذج المستخدمة لتقدير المستحقات الاختيارية أهمها نموذج (Jones, 1991)، ونموذج (Jones) المعدل من طرف (Dechow et al., 1995)، ونموذج (Ress et al., 1996)، ونموذج (Kothari et al., 2005)، بالإضافة إلى نماذج أخرى.

كما رأينا في الفصل الأول، النماذج المستخدمة بشكل كبير في الدراسات المحاسبية لقياس المستحقات الاختيارية المعبرة عن جودة الأرباح المحاسبية هي: نموذج (Jones, 1991)، ونموذج (Dechow et al., 1995)، ونموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بأداء المؤسسة المقترح من طرف (Kothari et al., 2005)، الذي يعتبر نسخة مطورة للنموذجين السابقين وأكثر دقة في كشف المستحقات الاختيارية حسب آراء معظم الباحثين في هذا المجال، فحسب (Kothari et al., 2005) النموذجين السابقين يتضمنان أخطاء قياس كبيرة عند قياس المستحقات الاختيارية، بسبب عدم أخذها بعين الاعتبار الأداء السابق المحقق من طرف المؤسسة، ويمكن تحسين فعالية النماذج السابقة حسب (Kothari et al., 2005) من خلال إدخال معدل العائد على الأصول (ROA) للمؤسسة خلال الفترة السابقة (t-1)، الذي سيكون له تأثير على قياس المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة، وهو ما يسمح بتحسين فعالية نموذجي (Jones, 1991) و (Dechow et al., 1995)، والتخفيف من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية (Heteroskedasticity).

في الواقع، لقد جرى اختبار مدى قوة النموذجين السابقين قبل وبعد تعديلها بمعدل العائد على أصول المؤسسة، وأشارت النتائج إلى قوتها بعد عملية التعديل.

وفقا لما سبق، تستخدم هذه الدراسة نموذج (Kothari et al., 2005) نظرا لفعاليتها في كشف المستحقات الاختيارية مقارنة بالنماذج الأخرى، وتعتبر المستحقات الاختيارية عن بواقي النموذج (الجزء غير المفسر من النموذج) للمؤسسات الناشطة في نفس القطاع الصناعي (ICB)، وفق المعادلة التالية:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{ijt-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}}{A_{ijt-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} \right) + \beta_4 (ROA_{ijt-1}) + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

TACC_{ijt} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية الفترة (t).

ΔREV_{ijt} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t-1) و (t).

ΔREC_{ijt} : التغير في الحسابات تحت التحصيل للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t-1) و (t).

PPE_{ijt} : إجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ROA_{ijt-1} : معدل العائد على أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t-1).

α : قيمة الثابت.

β₁, β₂, β₃, β₄ : معاملات خاصة بالمؤسسات التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ε_{ijt} : الخطأ العشوائي المقدر، ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية (غير العادية) للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

يمكن التعبير عن المستحقات غير الاختيارية (العادية) بالمعادلة التالية:

$$\frac{NDACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \alpha + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{ijt-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}}{A_{ijt-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{ijt}}{A_{ijt-1}} \right) + \beta_4 (ROA_{ijt-1})$$

حيث أن:

NDACC_{ijt} : المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

لحساب المستحقات الكلية اعتمدت الدراسة على منهج قائمة التدفقات النقدية، لأن استخدام منهج الميزانية من المحتمل أن يعطي نتائج غير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس، ويمكن حساب المستحقات الكلية اعتماداً على قائمة التدفقات النقدية وفق الصيغة التالية:

$$\frac{TACC_{ijt}}{A_{ijt-1}} = \frac{NI_{ijt} - CFO_{ijt}}{A_{ijt-1}}$$

حيث أن:

NI_{ijt} : صافي ربح المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

CFO_{ijt} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

A_{ijt-1} : مجموع أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في بداية الفترة (t).

بعد تقدير معاملات نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لكل قطاع ولكل سنة، يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية والاختيارية.

اقتداء بالدراسات السابقة، هذه الدراسة ستستخدم القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للتعبير عن جودة الأرباح المحاسبية، لأن المهم هو حجم المستحقات الاختيارية بغض النظر عن اتجاهها.

3-2-2-2 قياس المتغيرات المستقلة

كما سبق وأشرنا، تم تقسيم المتغيرات التفسيرية إلى ثلاث فئات رئيسية هي: خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجنة التدقيق، وعوامل التدقيق الخارجي، تتضمن كل فئة رئيسية متغيرات فردية تحدد طبيعتها، وسيتم توضيح طريقة قياس المتغيرات الفردية لكل فئة من الفئات الرئيسية.

3-2-2-3 1-2-2-3 خصائص مجلس الإدارة

حسب نظرية الوكالة، خصائص مجلس الإدارة من المتوقع أن يكون لها تأثير على سلوك إدارة الأرباح وبالتالي جودة الأرباح، ويمكن حصر أهم خصائص مجلس الإدارة التي تطرقت إليها الدراسات المحاسبية السابقة فيما يلي: حجم مجلس الإدارة، استقلاليته، عدد اجتماعاته، ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي، التمثيل النسوي داخل مجلس الإدارة، واستقلالية لجنتي التعيينات والتعويضات.

اقتداء بالدراسات السابقة كدراسة (Habbash, 2010)، درستنا تضع افتراضات بشأن الحكم على حجم واستقلالية مجلس الإدارة، إذ يجب أن لا تقل فترة خدمة المدير داخل مجلس الإدارة عن (06) ستة أشهر حتى يتم ادراجه ضمن أعضاء المجلس، كما لا يتم ادراج المدير المستقيل أو المقال قبل نهاية السنة المالية سواء عند قياس حجم مجلس الإدارة أو نسبة استقلاليته، نظرا لأن تأثير الرقابة من طرف هؤلاء المديرين ينبغي أن يكون لسنة كاملة، لضمان مشاركتهم في عدد كاف من اجتماعات المجلس، بما يجعلهم في مركز يمكنهم من الاطلاع على أدوراهم الرقابية.

3-2-2-3 1-1-2-2-3 حجم مجلس الإدارة

حسب نظرية الوكالة، من المرجح أن تكون مجالس الإدارة كبيرة الحجم أكثر حذرا اتجاه مشاكل الوكالة، فوجود عدد كبير من المديرين ذوي الخبرة داخل مجلس الإدارة يمكن أن يزيد من فعالية المجلس الرقابية اتجاه تصرفات الإدارة التنفيذية، ويحد من هيمنة المدير التنفيذي داخل المجلس بما يساهم في

حماية مصالح المساهمين، بالإضافة إلى أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم يمكن أن تشتمل على أكبر عدد من المدراء المستقلين الذين يتمتعون بالخبرات المهنية العالية، وهو ما يسمح لهم بتفويض المزيد من المسؤوليات للجان المجلس مقارنة بالمجالس صغيرة الحجم، وهو ما يساعد على الحد من السلوك الانتهازي الإداري.

من جهة أخرى، أشارت بعض الدراسات إلى أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم قد تعاني من البيروقراطية وتضارب المصالح وهو ما يخفف من الفعالية الرقابية للمجلس، ويحد من قدرته على تقديم الاستشارات واتخاذ القرارات والمشاركة في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس حجم مجلس الإدارة (BRD_SIZE) بالعدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية كل سنة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الأولى: وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

3-2-2-1-2 استقلالية مجلس الإدارة

حسب نظرية الوكالة، مجلس الإدارة المستقل أكثر يقظة اتجاه مشاكل الوكالة، وتتمثل إحدى المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة في وظيفة الرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية نيابة عن المساهمين، ومن المتوقع أن تكون لهذه الوظيفة تأثير مباشر على تصور المساهمين لنزاهة التقارير المالية للمؤسسة، ويؤكد (Fama, 1980) أن المجالس التي يسيطر عليها المديرون التنفيذيون تخضع لمشاكل الرقابة الذاتية وضعف في مراقبة المديرين التنفيذيين، فحسب الدراسات السابقة، استقلال مجلس الإدارة ليس له تأثير على أداء المؤسسة فحسب، بل أيضاً على نوعية الإفصاح المالي، نظراً لقدرة المديرين الخارجيين على إجبار الإدارة التنفيذية على تحسين نوعية الإفصاح⁽¹⁾.

لقد تم التأكيد على أهمية المجالس المستقلة ضمن قانون حوكمة المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة، الذي أكد على الزامية تشكل مجلس الإدارة على الأقل من 50% من المديرين المستقلين.

تماشياً مع الدراسات، تم قياس استقلالية مجلس الإدارة (BRD_IND) بنسبة المديرين المستقلين إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الثانية: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

⁽¹⁾ Fama, Eugene F., (1980). Agency problems and theory of the firm, *Journal of Political. Economy*, Vol 88, No 2, pp 288-307

3-1-2-2-3 اجتماعات مجلس الإدارة

أحد المقاييس الأساسية لفعالية مجلس الإدارة تتمثل في عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة لمناقشة مختلف القضايا التي تخص المؤسسة، فالاجتماع الدوري لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من فعالية الرقابة ويحسن من نوعية التقارير المالية، من جهة أخرى، أحد أهم العوائق التي تواجه مجلس الإدارة وتحول دون تحقيق فعاليته عدم توفر الوقت الكاف للإطلاع على مسؤوليات المجلس وتنفيذها، لذا مجالس الإدارة التي تقوم بعقد اجتماعات بشكل متكرر من المحتمل أن تكون أكثر قدرة على الاضطلاع بواجباتها مقارنة بمجالس الإدارة غير النشطة، وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

لقد كانت نتائج الدراسات السابقة متباينة فيما يخص أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على جودة الأرباح، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين عدد اجتماعات المجلس ومستويات المستحقات الاختيارية، من جانب آخر، العديد من الدراسات لم تتوصل إلى وجود تأثير معنوي لعدد اجتماعات المجلس على سلوك إدارة الأرباح.

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس اجتماعات مجلس الإدارة (BRD_MT) بعدد الاجتماعات المنعقدة سنوياً من طرف مجلس الإدارة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الثالثة: وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

3-1-2-2-3 ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي

يعتبر رئيس مجلس الإدارة محور الفعالية داخل مجلس الإدارة، إذ يملك رئيس مجلس الإدارة سلطة التحكم في جدول أعمال واجتماعات المجلس، ومن المرجح أن يؤثر على نظرة السوق اتجاه طريقة الرقابة المفروضة على الإدارة التنفيذية وبالأخص عملية إعداد التقارير المالية، فحسب (Jensen, 1993) يتمثل دور رئيس مجلس الإدارة في مراقبة الرئيس التنفيذي للمؤسسة، وبالتالي إذا كان المنصبين يشغلها نفس الشخص، يمكن للرئيس التنفيذي التحكم في المعلومات المتاحة لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين بما يعيق الرقابة الفعالة للمجلس، وتصبح عدم استقلالية رئيس مجلس الإدارة مشكلة⁽¹⁾.

وفقاً لنظرية الوكالة، يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة مستقلاً عن الإدارة التنفيذية، لممارسة المسؤوليات الرقابية بكل فعالية، ولقد كانت نتائج الدراسات السابقة متباينة فيما يخص أثر ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي على جودة الأرباح، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي والمستحقات الاختيارية، كما توصلت بعض الدراسات إلى

(1) Habbash, Murya., (2010). Op.Cit., p 149

وجود علاقة معنوية سالبة، أما بعض الدراسات فلم تتوصل إلى وجود أي تأثير معنوي لازدواجية منصب الرئيس التنفيذي على سلوك إدارة الأرباح.

لقد تم قياس ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي (DUAL) بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي للمؤسسة، والقيمة (0) خلاف ذلك، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الرابعة: عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وجودة الأرباح.

3-2-2-1-5 تمثيل المرأة بمجلس الإدارة

تؤكد نظرية الوكالة على ضرورة تحقيق توازن داخل مجلس الإدارة بين فئة النساء والرجال، بهدف توفير مجلس أكثر تمثيل وتنوع بما يمنع مجموعة معينة من السيطرة على اتخاذ القرارات، ويدعم هذا الرأي العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن استقلالية تفكير المرأة التي تتميز بالمهارة والقدرات العالية في مجالات معينة يجعلها تبدي آراء فريدة من نوعها وهو ما يضيف على اجتماعات مجلس الإدارة ديناميكية ووجهات نظر متنوعة تؤدي إلى تحسين فعالية المجلس وتحسن من جودة التقارير المالية.

العديد من الدراسات توصلت إلى أن مخاطرة المرأة أقل مقارنة بمخاطرة الرجل نظرا للعديد من العوامل النفسية، كما توصلت دراسة (Seetharaman et al., 2004) إلى وجود علاقة بين الغش المحاسبي والعمر والجنس والخلفية التعليمية للمتلاعبين، فمعظم حالات الغش ارتبطت بعنصر الرجال (أكثر من 75% من الحالات) (1).

لقد تم التأكيد على ضرورة وجود تمثيل للمرأة داخل مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية المدرجة، حيث كانت النسبة المقترحة ضمن قانون حوكمة المؤسسات المدرجة 20% على الأقل، لترتفع النسبة إلى 40% على الأقل ابتداء من الجمعية العامة لسنة 2016.

تماشيا مع الدراسات السابقة، تم قياس تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة (WOM_REP) بنسبة المديرين من العنصر النسوي إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة، بناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الخامسة: وجود علاقة معنوية موجبة بين نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

(1) Habbash, Murya., (2010). Op.Cit., p 153

3-2-2-1-6 استقلالية لجنة التعيينات

تشير بعض الدراسات إلى أن ترأس المدير التنفيذي للجنة التعيينات سيؤثر على استقلالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، فوجود مديرين تنفيذيين داخل لجنة التعيينات سيعطيهم سلطة كبيرة على عملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وهو ما يضعف من الفعالية الرقابية للمجلس⁽¹⁾. في فرنسا، أكد قانون حوكمة المؤسسات المدرجة بالبورصة على الزامية تشكيل لجنة التعيينات من أغلبية المديرين المستقلين (نسبة الاستقلالية أكبر من 50%).

لقد تم قياس استقلالية لجنة التعيينات (NC_IND) بنسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التعيينات إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية السادسة: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعيينات وجودة الأرباح.

3-2-2-1-7 استقلالية لجنة التعويضات

حسب نظرية الوكالة، تعتبر لجنة التعويضات آلية حوكمة من طرف ملاك المؤسسة على الإدارة التنفيذية، والتي من المتوقع أن تقوم بوضع خطط تعويضات تحمي مصالح المساهمين وتحد من السلوكات الانتهازية للإدارة التنفيذية كإدارة الأرباح، من جهة أخرى، لجنة التعويضات تعمل على المحافظة على استقلالية المجلس عن طريق منع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين من تلقي أي مكافآت غير عادية بخلاف أتعابهم كأعضاء داخل المجلس، وبالتالي لجنة التعويضات يمكن اعتبارها من أهم اللجان المعالجة لمشاكل الوكالة على مستوى المؤسسة. من جهة أخرى، تعتبر الاستقلالية من أهم الميزات التي يجب أن تتصف بها لجنة المكافآت، ففي ظل انخفاض عدد المديرين المستقلين داخل اللجنة فإنه من المحتمل أن يتم وضع خطط تعويضات لا تتوافق والأداء المحقق من طرف الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة على حد سواء، وهو ما يضر بمصالح المساهمين والإدارة⁽²⁾.

في هذا الإطار، أكد قانون حوكمة المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة على إلزامية تشكيل لجنة التعويضات من أغلبية المديرين المستقلين، مع ضرورة ترأس اللجنة من طرف مدير مستقل.

لقد تم قياس استقلالية لجنة المكافآت (RC_IND) بنسبة المديرين المستقلين داخل لجنة المكافآت إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية السابعة: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعويضات وجودة الأرباح.

(1) Habbash, Murya., (2010). Op.Cit., pp 155-156

(2) Ibid., pp 157-158

3-2-2-2 خصائص لجنة التدقيق

تعتبر لجنة التدقيق من أهم الآليات الرقابية التي تحقق البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات وتخفض من تكاليف الوكالة، ويشير (He et al., 2008) إلى أن لجان التدقيق يمكن اعتبارها عنصرا مهما من آليات الحوكمة الشاملة للمؤسسات، مع التركيز بشكل خاص على جودة التدقيق والإشراف على إعداد التقارير المالية، فلجان التدقيق تعمل على تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن اختيار المدقق الخارجي، وتسهيل الاتصال بين المديرين الماليين والمدقق الخارجي حول الأمور المالية كالتقارير المالية، وعملية التدقيق والرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الإشراف على المدققين الداخليين والخارجيين، وذلك بهدف التأكد من تحقيق مصلحة المساهمين⁽¹⁾. كما أكد (Alkdai and Hanefah, 2012) على أن لجنة التدقيق تحسن من جودة التقارير المالية بشكل يعزز ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، ويسهل عملية الاتصال وعلاقات العمل بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين⁽²⁾.

يمكن حصر خصائص لجنة التدقيق التي تطرقت لها الدراسات المحاسبية فيما يلي: وجود لجنة التدقيق، حجمها، استقلاليتها، الخبرة المالية لها، وعدد اجتماعاتها.

3-2-2-2-1 وجود لجنة التدقيق

العديد من الدراسات أكدت على ضرورة وجود لجنة تدقيق داخل مجلس الإدارة، نظرا للمزايا التي تقدمها لجنة التدقيق في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية والحد من التلاعبات المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى زيادة موثوقية التقارير المالية ويحفظ مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

أما عن علاقة لجان التدقيق بجودة التدقيق، فقد توصلت دراسة (Sori et al., 2007) إلى أن وجود لجنة التدقيق يدعم استقلالية المدقق الخارجي، كما أن التصرف المستقل لأفراد اللجنة التدقيق يجعلهم يتعمقون في المشاكل المالية والمحاسبية التي تواجه المؤسسة، كما أكدت الدراسة على ضرورة تشكيل لجنة تدقيق من مجموعة أشخاص ذوي كفاءات ومؤهلات عالية بهدف دعم المدقق في حالات الخلاف مع الإدارة حول تطبيق المبادئ المحاسبية وتعزيز قدرته على مقاومة ضغوطات الإدارة⁽³⁾.

لقد كانت نتائج الدراسات السابقة متباينة فيما يخص أثر وجود لجنة التدقيق على جودة الأرباح، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين وجود لجنة التدقيق ومستويات المستحقات الاختيارية، كما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لوجود لجنة التدقيق على سلوك إدارة الأرباح.

(1) Ajward, Ahamed Roshan., Op.Cit., p 109

(2) Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., Op.Cit., p 52

(3) Sori, Zulkarnain Bin Muhamad., Mohamad, Shamsher. and Saad, Siti Shaharutulfazzah Mohd., (2007). **Audit Committee Support and Auditor Independence**, Working Paper, p 6, Available from: <https://ssrn.com/abstract=1031075>, date of access: [02/05/2014]

لقد تم قياس وجود لجنة التدقيق (AC_PRE) بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مجلس الإدارة يتضمن لجنة تدقيق، والقيمة (0) خلاف ذلك، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الثامنة: وجود علاقة معنوية موجبة بين وجود لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

3-2-2-2-3 حجم لجنة التدقيق

يعتبر حجم لجنة التدقيق من الخصائص المحددة لفعاليتها، فارتفاع حجم لجنة التدقيق يزيد من احتمال اكتشاف المشاكل المرتبطة بعملية إعداد التقارير المالية، من جهة أخرى، ارتفاع حجم اللجنة يجعلها تتضمن أكبر عدد من الأعضاء الذين يتميزون بأحكامهم وخبرتهم المهنية التي تعتبر ضرورية للتعامل مع الأمور المالية والمحاسبية المعقدة⁽¹⁾.

أما فيما يخص نتائج الدراسات السابقة حول أثر حجم لجنة التدقيق على جودة الأرباح فقد كانت متباينة، حيث توصلت معظم الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة التدقيق والمستحقات الاختيارية، كما توصلت دراسات قليلة إلى وجود تأثير معنوي سالب لحجم اللجنة على مستويات المستحقات الاختيارية.

لقد تم قياس حجم لجنة التدقيق (AC_SIZE) بالعدد الإجمالي لأعضاء اللجنة في نهاية كل سنة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية التاسعة: وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

3-2-2-2-3 استقلالية لجنة التدقيق

لقد أكدت الدراسات المحاسبية على ضرورة تميز لجنة التدقيق بالاستقلالية حتى تتمكن من العمل بكل فعالية، ويسمح للمدققين الداخليين والخارجيين بالعمل بكل حرية بعيدا عن تدخلات الإدارة التنفيذية للمؤسسة، وبالتالي استقلالية لجنة التدقيق تعتبر من العوامل الرئيسية المؤثرة في تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية. ويوصي تقرير حوكمة المؤسسات الفرنسي، على ضرورة قيام المؤسسات المدرجة بالبورصة بتشكيل لجنة تدقيق، تتكون على الأقل من ثلثي ($\frac{2}{3}$) المديرين المستقلين.

لقد قدمت العديد من الدراسات المحاسبية أدلة على وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح، من جهة أخرى، العديد من الدراسات لم تتوصل لوجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة التدقيق على الحد من إدارة الأرباح.

⁽¹⁾ Habbash, Murya., (2010). Op.Cit., p 171-172

تم قياس استقلالية لجنة التدقيق (AC_IND) بنسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التدقيق إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية العاشرة: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

3-2-2-2-4 الخبرة المالية للجنة التدقيق

تعتبر الخبرة المالية للجنة التدقيق من أهم الصفات الواجب توافرها في أعضاء اللجنة من أجل زيادة قدرة اللجنة على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بالتقارير المالية، حيث يوصي تقرير حوكمة المؤسسات الفرنسي، على ضرورة اشتغال لجنة التدقيق على مدير واحد على الأقل مستقل، وتكون لديه خبرة في مجال المالية والمحاسبة (خبير مالي).

بناء على الدراسات السابقة، تم قياس الخبرة المالية للجنة التدقيق (AC_EXP) بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت لجنة التدقيق تتضمن على الأقل مدير مستقل ذات خبرة في مجال المالية والمحاسبة (خبير مالي)، والقيمة (0) خلاف ذلك، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الحادية عشر: وجود علاقة معنوية موجبة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وجودة الأرباح.

3-2-2-2-5 اجتماعات لجنة التدقيق

يهدف إنشاء لجنة التدقيق إلى ضمان التواصل المستمر بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ومجلس الإدارة، إذ تجتمع اللجنة بانتظام مع مدقق الحسابات لتدقيق القوائم المالية، وأنظمة الرقابة والمحاسبة الداخلية، ويشير الاجتماع الدوري للجنة التدقيق على نشاط اللجنة وتكريسها للوقت للاضطلاع بالمسائل المحاسبية المطروحة، وهو ما يساعد على الحد من إدارة الأرباح، وتتنظر الدراسات السابقة إلى الاجتماعات الدورية للجنة التدقيق كمؤشر على مستوى الاجتهاد الذي يقوم به أعضاء اللجنة، والذي يساهم في تحسين جودة التقارير المالية (1).

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس اجتماعات لجنة التدقيق (AC_MT) بعدد الاجتماعات المنعقدة سنوياً من طرف اللجنة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الثانية عشر: وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

(1) Habbash, Murya., (2010). Op.Cit., p 172-173

3-2-2-3 عوامل التدقيق الخارجي

يمكن حصر عوامل التدقيق الخارجي المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية والتي تناولتها الدراسات المحاسبية فيما يلي: حجم مكتب التدقيق، التخصص القطاعي له، أتعاب التدقيق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية.

3-2-2-3-1 حجم مكتب التدقيق

يعتبر حجم مكتب التدقيق من أهم العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، حيث توصلت الدراسات السابقة إلى وجود تأثير معنوي لحجم المكتب على جودة التدقيق والمستحقات الاختيارية، كدراسة (DeAngelo, 1981) التي توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق، فاحتمال اكتشاف المخالفات الجوهرية بالقوائم المالية يزيد في حالة قيام أحد مكاتب التدقيق كبيرة الحجم بعملية التدقيق، ذلك لأن هذه المكاتب تعمل على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية مقارنة بمكاتب التدقيق الصغيرة، مع توفرها على الامكانيات المادية، والبشرية التي تسمح لها بذلك. أما بعض الدراسات فقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق والمستحقات الاختيارية، في حين بعض الدراسات لم تتوصل إلى وجود تأثير معنوي لحجم مكتب التدقيق على مستويات إدارة الأرباح.

بناء على الدراسات السابقة، تم قياس حجم مكتب التدقيق (BIG4) بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت المؤسسة يتم تدقيقها على الأقل من طرف أحد مكاتب التدقيق الأربعة كبيرة الحجم وهي: Deloitte and Touche, Ernst and Young, KPMG , PriceWaterhouseCoopers، والقيمة (0) خلاف ذلك، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الثالثة عشر: وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق وجودة الأرباح.

3-2-2-3-2 التخصص القطاعي لمكتب التدقيق

حسب (Habbash and Alghamdi, 2016) التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يلعب دوراً محورياً في توفير خدمات تدقيق ذات جودة عالية، وقد زاد في الآونة الأخيرة لجوء المؤسسات إلى الاستعانة بخدمات مكاتب التدقيق المختصة، نظراً لامتلاكها لخبرة عملية كبيرة في مجال التخصص بالإضافة إلى المعرفة المتميزة⁽¹⁾. كما يشير (Jenkins et al., 2006) إلى أن مكاتب التدقيق الكبيرة والمتخصصة يتوفر لديها حافز أكبر لتنفيذ عملية تدقيق بجودة عالية بسبب تخوفها من تعرض سمعتها للخطر، هذا الحافز يساهم في زيادة قدرة تلك المكاتب على اكتشاف تلاعبات الإدارة بالأرباح⁽²⁾.

⁽¹⁾ Habbash, Murya. and Alghamdi, Salim., Op.Cit., p 6

⁽²⁾ الجبر، يحي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 15

كما توصلت دراسة (Krishnan, 2003) إلى أن حجم المستحقات الاختيارية للمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق غير المتخصصة كان أكبر بـ 1,2% (من مجموع الأصول) مقارنة وحجم المستحقات الاختيارية للمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة، وهو ما يشير إلى أن التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يحد من سلوك إدارة الأرباح ويرفع من جودة الأرباح⁽¹⁾.

في نفس السياق، يشير (Mitra and Hossain, 2010) إلى أن التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يعتبر من أهم مؤشرات جودة التدقيق، فالدراسات أثبتت أن المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة تتميز بجودة تقاريرها المالية، ويتجلى ذلك في انخفاض مستويات المستحقات الاختيارية وارتفاع معامل استجابة الأرباح بها مقارنة بالمؤسسات الأخرى⁽²⁾.

اعتمادا على الدراسات السابقة كدراسة (Chen et al., 2005)، و(Gerayli et al., 2011)، و(Jenkins et al., 2006)، تم قياس التخصص القطاعي لمكتب التدقيق باستخدام المؤشر التالي:

$$MS_{ik} = \frac{\sum_{j=1}^{J_{ik}} \sqrt{A_{ijk}}}{\sum_{i=1}^{I_k} \sum_{j=1}^{J_{ik}} \sqrt{A_{ijk}}}$$

حيث أن:

MS_{ik} : التخصص القطاعي لمكتب التدقيق (i) في القطاع (k).

A_{ijk} : مجموع إيرادات العملاء (j) التي تنتمي للقطاع (k) المدققة من طرف مكتب التدقيق (i).

$i = 1, 2, \dots, I$: مؤشر على مكاتب التدقيق.

$j = 1, 2, \dots, J$: مؤشر على العملاء.

$k = 1, 2, \dots, K$: مؤشر على قطاع العميل.

I_k : عدد مكاتب التدقيق (i) في القطاع (k).

J_{ik} : عدد عملاء مكتب التدقيق (i) في القطاع (k).

يتم التعبير عن التخصص القطاعي لمكتب التدقيق (A_SPEC) بمتغير وهمي يأخذ القيمة

(1) إذا كان نسبة الحصة السوقية لمكتب التدقيق تساوي أو تتجاوز 15% من مجموع أتعاب التدقيق

لمؤسسات قطاع النشاط، والقيمة (0) خلاف ذلك، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الرابعة عشر: وجود علاقة معنوية موجبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وجودة الأرباح.

(1) Zhou, Jian. and Elder, Randal., Op.Cit., p 95-96

(2) Mitra, Santanu. and Hossain, Mahmud., Op.Cit., p 10

3-2-2-3 أتعاب التدقيق

إن المدقق الخارجي تربطه بالمؤسسة علاقة تعاقدية، تتضمن قيامه بالتحقق من مدى مصداقية وعدالة الأرقام التي تتضمنها التقارير المالية للمؤسسة في التعبير عن الأداء الاقتصادي الحقيقي لها خلال فترة معينة، وبالتالي من البديهي أن يتقاضى المدقق أتعاب نظير جهوده المبذولة، والمشكل المطروح هو مدى عدالة الأتعاب المتحصل عليها وموافقتها لجهود عملية التدقيق، هذا من جهة، من جهة أخرى، هناك خطر يهدد عملية التدقيق يتمثل في قيام المدقق بتقليل إجراءات التدقيق بهدف تخفيض أتعاب التدقيق، أو قيامه بقبول أتعاب غير عادية (لا ترتبط بالجهد المبذول) نظير تخليه عن الاستقلالية وتغاضيه عن بعض التجاوزات المرتكبة من طرف الإدارة التنفيذية.

اعتمادا على الدراسات السابقة، تم قياس أتعاب التدقيق (A_FEES) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أتعاب التدقيق المدفوعة خلال السنة، وبناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الخامسة عشر: وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب التدقيق وجودة الأرباح.

3-2-2-3 أتعاب الخدمات غير التدقيقية

في سوق التدقيق المتميزة بالتنافسية، هناك أدلة على قيام المدققين بتخفيض الأتعاب من أجل الحصول على الخدمات غير التدقيقية، وحسب (DeFond et al., 2002) تستند المخاوف بشأن الخدمات غير التدقيقية من أن مكتب التدقيق على استعداد للتضحية باستقلاليتهم للإبقاء على العملاء الذين يرتبط معهم بإيرادات غير تدقيقية مرتفعة⁽¹⁾.

كما يشير (Tritschler, 2014) إلى أن تقديم الخدمات غير التدقيقية من المرجح أن يزيد من مخاطر التدقيق الخاصة بالمدقق، وهو ما قد يؤثر على القرارات المحاسبية والرقابة الداخلية والنظم المحاسبية داخل المؤسسة، حيث أن تلقي أتعاب كبيرة نتيجة تقديم خدمات غير تدقيقية للمؤسسة محل التدقيق أو للفروع التابعة لها من شأنه المساس باستقلالية المدقق⁽²⁾.

أما دراسة كل من (Frankel et al., 2002) و (Lin and Hwans, 2010) فقد توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة أتعاب الخدمات غير التدقيقية ومستويات المستحقات الإختيارية، كما توصلت دراسة (Niehus, 2003) إلى أن جودة التدقيق تتخفف في حالة تجاوز نسبة أتعاب الخدمات غير التدقيقية 50% من مجموع الأتعاب⁽³⁾.

(1) Law, Philip., Op.Cit., p 919

(2) Tritschler, Jonas., Op.Cit., p 48-49

(3) Ibid., p 49

في نفس السياق، تشير هيئة الأوراق المالية الأمريكية إلى أن أتعاب الخدمات غير التدقيقية يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق وبالتالي انخفاض جودة عملية التدقيق، وهو ما يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح (1).

لقد تم قياس أتعاب الخدمات غير التدقيقية (NA_FEES) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أتعاب الخدمات غير التدقيقية المدفوعة خلال السنة، وتتمثل الخدمات غير التدقيقية في: خدمات مسك الدفاتر المحاسبية، خدمات التدقيق الداخلي، الاستشارات الإدارية، خدمات تصميم نظام المعلومات المالية، الخدمات الضريبية والاستشارات القانونية، بناء على ذلك، يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية السادسة عشر: وجود علاقة معنوية سالبة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وجودة الأرباح.

3-2-3 قياس المتغيرات الضابطة (Control Variables)

إضافة للمتغيرات المستقلة، قامت الدراسات المحاسبية السابقة بإدراج بعض المتغيرات الضابطة لتوضيح تأثير بعض خصائص المؤسسة على سلوك إدارة الأرباح، وقد تضمنت أغلب الدراسات المحاسبية ستة متغيرات ضابطة يمكن أن تحفز المؤسسة على إدارة الأرباح هي: حجم المؤسسة، حجم المستحقات الكلية، أداء المؤسسة، الرفع المالي، نمو المؤسسة، والتدفق النقدي التشغيلي لها. وسيتم التطرق لكل متغير من المتغيرات الضابطة وطريقة قياسه في الجزء الموالي.

3-2-3-1 حجم المؤسسة

عند دراسة العلاقة بين حجم المؤسسة وإدارة الأرباح لا بد من التطرق لوجهة نظر النظرية الايجابية للمحاسبة، حيث أشارت دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) إلى أن المؤسسات كبيرة الحجم معرضة لتحمل تكاليف سياسية أكبر مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم، وهو ما يحفزها على تخفيض الأرباح للتخفيف من المخاطر السياسية المحتملة، في نفس السياق، تعد المؤسسات كبيرة الحجم محط أنظار العديد من الأطراف الخارجية ذات العلاقة خصوصاً المستثمرين والمحللين الماليين، ولكي تتماشى نتائج المؤسسة مع توقعات هذه الأطراف تلجأ الإدارة إلى استخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح، كما أشار (Lobo and Zhou, 2006) إلى أن المؤسسات كبيرة الحجم قد تتاح لها فرصة أكبر للتلاعب بالأرباح بسبب تعقد عملياتها وصعوبة فهم الملاحظين في البورصة لهذه الأنشطة المعقدة (2). وهو ما توصلت إليه العديد من الدراسات كدراسة كل من: (Omri et Autres, 2009)، (Jeanjean,)، (2001)، (Soliman and Ragab, 2014).

(1) Dee, Carol Callaway., Lulseged, Ayalew. and Nowlin, Tanya S., Op.Cit., p 6

(2) Habbash, Murya., (2010). Op.Cit., p 180

في حين نجد أن العديد من الدراسات توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم المؤسسة والمستحقات الاختيارية، كدراستي (Zhou and Elder, 2001) و (Gerayli et al., 2011)، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن إدارة الأرباح تقل في المؤسسات كبيرة الحجم نظرا لوجود رقابة مستمرة على أدائها من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية، فحسب (Jensen and Meckling, 1976) المؤسسات كبيرة الحجم لديها حافز للكشف عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل أكبر، وذلك لتجنب التكاليف السياسية المتمثلة في اللوائح والقوانين المشددة وزيادات الضرائب والالتزامات الاجتماعية⁽¹⁾.

لقد وفرت الدراسات المحاسبية طرق عديدة لقياس حجم المؤسسة، من بينها عدد الموظفين، وإجمالي القيمة السوقية للمؤسسة، حجم المبيعات ومجموع أصول المؤسسة، تماشيا مع الدراسات السابقة، تم قياس حجم المؤسسة (SIZE) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصولها في نهاية السنة.

3-2-3-2 حجم المستحقات الكلية

لقد استخدمت الدراسات السابقة المستحقات الكلية كمتغير ضابط، من أجل دراسة العلاقة الموجودة بينه وسلوك إدارة الأرباح، وقد توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما كدراسة: (Chen et al., 2005)، و (Davis et al., 2000)، فالمؤسسات التي تتضمن أرباحها الصافية مستويات عالية من المستحقات الكلية تتميز بمستويات مستحقات اختيارية عالية مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وبالتالي إنخفاض جودة أرباحها. في حين نجد أن بعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم المستحقات الكلية وإدارة الأرباح، كدراسة كل من: (Zhou and Elder, 2001)، (Jeong and Rho, 2004)، (Chen et al., 2006)، (Balsam et al., 2003)، و (Alpaslan, 2013).

تماشيا مع الدراسات السابقة، تم قياس حجم المستحقات الكلية (TACC) بالقيمة المطلقة للمستحقات الكلية للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

3-3-2-3 أداء المؤسسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير ضابط لدراسة العلاقة الموجودة بين أداء المؤسسة وسلوك إدارة الأرباح، ويعتبر معدل العائد على الأصول مؤشر على مدى قدرة الإدارة التنفيذية على استخدام أصول المؤسسة بفعالية من أجل توليد الربحية.

لقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين أداء المؤسسة والمستحقات الاختيارية، كدراسة: (Wood et al., 2009)، و (Johari et al., 2008)، فالمؤسسات التي تتميز بأداء مرتفع أكثر ميولا لاستخدام المستحقات الاختيارية مقارنة بالمؤسسات الأخرى. على عكس ذلك، توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما كدراسة: (Nouri and Abaoub, 2014)،

⁽¹⁾ Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., Op.Cit., p 56

(Baxter and (Graham and Moore, 2013)، (Garrouch et al., 2014)، (Habbash, 2011)، و (Cotter, 2009). من جهة أخرى، هناك دراسات لم تتوصل إلى وجود علاقة معنوية بين أداء المؤسسة وسلوك إدارة الأرباح، أهمها دراسة: (Alkdai and Hanefah, 2012) و (Chen et al., 2007).

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم احتساب معدل العائد على الأصول (ROA) بقسمة صافي ربح المؤسسة (NI) خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

3-2-3-4 الرفع المالي

يستخدم هذا المتغير كمؤشر على حجم المديونية داخل المؤسسة، ويوجد اختلاف كبير بين نتائج الدراسات السابقة في اتجاه العلاقة بين حجم المديونية والمستحقات الاختيارية، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما، كدراسة: (Tendeloo and Vanstraelen, 2008)، (Alkdai and Hanefah, 2012)، (Alves, 2012)، و (Adıgüzel, 2013)، وهو ما يتوافق مع افتراضات النظرية الايجابية للمحاسبة لـ (Watts and Zimmerman, 1986)، فالمؤسسات ذات المديونية المرتفعة تلجأ إلى إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، بهدف تضخيم الأرباح وتحقيق شروط اتفاقيات الدين وتجنب انتهاكها.

على العكس من ذلك، توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين مديونية المؤسسة وإدارة الأرباح، كدراسة: (Johari et al., 2008)، (Chen et al., 2005)، (Carcello et al., 2006)، و (Tsipouridou and Spathis, 2012)، نظراً لما تحمله اتفاقيات الدين من قيود ومحددات تفرض نوع من الرقابة على إدارة المؤسسة من قبل الدائنين.

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم احتساب نسبة الرفع المالي (LEV) بقسمة مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل للمؤسسة على مجموع أصولها في نهاية السنة.

3-2-3-5 نمو المؤسسة

يمكن أن تتعرض المؤسسة للعديد من الضغوطات للحفاظ على معدلات النمو المتوقعة أو تجاوزها، وهو ما يحفز إدارة المؤسسة على الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، ولتوضيح تأثير نمو المؤسسة على سلوك إدارة الأرباح قامت الدراسات السابقة بادخال متغير نمو المؤسسة كمتغير ضابط.

فيما يخص العلاقة الموجودة بين نمو المؤسسة وإدارة الأرباح، توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما أهمها: دراسة (Qi and Tian, 2012)، (Nouri and Abaoub, 2014)، (Ayadi and Boujelbène, 2015)، ودراسة (Kamarudin et al., 2012)، فالمؤسسات ذات النمو المرتفع لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

كما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين نمو المؤسسة وإدارة الأرباح، أهمها دراسة: (Houque et al., 2013) و (Rusmin and Hartadi, 2014)، فالمؤسسات التي تتميز بفرص نمو بطيئة تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية لتضخيم الأرباح بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وهو ما أكدته دراسة (Jensen, 1986) التي توصلت إلى أن مديري المؤسسات ذات النمو المنخفض يميلون إلى استخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح، وذلك بهدف تغطية القصور في النمو والتأثير المحتمل لهذا القصور على سعر سهم المؤسسة في المستقبل.

لقد وفرت الدراسات المحاسبية طرق مختلفة لقياس نمو المؤسسة، تماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس معدل نمو المؤسسة (GROW) بقسمة التغير في رقم أعمال المؤسسة بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.

3-2-3-6 التدفق النقدي التشغيلي

انقسمت نتائج الدراسات السابقة في طبيعة العلاقة الموجودة بين التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات الاختيارية، حيث توصلت معظم هذه الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما مثل دراسة: (Balsam et al., 2003)، (Nouri and Abaoub, 2014)، (Francis and Wang, 2006)، (Chen et al., 2006)، (Houque et al., 2010)، و (Chen et al., 2005)، فانخفاض مستويات التدفقات النقدية التشغيلية يشجع الإدارة على إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية بهدف إخفاء مشاكل السيولة النقدية التي تواجهها المؤسسة. في نفس السياق، أشارت دراسة (Leuz et al., 2003) إلى أن المؤسسات التي تحقق تدفقات نقدية تشغيلية منخفضة لديها حافز أكبر لاستخدام المستحقات الاختيارية بهدف زيادة الأرباح الحالية والمستقبلية للمؤسسة، وإظهار الوضع المالي لها بصورة حسنة أمام الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة⁽¹⁾.

على العكس من ذلك، توصلت دراسة كل من (Soliman and Ragab, 2014)، (Sellami and Fakhfakh, 2014)، و (Habbash and Alghamdi, 2016) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة وإدارة الأرباح، فبالرغم من تحقيق المؤسسات لتدفقات نقدية تشغيلية عالية، إلا أنها حاولت باستمرار الوصول إلى مستويات ربحية قياسية مستخدمة المستحقات الاختيارية.

في حين نجد أن دراسات قليلة لم تتوصل إلى وجود علاقة معنوية بين التدفق النقدي التشغيلي وإدارة الأرباح أهمها دراسة (Gerayli et al., 2011) و (Salleh et al., 2008).

تماشياً مع الدراسات السابقة، تم قياس التدفق النقدي التشغيلي (CFO) بقسمة التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

(1) أبو ريشة، خالد عريج وحמידات، محمد محمود والعبسي، محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 741

3-3 نماذج الدراسة

تتضمن الدراسة ثلاث نماذج تجريبية لاختبار الفرضيات، وهناك أسباب عديدة تم أخذها بعين الاعتبار عند تطوير نماذج الدراسة، أهمها مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity)، التي تظهر نظرا لوجود علاقة ارتباط قوية ($r > 0.8$) ومعنوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية، ومن أجل التخفيف من مشكلة الازدواج الخطي يتم حذف المتغيرات المستقلة المسببة لمشكلة التداخل الخطي، ويتم تضمينها في نموذج جديد نظرا لأهمية هذه المتغيرات المحذوفة في تفسير المتغير التابع، وهي طريقة تم استخدامها بشكل واسع في العديد من الدراسات في مجال حوكمة المؤسسات وإدارة الأرباح.

بعد القيام باختبارات إحصائية للتأكد من وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، تقرر تشكيل ثلاث نماذج رئيسية كما يلي: (1) نموذج خصائص مجلس الإدارة، (2) نموذج خصائص لجنة التدقيق، و(3) نموذج عوامل التدقيق الخارجي.

3-3-1 النموذج الأول: خصائص مجلس الإدارة

يتناول النموذج التجريبي الأول تأثير العوامل المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن التعبير عنه فيما يلي:

$$|DACC_{it}| = \alpha_0 + \alpha_1 BRD_SIZE_{it} + \alpha_2 BRD_IND_{it} + \alpha_3 BRD_MT_{it} + \alpha_4 DUAL_{it} + \alpha_5 WOM_REP_{it} + \alpha_6 NC_IND_{it} + \alpha_7 RC_IND_{it} + \alpha_8 SIZE_{it} + \alpha_9 TACC_{it} + \alpha_{10} ROA_{it} + \alpha_{11} LEV_{it} + \alpha_{12} GROW_{it} + \alpha_{13} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$|DACC_{it}|$: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المقاسة بنموذج (Kothari et al., 2005)، والمعبرة عن جودة الأرباح المحاسبية.

خصائص مجلس الإدارة:

BRD_SIZE_{it} : العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة.

BRD_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة.

BRD_MT_{it} : عدد الاجتماعات المنعقدة سنويا من طرف مجلس الإدارة.

$DUAL_{it}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي للمؤسسة، والقيمة (0) خلاف ذلك.

WOM_REP_{it} : نسبة المديرين من العنصر النسوي إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة.

NC_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التعيينات إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة.

RC_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة المكافآت إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة.

i : تعبر عن المؤسسة.

t : تعبر عن الفترة.

α_0 : قيمة الثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_{13}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : الخطأ العشوائي (البواقي).

المتغيرات الضابطة:

SIZE_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المؤسسة في نهاية السنة.

TACC_{it} : القيمة المطلقة للمستحقات الكلية للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

ROA_{it} : صافي ربح المؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

LEV_{it} : مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل للمؤسسة على مجموع أصولها في نهاية السنة.

GROW_{it} : التغير في رقم أعمال المؤسسة بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.

CFO_{it} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

3-3-2 النموذج الثاني: خصائص لجنة التدقيق

يتناول النموذج التجريبي الثاني تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة الأرباح المحاسبية،

ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$|DACC_{it}| = \beta_0 + \beta_1 AC_PRE_{it} + \beta_2 AC_SIZE_{it} + \beta_3 AC_IND_{it} + \beta_4 AC_EXP_{it} + \beta_5 AC_MT_{it} + \beta_6 SIZE_{it} + \beta_7 TACC_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 LEV_{it} + \beta_{10} GROW_{it} + \beta_{11} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

|DACC_{it}| : القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المقاسة بنموذج (Kothari et al., 2005)، والمعبرة

عن جودة الأرباح المحاسبية.

خصائص لجنة التدقيق:

AC_PRE_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مجلس إدارة المؤسسة يتضمن لجنة تدقيق، والقيمة (0) خلاف ذلك.

AC_SIZE_{it} : العدد الإجمالي لأعضاء لجنة التدقيق في نهاية السنة.

AC_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التدقيق إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة.

AC_EXP_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت لجنة التدقيق تتضمن على الأقل مدير مستقل ذات خبرة في مجال المالية والمحاسبة (خبير مالي)، والقيمة (0) خلاف ذلك.

AC_MT_{it} : عدد الاجتماعات المنعقدة سنويا من طرف لجنة التدقيق.

i : تعبر عن المؤسسة.

t : تعبر عن الفترة.

β_0 : قيمة الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_{11}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : الخطأ العشوائي (البواقي).

المتغيرات الضابطة:

SIZE_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المؤسسة في نهاية السنة.

TACC_{it} : القيمة المطلقة للمستحقات الكلية للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

ROA_{it} : صافي ربح المؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

LEV_{it} : مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل للمؤسسة على مجموع أصولها في نهاية السنة.

GROW_{it} : التغير في رقم أعمال المؤسسة بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.

CFO_{it} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

3-3-3 النموذج الثالث: عوامل التدقيق الخارجي

يتناول النموذج التجريبي الثالث تأثير العوامل المتعلقة بجودة التدقيق الخارجي على جودة

الأرباح المحاسبية، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$|DACC_{it}| = \gamma_0 + \gamma_1 BIG4_{it} + \gamma_2 A_SPEC_{it} + \gamma_3 A_FEES_{it} + \gamma_4 NA_FEES_{it} + \gamma_5 SIZE_{it} + \gamma_6 TACC_{it} + \gamma_7 ROA_{it} + \gamma_8 LEV_{it} + \gamma_9 GROW_{it} + \gamma_{10} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

$|DACC_{it}|$: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المقاسة بنموذج (Kothari et al., 2005)، والمعبرة عن جودة الأرباح المحاسبية.

عوامل التدقيق الخارجي:

$BIG4_{it}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت المؤسسة يتم تدقيقها على الأقل من طرف أحد مكاتب التدقيق الأربعة كبيرة الحجم وهي: Deloitte, Ernst and Young, PriceWaterhouseCoopers, KPMG، والقيمة (0) خلاف ذلك.

A_SPEC_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان على الأقل أحد مكاتب التدقيق متخصص في صناعة العميل (نسبة الحصة السوقية لمكتب التدقيق تساوي أو تتجاوز 15% من مجموع أتعاب التدقيق لجميع مؤسسات قطاع النشاط)، والقيمة (0) خلاف ذلك.

A_FEES_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أتعاب التدقيق المدفوعة لمكتب التدقيق خلال السنة.

NA_FEES_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أتعاب الخدمات غير التدقيقية المدفوعة لمكتب التدقيق خلال السنة.

i : تعبر عن المؤسسة.

t : تعبر عن الفترة.

γ_0 : قيمة الثابت.

$\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5, \gamma_6, \gamma_7, \gamma_8, \gamma_9, \gamma_{10}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : الخطأ العشوائي (البواقي).

المتغيرات الضابطة:

$SIZE_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المؤسسة في نهاية السنة.

$TACC_{it}$: القيمة المطلقة للمستحقات الكلية للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

ROA_{it} : صافي ربح المؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

LEV_{it} : مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل للمؤسسة على مجموع أصولها في نهاية السنة.

$GROW_{it}$: التغيير في رقم أعمال المؤسسة بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.

CFO_{it} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

3-4 اختيار العينة والإجراءات التحليلية

خلال هذا الجزء سيتم التطرق إلى كيفية اختيار عينة الدراسة وخصائصها، طريقة جمع بيانات الدراسة، بالإضافة إلى الإجراءات التحليلية المستخدمة.

3-4-1 عينة الدراسة وطريقة جمع البيانات

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة بين 2005 و2014، للمؤسسات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر البورصة الفرنسية (CAC All-Tradable)، والذي كان يضم 346 مؤسسة مدرجة⁽¹⁾، وهناك عدة أسباب لاختيار هذه الفترة، نذكر منها أولاً، صعوبة الحصول على المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بحوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي قبل سنة 2005، ثانياً، وجود انطلاقة فعلية في تطبيق تعليمات حوكمة المؤسسات في فرنسا بعد صدور تقرير لجنة (Bouton) سنة 2002، ثالثاً، الطفرة النوعية الذي عرفها النظام المحاسبي الفرنسي، حيث أقرت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في إطار تحقيق التوافق والتوحيد المحاسبي وزيادة شفافية المعلومات المالية للمؤسسات الناشطة داخل منطقة الإتحاد الأوروبي، بفرض على جميع المجمعات الاقتصادية الأوروبية المدرجة بالبورصة بنشر تقاريرها المالية ابتداء من 01 جانفي 2005 وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IAS/ IFRS).

لقد تم استبعاد المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات المالية (الخدمات البنكية والاستثمارية، خدمات التأمينات، العقارات والاستثمارات الجماعية، الأدوات الاستثمارية، والمؤسسات القابضة)، نظراً لخصوصية نظامها المحاسبي وصعوبة تطبيق نماذج الاستحقاق عليها، كما تم استبعاد مؤسسات أخرى كالمؤسسات التي تفتقد للتقارير المالية السنوية، والمؤسسات الأجنبية، والمؤسسات حديثة الإدراج بالبورصة، والمؤسسات المندمجة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى المؤسسات التي يختلف تاريخ إقفال سنتها المالية عن 31 ديسمبر أو 31 مارس.

من جهة أخرى، تشتمل الدراسة على القطاعات التي تتضمن على الأقل ستة (06) مؤسسات، لذا وتماشياً مع الدراسات السابقة، فإن القطاع الذي يتضمن أقل من ستة مؤسسات سيتم حذفه من الدراسة

⁽¹⁾ في مارس 2011 عوض مؤشر البورصة (CAC All-Tradable) مؤشر البورصة (SBF-250) الذي كان يضم 250 مؤسسة فرنسية المصنفة حسب قيمة رأسمالها في بورصة باريس (250 مؤسسة الأولى من حيث حجم رأسمالها)، وبالتالي يمكن اعتبار مؤشر (CAC All-Tradable) أفضل مؤشر لدراسة سلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسات الفرنسية وتقييم جودة أرباحها وآليات حوكمة المؤسسات المطبقة بها، في تاريخ 2015/07/12 كانت تركيبة مؤشر (CAC All-Tradable) تضم 346 مؤسسة مدرجة، والتي على أساسها تم الانطلاق في هذه الدراسة.

أو إعادة إدماجه مع قطاع مشابه له في الخصائص، وفي دراستنا تم دمج (03) مؤسسات كانت ضمن قطاع خدمات المجتمع (Services aux collectivités) مع قطاع خدمات المستهلكين (Services aux Consommateurs)، كما تم دمج (05) مؤسسات كانت ضمن قطاع الاتصالات مع قطاع التكنولوجيا. والملحق رقم (01) يوضح مؤسسات عينة الدراسة.

اقتداء بالدراسات السابقة كدراسة (Habbash, 2010) لم يتم استبعاد القيم المتطرفة للمستحقات الاختيارية سواء الموجبة منها أو السالبة، فالمستحقات الاختيارية السالبة ذات القيمة العالية يمكن أن تعبر عن سلوك (Big Bath) داخل المؤسسة.

أما فيما يخص بيانات حوكمة المؤسسات المفقودة فتعزى إلى عدم إفصاح بعض المؤسسات عن المعلومات المتعلقة أساسا بعدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية المجلس واللجان التابعة له، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق... الخ، خاصة خلال الفترة ما قبل 2010. لذا فإن حجم العينة النهائية بعد عملية الاستبعاد كانت (1504) مشاهدة بالنسبة للنموذجين الأول والثاني، و(1453) مشاهدة بالنسبة للنموذج الثالث بعد استبعاد المشاهدات التي لا تتضمن بيانات أتعاب التدقيق والخدمات غير التدقيقية.

الجدول الموالي يوضح حجم عينة الدراسة.

الجدول (3-1): حجم العينة وإجراءات الاختيار لفترة الدراسة

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3460	346	346	346	346	346	346	346	346	346	346	العينة الأولية (CAC All-Tradable)
<u>استبعاد:</u>											
400	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	(-) مؤسسات الخدمات المالية
700	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	(-) المؤسسات ذات التقارير المالية المفقودة
350	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	(-) مؤسسات أخرى
506	32	31	34	36	41	46	55	65	78	88	(-) بيانات حوكمة المؤسسات المفقودة
1504	169	170	167	165	160	155	146	136	123	113	العينة النهائية للنموذج الأول والثاني
51	2	2	4	3	4	3	7	7	9	10	(-) بيانات أتعاب التدقيق المفقودة
1453	167	168	163	162	156	152	139	129	114	103	العينة النهائية للنموذج الثالث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

أما فيما يخص توزيع بيانات الدراسة حسب قطاع النشاط، فيمكن القول أن قطاعات كل من الصناعات، الاتصالات والتكنولوجيا، السلع الاستهلاكية، الخدمات، والصحة تمثل الجزء الأكبر من بيانات الدراسة بنسبة (89.53%) تقريبا، أما النسبة المتبقية (10.47%) فتتوزع بين قطاعي الطاقة والمواد الأساسية، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2-3): التوزيع القطاعي لعينة الدراسة						
النموذج 03		النموذج 02		النموذج 01		القطاع
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
3.65%	53	3.52%	53	3.52%	53	الطاقة
6.74%	98	6.98%	105	6.98%	105	المواد الأساسية
23.47%	341	22.87%	344	22.87%	344	الصناعات
18.58%	270	18.75%	282	18.75%	282	السلع الاستهلاكية
8.26%	120	8.18%	123	8.18%	123	الصحة
16.24%	236	16.89%	254	16.89%	254	الخدمات*
23.06%	335	22.81%	343	22.81%	343	الاتصالات والتكنولوجيا**
100%	1453	100%	1504	100%	1504	المجموع
* قطاع جديد ناتج عن دمج قطاعي خدمات المستهلكين وخدمات المجتمع.						
** قطاع جديد ناتج عن دمج قطاعي التكنولوجيا والاتصالات.						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

لقياس المستحقات الاختيارية (المعبرة عن جودة الأرباح)، تم الاعتماد على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية للمؤسسات الفرنسية خاصة: قائمة الميزانية العامة، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ملحقات القوائم المالية، وقد تم الحصول على التقارير المالية من المواقع الرسمية للمؤسسات الفرنسية، بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية المتخصصة في البورصات كموقعي (www.abcbourse.com) و (www.zonebourse.com)، ونفس الشيء بالنسبة لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغيرات الضابطة.

3-4-2 الإجراءات التحليلية

تقسم الطرق الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات إلى فئتين، الفئة الأولى تتمثل في الاختبارات الإحصائية المعلمية (Parametric Statistics) والفئة الثانية تتمثل في الاختبارات الإحصائية اللامعلمية (Nonparametric Statistics)، وبشكل عام، طبيعة وخصائص بيانات الدراسة هي التي تحدد الطريقة الإحصائية الواجب استخدامها، ويشير (Gujarati, 2003) إلى ضرورة توافر بعض الشروط قبل استخدام الاختبارات المعلمية أهمها افتراض التوزيع الطبيعي (Normality)، فوفقاً لهذه الفرضية عينة الدراسة يجب أن تكون مأخوذة من مجتمع تتبع بياناته للتوزيع الطبيعي.

بصفة عامة، تكون الاختبارات المعلمية أكثر قوة عند استيفائها لجميع الافتراضات سابقة الذكر، ومع ذلك، يشير (Balian, 1982) إلى أنه إذا كان أحد الافتراضات السابقة غير محقق نظراً لطبيعة بيانات الدراسة، فإن الاختبارات اللامعلمية تصبح أكثر ملاءمة⁽¹⁾.

لتحليل بيانات الدراسة سيتم استخدام الإحصاءات الوصفية المتمثلة في: المتوسط، الوسيط، الانحراف المعياري، أدنى قيمة، أقصى قيمة، النسب المئوية، الالتواء والتفرطح، وذلك لجميع متغيرات نماذج الدراسة سواء المتغيرات المستمرة أو الصورية (الوهمية).

كما سيتم اللجوء إلى إجراءات التحليل أحادي المتغير (Univariate Test)، بالنسبة للاختبارات المعلمية التي سيتم استخدامها نجد اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين، الذي يستخدم لمقارنة متوسطي عينتين مستقلتين، أما الاختبارات اللامعلمية فتتمثل في اختبار (Wilcoxon rank sum test) ويتم استخدامه للمقارنة بين وسيطي (Medians) عينتين مستقلتين. للإشارة، هذه الدراسة ستعتمد على نتائج الاختبارات اللامعلمية لتحليل بيانات الدراسة، نظراً لأن بيانات الدراسة لا تستوفي الشروط المطلوبة لتطبيق الاختبارات المعلمية (خاصة اعتدالية التوزيع الطبيعي)، كما سيتم توضيحه في الفصل اللاحق.

في نفس السياق، لغرض الوصول إلى العلاقة الموجودة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، سيتم تطبيق نموذج انحدار متعدد، الذي يتطلب تطبيقه توافر العديد من الشروط للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي والحكم على صلاحية النموذج، وتتمثل شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) في:

- افتراض التوزيع الطبيعي.

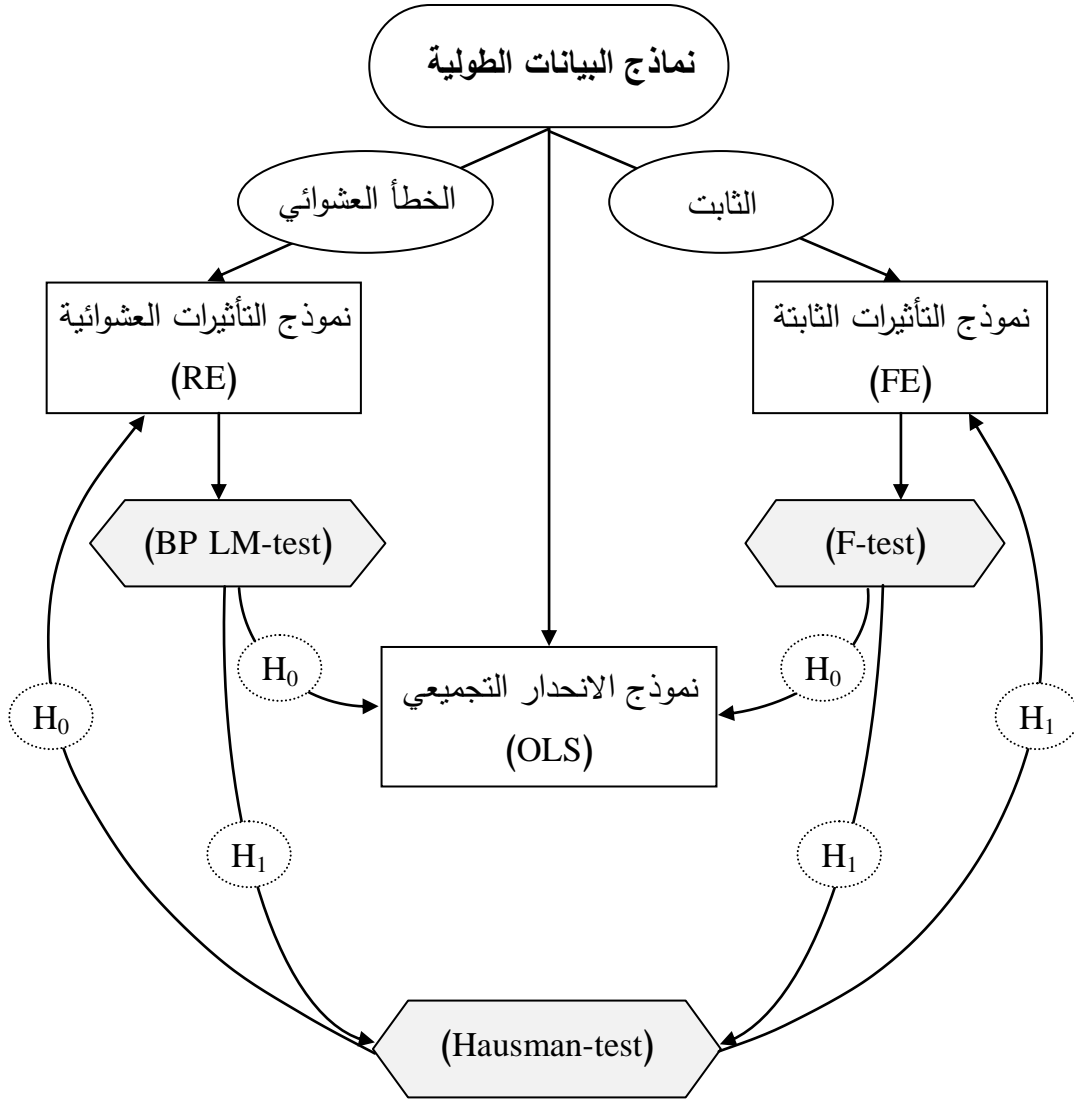
- افتراض الخطية (Linearity).

- عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

⁽¹⁾ Habbash, Murya., Op.Cit., (2010). p 192-193

- عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي (Independence of error).
 - تجانس التباين أو ثبات تباين الخطأ العشوائي (Homoscedasticity).
 - اعتدالية التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.
- فيما يلي أهم الاختبارات المستخدمة للتأكد من تحقق شروط نموذج الانحدار المتعدد:
- للتأكد من اعتدالية التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة، سيتم استخدام اختبار (Jarque-Bera).
 - بالنسبة لشروط التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، سيتم الاعتماد على مصفوفتي الارتباط ل (Pearson) و (Spearman)، بالإضافة إلى معامل تضخم التباين (VIF).
 - بالنسبة لشروط استقلالية بواقي النموذج، سيتم الاعتماد على اختبار (Durbin-Watson) و (Wooldridge-test).
 - بالنسبة لشروط تجانس التباين سيتم استخدام اختبار (Likelihood Ratio LR-Test).
- بما أن الدراسة تتضمن بيانات (174) مؤسسة و 10 سنوات كفترة دراسة، وللوصول إلى أفضل النتائج فإنه من الأفضل استخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)، التي تتضمن ثلاث نماذج رئيسية كما يلي: نموذج الإنحدار التجميعي (Pooled Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (FE Model)، نموذج التأثيرات العشوائية (RE Model)، وتتم المفاضلة بين هذه النماذج بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: اختبار (F-test)، اختبار (Breusch-Pagan LM-test)، واختبار (Hausman-test)، ويمكن توضيح قاعدة المفاضلة بين النماذج السابقة في الشكل الموالي:

الشكل (3-1): نمذجة البيانات الطولية (Panel Data Modeling)



H_0 : القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 0.05

H_1 : القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

Park, Hun Myoung., (2011). **Practical Guides To Panel Data Modeling: A Step by Step Analysis Using Stata**, International University of Japan, Public Management & Policy Analysis Program, p 16, Available from: http://www.iuj.ac.jp/faculty/kucc625/method/panel/panel_iuj.pdf, [25/12/2016]

كشرح للشكل السابق، يمكن القول أنه:

- إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) أقل من (0.05) يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

- إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan LM-test) أقل من (0.05) يتم قبول الفرضية البديلة، بأن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.
 - إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman-test) أقل من (0.05) يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية (RE).
 - إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) و (Breusch-Pagan LM-test) أكبر من (0.05) يتم قبول الفرضية الصفرية، بأن نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.
- بعد اختيار نموذج الانحدار المناسب، يتم التأكد من خلوه من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation) وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity)، وذلك باستخدام اختباري (Wooldridge-test) و (Likelihood Ratio LR-Test) على التوالي، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (STATA 14.0)، ويمكن توضيح قاعدة قبول أو رفض الفرضية الصفرية للاختبارين في الجدول الموالي:

الجدول (3-3): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي وثبات تباين الخطأ العشوائي		
شرط القبول	1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار (Wooldridge-test)	
	غياب الارتباط الذاتي للبواقي (No Autocorrelation)	H ₀
	وجود الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation)	H ₁
شرط القبول	2- اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي باستخدام اختبار (Likelihood Ratio LR-Test)	
	ثبات تباين الخطأ العشوائي (Homoscedasticity)	H ₀
	عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity)	H ₁

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Wiggins Vince. and Poi, Brian., (?). **How do I test for panel-level heteroskedasticity and autocorrelation?**, Available from: <http://www.stata.com/support/faqs/statistics/panel-level-heteroskedasticity-and-autocorrelation/>, date of access: [25/04/2017]

للقيام بالإجراءات التحليلية المختلفة سيتم الاستعانة بالعديد من البرامج الإحصائية كبرنامج (SPSS.20) و (EViews.9) و (STATA.14).

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل عرض وتحليل للدراسات السابقة، مع وصف تفصيلي للخطوات المتبعة لقياس جودة الأرباح المحاسبية والعوامل المحددة لهذه الجودة، والمتمثلة في متغيرات حوكمة المؤسسات وعوامل التدقيق الخارجي، كما تم وضع فرضيات للدراسة، بالإضافة إلى بناء ثلاث نماذج للدراسة تعبر عن العلاقة المفترضة الموجودة بين عوامل حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية.

لقد اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على المؤسسات الفرنسية المدرجة بالمؤشر السابق والتي تتوفر على البيانات الضرورية لقياس متغيرات الدراسة مع استبعاد بعض المؤسسات لخصوصية أنظمتها المحاسبية (مؤسسات القطاع المالي).

كما وضح الفصل المصادر المستخدمة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة، مع مناقشة وتوضيح مختلف الإجراءات التحليلية الضرورية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة، والمشاكل القياسية التي يمكن أن تواجه نماذج الدراسة التجريبية.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في

جودة أرباح المؤسسات

الفرنسية: نتائج الدراسة

ومناقشتها

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق وعوامل التدقيق الخارجي ومتغير جودة الأرباح المحاسبية، وذلك بغرض الإجابة على فرضيات الدراسة، حيث سيتم التطرق أولاً إلى الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، مع القيام بالتحليل أحادي المتغير (Univariate Test) بغرض التأكد من مدى وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات الفرنسية والتي تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة.

بعد ذلك، سيتم دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة، مع التأكد من وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات التفسيرية، بالإضافة إلى مناقشة مبررات اختيار نموذج الانحدار المختار وتوضيح المشاكل القياسية التي تميز كل نموذج دراسة، والطرق الإحصائية المستخدمة لحل هذه المشاكل.

في الأخير، سيتم التطرق إلى نتائج الدراسة الخاصة بكل نموذج، ومناقشتها ومقارنتها مع نتائج الدراسات المحاسبية السابقة خاصة التي تمت على المستوى الفرنسي، مع اختبار فرضيات الدراسة الخاصة بكل نموذج.

4-1 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير

لإجراء التحليل أحادي المتغير (Univariate Test) لمتغيرات الدراسة، تم تقسيم المؤسسات الفرنسية محل الدراسة إلى مؤسسات ذات جودة أرباح عالية (High EQ) ومؤسسات ذات جودة أرباح منخفضة (Low EQ)، وذلك استناداً إلى مستويات المستحقات غير الاختيارية في كل سنة، فإذا كان حجم المستحقات الاختيارية للمؤسسة خلال السنة أقل من أو تساوي القيمة الوسيطة لحجم المستحقات الاختيارية لجميع مؤسسات العينة خلال نفس السنة تعتبر المؤسسة ذات جودة أرباح عالية، أما إذا كان حجم المستحقات الاختيارية للمؤسسة خلال السنة أكبر من القيمة الوسيطة لحجم المستحقات الاختيارية لجميع مؤسسات العينة خلال نفس السنة تعتبر المؤسسة ذات جودة أرباح منخفضة، من جهة أخرى، سيتم إجراء فروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات الفرنسية حسب متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة، وذلك للوصول إلى العوامل المؤثرة في حجم المستحقات الاختيارية.

بالرغم من أن بيانات الدراسة تعتبر بيانات غير معلمية (كما سيتم توضيحه لاحقاً)، سيتم تطبيق كل من الاختبار المعلمي (T-test) والاختبار غير المعلمي (Wilcoxon rank sum-test) للتأكد من مدى وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات حسب متغيرات الدراسة.

4-1-1 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير للنموذج الأول

4-1-1-1 الإحصاء الوصفي للنموذج الأول

يمكن توضيح الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة الأول في الجدول (4-1).

من خلال الجدول، يلاحظ أن:

- متوسط (وسيط) حجم المستحقات الاختيارية للمؤسسات الفرنسية كان 3.5% (2.3%) من مجموع أصول السنة السابقة، وهو يتوافق مع نتائج دراسات تمت في الإطار الفرنسي كدراسة (Ben Othman and Zeghal, 2006)، و (Garrouch et al., 2014) و (Ayadi and Boujelbène, 2015)، في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) لحجم المستحقات الاختيارية كان 0% (49.9%) من مجموع أصول السنة السابقة، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته 4.1% وهو ما يدل على وجود تباين كبير في حجم المستحقات الاختيارية بين المؤسسات الفرنسية.

- متوسط (وسيط) حجم مجلس إدارة المؤسسات الفرنسية 9 (10) أعضاء، في حين كان الحد الأدنى (الأعلى) لحجم المجلس 3 (20) أعضاء، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته تقريبا 4، وهو ما يدل على وجود تباين ضعيف في حجم مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-1): الإحصاءات الوصفية الخاصة بالنموذج الأول

النسب المئوية					أقصى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	N	المتغيرات	
99	75	50	25	1								
0.205	0.044	0.023	0.010	0.001	0.499	0.000	0.041	0.023	0.035	1504	DACC	
18.000	12.000	10.000	6.000	3.000	20.000	3.000	3.915	10.000	9.735	1504	BRD_SIZE	
0.916	0.583	0.429	0.273	0.000	1.000	0.000	0.222	0.429	0.425	1504	BRD_IND	
16.000	9.000	7.000	5.000	2.000	25.000	1.000	2.958	7.000	7.104	1504	BRD_MT	
0.667	0.250	0.167	0.059	0.000	0.750	0.000	0.134	0.167	0.162	1504	WOM_REP	
1.000	0.667	0.333	0.000	0.000	1.000	0.000	0.360	0.333	0.371	1504	NC_IND	
1.000	0.667	0.500	0.000	0.000	1.000	0.000	0.358	0.500	0.462	1504	RC_IND	
25.685	22.709	20.914	19.364	16.405	26.314	15.965	2.272	20.914	21.044	1504	SIZE	
0.275	0.069	0.042	0.021	0.001	0.513	0.000	0.055	0.042	0.055	1504	TACC	
0.284	0.073	0.042	0.016	-0.233	0.534	-0.821	0.080	0.042	0.042	1504	ROA	
0.764	0.322	0.212	0.110	0.000	2.456	0.000	0.215	0.212	0.237	1504	LEV	
0.722	0.122	0.050	-0.015	-0.335	10.219	-0.833	0.357	0.050	0.079	1504	GROW	
0.335	0.116	0.077	0.042	-0.148	0.809	-0.767	0.082	0.077	0.080	1504	CFO	
							النسبة	التكرار	المتغير الوهمي			
							43.3	651	0	DUAL		
							56.7	853	1			
							100.0	1504	المجموع			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

- متوسط (وسيط) نسبة استقلالية مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية 42.5% (42.9%)، وهي نسب ضعيفة مقارنة بنسبة الاستقلالية المفروضة في قانون حوكمة المؤسسات الفرنسي، في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) لنسبة استقلالية مجلس الإدارة كانت 0% (100%)، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته 22.2%، وهو ما يدل على وجود تباين ضعيف في نسب استقلالية مجالس الإدارة.

- متوسط (وسيط) عدد اجتماعات مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية 7 (7) اجتماعات، في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) لعدد الاجتماعات فقد كان 1 (25) اجتماع، أما الانحراف المعياري فقد كانت قيمته تقريبا 3 اجتماعات، وهو ما يدل على وجود تباين متوسط في نشاط مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية.

- نسبة المؤسسات التي يشغل المدير التنفيذي لها لمنصب رئيس مجلس الإدارة كانت 56.7%.

- متوسط (وسيط) نسبة التمثيل النسوي داخل مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية 16.2% (16.7%)، وهي قيمة مقبولة مقارنة بما جاء به قانون حوكمة المؤسسات الفرنسي (20%)، في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) لنسبة التمثيل النسوي 0% (75%)، أما الانحراف المعياري فقد كانت قيمته 13.4%، وهو ما يدل على وجود تباين كبير في نسب تمثيل المرأة داخل مجالس إدارة المؤسسات الفرنسية.

- متوسط (وسيط) نسبة استقلالية لجنة التعيينات 37.1% (33.3%)، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالدور الحيوي الذي تلعبه اللجنة في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات، في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) لنسبة استقلالية لجنة التعيينات كانت 0% (100%)، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته 36%، وهو ما يدل على وجود تباين كبير في نسب استقلالية لجنة التعيينات بين المؤسسات الفرنسية.

- متوسط (وسيط) نسبة استقلالية لجنة التعويضات 46.2% (50%)، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بتوصيات قانون حوكمة المؤسسات الفرنسي، في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) لنسبة استقلالية لجنة التعويضات كانت 0% (100%)، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته 35.8%، وهو ما يدل على وجود تباين كبير في نسب استقلالية لجنة التعويضات بين المؤسسات الفرنسية.

لفحص توزيع بيانات متغيرات النموذج الأول، سيتم حساب قيمة (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بكل متغير، وتكون قاعدة قبول وجود توزيع طبيعي للبيانات إذا كانت قيمة (Z-value) متواجدة ضمن المجال $1.96 \pm$ ، والجدول رقم (4-1) - (أ) يوضح لنا قيم (Z-value) لـ (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الأول.

يلاحظ من الجدول أن جميع قيم (Z-value) لـ (Skewness) و (Kurtosis) معا كانت خارج المجال المقبول $1.96 \pm$ ، وعليه يمكن قبول فرضية عدم وجود توزيع طبيعي لبيانات النموذج الأول.

الجدول (1-4) - (ب): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات النموذج الأول باستخدام اختبار (Jarque-Bera)

Jarque-Bera		المتغيرات
P-value	Statistic	
0.00	35864.08	DACC
0.00	52.8445	BRD_SIZE
0.00	10.83709	BRD_IND
0.00	845.5308	BRD_MT
0.00	307.7185	WOM_REP
0.00	139.2813	NC_IND
0.00	108.6746	RC_IND
0.00	32.44728	SIZE
0.00	19292.73	TACC
0.00	20599.25	ROA
0.00	100342.9	LEV
0.00	13249370	GROW
0.00	21352.73	CFO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

الجدول (1-4) - (أ): قيم (Z-value) لـ (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الأول

Kurtosis			Skewness			المتغيرات
Z-value	Std. Error	Statistic	Z-value	Std. Error	Statistic	
181.28	.126	22.862	57.89	0.06	3.65	DACC
-5.22	.126	-.658	5.07	0.06	0.32	BRD_SIZE
-3.23	.126	-.407	-0.55	0.06	-0.03	BRD_IND
21.79	.126	2.748	19.45	0.06	1.23	BRD_MT
10.97	.126	1.384	13.78	0.06	0.87	WOM_REP
-11.01	.126	-1.389	4.32	0.06	0.27	NC_IND
-10.38	.126	-1.310	-1.12	0.06	-0.07	RC_IND
-5.67	.126	-.715	0.55	0.06	0.03	SIZE
129.82	.126	16.373	51.23	0.06	3.23	TACC
142.67	.126	17.993	-21.37	0.06	-1.35	ROA
309.80	.126	39.070	73.22	0.06	4.62	LEV
3647.08	.126	459.946	284.01	0.06	17.92	GROW
146.80	.126	18.514	-4.93	0.06	-0.31	CFO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

للتأكد من هذا القرار يمكن استخدام اختبار (Jarque-Bera)، وتكون قاعدة قبول وجود توزيع طبيعي للبيانات إذا كانت قيمة (P-value) أكبر من 0.05، من خلال الجدول (4-1) - (ب) يلاحظ أن قيمة اختبار (Jarque-Bera) لجميع متغيرات النموذج الأول تساوي (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول فرضية عدم وجود توزيع طبيعي للبيانات.

4-1-1-2 التحليل أحادي المتغير للنموذج الأول

يمكن توضيح نتائج التحليل أحادي المتغير لنموذج الدراسة الأول في الجدول (4-2).

من خلال الجدول، يلاحظ أن:

- المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية تتميز بمتوسط (وسيط) حجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما يظهر كلا الاختبارين وجود فروقات معنوية كبيرة في حجم المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية تتميز بمتوسط (وسيط) حجم مجلس إدارة أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما يظهر كلا الاختبارين وجود فروقات معنوية في حجم مجلس الإدارة بين المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية والمنخفضة عند مستوى معنوية 1%.

- المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية تتميز بمتوسط (وسيط) نسبة استقلالية مجلس إدارة أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما يظهر كلا الاختبارين وجود فروقات معنوية في نسبة استقلالية المجلس بين المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية والمنخفضة عند مستوى معنوية 1%.

- المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية تتميز بمتوسط (وسيط) نسبة استقلالية لجنة ترشيحات أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما يظهر كلا الاختبارين وجود فروقات معنوية في نسبة استقلالية لجنة التعيينات بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية تتميز بمتوسط (وسيط) نسبة استقلالية لجنة تعويضات أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما يظهر كلا الاختبارين وجود فروقات معنوية في نسبة استقلالية لجنة التعيينات بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- عدم وجود فروقات معنوية في عدد اجتماعات المجلس، وازدواجية منصب المدير التنفيذي، ونسبة تمثيل المرأة داخل المجلس، بين المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية والمنخفضة.

الجدول (4-2): اختبار أحادي المتغير للنموذج الأول

z-value	t-value							المتغيرات
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)	الفرق	الوسيط	الفرق	المتوسط	N	المجموعة	
-33.37***	-28.30***	-	0.010	-	0.011	751	High EQ	DACC
(0.000)	(0.000)	0.034	0.044	0.048	0.059	753	Low EQ	
-4.76***	4.42***	1.000	10.000	0.888	10.180	751	High EQ	BRD_SIZE
(0.000)	(0.000)		9.000		9.292	753	Low EQ	
-3.02***	3.20***	0.017	0.429	0.037	0.443	751	High EQ	BRD_IND
(0.003)	(0.001)		0.412		0.406	753	Low EQ	
-1.02	-1.32	1.000	6.000	0.201	7.004	751	High EQ	BRD_MT
(0.310)	(0.189)		7.000		7.205	753	Low EQ	
-0.10	-0.10	0.000	1.000	0.002	0.566	751	High EQ	DUAL
(0.923)	(0.923)		1.000		0.568	753	Low EQ	
-0.32	-0.12	0.024	0.143	0.001	0.162	751	High EQ	WOM_REP
(0.747)	(0.908)		0.167		0.163	753	Low EQ	
-5.62***	5.58***	0.500	0.500	0.103	0.422	751	High EQ	NC_IND
(0.000)	(0.000)		0.000		0.320	753	Low EQ	
-3.48***	3.60***	0.100	0.600	0.066	0.495	751	High EQ	RC_IND
(0.001)	(0.000)		0.500		0.429	753	Low EQ	

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

t-value : قيمة اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين

z-value : قيمة اختبار (Wilcoxon-test) لعينتين مستقلتين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

لتعزيز النتائج السابقة، قمنا بإجراء فروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات الفرنسية على أساس متغيرات خصائص مجلس الإدارة كما يلي:

يبين الجدول (4-2) - (أ) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن مجالس إدارة كبيرة تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما أن الفروقات في المستحقات الاختيارية بين

المجموعتين معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهو ما يدل على قدرة مجالس الإدارة كبيرة الحجم على الحد من مستويات إدارة الأرباح.

الجدول (2-4) - (أ): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير حجم مجلس الإدارة							
الفروقات		مجالس صغيرة الحجم (N= 880)		مجالس كبيرة الحجم (N= 624)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	المتوسط	الوسيط	المتوسط	الوسيط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-5.37***	-5.90***	0.026	0.040	0.020	0.028	1504	
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يبين الجدول (2-4) - (ب) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن مجالس إدارة ذات استقلالية عالية تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما أن الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين معنوية عند مستوى معنوية 5%. وهو ما يدل على قدرة مجالس الإدارة ذات الاستقلالية العالية على تحسين جودة الأرباح.

الجدول (2-4) - (ب): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية مجلس الإدارة							
الفروقات		استقلالية منخفضة (N= 777)		استقلالية عالية (N= 727)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	المتوسط	الوسيط	المتوسط	الوسيط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-2.21**	-2.16**	0.024	0.037	0.022	0.033	1504	
(0.027)	(0.031)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

عكس المتوقع، يبين الجدول (4-2) - (ج) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن مجالس إدارة نشطة تتميز بحجم مستحقات اختيارية أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما توضح نتائج اختبار (T-test) وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يدل على وجود تأثير سالب لنشاط مجلس الإدارة على جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-2) - (ج): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقاً لمتغير عدد اجتماعات المجلس							
الفروقات		مجالس غير نشطة (N= 955)		مجالس نشطة (N= 549)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-1.21	2.43**	0.022	0.033	0.025	0.039	1504	
(0.227)	(0.015)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يبين الجدول (4-2) - (د) أن المؤسسات الفرنسية التي يشغل بها المدير التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة تتميز بحجم مستحقات اختيارية أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، إلا أن الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين غير معنوية، وهو ما يشير إلى عدم وجود تأثير لازدواجية منصب الرئيس التنفيذي على سلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسات الفرنسية.

يبين الجدول (4-2) - (هـ) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن مجالس إدارتها تمثيل نسوي عال تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، إلا أن الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين غير معنوية، وهو ما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لنسبة التمثيل النسوي داخل المجلس في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الجدول (2-4) - (د): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي

الفروقات		عدم ازدواجية المنصب (N= 651)		إزدواجية المنصب (N= 853)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)					1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-0.11	1.51	0.023	0.033	0.023	0.036		
(0.914)	(0.132)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

الجدول (2-4) - (هـ): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير تمثيل المرأة داخل المجلس

الفروقات		تمثيل نسوي منخفض (N= 832)		تمثيل نسوي عال (N= 672)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)					1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-0.03	-0.94	0.023	0.036	0.023	0.034		
(0.979)	(0.350)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يوضح الجدول (2-4) - (و) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن مجالس إدارتها لجنة تعيينات ذات استقلالية عالية تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما تبين النتائج وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهو ما يشير إلى أن استقلالية لجنة التعيينات تعتبر من محددات جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-2) - (و): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية لجنة التعيينات							
الفروقات		استقلالية منخفضة (N= 677)		استقلالية عالية (N= 827)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط	1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-6.45***	-6.65***	0.029	0.043	0.020	0.029		
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يوضح الجدول (4-2) - (ز) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن مجالس إدارتها لجنة تعويضات ذات استقلالية عالية تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما أن الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين معنوية عند مستوى معنوية 1% و 5%، وهو ما يشير إلى أن استقلالية لجنة التعويضات تعتبر من العوامل المحددة لجودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-2) - (ز): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية لجنة التعويضات							
الفروقات		استقلالية منخفضة (N= 791)		استقلالية عالية (N= 713)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط	1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-3.96***	-4.28***	0.025	0.039	0.021	0.030		
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

4-1-2 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير للنموذج الثاني

4-1-2-1 الإحصاء الوصفي للنموذج الثاني

يمكن توضيح الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة الثاني في الجدول (4-3).

من خلال الجدول، يلاحظ أن:

- نسبة المؤسسات الفرنسية التي تتضمن لجنة التدقيق كانت تقريبا 75%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بتوصيات قانون حوكمة المؤسسات الفرنسي، الذي يشدد على ضرورة اشتمال مجالس إدارة المؤسسات المدرجة بالبورصة على لجنة تدقيق.

- متوسط (وسيط) حجم لجنة التدقيق كان تقريبا 3 (3) أعضاء، في حين كان الحد الأدنى (الأعلى) لحجم اللجنة 0 (8) أعضاء، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته تقريبا 1.80، وهذا يدل على وجود تباين متوسط في حجم لجان التدقيق على مستوى المؤسسات الفرنسية.

- متوسط (وسيط) استقلالية لجان التدقيق كان 48.8% (60%)، في حين كان الحد الأدنى (الأعلى) لاستقلالية اللجنة 0% (100%)، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته تقريبا 36%، وهذا يدل على وجود تباين متوسط في استقلالية لجان التدقيق بالمؤسسات الفرنسية.

- نسبة المؤسسات التي تتميز لجان التدقيق بها بالخبرة المالية كانت 67.2%، وهي نسبة مقبولة مقارنة بتوصيات قانون حوكمة المؤسسات الفرنسي.

- متوسط (وسيط) عدد اجتماعات لجان التدقيق تقريبا 3 (4) اجتماعات، في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) لعدد اجتماعات اللجنة فقد كان 0 (13) اجتماع، أما الانحراف المعياري فقد كانت قيمته تقريبا 2.6 اجتماع، وهذا يدل على وجود تباين كبير في نشاط لجان التدقيق.

لفحص توزيع بيانات متغيرات النموذج الثاني، سيتم حساب قيمة (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بكل متغير، والجدول رقم (4-3) - (أ) يوضح لنا قيم (Z-value) ل (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الثاني.

يلاحظ من الجدول أن جميع قيم (Z-value) ل (Skewness) و (Kurtosis) معا كانت خارج المجال المقبول ± 1.96 ، وعليه يمكن قبول فرضية عدم وجود توزيع طبيعي لبيانات النموذج الثاني.

للتأكد من هذا القرار يمكن استخدام اختبار (Jarque-Bera)، من خلال الجدول (4-3) - (ب) يلاحظ أن قيمة اختبار (Jarque-Bera) لجميع متغيرات النموذج الثاني تساوي (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول فرضية عدم وجود توزيع طبيعي للبيانات.

الجدول (3-4): الإحصاءات الوصفية الخاصة بالنموذج الثاني

النسب المئوية					أقصى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	N	المتغيرات
99	75	50	25	1							
0.205	0.044	0.023	0.010	0.001	0.499	0.000	0.041	0.023	0.035	1504	DACC
6.000	4.000	3.000	0.000	0.000	8.000	0.000	1.796	3.000	2.658	1504	AC_SIZE
1.000	0.714	0.600	0.000	0.000	1.000	0.000	0.361	0.600	0.488	1504	AC_IND
11.000	5.000	4.000	0.000	0.000	13.000	0.000	2.588	4.000	3.320	1504	AC_MT
25.685	22.709	20.914	19.364	16.405	26.314	15.965	2.272	20.914	21.044	1504	SIZE
0.275	0.069	0.042	0.021	0.001	0.513	0.000	0.055	0.042	0.055	1504	TACC
0.284	0.073	0.042	0.016	-0.233	0.534	-0.821	0.080	0.042	0.042	1504	ROA
0.764	0.322	0.212	0.110	0.000	2.456	0.000	0.215	0.212	0.237	1504	LEV
0.722	0.122	0.050	-0.015	-0.335	10.219	-0.833	0.357	0.050	0.079	1504	GROW
0.335	0.116	0.077	0.042	-0.148	0.809	-0.767	0.082	0.077	0.080	1504	CFO
النسبة	التكرار	المتغير الوهمي					النسبة	التكرار	المتغير الوهمي		
32.8	493	0	AC_EXP				25.1	377	0	AC_PRE	
67.2	1011	1					74.9	1127	1		
100.0	1504	المجموع					100.0	1504	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

الجدول (3-4) - (ب): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات النموذج الثاني باستخدام اختبار (Jarque-Bera)

Jarque-Bera		المتغيرات
P-value	Statistic	
0.00	38.36	AC_SIZE
0.00	108.09	AC_IND
0.00	46.07	AC_MT
0.00	32.45	SIZE
0.00	19292.73	TACC
0.00	20599.25	ROA
0.00	100342.90	LEV
0.00	13249370	GROW
0.00	21352.73	CFO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

الجدول (3-4) - (أ): قيم (Z-value) لـ (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الثاني

Kurtosis			Skewness			المتغيرات
Z-value	Std. Error	Statistic	Z-value	Std. Error	Statistic	
-5.47	.126	-.690	-2.90	.063	-.183	AC_SIZE
-10.25	.126	-1.293	-1.85	.063	-.117	AC_IND
-0.36	.126	-.046	6.79	.063	.428	AC_MT
-5.67	.126	-.715	0.55	.063	.035	SIZE
129.82	.126	16.373	51.23	.063	3.232	TACC
142.67	.126	17.993	-21.37	.063	-1.349	ROA
309.80	.126	39.070	73.22	.063	4.620	LEV
3647.08	.126	459.946	284.01	.063	17.921	GROW
146.80	.126	18.514	-4.93	.063	-.311	CFO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

4-1-2-2 التحليل أحادي المتغير للنموذج الثاني

يمكن توضيح نتائج التحليل أحادي المتغير لنموذج الدراسة الثاني في الجدول (4-4).

من خلال الجدول، يلاحظ ما يلي:

- المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية تتميز بمتوسط (وسيط) حجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما يظهر كلا الاختبارين وجود فروقات معنوية كبيرة في حجم المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- متوسط (وسيط) وجود لجنة التدقيق داخل المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تبين النتائج وجود فروقات معنوية في نسب وجود لجنة التدقيق بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- متوسط (وسيط) حجم لجان التدقيق داخل المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تظهر النتائج وجود فروقات معنوية في حجم لجان التدقيق بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- متوسط (وسيط) استقلالية لجان التدقيق داخل المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تظهر نتائج الاختبارين وجود فروقات معنوية في استقلالية لجان التدقيق بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- متوسط (وسيط) الخبرة المالية للجان التدقيق داخل المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تظهر النتائج وجود فروقات معنوية في الخبرة المالية للجان التدقيق بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- متوسط (وسيط) نشاط لجان التدقيق داخل المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تظهر نتائج الاختبارين وجود فروقات معنوية في عدد اجتماعات لجان التدقيق بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

الجدول (4-4): اختبار أحادي المتغير للنموذج الثاني

z-value	t-value							
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)	الفرق	الوسيط	الفرق	المتوسط	N	المجموعة	المتغيرات
-33.37***	-28.30***	-	0.010	-0.048	0.011	751	High EQ	DACC
(0.000)	(0.000)	0.034	0.044		0.059	753	Low EQ	
-3.72***	3.73***	0.000	1.000	0.083	0.791	751	High EQ	AC_PRE
(0.000)	(0.000)		1.000		0.708	753	Low EQ	
-3.71***	3.38***	0.000	3.000	0.312	2.814	751	High EQ	AC_SIZE
(0.000)	(0.001)		3.000		2.502	753	Low EQ	
-4.50***	4.35***	0.167	0.667	0.081	0.528	751	High EQ	AC_IND
(0.000)	(0.000)		0.500		0.447	753	Low EQ	
-3.75***	3.77***	0.000	1.000	0.091	0.718	751	High EQ	AC_EXP
(0.000)	(0.000)		1.000		0.627	753	Low EQ	
-3.68***	3.20***	1.000	4.000	0.425	3.533	751	High EQ	AC_MT
(0.000)	(0.001)		3.000		3.108	753	Low EQ	
* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي								
t-value : قيمة اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين								
z-value : قيمة اختبار (Wilcoxon-test) لعينتين مستقلتين								

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

لتعزيز النتائج السابقة، قمنا بإجراء فروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات الفرنسية على أساس متغيرات خصائص لجنة التدقيق كما يلي:

يبين الجدول (4-4) - (أ) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن لجان تدقيق تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما توضح نتائج اختباري (T-test) و (Wilcoxon-test) وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%، وعليه وجود لجنة التدقيق يحد من مستويات المستحقات الاختيارية ويرفع من جودة الأرباح.

الجدول (4-4) - (أ): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير وجود لجنة التدقيق							
الفروقات		عدم وجود لجنة (N= 377)		وجود لجنة (N= 1127)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						
-4.62***	-5.19***	0.030	0.047	0.022	0.031	1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يبين الجدول (4-4) - (ب) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن لجان تدقيق كبيرة الحجم تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما توضح النتائج وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%، وهذا يشير إلى مزايا حجم لجنة التدقيق في الحد من مستويات إدارة الأرباح.

الجدول (4-4) - (ب): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير حجم لجنة التدقيق							
الفروقات		صغيرة الحجم (N= 1040)		كبيرة الحجم (N= 464)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						
-3.29***	-4.58***	0.025	0.038	0.021	0.029	1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
(0.001)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يبين الجدول (4-4) - (ج) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن لجان تدقيق ذات استقلالية عالية تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما توضح النتائج وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%، وعليه استقلالية لجنة التدقيق تعتبر من العوامل التي تحد من سلوك إدارة الأرباح داخل المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-4) - (ج): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير استقلالية لجنة التدقيق							
الفروقات		استقلالية منخفضة (N= 795)		استقلالية عالية (N= 709)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-4.30***	-4.38***	0.026	0.039	0.021	0.030	1504	
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يبين الجدول (4-4) - (د) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن لجان تدقيق ذات خبرة مالية تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما توضح النتائج وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%، وهذا يشير إلى مزايا الخبرة المالية للجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح.

يبين الجدول (4-4) - (ه) أن المؤسسات الفرنسية التي تتضمن لجان تدقيق نشطة تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للمستحقات الاختيارية الهادفة سواء لتضخيم الأرباح أو تخفيضها، إلا أن النتائج تشير إلى وجود فروقات معنوية في حجم المستحقات الاختيارية فقط بين المجموعتين عند مستوى معنوية 5%، وهذا يشير إلى عدم قدرة اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-4) - (د): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير خبرة لجنة التدقيق							
الفروقات		بدون الخبرة (N= 493)		ذات خبرة (N= 1011)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						
-4.92***	-5.13***	0.029	0.044	0.022	0.031	1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

الجدول (4-4) - (هـ): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير عدد اجتماعات لجنة التدقيق							
الفروقات		لجان التدقيق غير النشطة (N= 1047)		لجان التدقيق النشطة (N= 457)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						
-2.53**	-3.93***	0.024	0.037	0.022	0.030	1504	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
(0.011)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

3-1-4 الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير للنموذج الثالث

1-3-1-4 الإحصاء الوصفي للنموذج الثالث

يمكن توضيح الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة الثالث في الجدول (4-5).

من خلال الجدول، يلاحظ أن:

- نسبة المؤسسات الفرنسية المدققة من طرف مكاتب التدقيق الكبيرة 86.6%، وهي نسبة كبيرة تدل أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4) تسيطر على سوق التدقيق الفرنسية.

- نسبة المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة قطاعيا 76%، وهي أيضا نسبة كبيرة تدل على وجود رغبة لدى المؤسسات الفرنسية على الاستعانة بخدمات مكاتب التدقيق التي لها خبرة وتخصص في قطاع النشاط.

- متوسط (وسيط) أتعاب التدقيق المدفوعة من طرف المؤسسات الفرنسية لمكاتب التدقيق تقريبا 4.49 (1.13) مليون أورو، في حين كان الحد الأدنى (الأعلى) لأتعاب التدقيق المدفوعة 0.03 (53.4) مليون أورو، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد كانت قيمته تقريبا 7.2 مليون أورو، وهذا يدل على وجود تباين كبير جدا بين المؤسسات الفرنسية فيما يخص أتعاب التدقيق المدفوعة.

- متوسط (وسيط) أتعاب الخدمات غير التدقيقية المدفوعة من طرف المؤسسات تقريبا 0.29 (0.02) مليون أورو، في حين كان الحد الأدنى (الأعلى) لأتعاب الخدمات غير التدقيقية المدفوعة 0 (6.20) مليون أورو، أما بالنسبة للانحراف المعياري كانت قيمته تقريبا 0.66 مليون أورو، وهذا يدل على وجود تباين كبير جدا بين المؤسسات الفرنسية فيما يخص أتعاب الخدمات غير التدقيقية المدفوعة.

لفحص توزيع بيانات متغيرات النموذج الثالث، سيتم حساب قيمة (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بكل متغير، والجدول رقم (4-5) - (أ) يوضح لنا قيم (Z-value) ل (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الثالث.

يلاحظ من الجدول أن جميع قيم (Z-value) ل (Skewness) و (Kurtosis) معا كانت خارج المجال المقبول ± 1.96 ، وعليه يمكن قبول فرضية عدم وجود توزيع طبيعي لبيانات النموذج الثالث.

من خلال الجدول (4-5) - (ب) يلاحظ أن قيمة اختبار (Jarque-Bera) لجميع متغيرات النموذج الثالث تساوي (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول فرضية عدم وجود توزيع طبيعي للبيانات.

الجدول (4-5): الإحصاءات الوصفية الخاصة بالنموذج الثالث

النسب المئوية					أقصى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	N	المتغيرات		
99	75	50	25	1									
0.209	0.044	0.023	0.010	0.001	0.499	0.000	0.041	0.023	0.035	1453	DACC		
35814000	5818000	1128000	363477	53696	53400000	30490	7196253	1128000	4488810	1453	A_FEES		
3436800	265250	16000	0.000	0.000	6200000	0.000	662076	16000	287370	1453	NA_FEES		
25.752	22.732	20.957	19.368	16.401	26.314	15.965	2.275	20.957	21.069	1453	SIZE		
0.279	0.068	0.041	0.021	0.001	0.513	0.000	0.055	0.041	0.055	1453	TACC		
0.289	0.074	0.042	0.017	-0.219	0.534	-0.584	0.076	0.042	0.043	1453	ROA		
0.747	0.322	0.211	0.109	0.000	2.456	0.000	0.216	0.211	0.237	1453	LEV		
0.733	0.121	0.049	-0.016	-0.343	10.219	-0.833	0.362	0.049	0.079	1453	GROW		
0.337	0.116	0.077	0.043	-0.147	0.809	-0.518	0.080	0.077	0.080	1453	CFO		
النسبة	التكرار	المتغير الوهمي						النسبة	التكرار	المتغير الوهمي			
24.0	348	0	A_SPEC						13.4	195	0	BIG4	
76.0	1105	1							86.6	1258	1		
100.0	1453	المجموع							100.0	1453	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

الجدول (4-5) - (ب): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات النموذج الثالث باستخدام اختبار (Jarque-Bera)

Jarque-Bera		المتغيرات
P-value	Statistic	
0.00	61.19	A_FEES
0.00	202.76	NA_FEES
0.00	31.44	SIZE
0.00	18797.28	TACC
0.00	7427.17	ROA
0.00	97749.01	LEV
0.00	12127523	GROW
0.00	10600.69	CFO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

الجدول (4-5) - (أ): قيم (Z-value) لـ (Skewness) و (Kurtosis) الخاصة بمتغيرات النموذج الثالث

Kurtosis			Skewness			المتغيرات
Z-value	Std. Error	Statistic	Z-value	Std. Error	Statistic	
-7.65	.128	-9.982	1.66	.064	.107	A_FEES
-14.04	.128	-1.801	-2.60	.064	-.167	NA_FEES
-5.59	.128	-.717	0.37	.064	.024	SIZE
128.10	.128	16.435	50.74	.064	3.257	TACC
86.22	.128	11.062	-8.69	.064	-.558	ROA
305.74	.128	39.227	72.60	.064	4.660	LEV
3489.54	.128	447.709	275.96	.064	17.715	GROW
103.27	.128	13.249	7.25	.064	.465	CFO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

كما يوضح الجدول (4-5) - (ج) مكاتب التدقيق المتخصصة في كل قطاع، والملاحظ أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تعتبر متخصصة في قطاعات مختلفة، إلا أن مكتب (Ernst & Young) يعتبر مكتب التدقيق الوحيد المتخصص في جميع قطاعات النشاط، وهو ما يفسر سبب لجوء معظم المؤسسات الفرنسية لطلب خدمات هذا المكتب، من جهة أخرى، يشير الجدول إلى أن مكاتب التدقيق صغيرة الحجم (Non-Big4) لا تتميز بالتخصص القطاعي، باستثناء مكتب واحد وهو مكتب التدقيق الفرنسي (Mazars) الذي يعتبر مكتب متخصص في قطاع الصناعة.

الجدول (4-5) - (ج): مكاتب التدقيق النشطة في السوق الفرنسية			
مكاتب التدقيق المتخصصة	Non-Big4	Big4	القطاع
KPMG, EY	Mazars, Autres	KPMG, EY, PwC, Deloitte	الطاقة
EY, Deloitte	Mazars, Autres	KPMG, EY, PwC, Deloitte	المواد الأساسية
KPMG, EY, PwC, Deloitte, Mazars	Mazars, Autres	KPMG, EY, PwC, Deloitte	الصناعات
KPMG, EY, PwC, Deloitte	Mazars, Autres	KPMG, EY, PwC, Deloitte	السلع الاستهلاكية
EY, PwC	Mazars, Autres	KPMG, EY, PwC, Deloitte	الصحة
KPMG, EY, Deloitte	Mazars, Autres	KPMG, EY, PwC, Deloitte	الخدمات
EY, Deloitte	Mazars, Autres	KPMG, EY, PwC, Deloitte	الاتصالات والتكنولوجيا
KPMG: (هولندا) EY: Ernst & Young (المملكة المتحدة) PwC: PricewaterhouseCoopers (المملكة المتحدة) Deloitte: (الولايات المتحدة الأمريكية) Mazars: (فرنسا)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات أتعاب التدقيق.

4-3-2 التحليل أحادي المتغير للنموذج الثالث

يمكن توضيح نتائج التحليل أحادي المتغير لنموذج الدراسة الثالث في الجدول (4-6).

الجدول (4-6): اختبار أحادي المتغير للنموذج الثالث								
z-value	t-value							
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)	الفرق	الوسيط	الفرق	المتوسط	N	المجموعة	المتغيرات
-32.76***	-27.59***	-0.034	0.010	-0.049	0.011	728	High EQ	DACC
(0.000)	(0.000)		0.044		0.059	725	Low EQ	
-2.11**	2.11**	0.000	1.000	0.038	0.885	728	High EQ	BIG4
(0.035)	(0.035)		1.000		0.847	725	Low EQ	
-2.38**	2.38**	0.000	1.000	0.053	0.787	728	High EQ	A_SPEC
(0.017)	(0.017)		1.000		0.734	725	Low EQ	
-6.25***	4.32***	881500	1643500	1621741	5298006	728	High EQ	A_FEES
(0.000)	(0.000)		762000		3676265	725	Low EQ	
-3.31***	2.28**	17000	24000	79055	326815	728	High EQ	NA_FEES
(0.001)	(0.023)		7000		247761	725	Low EQ	
* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي								
t-value : قيمة اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين								
z-value : قيمة اختبار (Wilcoxon-test) لعينتين مستقلتين								

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

من خلال الجدول، يلاحظ أن:

- المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية تتميز بمتوسط (وسيط) حجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما يظهر كلا الاختبارين وجود فروقات معنوية كبيرة في حجم المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- متوسط (وسيط) وجود مكاتب التدقيق كبيرة الحجم داخل المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تبين النتائج وجود فروقات معنوية في نسب مكاتب التدقيق كبيرة الحجم بين المجموعتين عند مستوى معنوية 5%.

الفصل الرابع العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية: نتائج الدراسة ومناقشتها

- متوسط (وسيط) وجود مكاتب التدقيق المتخصصة داخل المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تبين النتائج وجود فروقات معنوية في نسب مكاتب التدقيق المتخصصة بين المجموعتين عند مستوى معنوية 5%.

- متوسط (وسيط) أتعاب التدقيق المدفوعة من طرف المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تبين النتائج وجود فروقات معنوية في أتعاب التدقيق بين المجموعتين عند مستوى معنوية 1%.

- متوسط (وسيط) الأتعاب غير التدقيقية المدفوعة من طرف المؤسسات ذات جودة الأرباح العالية أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات جودة الأرباح المنخفضة، كما تبين النتائج وجود فروقات معنوية في الأتعاب غير التدقيقية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 5% و 1% على التوالي.

لتعزيز النتائج السابقة، قمنا بإجراء الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات الفرنسية على أساس متغيرات جودة التدقيق الخارجي كما يلي:

كما كان متوقع، يبين الجدول (4-6) - (أ) أن المؤسسات الفرنسية المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما توضح النتائج وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين، وهذا يدل على قدرة مكاتب التدقيق كبيرة الحجم في تخفيض مستويات المستحقات الاختيارية مقارنة بمكاتب التدقيق صغيرة الحجم.

الجدول (4-6) - (أ): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير حجم مكتب التدقيق

الفروقات		المكاتب الصغيرة (N= 195)		المكاتب الكبيرة (N= 1258)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)					1453	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-3.01***	-2.88***	0.027	0.044	0.023	0.034		
(0.003)	(0.004)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يبين الجدول (4-6) - (ب) أن المؤسسات الفرنسية المدققة من طرف مكاتب التدقيق المتخصصة تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، إلا أن نتائج الاختبارين تبين وجود فروقات معنوية في حجم المستحقات الاختيارية بين المجموعتين عند مستوى معنوية 10%، وهذا يشير إلى عدم قدرة مكاتب التدقيق المتخصصة في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-6) - (ب): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير التخصص القطاعي لمكتب التدقيق							
الفروقات		غير المتخصصة (N= 348)		المتخصصة (N= 1105)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
-1.70*	-2.19**	0.026	0.040	0.022	0.034	1453	
(0.090)	(0.029)						

* . ** . *** معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يبين الجدول (4-6) - (ج) أن المؤسسات الفرنسية التي دفعت أتعاب عالية نظير خدمات التدقيق تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما توضح النتائج وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين، وهذا يشير إلى أن أتعاب التدقيق تعتبر من العوامل المحددة لجودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

عكس المتوقع، يبين الجدول (4-6) - (د) أن المؤسسات الفرنسية التي دفعت أتعاب عالية نظير الخدمات غير التدقيقية تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للمستحقات الاختيارية الهادفة سواء لتضخيم الأرباح أو تخفيضها، كما توضح النتائج وجود فروقات معنوية في المستحقات الاختيارية بين المجموعتين، وهذا يشير إلى أن أتعاب الخدمات غير التدقيقية تعتبر من العوامل المحددة لجودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

الجدول (4-6) - (ج): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير أتعاب التدقيق

الفروقات		أتعاب منخفضة (N= 727)		أتعاب عالية (N= 726)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						
-6.84***	-7.15***	0.028	0.043	0.020	0.028	1453	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

الجدول (4-6) - (د): الفروقات في المستحقات الاختيارية بين المؤسسات وفقا لمتغير أتعاب الخدمات غير التدقيقية

الفروقات		أتعاب منخفضة (N= 728)		أتعاب عالية (N= 725)		N	نوع المستحقات
z-value	t-value	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط		
Sig. (2-tailed)	Sig. (2-tailed)						
-3.51***	-5.63***	0.025	0.041	0.022	0.029	1453	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية
(0.000)	(0.000)						

* . * . * معنوي عند مستوى معنوية: 0.1 - 0.05 - 0.01 على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

4-1-4 الإحصاءات الوصفية التجميعية لكل قطاعات الدراسة

لغرض التعرف أكثر على خصائص حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي، وسلوك إدارة الأرباح على مستوى كل قطاع، تم تقسيم المؤسسات الفرنسية حسب قطاعات النشاط، والجدول (4-7) يوضح الإحصاء الوصفي لجميع قطاعات النشاط ومتغيرات الدراسة.

الجدول (4-7): الإحصاءات الوصفية التجميعية لكل قطاعات الدراسة

الصناعات			المواد الأساسية			الطاقة			القطاع
الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	المتغيرات
0.035	0.021	0.032	0.021	0.016	0.022	0.016	0.016	0.016	DACC
3.889	10.000	10.230	3.573	11.000	11.000	2.777	11.000	10.981	BRD_SIZE
0.208	0.400	0.440	0.237	0.467	0.452	0.161	0.667	0.622	BRD_IND
2.868	7.000	7.526	2.508	6.000	6.457	2.901	7.000	6.170	BRD_MT
0.498	1.000	0.549	0.480	1.000	0.648	0.494	1.000	0.604	DUAL
0.140	0.154	0.172	0.126	0.100	0.139	0.122	0.125	0.153	WOM_REP
0.334	0.500	0.378	0.353	0.500	0.424	0.385	0.667	0.579	NC_IND
0.329	0.500	0.453	0.329	0.667	0.549	0.386	0.750	0.583	RC_IND
0.364	1.000	0.843	0.449	1.000	0.724	0.000	1.000	1.000	AC_PRE
1.603	3.000	3.087	1.982	3.000	2.733	0.774	3.000	3.547	AC_SIZE
0.323	0.500	0.485	0.393	0.667	0.571	0.203	0.750	0.792	AC_IND
0.456	1.000	0.706	0.454	1.000	0.714	0.267	1.000	0.925	AC_EXP
2.504	4.000	3.904	2.197	3.000	2.962	2.250	4.000	4.509	AC_MT
0.284	1.000	0.912	0.000	1.000	1.000	0.434	1.000	0.755	BIG4
0.169	1.000	0.971	0.317	1.000	0.888	0.500	1.000	0.566	A_SPEC
5993	2024	5009	5488	2719	4838	14850	1632	9224	A_FEES (10 ³ €)
513	109	304	656	100	412	1632	6	995	NA_FEES (10 ³ €)
2.042	21.356	21.622	1.919	22.110	21.527	1.695	22.063	22.541	SIZE
0.046	0.041	0.049	0.045	0.044	0.056	0.095	0.050	0.075	TACC
0.058	0.038	0.039	0.073	0.053	0.046	0.086	0.050	0.064	ROA
0.162	0.243	0.262	0.102	0.292	0.285	0.137	0.224	0.270	LEV
0.281	0.063	0.082	0.151	0.047	0.045	0.483	0.120	0.179	GROW
0.052	0.076	0.074	0.059	0.091	0.092	0.113	0.102	0.115	CFO

... / ...

الصحة		السلع الاستهلاكية			القطاع	
الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	المتغيرات
0.021	0.019	0.022	0.052	0.029	0.045	DACC
3.158	9.000	9.626	4.264	11.000	10.167	BRD_SIZE
0.152	0.400	0.392	0.215	0.400	0.380	BRD_IND
2.894	6.000	6.821	2.704	6.000	6.787	BRD_MT
0.501	1.000	0.528	0.473	1.000	0.663	DUAL
0.124	0.143	0.157	0.149	0.182	0.187	WOM_REP
0.363	0.333	0.356	0.355	0.333	0.350	NC_IND
0.312	0.667	0.563	0.361	0.500	0.412	RC_IND
0.298	1.000	0.902	0.477	1.000	0.652	AC_PRE
1.357	3.000	3.211	1.908	3.000	2.294	AC_SIZE
0.269	0.667	0.540	0.373	0.500	0.433	AC_IND
0.449	1.000	0.724	0.485	1.000	0.624	AC_EXP
2.700	4.000	4.195	2.355	3.000	2.628	AC_MT
0.322	1.000	0.883	0.360	1.000	0.848	BIG4
0.502	1.000	0.517	0.360	1.000	0.848	A_SPEC
8186	601	3495	6233	1270	5002	A_FEES (10 ³ €)
151	5	59	766	20	372	NA_FEES (10 ³ €)
1.960	20.141	20.507	2.249	21.323	21.418	SIZE
0.038	0.042	0.049	0.067	0.038	0.059	TACC
0.139	0.070	0.033	0.069	0.041	0.050	ROA
0.130	0.144	0.169	0.157	0.245	0.256	LEV
0.386	0.074	0.119	0.201	0.044	0.064	GROW
0.148	0.108	0.075	0.086	0.077	0.090	CFO
... / ...						

الاتصالات والتكنولوجيا			الخدمات			القطاع
الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	المتغيرات
0.049	0.032	0.046	0.032	0.020	0.029	DACC
3.413	6.000	7.536	3.703	11.000	10.827	BRD_SIZE
0.243	0.467	0.423	0.228	0.414	0.420	BRD_IND
3.061	7.000	7.257	3.295	6.000	7.280	BRD_MT
0.494	1.000	0.580	0.498	0.000	0.445	DUAL
0.128	0.167	0.148	0.126	0.133	0.154	WOM_REP
0.384	0.000	0.281	0.331	0.500	0.447	NC_IND
0.406	0.333	0.400	0.321	0.500	0.504	RC_IND
0.499	1.000	0.545	0.314	1.000	0.890	AC_PRE
1.907	2.000	1.857	1.527	3.000	3.075	AC_SIZE
0.415	0.333	0.408	0.317	0.667	0.537	AC_IND
0.500	1.000	0.528	0.415	1.000	0.780	AC_EXP
2.856	2.000	2.574	2.206	4.000	3.780	AC_MT
0.429	1.000	0.758	0.252	1.000	0.932	BIG4
0.499	1.000	0.537	0.409	1.000	0.788	A_SPEC
5623	323	2153	8193	1661	5666	A_FEES (10 ³ €)
515	0	160	568	20	252	NA_FEES (10 ³ €)
2.139	19.103	19.473	2.035	21.492	21.715	SIZE
0.060	0.043	0.057	0.041	0.044	0.052	TACC
0.082	0.044	0.036	0.072	0.032	0.041	ROA
0.128	0.131	0.157	0.394	0.224	0.298	LEV
0.185	0.048	0.075	0.652	0.020	0.074	GROW
0.081	0.067	0.066	0.064	0.071	0.082	CFO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

يلاحظ من الجدول (4-7) ما يلي:

- يتميز قطاع الطاقة بأدنى قيمة لحجم المستحقات الاختيارية بمتوسط قدره 1.6%، يليه قطاعي المواد الأساسية والصحة بمتوسط قدره 2.2%، فقطاع الخدمات بمتوسط 2.9%، ثم قطاع الصناعات بمتوسط 3.2%، أما قطاعي السلع الاستهلاكية والاتصالات والتكنولوجيا فيتميزان بمتوسط حجم مستحقات اختيارية كبير مقارنة بمتوسط عينة الدراسة قدره 4.5% و 4.6% على التوالي.

يمكن إرجاع هذا الاختلاف في مستويات إدارة الأرباح بين قطاعات النشاط المختلفة إلى طبيعة ودرجة تعقيد كل قطاع، فعلى سبيل المثال قطاع الاتصالات والتكنولوجيا يتسم بدرجة عالية من التعقيد خاصة ما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات، وبدرجة أقل بالنسبة لقطاع السلع الاستهلاكية، وهو ما يتيح مجال أكبر للإدارة للتلاعب بالأرباح مقارنة بالقطاعات الأخرى، هذه النتائج تتسق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، فمستويات إدارة الأرباح تختلف حسب طبيعة قطاع النشاط.

- بالنسبة لحجم مجلس الإدارة نلاحظ وجود تقارب بين جميع القطاعات، بمتوسط قدره تقريبا 11 أعضاء باستثناء قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، الذي كان متوسط حجم المجلس به تقريبا 7 أعضاء.

- نلاحظ أيضا وجود تقارب بين جميع القطاعات فيما يخص استقلالية مجلس الإدارة، بمتوسط قدره تقريبا 40% باستثناء قطاع الطاقة، الذي كان متوسط استقلالية المجلس به تقريبا 60%.

- بالنسبة لعدد اجتماعات مجلس الإدارة نلاحظ وجود تقارب بين القطاعات، بمتوسط قدره تقريبا 7 إجتماعات سنويا.

- بالنسبة لازدواجية منصب المدير التنفيذي نلاحظ وجود تقارب بين القطاعات، بمتوسط يتراوح تقريبا بين 60% و 70% باستثناء قطاع الخدمات، بمتوسط قدره تقريبا 45%.

- نلاحظ أيضا وجود تقارب بين جميع القطاعات فيما يخص نسب تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة بنسب تتراوح بين 15% و 20%.

- بالنسبة لاستقلالية لجنة التعيينات نلاحظ وجود اختلاف بين القطاعات، حيث حقق قطاع الطاقة أعلى نسبة بمتوسط قدره تقريبا 60%، أما أدنى نسبة فقد كانت في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بمتوسط قدره 30%، أما باقي القطاعات فقد حققت متوسط قدره تقريبا 40%.

- نلاحظ أيضا وجود اختلاف بين القطاعات بالنسبة لاستقلالية لجنة التعويضات، حيث حقق قطاعي الطاقة والصحة أعلى نسبة بمتوسط قدره تقريبا 60%، يليهما قطاعات المواد الأساسية والصناعات والخدمات بمتوسط قدره تقريبا 50%، أما أدنى نسبة فقد كانت في قطاعي السلع الاستهلاكية والاتصالات والتكنولوجيا بمتوسط قدره تقريبا 40%.

- بالنسبة لوجود لجنة التدقيق داخل مجلس الإدارة نلاحظ وجود اختلاف بين القطاعات، حيث حققت قطاعات الطاقة والصحة والخدمات أعلى نسبة بمتوسط قدره تقريبا 100% و 90% على التوالي، تليها قطاعات الصناعات والمواد الأساسية والسلع الاستهلاكية بمتوسط قدره تقريبا 80% و 70% على التوالي، أما أدنى نسبة فقد كانت في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بمتوسط قدره تقريبا 50%.
- بالنسبة لحجم لجنة التدقيق نلاحظ وجود تقارب بين القطاعات، بمتوسط قدره تقريبا 3 و 4 أعضاء، باستثناء قطاعي السلع الاستهلاكية والاتصالات والتكنولوجيا بمتوسط قدره 2 عضو.
- بالنسبة لاستقلالية لجنة التدقيق، حقق قطاع الطاقة أعلى نسبة بمتوسط قدره 80%، يليه قطاع المواد الأساسية بمتوسط قدره تقريبا 60%، أما باقي القطاعات فقد حققت متوسط محصور بين 40% و 50%.
- نلاحظ وجود اختلاف بين القطاعات فيما يخص الخبرة المالية للجنة التدقيق، حيث حقق قطاعي الطاقة والخدمات أعلى نسبة بمتوسط قدره تقريبا 90% و 80% على التوالي، تليها قطاعات المواد الأساسية والصناعات والصحة بمتوسط قدره تقريبا 70%، أما أدنى نسبة فقد كانت في قطاعي السلع الاستهلاكية والاتصالات والتكنولوجيا بمتوسط قدره تقريبا 60% و 50% على التوالي.
- بالنسبة لنشاط لجنة التدقيق نلاحظ وجود تقارب بين القطاعات، حيث كان متوسط عدد اجتماعات اللجنة محصور بين 3 و 5 اجتماعات سنويا.
- بالنسبة لحجم مكتب التدقيق، نلاحظ أن معظم مؤسسات القطاعات ترتبط مع مكاتب التدقيق كبيرة الحجم، حيث كان متوسط حضور مكاتب التدقيق كبيرة الحجم داخل القطاعات المختلفة محصور بين 80% تقريبا و 100%.
- بالنسبة للتخصص الصناعي لمكتب التدقيق، نلاحظ أن معظم القطاعات يتم تدقيقها من طرف مكاتب تدقيق متخصصة بنسب محصورة تقريبا بين 80% و 100%، باستثناء قطاعات الطاقة والصحة والاتصالات والتكنولوجيا، حيث كانت نسبة حضور مكاتب التدقيق المتخصصة بهذه القطاعات متوسطة.
- بالنسبة لأتعاب التدقيق نلاحظ وجود اختلاف بين القطاعات، حيث حقق قطاع الطاقة أعلى قيمة بمتوسط قدره 9.2 مليون أورو تقريبا، تليها قطاعات المواد الأساسية والصناعات والسلع الاستهلاكية والخدمات بقيمة محصورة بين 5 و 6 مليون أورو تقريبا، أما أدنى قيمة فقد كانت في قطاعي الصحة والاتصالات والتكنولوجيا بمتوسط قدره 3.5 و 2.2 مليون أورو على التوالي.
- بالنسبة لأتعاب الخدمات غير التدقيقية نلاحظ وجود اختلاف بين القطاعات، حيث حقق قطاع الطاقة أعلى قيمة بمتوسط قدره 1 مليون أورو تقريبا، تليها قطاعات المواد الأساسية والصناعات والسلع الاستهلاكية والخدمات بقيمة محصورة بين 0.25 و 0.41 مليون أورو تقريبا، أما أدنى قيمة فقد كانت في قطاعي الصحة والاتصالات والتكنولوجيا بمتوسط قدره 0.06 و 0.16 مليون أورو على التوالي.

2-4 دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة، وللتأكد من خلو نماذج الدراسة من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة يجب القيام بدراسة الارتباط بين متغيرات حوكمة المؤسسات (خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق) وعوامل التدقيق الخارجي وخصائص المؤسسات، ويتم ذلك من خلال تطبيق مصفوفتي الارتباط لـ (Pearson) و (Spearman)، فإذا كان معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين أكبر من القيمة (0.8) فهذا مؤشر على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرين المستقلين، وللتأكد يتم حساب معامل تضخم التباين (VIF)، فإذا كانت قيمة المعامل أكبر من القيمة (10) فهذا دليل على وجود مشكلة التداخل الخطي حسب (Gugarati and Porter, 2003) ⁽¹⁾.

1-2-4 دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول

يمكن توضيح معاملات الارتباط ومعامل تضخم التباين الخاصة بالمتغيرات التفسيرية للنموذج الأول في الجدولين (8-4) و (9-4) على التوالي.

من خلال الجدول (8-4) يلاحظ عدم وجود ارتباط عال جدا بين المتغيرات المستقلة، إذ أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط كانت (0.77) بين حجم المؤسسة وحجم مجلس الإدارة، وهي أقل من القيمة (0.8)، كما نلاحظ من الجدول (9-4) أن جميع معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية كانت أقل من القيمة (10)، لذا يمكن القول أن مشكلة التداخل الخطي لا وجود لها في هذا النموذج.

كما يلاحظ من مصفوفة الارتباط لـ (Spearman) ما يلي:

- وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم المؤسسة وحجم مجلس الإدارة، فالمؤسسات الفرنسية كبيرة الحجم هي التي تتميز بمجالس إدارة كبيرة الحجم.

- وجود ارتباط معنوي سالب بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي واستقلالية المجلس، واستقلالية لجنتي التعيينات والتعويضات، فشغل المدير التنفيذي لمنصب رئيس المجلس داخل المؤسسات الفرنسية يؤثر سلبا على استقلالية كل من المجلس ولجان التعيينات والتعويضات بها.

⁽¹⁾ Gujarati, Damodar N. and Porter, Dawn C., (2009). **Basic Econometrics**, Fifth Edition, McGraw-Hill Irwin, pp 338-340

الجدول (4-8): معاملات الارتباط للنموذج الأول - بيرسون (أعلى) سبيرمان (أدنى)

	DACC	BRD_SIZE	BRD_IND	BRD_MT	DUAL	WOM_REP	NC_IND	RC_IND	SIZE	TACC	ROA	LEV	GROW	CFO
DACC		-.164**	-.100**	.096**	.037	-.033	-.152**	-.107**	-.189**	.607**	.050	-.048	-.006	.050
BRD_SIZE	-.159**		.213**	.126**	.013	-.103**	.487**	.436**	.763**	-.126**	.051*	.131**	-.025	.066*
BRD_IND	-.096**	.211**		.053*	-.213**	-.104**	.496**	.542**	.340**	-.042	-.087**	.065*	-.034	-.057*
BRD_MT	.040	.175**	.045		.069**	.018	.217**	.197**	.259**	.117**	-.085**	.119**	-.019	-.035
DUAL	-.003	-.007	-.202**	.080**		.015	-.109**	-.123**	-.067**	.025	-.016	-.040	.014	-.029
WOM_REP	-.009	-.059*	-.053*	.037	.029		-.039	-.062*	-.041	-.095**	.003	-.075**	-.083**	-.055*
NC_IND	-.168**	.505**	.482**	.229**	-.104**	-.008		.772**	.537**	-.022	-.083**	.092**	-.020	-.040
RC_IND	-.109**	.427**	.542**	.221**	-.113**	-.016	.775**		.461**	-.003	-.045	-.014	-.049	.020
SIZE	-.194**	.770**	.346**	.281**	-.071**	-.016	.569**	.471**		-.119**	.065*	.185**	-.004	.112**
TACC	.229**	-.099**	.014	.081**	-.010	-.115**	-.009	.003	-.082**		-.094**	.048	.041	.248**
ROA	.016	.032	-.075**	-.127**	-.023	-.001	-.085**	-.026	-.016	-.177**		-.037	.082**	.652**
LEV	-.077**	.196**	.136**	.100**	-.001	-.080**	.151**	.032	.301**	.118**	-.282**		.013	.054*
GROW	-.002	-.075**	-.079**	-.043	.044	-.116**	-.091**	-.119**	-.046	-.060*	.359**	-.035		.127**
CFO	-.058*	.070**	-.021	-.078**	-.037	-.070**	-.005	.046	.073**	.269**	.643**	-.099**	.257**	

* . ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.05 (2-tailed)

** . ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 (2-tailed)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

الجدول (4-9): معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الأول		
$\frac{1}{VIF}$	VIF	المتغير
0.3299	3.03	SIZE
0.3446	2.90	NC_IND
0.3464	2.89	RC_IND
0.3730	2.68	BRD_SIZE
0.4540	2.20	CFO
0.4972	2.01	ROA
0.6259	1.60	BRD_IND
0.7717	1.30	TACC
0.8492	1.18	BRD_MT
0.9170	1.09	LEV
0.9333	1.07	DUAL
0.9485	1.05	WOM_REP
0.9713	1.03	GROW
	1.85	متوسط (VIF)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STAT.14).

- وجود ارتباط معنوي موجب بين استقلالية المجلس واستقلالية لجنتي التعيينات والتعويضات، فالمؤسسات الفرنسية التي تتضمن عدد كبير من المديرين المستقلين يسهل عليها تكوين لجان التعيينات والتعويضات ذات الأغلبية المستقلة.

- بالرجوع إلى العلاقة الموجودة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح، نلاحظ وجود ارتباط معنوي سالب (عند مستوى معنوية 1%) بين حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، واستقلالية لجنة التعيينات والتعويضات وحجم المستحقات الاختيارية، مع عدم وجود ارتباط معنوي بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وازدواجية منصب المدير التنفيذي، وتمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة، وحجم المستحقات الاختيارية، وهي نتائج تتوافق مع النتائج المتوصل إليها في التحليل أحادي المتغير.

4-2-2 دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني

يمكن توضيح معاملات الارتباط ومعامل تضخم التباين الخاصة بالمتغيرات التفسيرية للنموذج الثاني في الجدولين (4-10) و(4-11) على التوالي.

من خلال الجدول (4-10) يلاحظ وجود ارتباط عال بين متغير وجود لجنة التدقيق والخبرة المالية للجنة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.82) وهي أكبر من القيمة (0.8)، إلا أن معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية الموضحة في الجدول (4-11) كانت كلها أقل من القيمة (10)، لذا يمكن القول أن مشكلة التداخل الخطي غير موجودة في هذا النموذج.

كما يلاحظ من مصفوفة الارتباط لـ (Spearman) ما يلي:

- وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم لجنة التدقيق، واستقلاليتها، وعدد اجتماعاتها، والخبرة المالية لها، فلجان التدقيق كبيرة الحجم تتميز باستقلالية ونشاط عاليين، وخبرة أكبر في مجال المالية والمحاسبة.
- وجود ارتباط معنوي موجب بين استقلالية لجنة التدقيق والخبرة المالية لها، وعدد اجتماعاتها.
- وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم المؤسسة، وحجم لجنة التدقيق، واستقلاليتها، والخبرة المالية لها، وعدد اجتماعاتها، وهذا يعني أن المؤسسات الفرنسية كبيرة الحجم تتضمن لجان تدقيق كبيرة الحجم، ذات الاستقلالية العالية، والنشاط الكبير، والخبرة المالية العالية.
- بالرجوع إلى العلاقة الموجودة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح، نلاحظ وجود ارتباط معنوي سالب (عند مستوى معنوية 1%) بين وجود لجنة التدقيق، وحجمها، واستقلاليتها، وعدد اجتماعاتها والخبرة المالية لها والقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وهي نتائج تتوافق مع النتائج المتوصل إليها في التحليل أحادي المتغير.

الجدول (4-10): معاملات الارتباط للنموذج الثاني- بيرسون (أعلى) سبيرمان (أدنى)

	DACC	AC_PRE	AC_SIZE	AC_IND	AC_EXP	AC_MT	SIZE	TACC	ROA	LEV	GROW	CFO
DACC		-0.166**	-0.169**	-0.138**	-0.149**	-0.142**	-0.189**	0.607**	0.050	-0.048	-0.006	0.050
AC_PRE	-0.119**		0.856**	0.781**	0.828**	0.742**	0.567**	-0.062*	-0.011	0.131**	-0.034	0.045
AC_SIZE	-0.126**	0.780**		0.644**	0.736**	0.732**	0.655**	-0.073**	-0.026	0.122**	-0.039	0.033
AC_IND	-0.136**	0.741**	0.562**		0.792**	0.629**	0.500**	-0.039	-0.010	0.078**	-0.036	0.035
AC_EXP	-0.127**	0.828**	0.680**	0.763**		0.668**	0.538**	-0.059*	-0.021	0.102**	-0.032	0.032
AC_MT	-0.121**	0.761**	0.707**	0.632**	0.691**		0.607**	-0.021	-0.033	0.130**	-0.032	0.021
SIZE	-0.194**	0.577**	0.652**	0.510**	0.555**	0.634**		-0.119**	0.065*	0.185**	-0.004	0.112**
TACC	0.229**	0.005	-0.003	-0.008	-0.015	0.013	-0.082**		-0.094**	0.048	0.041	0.248**
ROA	0.016	-0.014	-0.018	0.007	-0.022	-0.049	-0.016	-0.177**		-0.037	0.082**	0.652**
LEV	-0.077**	0.158**	0.165**	0.094**	0.116**	0.157**	0.301**	0.118**	-0.282**		0.013	0.054*
GROW	-0.002	-0.103**	-0.090**	-0.120**	-0.125**	-0.111**	-0.046	-0.060*	0.359**	-0.035		0.127**
CFO	-0.058*	0.076**	0.070**	0.066*	0.050	0.044	0.073**	0.269**	0.643**	-0.099**	0.257**	

* . ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.05 (2-tailed)

** . ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 (2-tailed)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

الجدول (4-11): معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثاني		
المتغير	VIF	$\frac{1}{VIF}$
AC_PRE	6.70	0.1493
AC_SIZE	4.76	0.2101
AC_EXP	3.95	0.2534
AC_IND	3.23	0.3099
AC_MT	2.65	0.3768
CFO	2.17	0.4608
SIZE	2.03	0.4936
ROA	2.01	0.4977
TACC	1.26	0.7940
LEV	1.05	0.9486
GROW	1.02	0.9811
متوسط (VIF)	2.80	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STAT.14).

4-2-3 دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج الثالث

يمكن توضيح معاملات الارتباط ومعامل تضخم التباين الخاصة بالمتغيرات التفسيرية للنموذج الثالث في الجدولين (4-12) و(4-13) على التوالي.

من خلال الجدول (4-12) يلاحظ وجود ارتباط عال جدا بين متغير أتعاب التدقيق وحجم المؤسسة، فالمؤسسات كبيرة الحجم تدفع أتعاب تدقيق أعلى مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وقد كانت قيمة معامل الارتباط (0.95) وهي أكبر بكثير من القيمة (0.80)، وهذا مؤشر على وجود مشكلة جدية للتداخل الخطي، وهذا ما تؤكدته نتائج الجدول (4-13) حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين لمتغيري أتعاب التدقيق وحجم المؤسسة أكبر من القيمة (10)، لذا يمكن الإقرار بوجود مشكلة تداخل خطي بين المتغيرين في هذا النموذج.

الجدول (4-12): معاملات الارتباط للنموذج الثالث - بيرسون (أعلى) سبيرمان (أدنى)

	DACC	BIG4	A_SPEC	A_FEES	NA_FEES	SIZE	TACC	ROA	LEV	GROW	CFO
DACC		-.080**	-.064*	-.185**	-.151**	-.191**	.613**	.052*	-.050	-.006	.048
BIG4	-.079**		.607**	.336**	.331**	.326**	.010	-.070**	.065*	-.042	.013
A_SPEC	-.045	.607**		.329**	.292**	.321**	-.051	-.022	.019	-.020	.012
A_FEES	-.193**	.339**	.324**		.622**	.949**	-.114**	.020	.157**	-.001	.069**
NA_FEES	-.115**	.324**	.312**	.696**		.571**	-.121**	.050	-.028	-.048	.065*
SIZE	-.194**	.330**	.311**	.952**	.649**		-.121**	.045	.184**	-.003	.095**
TACC	.225**	.032	-.036	-.085**	-.104**	-.086**		-.086**	.047	.040	.262**
ROA	.018	-.091**	-.064*	-.041	.050	-.032	-.173**		-.044	.090**	.620**
LEV	-.083**	.085**	.027	.278**	.078**	.302**	.113**	-.290**		.011	.050
GROW	-.006	-.092**	-.074**	-.054*	-.054*	-.044	-.067*	.364**	-.041		.135**
CFO	-.066*	.013	-.012	.041	.067*	.057*	.269**	.639**	-.106**	.258**	

* . ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.05 (2-tailed)

** . ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 (2-tailed)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.20).

للقضاء على مشكلة التداخل الخطي، سيتم اللجوء إلى حذف أحد المتغيرين من نموذج الدراسة، ونظرا لأهمية متغير أتعاب التدقيق في نموذج الانحدار، نقرر تشكيل نموذجين، النموذج (3-أ) يتضمن متغير حجم المؤسسة مع حذف لمتغير أتعاب التدقيق، أما النموذج (3-ب) فيتضمن متغير أتعاب التدقيق مع حذف لمتغير حجم المؤسسة، كما يلي:

$$|DACC_{it}| = \gamma_0 + \gamma_1 BIG4_{it} + \gamma_2 A_SPEC_{it} + \gamma_4 NA_FEES_{it} + \gamma_5 SIZE_{it} + \gamma_6 TACC_{it} + \gamma_7 ROA_{it} + \gamma_8 LEV_{it} + \gamma_9 GROW_{it} + \gamma_{10} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3-أ)$$

$$|DACC_{it}| = \gamma_0 + \gamma_1 BIG4_{it} + \gamma_2 A_SPEC_{it} + \gamma_3 A_FEES_{it} + \gamma_4 NA_FEES_{it} + \gamma_6 TACC_{it} + \gamma_7 ROA_{it} + \gamma_8 LEV_{it} + \gamma_9 GROW_{it} + \gamma_{10} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3-ب)$$

يوضح الجدولان (4-13) - (أ) و (ب) أن معاملات تضخم التباين الجديدة أصبحت أقل من القيمة (10)، وبالتالي يمكن القول أن مشكلة التداخل الخطي لم تعد مطروحة في النموذجين الجديدين. يلاحظ من مصفوفة الارتباط لـ (Spearman) ما يلي:

- وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم مكتب التدقيق والتخصص القطاعي له، وهذا يدل على أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتميز بالتخصص في قطاع النشاط مقارنة بمكاتب التدقيق الأخرى.
- وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم مكتب التدقيق وأتعاب التدقيق وغير التدقيقية، وهذا يتوافق مع الواقع، إذ أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتحصل على أتعاب عالية نظرا لجودة الخدمات المقدمة من طرفها، ونفس الشيء بالنسبة لأتعاب الخدمات غير التدقيقية.
- وجود ارتباط معنوي موجب بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وأتعاب التدقيق وغير التدقيقية، فمكاتب التدقيق المتخصصة تتحصل على أتعاب تدقيق أعلى مقارنة بمكاتب التدقيق غير المتخصصة، ونفس الشيء بالنسبة لأتعاب الخدمات غير التدقيقية.
- وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم المؤسسة، وحجم مكتب التدقيق، والتخصص القطاعي له، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية، وهذا يدل على أن المؤسسات الفرنسية كبيرة الحجم تتعاقد بشكل كبير مع مكاتب التدقيق كبيرة الحجم، والمكاتب المتخصصة، كما أنها تدفع أتعاب أكبر للخدمات غير التدقيقية.
- بالرجوع للعلاقة الموجودة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح، نلاحظ وجود ارتباط معنوي سالب (عند مستوى معنوية 1%) بين حجم مكتب التدقيق، وأتعاب التدقيق والأتعاب غير التدقيقية وحجم المستحقات الاختيارية، مع عدم وجود ارتباط معنوي بين التخصص القطاعي للمكتب وحجم المستحقات الاختيارية، وهي نتائج تتوافق بشكل كبير مع النتائج المتوصل إليها في التحليل أحادي المتغير.

الجدول (4-13): معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث		
$\frac{1}{VIF}$	VIF	المتغير
0.0882	11.34	A_FEES
0.0953	10.49	SIZE
0.4956	2.02	CFO
0.5377	1.86	ROA
0.5691	1.76	NA_FEES
0.5914	1.69	BIG4
0.6101	1.64	A_SPEC
0.8001	1.25	TACC
0.9272	1.08	LEV
0.9757	1.02	GROW
	3.42	متوسط (VIF)

الجدول (4-13) - (أ): معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث بعد حذف متغير أتعاب التدقيق		
$\frac{1}{VIF}$	VIF	المتغير
0.4965	2.01	CFO
0.5384	1.86	ROA
0.5914	1.69	BIG4
0.5974	1.67	SIZE
0.6106	1.64	A_SPEC
0.6256	1.60	NA_FEES
0.8009	1.25	TACC
0.9273	1.08	LEV
0.9770	1.02	GROW
		محذوف من النموذج
	1.54	متوسط (VIF)

الجدول (4-13) - (ب): معامل تضخم التباين لمتغيرات النموذج الثالث بعد حذف متغير حجم المؤسسة		
$\frac{1}{VIF}$	VIF	المتغير
0.4981	2.01	CFO
0.5380	1.86	ROA
0.5526	1.81	A_FEES
0.5727	1.75	NA_FEES
0.5917	1.69	BIG4
0.6105	1.64	A_SPEC
0.8041	1.24	TACC
0.9370	1.07	LEV
0.9763	1.02	GROW
		محذوف من النموذج
	1.57	متوسط (VIF)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STAT.14).

4-3 النتائج ومناقشتها

لقد أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي أن بيانات المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لجميع نماذج الدراسة الثلاثة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويعتبر التوزيع الطبيعي من الشروط الواجب توافرها في البيانات عند تطبيق طريقة المربعات الصغرى، اقتداء بالدراسات السابقة سيتم الاعتماد على طرق تحويل مختلفة تم استخدامها في العديد من الدراسات السابقة في مجال حوكمة المؤسسات، لتحويل البيانات وتقريبها من توزيعها الطبيعي كطريقة (Van der Waerden's Formula) ⁽¹⁾.

4-3-1 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الأول

يفحص النموذج الأول تأثير العوامل المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة على حجم المستحقات الاختيارية كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية، كما يلي:

$$|DACC_{it}| = \alpha_0 + \alpha_1 BRD_SIZE_{it} + \alpha_2 BRD_IND_{it} + \alpha_3 BRD_MT_{it} + \alpha_4 DUAL_{it} + \alpha_5 WOM_REP_{it} + \alpha_6 NC_IND_{it} + \alpha_7 RC_IND_{it} + \alpha_8 SIZE_{it} + \alpha_9 TACC_{it} + \alpha_{10} ROA_{it} + \alpha_{11} LEV_{it} + \alpha_{12} GROW_{it} + \alpha_{13} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$|DACC_{it}|$: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المقاسة بنموذج (Kothari et al., 2005)، والمعبرة عن جودة الأرباح المحاسبية.

BRD_SIZE_{it} : العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة.

BRD_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة.

BRD_MT_{it} : عدد الاجتماعات المنعقدة سنويا من طرف مجلس الإدارة.

$DUAL_{it}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي للمؤسسة، والقيمة (0) خلاف ذلك.

WOM_REP_{it} : نسبة المديرين من العنصر النسوي إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة.

NC_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التعيينات إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة.

RC_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التعويضات إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة.

⁽¹⁾ لتفاصيل أكثر حول طريقة (Van der Waerden's Formula) يرجى الإطلاع على دراسة:

- Abdellatif, Ahmed Elbadry M., (2009). **Corporate Governance Mechanisms and Asymmetric Information: An Application on the U.K. Capital Market**, Doctorat in Accounting, University of Surrey, United Kingdom
- See too: <http://www.restore.ac.uk/srme/www/fac/soc/wie/research-new/srme/modules/mod2/3/extensiona/>

SIZE_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المؤسسة في نهاية السنة.

TACC_{it} : القيمة المطلقة للمستحقات الكلية للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

ROA_{it} : صافي ربح المؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

LEV_{it} : مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل للمؤسسة على مجموع أصولها في نهاية السنة.

GROW_{it} : التغير في رقم أعمال المؤسسة بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.

CFO_{it} : التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة خلال السنة على مجموع أصولها في بداية السنة.

i : تعبر عن المؤسسة.

t : تعبر عن الفترة.

α_0 : قيمة الثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_{13}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : بواقي النموذج.

يمكن توضيح نماذج البيانات الطولية للنموذج الأول في الجدول الموالي:

الجدول (4-14): نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج الأول						
نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات
Prob.	المعامل	Prob.	المعامل	Prob.	المعامل	
0.819	0.011	0.664	0.035	0.716	0.014	BRD_SIZE
0.413	-0.031	0.842	-0.012	0.429	-0.024	BRD_IND
0.029	0.067	0.654	0.018	0.000	0.102	BRD_MT
0.300	-0.062	0.352	-0.077	0.230	-0.059	DUAL
0.993	0.000	0.935	-0.003	0.919	0.003	WOM_REP
0.001	-0.186	0.008	-0.207	0.000	-0.169	NC_IND
0.068	0.100	0.064	0.132	0.212	0.059	RC_IND
0.056	-0.105	0.622	-0.109	0.008	-0.109	SIZE
0.000	0.369	0.000	0.361	0.000	0.373	TACC
0.000	0.245	0.000	0.241	0.000	0.248	ROA
0.780	-0.010	0.116	0.100	0.198	-0.035	LEV
0.568	0.014	0.299	0.028	0.967	-0.001	GROW
0.000	-0.295	0.000	-0.327	0.000	-0.278	CFO
0.397	0.042	0.339	0.050	0.286	0.039	C
	0.138		0.375		0.165	معامل التحديد
	0.130		0.287		0.157	معامل التحديد المعدل
(0.000)	18.342	(0.000)	4.250	(0.000)	22.601	F-statistic
	1.982		2.255		1.691	Durbin-Watson stat
		(0.000)	2.562			F-test
(0.000)	104.033					BP LM-test
(0.274)	15.562					Hausman-test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

توضح نتائج الجدول أن معامل التحديد المعدل ($Adj-R^2$) لنموذج الانحدار التجميعي، ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية كان (15.7%)، (28.7%) و(13.0%) على التوالي، كما أن جميع هذه النماذج معنوية نظرا لأن القيمة الاحتمالية لاحصائية (F-statistic) كانت (0.000).

من جهة أخرى، القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan LM-test) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

وللمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية قمنا بإجراء اختبار (Hausman-test)، وقد كانت القيمة الإحصائية لإحصائية (Chi-Sq) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة (FE).

يمكن القول أن نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر النموذج الأمثل، ولغرض الوصول إلى النموذج النهائي يجب التأكد من خلو نموذج التأثيرات العشوائية من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وذلك باستخدام اختباري (Wooldridge-test) و (Likelihood Ratio LR-Test) على التوالي، ويمكن توضيح نتائج الاختبارين في الجدول الموالي:

الجدول (4-15): اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات العشوائية للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج الأول)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.819	0.229	0.050	0.011	BRD_SIZE
0.413	-0.819	0.038	-0.031	BRD_IND
0.029	2.192	0.031	0.067	BRD_MT
0.300	-1.036	0.060	-0.062	DUAL
0.993	-0.008	0.028	0.000	WOM_REP
0.001	-3.221	0.058	-0.186	NC_IND
0.068	1.829	0.055	0.100	RC_IND
0.056	-1.911	0.055	-0.105	SIZE
0.000	13.284	0.028	0.369	TACC
0.000	6.722	0.036	0.245	ROA
0.780	-0.280	0.036	-0.010	LEV
0.568	0.571	0.025	0.014	GROW
0.000	-8.006	0.037	-0.295	CFO
0.397	0.847	0.049	0.042	C
(0.565)			0.333	Wooldridge-test
(0.000)			247.11	Likelihood Ratio LR-Test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9) و (STATA.14).

توضح نتائج اختبار (Wooldridge-test) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.565) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، وتدعم هذه النتيجة قيمة اختبار (Durbin-Watson) التي تقع ضمن المجال المقبول [1.5 - 2.5].

كما تبين نتائج اختبار (Likelihood Ratio LR-test) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وللقضاء على

هذه المشكلة سيتم الاستعانة باختبار (White) الذي يتيح البرنامج الإحصائي (EViews9) لتصحيح معنوية معاملات النموذج.

يمكن توضيح النموذج النهائي المختار لدراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، بعد معالجة مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في الجدول الموالي:

الجدول (4-16): تأثير خصائص مجلس الإدارة في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج الأول النهائي)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.742	0.330	0.034	0.011	BRD_SIZE
0.429	-0.792	0.040	-0.031	BRD_IND
0.000	4.375	0.015	0.067	BRD_MT
0.278	-1.086	0.057	-0.062	DUAL
0.991	-0.011	0.022	0.000	WOM_REP
0.000	-3.689	0.050	-0.186	NC_IND
0.003	2.989	0.034	0.100	RC_IND
0.011	-2.547	0.041	-0.105	SIZE
0.000	8.325	0.044	0.369	TACC
0.000	7.753	0.032	0.245	ROA
0.797	-0.257	0.039	-0.010	LEV
0.539	0.615	0.023	0.014	GROW
0.000	-7.214	0.041	-0.295	CFO
0.251	1.148	0.036	0.042	C
			0.138	معامل التحديد
			0.130	معامل التحديد المعدل
(0.000)			18.342	F-statistic
			1.982	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

تحليل نتائج الجدول (4-16):

تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\alpha_1 = 0.011$, Prob.= 0.742)، وعليه يمكن القول أن حجم مجلس الإدارة ليس له أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (الشريف وأبو عجيبة، 2009)، (Chalaki et al., 2012)، و(Baxter and Cotter, 2009)، وتختلف مع نتائج دراسة كل من: (Chtourou et al., 2001)، (Bradbury et al., 2004)، (Houque et al., 2010)، (Soliman and) (Alves, 2012)، (Habbash, 2011)، (Mashayekhi and Bazaz, 2010)، (Ragab, 2013)، (Fodio et al., 2013)، (Zehri and Shabou, 2008)، (Khalil, 2010)، و(Khalil and Ozkan, 2016).

بالنسبة للدراسات الفرنسية، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Ben Ayed-Koubaa, 2010) و(Ayadi and Boujelbène, 2015)، وتختلف مع نتيجة دراسة (Baccouche and Omri, 2014) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية. وعليه يمكن القول أن: الفرضية الأولى مرفوضة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\alpha_2 = -0.031$, Prob.= 0.429)، وعليه يمكن القول أن استقلالية مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة كل من: (الشريف وأبو عجيبة، 2009)، (حمدان، 2012)، (Chen et al., 2007)، (Kam, 2007)، (Chalaki et al., 2012)، (Khalil and Ozkan, 2016)، (Soliman and Ragab, 2013)، (Hashim and Devi, 2008)، و(Baxter and Cotter, 2009)، ودراسة (Houque et al., 2010)، وتختلف مع نتائج دراسة: (Johari et al., 2008)، (Habbash, 2011)، (Adıgüzel, 2013)، و(Mashayekhi and Bazaz, 2010)، و(Waweru and Riro, 2013)، و(Fodio et al., 2013).

بالنسبة للدراسات الفرنسية تتوافق هذه النتيجة مع دراسة: (Ben Ayed-Koubaa, 2010) و(Ayadi and Boujelbène, 2015)، ودراسة (Garrouch et al., 2014)، وتختلف مع نتائج دراسة: (Benkraiem, 2012)، (Fakhfakh and Nasfi, 2012)، (Piot et Janin, 2004)، (Baccouche) (and Omri, 2014)، و(Benkraiem, 2008).

وعليه يمكن القول أن: الفرضية الثانية مرفوضة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية ($\alpha_3 = 0.067$, Prob.= 0.000)، ويمكن تفسير ذلك بأنه ما دامت استقلالية المجلس لا تؤثر في مستويات المستحقات الاختيارية، فإنه من المتوقع أن لا تلعب اجتماعات المجلس أي دور رقابي في الحد من إدارة الأرباح، بل العكس من ذلك، خاصة إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يفتقرون للخبرات المهنية التي تسمح لهم بأداء وظيفة الرقابة على أحسن وجه، من جهة أخرى، اكتظاظ الجدول الزمني لمجلس الإدارة تجعله أقل استجابة للتحديات الأساسية واحتياجات الرقابة، كما أن اجتماعات مجلس الإدارة في بعض الأحيان تأتي كرد فعل المجلس على الأعمال التجارية العاجلة أو الظروف الخاصة بدلا من كونها آلية للرقابة المنتظمة على جودة التقارير المالية للمؤسسة.

نتيجة دراستنا لا تتوافق مع نتائج دراسة كل من: (Adıgüzel, 2013)، (Baxter and Cotter, 2009)، (Habbash, 2011) و (Mashayekhi and Bazaz, 2010)، أما بالنسبة للدراسات الفرنسية، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Ben Ayed-Koubaa, 2010). وعليه يمكن القول أن: الفرضية الثالثة مرفوضة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي للمؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\alpha_4 = -0.062$, Prob.= 0.278)، وعليه يمكن القول أن تولي المدير التنفيذي للمؤسسة لمنصب رئيس مجلس الإدارة ليس له أي تأثير معنوي في الحد من مستويات المستحقات الاختيارية أو الرفع منها، وبالتالي ازدواجية منصب المدير التنفيذي لا يعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Hashim and Devi, 2008)، (Johari et al., 2008)، (Habbash, 2011)، و (Mashayekhi and Bazaz, 2010)، وتختلف مع نتائج دراسة كل من: (Kam, 2007)، (Soliman and Ragab, 2013)، (Khalil and Ozkan, 2016). بالنسبة للدراسات الفرنسية، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Baccouche and Omri, 2014)، (Piot et Janin, 2004)، وتختلف مع نتائج دراسة: (Ben Ayed-Koubaa, 2010) و (Ayadi and Boujelbène, 2015).

وعليه يمكن القول أن: الفرضية الرابعة مقبولة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\alpha_5 = -0.0002$, Prob.= 0.991)، لذا يمكن القول أن ارتفاع نسبة

التمثيل النسوي داخل مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي في الحد من مستويات المستحقات الاختيارية داخل المؤسسات الفرنسية والرفع من جودة أرباحها.

إن نتيجة دراستنا تتوافق مع نتيجة دراسة (Habbash, 2010) التي تمت على المؤسسات الناشطة بالمملكة المتحدة، أما بالنسبة للدراسات الفرنسية (وحسب نطاق بحثنا) فإنه لا توجد أية دراسة فحصت العلاقة بين نسبة التمثيل النسوي داخل المجلس وسلوك إدارة الأرباح.

وعليه يمكن القول أن: **الفرضية الخامسة مرفوضة.**

تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التعيينات وحجم المستحقات الاختيارية ($\alpha_6 = -0.186$, Prob.= 0.000)، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع عدد المديرين المستقلين داخل لجنة التعيينات سيعطيهم سلطة كبيرة على عملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي يجب أن تتم حسب خبراتهم المهنية وليس بالمحاباة، وهو ما يزيد من الفعالية الرقابية للمجلس ويحسن من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

هذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراسة (Habbash, 2010). أما بالنسبة للدراسات الفرنسية (وحسب نطاق بحثنا) لا توجد أية دراسة تضمنت العلاقة بين استقلالية لجنة التعيينات وجودة الأرباح.

وعليه يمكن القول أن: **الفرضية السادسة مقبولة.**

تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعويضات وحجم المستحقات الاختيارية ($\alpha_7 = 0.100$, Prob.= 0.003)، ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود تنسيق وتبادل للمعلومات بين أعضاء لجنة التعويضات المستقلين ذوي الخبرة المهنية، خاصة في حالة الغياب عن اجتماعات اللجنة، وهو ما يجعل عملية جمع المعلومات الداخلية اللازمة لوضع خطط التعويضات تتم بالاعتماد على المدير التنفيذي للمؤسسة.

هذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراسة (Liu et al., 2013) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعويضات وحجم المستحقات الاختيارية لدى المؤسسات الأسترالية، ولا تتوافق مع نتائج دراسة (Habbash, 2010) التي توصلت أيضا إلى وجود علاقة موجبة بين استقلالية لجنة التعويضات وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية، بالنسبة للدراسات الفرنسية (وحسب نطاق بحثنا) لا توجد أية دراسة فحصت العلاقة بين استقلالية لجنة التعويضات وجودة الأرباح.

وعليه يمكن القول أن: **الفرضية السابعة مرفوضة.**

4-3-2 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثاني

يفحص هذا النموذج تأثير العوامل المتعلقة بلجنة التدقيق على جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$|DACC_{it}| = \beta_0 + \beta_1 AC_PRE_{it} + \beta_2 AC_SIZE_{it} + \beta_3 AC_IND_{it} + \beta_4 AC_EXP_{it} + \beta_5 AC_MT_{it} + \beta_6 SIZE_{it} + \beta_7 TACC_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 LEV_{it} + \beta_{10} GROW_{it} + \beta_{11} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

$|DACC_{it}|$: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المقاسة بنموذج (Kothari et al., 2005)، والمعبرة عن جودة الأرباح المحاسبية.

AC_PRE_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مجلس إدارة المؤسسة يتضمن لجنة تدقيق، والقيمة (0) خلاف ذلك.

AC_SIZE_{it} : العدد الإجمالي لأعضاء لجنة التدقيق في نهاية السنة.

AC_IND_{it} : نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التدقيق إلى العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة.

AC_EXP_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت لجنة التدقيق تتضمن على الأقل مدير مستقل ذات خبرة في مجال المالية والمحاسبة (خبير مالي)، والقيمة (0) خلاف ذلك.

AC_MT_{it} : عدد الاجتماعات المنعقدة سنويا من طرف لجنة التدقيق.

i : تعبر عن المؤسسة.

t : تعبر عن الفترة.

β_0 : قيمة الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}, \beta_{11}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : البواقي.

يمكن توضيح نماذج البيانات الطولية للنموذج الثاني في الجدول الموالي:

الجدول (4-17): نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج الثاني						
نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات
المعامل	Prob.	المعامل	Prob.	المعامل	Prob.	
0.138	0.350	0.235	0.250	0.064	0.605	AC_PRE
-0.003	0.956	-0.028	0.685	0.008	0.860	AC_SIZE
-0.044	0.418	0.018	0.802	-0.087	0.052	AC_IND
-0.087	0.419	-0.117	0.351	-0.056	0.576	AC_EXP
-0.027	0.585	-0.026	0.686	-0.006	0.891	AC_MT
-0.102	0.034	-0.159	0.440	-0.091	0.009	SIZE
0.373	0.000	0.360	0.000	0.384	0.000	TACC
0.245	0.000	0.237	0.000	0.252	0.000	ROA
-0.016	0.652	0.100	0.116	-0.041	0.120	LEV
0.010	0.701	0.027	0.317	-0.008	0.743	GROW
-0.292	0.000	-0.323	0.000	-0.278	0.000	CFO
-0.043	0.704	-0.096	0.525	-0.009	0.917	C
0.129		0.372		0.151		معامل التحديد
0.123		0.285		0.145		معامل التحديد المعدل
20.086	(0.000)	4.248	(0.000)	24.193	(0.000)	F-statistic
1.976		2.244		1.673		Durbin-Watson stat
		2.681	(0.000)			F-test
119.441	(0.000)					BP LM-test
17.493	(0.094)					Hausman-test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

توضح نتائج الجدول أن معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار التجميعي، ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية كان (14.5%)، و(28.5%) و(12.3%) على التوالي، كما أن جميع هذه النماذج كانت معنوية.

تشير القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) يعتبر أنسب مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan LM-test) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) يعتبر أنسب للدراسة مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي.

من جهة أخرى، القيمة الاحتمالية لإحصائية (Chi-Sq) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) يعتبر أنسب لدراسة العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

لغرض الوصول إلى النموذج النهائي يجب التأكد من خلو نموذج التأثيرات العشوائية من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، ويمكن توضيح نتائج اختباري (Wooldridge-test) و (Likelihood Ratio LR-Test) في الجدول الموالي:

الجدول (4-18): اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات العشوائية للعلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج الثاني)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.350	0.936	0.148	0.138	AC_PRE
0.956	-0.056	0.053	-0.003	AC_SIZE
0.418	-0.810	0.055	-0.044	AC_IND
0.419	-0.809	0.108	-0.087	AC_EXP
0.585	-0.546	0.050	-0.027	AC_MT
0.034	-2.117	0.048	-0.102	SIZE
0.000	13.526	0.028	0.373	TACC
0.000	6.713	0.037	0.245	ROA
0.652	-0.451	0.036	-0.016	LEV
0.701	0.384	0.025	0.010	GROW
0.000	-7.959	0.037	-0.292	CFO
0.704	-0.380	0.112	-0.043	C
(0.566)			0.331	Wooldridge-test
(0.000)			259.54	Likelihood Ratio LR-Test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9) و (STATA.14).

توضح نتائج اختبار (Wooldridge-test) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.566) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما تبين نتائج اختبار (Likelihood Ratio LR-test) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يمكن القول أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وللقضاء على هذه المشكلة سيتم الاستعانة باختبار (White).

يمكن توضيح النموذج النهائي الذي يعبر عن العلاقة الموجودة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح، بعد معالجة مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في الجدول الموالي:

الجدول (4-19): تأثير خصائص لجنة التدقيق في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج الثاني النهائي)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.148	1.449	0.095	0.138	AC_PRE
0.913	-0.109	0.027	-0.003	AC_SIZE
0.526	-0.635	0.070	-0.044	AC_IND
0.355	-0.926	0.094	-0.087	AC_EXP
0.522	-0.641	0.043	-0.027	AC_MT
0.001	-3.418	0.030	-0.102	SIZE
0.000	8.688	0.043	0.373	TACC
0.000	7.577	0.032	0.245	ROA
0.679	-0.414	0.039	-0.016	LEV
0.677	0.416	0.023	0.010	GROW
0.000	-7.302	0.040	-0.292	CFO
0.697	-0.390	0.110	-0.043	C
			0.129	معامل التحديد
			0.123	معامل التحديد المعدل
(0.000)			20.086	F-statistic
			1.976	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

تحليل نتائج الجدول (4-19):

تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين وجود لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\beta_1 = 0.138$, Prob.= 0.148)، وعليه يمكن القول أن وجود لجنة التدقيق ليس له أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

نتيجة دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة (Kam, 2007) و (Ajward, 2011)، وتختلف مع نتائج دراسة (Baxter and Cotter, 2009) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين وجود لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

بالنسبة للدراسات الفرنسية، لا تتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Piot et Janin, 2004)، (Ben Ayed-Koubaa, 2010)، (Piot and Janin, 2005) و (Piot and Janin, 2007)، التي توصلت كلها إلى أن وجود لجنة التدقيق داخل المؤسسات الفرنسية يحد من مستويات المستحقات الاختيارية. وعليه يمكن القول أن: **الفرضية الثامنة مرفوضة.**

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين حجم لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\beta_2 = -0.003$, Prob.= 0.913)، وعليه يمكن القول أن حجم لجنة التدقيق ليس له أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Baxter, 2005)، (Baxter and Cotter, 2009)، (Alkdai and Hanefah, 2012)، و (Soliman and Ragab, 2014)، وتختلف مع نتائج دراسة كل من: (Qi and Tian, 2012)، (Fodio et al., 2013)، (Lin and Hwang, 2010)، و (Mishra and Malhotra, 2016) التي توصلت إلى أن ارتفاع حجم لجنة التدقيق يزيد من فعالية اللجنة خاصة إذا كان أعضاء اللجنة من ذوي الخبرات في مجال المالية والمحاسبة، الأمر الذي يحد من قدرة الإدارة على استخدام المستحقات المحاسبية للتلاعب بالأرباح.

بالنسبة للدراسات الفرنسية، لا تتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Ben Amar, 2014) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم اللجنة ومستويات إدارة الأرباح.

وعليه يمكن القول أن: **الفرضية التاسعة مرفوضة.**

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\beta_3 = -0.044$, Prob.= 0.526)، وعليه يمكن القول أن استقلالية لجنة التدقيق ليست لها أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Baxter, 2005)، (Baxter and Cotter, 2009)، (حمدان، 2012)، (Habbash, 2011)، (Waweru and Riro, 2013)، و (Mishra and Malhotra, 2016)، وتختلف مع نتائج دراسة كل من: (Chtourou et al., 2001)، (Bradbury et al., 2004)، (الشريف وأبو عجيبة، 2009)، (Alkdai and Hanefah, 2012)، (Qi and Tian, 2012)، (Kamarudin et al., 2012)، (Lin and Hwang, 2010)، و (Khalil and Ozkan, 2016)، التي توصلت إلى أن ارتفاع نسبة المديرين المستقلين داخل لجنة التدقيق يجعل عمل اللجنة فعالا في اكتشاف والتقرير عن المخالفات الجوهرية بالتقارير المالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة أرباح المؤسسة.

بالنسبة للدراسات الفرنسية، هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (Piot et Janin, 2004) و (Piot and Janin, 2007)، ولا تتوافق مع نتائج دراسة (Ben Amar, 2014)، التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

وعليه يمكن القول أن: **الفرضية العاشرة مرفوضة.**

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\beta_4 = -0.087$, Prob.= 0.355)، وعليه يمكن القول أن الخبرة المالية للجنة التدقيق ليست لها أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

نتيجة دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة: (Baxter, 2005)، (Baxter and Cotter, 2009)، (حمدان، 2012)، (Alkdai and Hanefah, 2012)، و (Mishra and Malhotra, 2016)، وتختلف مع نتائج دراسة (Carcello et al., 2006)، (Lin and Hwang, 2010)، و (Soliman and Ragab, 2014)، التي توصلت إلى أن تمتع لجنة التدقيق بالخبرات في مجال المالية والمحاسبة يخلق لديها القدرة على إدراك السلوكيات المتخذة من طرف الإدارة التنفيذية للتلاعب بالأرباح بشكل أكبر مقارنة بلجان التدقيق قليلة أو منعدمة الخبرة.

بالنسبة للدراسات الفرنسية، تتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Piot et Janin, 2004) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

وعليه يمكن القول أن: **الفرضية الحادية عشر مرفوضة.**

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\beta_5 = -0.027$, Prob.= 0.522)، وعليه يمكن القول أن نشاط لجنة التدقيق ليس له أي تأثير معنوي في الحد من مستويات المستحقات الاختيارية وتحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Baxter, 2005)، (Baxter and Cotter, 2009)، (الشريف وأبو عجيلة، 2009)، (Soliman and Ragab, 2014)، وتختلف مع نتائج دراسة (Qi and Tian, 2012)، و (Lin and Hwang, 2010)، التي توصلت إلى أن الاجتماعات المتكررة للجنة التدقيق تزيد من احتمال اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بالتقارير المالية وهو ما يرفع من جودة الأرباح. وعليه يمكن القول أن: الفرضية الثانية عشر مرفوضة.

3-3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثالث

يفحص هذا النموذج تأثير العوامل المتعلقة بجودة التدقيق الخارجي على حجم المستحقات الاختيارية كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية، كما سبق وأن أشرنا، يعاني هذا النموذج من مشكلة التداخل الخطي، لذا تقرر تشكيل نموذجين، كما يلي:

$$|DACC_{it}| = \gamma_0 + \gamma_1 BIG4_{it} + \gamma_2 A_SPEC_{it} + \gamma_4 NA_FEES_{it} + \gamma_5 SIZE_{it} + \gamma_6 TACC_{it} + \gamma_7 ROA_{it} + \gamma_8 LEV_{it} + \gamma_9 GROW_{it} + \gamma_{10} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (أ-3)$$

$$|DACC_{it}| = \gamma_0 + \gamma_1 BIG4_{it} + \gamma_2 A_SPEC_{it} + \gamma_3 A_FEES_{it} + \gamma_4 NA_FEES_{it} + \gamma_6 TACC_{it} + \gamma_7 ROA_{it} + \gamma_8 LEV_{it} + \gamma_9 GROW_{it} + \gamma_{10} CFO_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (ب-3)$$

حيث أن:

$BIG4_{it}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت المؤسسة يتم تدقيقها على الأقل من طرف أحد مكاتب التدقيق الأربعة كبيرة الحجم وهي: Deloitte, Ernst and Young, PriceWaterhouseCoopers, KPMG، والقيمة (0) خلاف ذلك.

A_SPEC_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان على الأقل أحد مكاتب التدقيق متخصص في القطاع الذي ينشط به العميل (نسبة الحصة السوقية لمكتب التدقيق تساوي أو تتجاوز 15% من مجموع أتعاب التدقيق لجميع مؤسسات قطاع النشاط)، والقيمة (0) خلاف ذلك.

A_FEES_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أتعاب التدقيق المدفوعة لمكتب التدقيق خلال السنة.

NA_FEES_{it} : اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أتعاب الخدمات غير التدقيقية المدفوعة خلال السنة.

$\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5, \gamma_6, \gamma_7, \gamma_8, \gamma_9, \gamma_{10}$: معاملات النموذج.

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

يمكن توضيح نماذج البيانات الطولية للنموذج (3-أ) في الجدول الموالي:

الجدول (4-20): نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج (3- أ)						
نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات
المعامل	Prob.	المعامل	Prob.	المعامل	Prob.	
-0.174	0.171	-0.379	0.185	-0.151	0.101	BIG4
0.125	0.216	0.271	0.187	0.130	0.075	A_SPEC
محذوف من النموذج						A_FEES
0.032	0.485	0.082	0.191	0.002	0.955	NA_FEES
-0.136	0.004	-0.113	0.589	-0.125	0.000	SIZE
0.373	0.000	0.365	0.000	0.383	0.000	TACC
0.249	0.000	0.248	0.000	0.251	0.000	ROA
0.001	0.984	0.126	0.049	-0.036	0.195	LEV
0.014	0.573	0.029	0.272	-0.002	0.932	GROW
-0.299	0.000	-0.345	0.000	-0.286	0.000	CFO
0.053	0.581	0.117	0.521	0.032	0.656	C
0.130		0.383		0.150		معامل التحديد
0.125		0.295		0.145		معامل التحديد المعدل
24.004	(0.000)	4.336	(0.000)	28.359	(0.000)	F-statistic
1.966		2.249		1.645		Durbin-Watson stat
		2.773	(0.000)			F-test
124.149	(0.000)					BP LM-test
		18.235	(0.033)			Hausman-test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

من الجدول يتضح أن معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار التجميعي، ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية كان (14.5%)، (29.5%) و(12.5%) على التوالي، كما أن جميع هذه النماذج كانت معنوية.

من جهة أخرى، القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن القول أن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي، كما يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan LM-test) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يمكن القول أن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

كما يتضح من الجدول، أن القيمة الإحصائية لإحصائية (Chi-Sq) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يمكن القول أن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) يعتبر النموذج الأنسب للدراسة. وللوصول إلى النموذج النهائي يجب التأكد من خلو نموذج التأثيرات الثابتة من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، ويمكن توضيح نتائج اختباري (Wooldridge-test) و(Likelihood Ratio LR-Test) في الجدول الموالي:

الجدول (4-21): اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات الثابتة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج 3 - أ)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.185	-1.326	0.285	-0.379	BIG4
0.187	1.320	0.205	0.271	A_SPEC
محذوف من النموذج				A_FEES
0.191	1.308	0.063	0.082	NA_FEES
0.589	-0.540	0.209	-0.113	SIZE
0.000	12.130	0.030	0.365	TACC
0.000	6.087	0.041	0.248	ROA
0.049	1.974	0.064	0.126	LEV
0.272	1.099	0.027	0.029	GROW
0.000	-8.116	0.042	-0.345	CFO
0.521	0.642	0.183	0.117	C
(0.653)			0.203	Wooldridge-test
(0.000)			259.950	Likelihood Ratio LR-Test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9) و (STATA.14).

توضح نتائج اختبار (Wooldridge-test) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.653) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، وتدعم هذه النتيجة قيمة اختبار (Durbin-Watson) التي تقع ضمن المجال المقبول [1.5 - 2.5].

كما تبين نتائج اختبار (Likelihood Ratio LR-test) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

يمكن توضيح الصيغة النهائية للنموذج (3- أ)، بعد معالجة مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في الجدول الموالي:

الجدول (4-22): تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي) (3- أ)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.037	-2.086	0.181	-0.379	BIG4
0.055	1.921	0.141	0.271	A_SPEC
محذوف من النموذج				A_FEES
0.023	2.285	0.036	0.082	NA_FEES
0.276	-1.089	0.104	-0.113	SIZE
0.000	8.913	0.041	0.365	TACC
0.000	6.766	0.037	0.248	ROA
0.074	1.786	0.070	0.126	LEV
0.197	1.292	0.023	0.029	GROW
0.000	-9.000	0.038	-0.345	CFO
0.366	0.903	0.130	0.117	C
			0.383	معامل التحديد
			0.295	معامل التحديد المعدل
(0.000)			4.336	F-statistic
			2.249	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

يمكن توضيح نماذج البيانات الطولية للنموذج (3-ب) في الجدول الموالي:

الجدول (4-23): نماذج البيانات الطولية المقترحة للنموذج (3-ب)						
نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات
المعامل	Prob.	المعامل	Prob.	المعامل	Prob.	
-0.167	0.191	-0.377	0.187	-0.144	0.117	BIG4
0.120	0.231	0.262	0.202	0.128	0.077	A_SPEC
-0.149	0.002	-0.089	0.560	-0.140	0.000	A_FEES
0.042	0.364	0.085	0.179	0.015	0.699	NA_FEES
محذوف من النموذج						SIZE
0.375	0.000	0.366	0.000	0.385	0.000	TACC
0.247	0.000	0.247	0.000	0.250	0.000	ROA
0.001	0.984	0.126	0.048	-0.034	0.207	LEV
0.013	0.599	0.029	0.276	-0.003	0.897	GROW
-0.301	0.000	-0.345	0.000	-0.287	0.000	CFO
0.049	0.608	0.122	0.499	0.026	0.713	C
0.131		0.383		0.152		معامل التحديد
0.126		0.295		0.147		معامل التحديد المعدل
24.202	(0.000)	4.337	(0.000)	28.744	(0.000)	F-statistic
1.969		2.251		1.650		Durbin-Watson stat
		2.753	(0.000)			F-test
121.703	(0.000)					BP LM-test
		18.128	(0.034)			Hausman-test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

يتضح من الجدول أن معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار التجميعي، ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية كان (14.7%)، (29.5%) و(12.6%) على التوالي، كما أن جميع هذه النماذج كانت معنوية.

من جهة أخرى، القيمة الاحتمالية لاختبار (F-test) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يتم قبول الفرضية البديلة، بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan LM-test) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يمكن القول أن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

يوضح الجدول أيضا أن القيمة الإحصائية لإحصائية (Chi-Sq) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أنسب للدراسة، وللوصول إلى النموذج النهائي يجب التأكد من خلو نموذج التأثيرات الثابتة من مشكلتي الارتباط الذاتي للبيانات وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، ويمكن توضيح نتائج اختباري (Wooldridge-test) و(Likelihood Ratio LR-Test) في الجدول الموالي:

الجدول (4-24): اختبار وجود مشاكل قياسية في نموذج التأثيرات الثابتة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية (النموذج 3 - ب)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.187	-1.321	0.286	-0.377	BIG4
0.202	1.277	0.206	0.262	A_SPEC
0.560	-0.583	0.153	-0.089	A_FEES
0.179	1.344	0.063	0.085	NA_FEES
محذوف من النموذج				SIZE
0.000	12.173	0.030	0.366	TACC
0.000	6.073	0.041	0.247	ROA
0.048	1.978	0.064	0.126	LEV
0.276	1.091	0.027	0.029	GROW
0.000	-8.120	0.042	-0.345	CFO
0.499	0.677	0.181	0.122	C
(0.614)			0.255	Wooldridge-test
(0.000)			256.720	Likelihood Ratio LR-Test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9) و (STATA.14).

توضح نتائج اختبار (Wooldridge-test) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.614) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، كما تبين نتائج اختبار (Likelihood Ratio LR-test) أن القيمة الاحتمالية له تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يمكن القول أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

يمكن توضيح الصيغة النهائية للنموذج (3-ب)، بعد معالجة مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في الجدول الموالي:

الجدول (4-25): تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي) (3-ب)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعامل	المتغيرات
0.041	-2.047	0.184	-0.377	BIG4
0.068	1.827	0.144	0.262	A_SPEC
0.359	-0.917	0.097	-0.089	A_FEES
0.016	2.422	0.035	0.085	NA_FEES
محذوف من النموذج				SIZE
0.000	8.970	0.041	0.366	TACC
0.000	6.825	0.036	0.247	ROA
0.071	1.808	0.070	0.126	LEV
0.204	1.272	0.023	0.029	GROW
0.000	-9.069	0.038	-0.345	CFO
0.342	0.951	0.129	0.122	C
			0.383	معامل التحديد
			0.295	معامل التحديد المعدل
(0.000)			4.337	F-statistic
			2.251	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9).

تحليل نتائج الجدولين (4-22) و(4-25):

تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية ($\gamma_1 = -0.379$, Prob.= 0.037) والنسبة للنموذج (3-أ) و($\gamma_1 = -0.377$, Prob.= 0.041) بالنسبة للنموذج (3-ب)، ويمكن تفسير ذلك بحرص مكاتب التدقيق كبيرة الحجم على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية بهدف اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية بالتقارير المالية للمؤسسة والحفاظ على سمعتها في السوق المهنية، هذا بالإضافة إلى توافرها على الموارد المادية والبشرية والتقنية التي تسمح لها باكتشاف الممارسات المحاسبية الاحتمالية مقارنة بالمكاتب صغيرة الحجم.

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Mishra and Malhotra, 2016)، (Teoh and Wong, 1993)، (Zhou and Elder, 2001)، (Chen et al., 2006)، (Choi et al., 2009)، (أبو عجيبة وحمدان، 2010)، (Mitra and Hossain, 2010)، (Gerayli et al., 2011)، (Chi et al., 2011)، (Lee et al., 2012)، (Zgarni et al., 2012)، (Tendeloo and Vanstraelen, 2008)، (Khalil, 2010)، (Salleh et al., 2012)، (Khalil and Ozkan, 2016). وتختلف مع نتائج دراسة: (Baxter, 2005)، (Jeong and Jeong, 2008)، (Johari et al., 2008)، (Baxter and Cotter, 2009)، (Habbash, 2011)، (Rho, 2004)، (Tsipouridou and Spathis, 2012)، (Alpaslan, 2013)، (Davis et al., 2000)، (Zehri, 2008)، (Challen and Siregar, 2012)، (Zehri and Shabou, 2008)، التي توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مكتب التدقيق على مستويات المستحقات الاختيارية، كما تختلف مع نتائج دراسة (Chen et al., 2007)، (Davis et al., 2000)، (Zehri, 2008)، (Challen and Siregar, 2012)، و (Zehri and Shabou, 2008)، التي توصلت إلى أن المؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (BigN) ترتبط بمستويات مستحقات اختيارية عالية مقارنة بالمؤسسات المدققة من طرف مكاتب التدقيق صغيرة الحجم.

بالنسبة للدراسات الفرنسية، نتيجة دراستنا تتوافق مع دراسة (Benkraiem, 2008)، (Benkraiem, 2012)، و (Fakhfakh and Nasfi, 2012)، وتختلف مع نتائج دراسة: (Ben Amar and Piot, 2016)، (Chabchoub, 2016)، (Piot et Janin, 2004)، (Piot and Janin, 2005)، و (Piot and Janin, 2007)، التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، كما تختلف عن نتيجة دراسة (Ben Amar, 2014)، التي توصلت إلى أن المؤسسات الفرنسية المدققة من طرف مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تتميز بمستويات عالية من المستحقات الاختيارية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

وعليه يمكن القول أن: الفرضية الثالثة عشر مقبولة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 10% ($\gamma_2 = 0.271$, Prob.= 0.055) بالنسبة للنموذج (3- أ) و ($\gamma_2 = 0.262$, Prob.= 0.068) بالنسبة للنموذج (3- ب)، ويمكن تفسير ذلك بأن التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يجعله ملما بجميع ثغرات المعايير المحاسبية والتي يمكن استخدامها من طرف المؤسسة للتأثير على رقم الأرباح، خاصة في حالة نقص استقلالية مكتب التدقيق ووجود تقارب في المصالح بينه وبين المؤسسة محل التدقيق، وتعتبر فضيحة مكتب (Arthur Andersen) وشركة (Enron) خير مثال على ذلك.

نتيجة دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة (Gul et al., 2009) و (Chi et al., 2011)، وتختلف مع نتائج دراسة كل من: (Zhou and Elder, 2001)، (Krishnan, 2003)، (Balsam et al., 2003)، (Velury, 2003)، (Zhou and Elder, 2004)، (Chen et al., 2006)، (Jenkins et al., 2006)، (Kwon et al., 2007)، (أبو عجيلة وحمدان، 2010)، (Gerayli et al., 2011)، (Challen and) (Siregar, 2012)، (Zgarni et al., 2012)، (DeBoskey and Jiang, 2012)، (حمدان، 2012) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق والمستحقات الاختيارية، كما تختلف مع نتيجة دراسة (Chen et al., 2005) و (Habbash and Alghamdi, 2016) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي لمكتب التدقيق في الحد من إدارة الأرباح.

بالنسبة للدراسات الفرنسية (وحسب نطاق بحثنا) لا توجد أية دراسة فحصت العلاقة بين التخصص القطاعي لمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

وعليه يمكن القول أن: الفرضية الرابعة عشر مرفوضة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين أتعاب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية ($\gamma_3 = -0.089$, Prob.= 0.359)، وعليه يمكن القول أن أتعاب التدقيق ليس لها أي تأثير في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية،

هذه النتيجة لا تتوافق مع نتيجة دراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2010) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح، فإرتفاع أتعاب التدقيق يعكس نوع من الرضا من قبل المدققين من خلال شعورهم بوجود نوع من التوازن بين حجم العمل وقيمة الأتعاب المحصل عليها، مما يدفعهم لبذل المزيد من الجهد وهو ما ينعكس على جودة التدقيق.

بالنسبة للدراسات الفرنسية (وحسب نطاق بحثنا) لا توجد أية دراسة فحصت العلاقة بين أتعاب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية.

وعليه يمكن القول أن: الفرضية الخامسة عشر مرفوضة.

تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وحجم المستحقات الاختيارية ($\gamma_4 = 0.082$, Prob.= 0.023) بالنسبة للنموذج (3-أ) و ($\gamma_4 = 0.085$, Prob.= 0.016) بالنسبة للنموذج (3-ب)، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع الترابط الاقتصادي بين مكتب التدقيق والمؤسسات محل التدقيق، الأمر الذي ينتج عنه تقليل لإجراءات التدقيق من طرف مكاتب التدقيق وتساؤها اتجاه استخدام المؤسسات للمستحقات المحاسبية للتأثير على الأرباح، نظرا لخوف هذه المكاتب من تقلص إيراداتها في حالة تخلي المؤسسات محل التدقيق عن خدماتها (اجتناب تخلي العميل عن خدمات مكتب التدقيق)، وبالتالي نتيجة دراستنا تدعم نتائج دراسات سابقة، التي توصلت إلى أن أتعاب الخدمات غير التدقيقية تؤثر على استقلالية المدقق وتخفض من جودة عملية التدقيق.

هذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراستي كل من (Dee et al., 2002) و (Bamahros and Wan-Hussin, 2015)، التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية والمستحقات الاختيارية، وتختلف مع نتائج دراسة (Svanström, 2013) التي توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين الأتعاب غير التدقيقية والمستحقات الاختيارية.

بالنسبة للدراسات الفرنسية (وحسب نطاق بحثنا) لا توجد أية دراسة فحصت العلاقة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وحجم المستحقات الاختيارية.

وعليه يمكن القول أن: الفرضية السادسة عشر مقبولة.

4-3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالمتغيرات الضابطة

الجدول (4-16) و(4-19) و(4-22) و(4-25) توضح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الضابطة وجودة الأرباح المحاسبية، كما يلي:

1- حجم المؤسسة (SIZE):

توضح النتائج (باستثناء النموذج الثالث) وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية كبيرة الحجم أقل استخدام للمستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح مقارنة بالمؤسسات الفرنسية صغيرة الحجم، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات كبيرة الحجم أكثر حساسية للضغوط السياسية نظرا لخضوعها لرقابة مستمرة على أدائها سواء من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية كالمحللين الماليين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وهو ما يتوافق مع افتراضات نظرية الوكالة. هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Zhou and Elder, 2001)، (Gerayli et al., 2011)، (Dee et al., 2002)، (Huguet and Gandía, 2016)، (Jenkins et al., 2006)، (Memiş and Çetenak, 2012)، (Habbash and Alghamdi, 2016)، (Kim et al., 2012).

(Baxter and)، (Krishnan, 2003)، (Carcello et al., 2006)، (Graham and Moore, 2013)
(El Mir et)، (Alkdai and Hanefah, 2012)، (Mitra and Hossain, 2010)، (Cotter, 2009
(Dunstan et)، (Qi and Tian, 2012)، (Balsam et al., 2003)، (Kam, 2007)، (Seboui, 2007
(al., 2013)، (Challen and Siregar, 2012)، و(Kamarudin et al., 2012).

بالنسبة للدراسات الفرنسية، نتيجة دراستنا تتوافق مع دراسة: (Piot et Janin, 2004)، (Piot)
(and Janin, 2007)، (Ayadi and Boujelbène, 2015)، و(Nouri and Abaoub, 2014)، وتختلف
مع نتائج دراسة: (Jouber and Fakhfakh, 2012)، (Benkraiem, 2008)، (Benkraiem, 2012)،
التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم المؤسسات الفرنسية والمستحقات الاختيارية، كما
تختلف عن نتيجة دراسة كل من: (Baccouche et al., 2013)، (Ben Amar, 2014)، (Garrouch et)،
(al., 2014)، (Baccouche and Omri, 2014)، (Sellami and Fakhfakh, 2014)، و(Daghsni et)
(al., 2016) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم المؤسسة وإدارة الأرباح.

2- حجم المستحقات الكلية (TACC):

توضح النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم المستحقات الكلية وحجم المستحقات
الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية التي يتضمن رقم أرباحها مستحقات كلية عالية تتميز بمستويات عالية
من المستحقات الاختيارية وبالتالي انخفاض جودة أرباحها.

نتيجة دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة: (Chen et al., 2005)، (Davis et al., 2000)،
(Krishnan, 2003)، (Velury, 2003)، (Lee et al., 2012)، (Zhou and Elder, 2004)،
و(Jenkins et al., 2006).

3- أداء المؤسسة (ROA):

توضح النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين أداء المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية،
فالمؤسسات الفرنسية ذات الأداء العالي المرتفع أكثر ميولا لاستخدام المستحقات الاختيارية للتلاعب
بالأرباح المعلنة مقارنة بالمؤسسات ضعيفة الأداء، هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Wood et al.,)
(2009)، (Darabi et al., 2012)، (Abadi and Al-Zyoud, 2012)، (Abadi et al., 2016)،
و(Johari et al., 2008).

بالنسبة للدراسات الفرنسية، نتيجة دراستنا تتوافق مع دراسة: (Daghsni et al., 2016)،
(Jouber and Fakhfakh, 2012)، وتختلف مع نتائج دراسة: (Nouri and Abaoub, 2014)،
(Garrouch et al., 2014)، التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين أداء المؤسسة والمستحقات

الاختيارية، كما تختلف عن نتيجة دراسة (Baccouche et al., 2013)، التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين أداء المؤسسة ومستويات المستحقات الاختيارية.

4- الرفع المالي (LEV):

فيما يخص العلاقة بين مديونية المؤسسة وسلوك إدارة الأرباح، أوضحت النتائج عدم وجود علاقة واضحة بينهما نظرا لاختلاف النتائج بين نماذج الدراسة، حيث تشير نتائج النموذجين الأول والثاني المبينة في الجدولين (4-16) و(4-19) عدم وجود علاقة معنوية بين مديونية المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Habbash, 2011)، (Baxter and Cotter, 2009)، (Zhou and Elder, 2001)، (Houque et al., 2010)، (Kim et al., 2012)، (Luchs et al., 2009)، (Dee et al., 2002)، (Baxter, 2005)، (Kam, 2007).

بالنسبة للدراسات الفرنسية، هذه النتيجة تتوافق مع دراسة: (Daghsni et al., 2016)، (Ben Amar, 2014) و(Garrouch et al., 2014).

من جهة أخرى، أظهرت نتائج النموذج الثالث المبينة في الجدولين (4-22) و(4-25) وجود علاقة معنوية موجبة بين مديونية المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 10%، فالمؤسسات الفرنسية ذات المديونية المرتفعة أكثر ميولا لاستخدام المستحقات الاختيارية مقارنة بالمؤسسات ذات المديونية المنخفضة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المؤسسات ذات المديونية العالية غالبا ما تقوم باستخدام عنصر المستحقات الاختيارية من أجل إظهار ملاءمتها المالية وموافقة شروط عقد الدين الموضوعة من طرف المقرضين، وهو ما يسهل عليها عملية التفاوض على شروط عقد الدين والاستجابة لاحتياجاتها التمويلية بأقل التكاليف.

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Tendeloo and Vanstraelen, 2008)، (Alkdai and Hanefah, 2012)، (Huguet and Gandía, 2016)، (Abadi et al., 2016)، (Darabi et al., 2012)، (Wood et al., 2009)، (Zhou and Elder, 2004)، (Velury, 2003)، (Memiş and Çetenak, 2012)، (Bassiouny, 2016)، (Bradbury et al., 2004)، (Gerayli et al., 2011)، (El Mir et Seboui, 2007)، (Choi et al., 2009)، (Ajward, 2011)، (Caramanis and Alves, 2008)، (Salleh et al., 2008)، (Qi and Tian, 2012)، (Rad et al., 2016)، (Lennox, 2008)، (Challen and Siregar, 2012)، (Adıgüzel, 2013)، و(Waweru and Riro, 2013).

بالنسبة للدراسات الفرنسية، هذه النتيجة تتوافق مع دراسة: (Jeanjean, 2001)، (Nouri and) (Abaoub, 2014)، (Piot and Janin, 2007)، (Baccouche et al., 2013)، (Baccouche and) (Omri, 2014)، و (Jouber and Fakhfakh, 2012).

5- نمو المؤسسة (GROW):

توضح النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين نمو المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، وعليه يمكن القول أن نمو المبيعات لا يعتبر من دوافع ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الفرنسية، هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (Tendeloo and Vanstraelen, 2008)، بالنسبة للدراسات الفرنسية، هذه النتيجة تتوافق مع دراسة: (Garrouch et al., 2014)، ولا تتوافق مع نتيجة دراسة: (Ayadi and) (Boujelbène, 2015) و (Nouri and Abaoub, 2014) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين نمو المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية.

6- التدفق النقدي التشغيلي (CFO)

توضح النتائج وجود علاقة معنوية سالبة بين التدفق النقدي التشغيلي وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية ذات التدفق النقدي التشغيلي المرتفع أقل ميولا اتجاه استخدام المستحقات الاختيارية مقارنة بالمؤسسات ذات التدفق النقدي التشغيلي المنخفض، وهو ما يعزز فرضية قيام المؤسسات ذات الأداء المالي الضعيف بالتلاعب بالمستحقات بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات ذات الأداء المالي الجيد. هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة: (Balsam et al., 2003)، (Dee et al., 2002)، (Alpaslan, 2013)، (Khalil, 2010)، (Alves, 2012)، (Francis and Wang, 2006)، (Chen et) (Jeong and Rho, 2004)، (Kam, 2007)، (Choi et al., 2009)، (Tsipouridou) (and Spathis, 2012)، (Houque et al., 2010)، (Chen et al., 2005)، (Zhou and Elder,) (Chen et al., 2007)، (Jenkins et al., 2006)، (Mitra and Hossain, 2010)، و (Johari et al., 2008).

بالنسبة للدراسات الفرنسية، نتيجة دراستنا تتوافق مع دراسة: (Jeanjean, 2001)، (Nouri and) (Abaoub, 2014)، (Piot et Janin, 2004)، وتختلف مع نتائج دراسة (Sellami and Fakhfakh,) (2014) التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين التدفق النقدي التشغيلي وحجم المستحقات الاختيارية.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإحصاء الوصفي والتحليل أحادي المتغير لبيانات الدراسة، والخاصة بتأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وعوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014، كمت تضمن مصفوفة الارتباط لتوضيح درجة الارتباط الموجودة بين متغيرات الدراسة المستقلة وجودة الأرباح المحاسبية، كما تناول التحليل متعدد المتغيرات (تحليل الانحدار) من خلال تطبيق نماذج البيانات الطولية.

تشير نتائج الانحدار المتعدد أن استقلالية لجنة التعيينات وارتباط المؤسسات بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4) يعتبر من العوامل التي تحد من حجم المستحقات الاختيارية بالمؤسسات الفرنسية وترفع من جودة أرباحها، كما توصلت الدراسة إلى أن أتعاب الخدمات غير التدقيقية تخفض من استقلالية مكتب التدقيق وهو ما يؤدي إلى تخفيض جودة أرباح المؤسسات الفرنسية. من جهة أخرى، توصلت الدراسة إلى أن التخصص القطاعي لمكتب التدقيق يزيد من استخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية، خاصة في حالة نقص استقلالية مكتب التدقيق ووجود تقارب في المصالح بينه والمؤسسة محل التدقيق.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين نشاط مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، وهو ما يؤكد نتيجة العديد من الدراسات التي ترى بأن كثرة عدد اجتماعات المجلس تجعله أقل استجابة للتحديات الأساسية واحتياجات الرقابة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح.

الفصل الخامس

واقع حوكمة المؤسسات

والتدقيق الخارجي في

الجزائر

تمهيد:

يعتبر موضوع حوكمة المؤسسات من أهم المواضيع التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية، ومرد ذلك، يعود للحاجة الماسة والامتامية للمؤسسات الجزائرية قصد توطيد قدراتها التنافسية للفوز برهانات وتحديات السوق المفتوحة والمتطورة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعني الأول بميثاق حوكمة المؤسسات، باعتبار المكانة الأساسية التي تحتلها في الاقتصاد الجزائري لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، لغرض استطلاع واقع حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي في الجزائر، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تقييم آليات حوكمة المؤسسات بالجزائر بايجابياتها وسلبياتها مقارنة بالتجارب الدولية في هذا المجال فرنسا كنموذج.

5-1 تقييم حوكمة المؤسسات في الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول، يعتبر القانون التجاري المصدر الرئيسي لقانون المؤسسات بها، حيث يتضمن العديد من المواد التي تشير صراحة إلى كيفية تسيير المؤسسة الجزائرية ومراقبتها، بالإضافة إلى العقوبات المترتبة عن الإخلال بتطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة على مؤسسات المساهمة، أو عن خرق القانون الأساسي للمؤسسة أو عن الأخطاء المرتكبة أثناء فترة التسيير، وسنركز في دراستنا على المؤسسات الجزائرية المساهمة والتي تنشط في القطاع الخاص، باعتبارها أهم المؤسسات التي تستوجب تطبيق آليات حوكمة المؤسسات، والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري استخدم عبارة "القائم بالإدارة" كترجمة للكلمة الفرنسية (Administrateur).

5-1-1 مجلس الإدارة، مجلس المديرين ومجلس الرقابة

لقد نص القانون التجاري الجزائري على وجود نمطين لتسيير مؤسسات المساهمة الجزائرية، يتمثل النمط الأول في الهيكل الأحادي الذي تم إصداره بموجب الأمر (59/75) المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري⁽¹⁾، ويشير إلى أن منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام يتم شغلها من طرف نفس الشخص يسمى "الرئيس المدير العام"، أما النمط الثاني فيتمثل في الهيكل المزدوج الذي تم إصداره بموجب المرسوم التشريعي رقم (08/93) المؤرخ في 1993/04/25⁽²⁾، ويشير إلى أن وظيفتي الرقابة والإدارة التنفيذية يتم شغلها من طرف هئتين مختلفين، تتمثل الهيئة الأولى في مجلس المديرين (Le directoire) الذي يضمن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، أما الهيئة الثانية فتتمثل في مجلس الرقابة (Conseil de surveillance) الذي يضمن الرقابة على أعمال الإدارة التنفيذية.

5-1-1-1 مجلس الإدارة

هناك العديد من المواد ضمن القانون التجاري تطرقت صراحة لآلية مجلس الإدارة وخصائصها، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **حجم مجلس الإدارة:** أشارت المادة (610) من القانون التجاري الجزائري إلى أنه يتولى إدارة مؤسسة المساهمة مجلس إدارة يتألف من (03) أعضاء على الأقل و(12) عضو على الأكثر، وفي حالة اندماج المؤسسة يمكن رفع عدد القائمين بالإدارة بشرط أن لا يتجاوز العدد (24) عضو.

ب- **تعيين الأعضاء ورئيس مجلس الإدارة:** حسب المادة (611) انتخاب القائمين بالإدارة وتحديد مدة عضويتهم في القانون الأساسي يتم من طرف الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية، دون

(1) القانون التجاري الجزائري، (2007)، ص. 156

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الموافق لـ 27 أبريل 1993، ص. 18-19

أن تتجاوز مدة التعيين (06) سنوات، كما أشارت المادة (613) إلى إمكانية إعادة انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة من طرف الجمعية العامة العادية.

أما المادة (617) فقد أشارت إلى إمكانية قيام مجلس الإدارة بتعيينات جديدة في حالة شغور منصب عضو مجلس الإدارة بسبب الوفاة أو الاستقالة، وفي حالة انخفاض عدد أعضاء مجلس الإدارة تحت الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا يتم استدعاء الجمعية العامة العادية من طرف المجلس قصد اتمام العدد القانوني له، أما في حالة انخفاض عدد أعضاء المجلس إلى أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون الأساسي للمؤسسة دون أن يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا، يجب على مجلس الإدارة أن يسعى في التعيينات قصد إتمام العدد في أجل قدره (03) أشهر ابتداء من أول يوم للشغور، في حين أشارت المادة (618) إلى أن التعيينات التي يقوم بها مجلس الإدارة بمقتضى المادة (617) يجب أن تعرض على الجمعية العامة العادية المقبلة للمصادقة عليها، وفي حالة عدم المصادقة، تعتبر التعيينات التي قام به المجلس سابقا صحيحة.

فيما يخص رئيس مجلس الإدارة، أشارت المادة (635) إلى أنه يجب على مجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه رئيسا له، شريطة أن يكون شخصا طبيعيا، مع تحديد أجرته، ومدة تعيين الرئيس لا يمكن أن تتجاوز مدة نيابته كقائم بالإدارة أي 06 سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابه، كما يمكن لمجلس الإدارة عزله في أي وقت حسب المادة (636)، من جهة أخرى، يمكن لمجلس الإدارة تعيين قائما بالإدارة للقيام بوظائف رئيس المجلس في حالة وقوع مانع مؤقت للرئيس أو وفاته أو استقالته أو عزله، وذلك حسب المادة (637).

ج- شروط الانتماء لمجلس الإدارة: حسب المادة (612) من القانون التجاري الجزائري لا يمكن لعضو مجلس الإدارة الانتماء في نفس الوقت لأكثر من (05) مجالس إدارة لمؤسسات مساهمة مقرها الجزائر، تهدف هذه المادة إلى الحد من تعدد وظائف أعضاء مجلس الإدارة داخل المؤسسات الأخرى، وزيادة تفرغ القائم بالإدارة لأعمال المجلس بما يزيد من الفعالية الرقابية له، إذ أن ممارسة أعضاء مجلس الإدارة للعديد من الإدارات الخارجية يمكن أن يقلل من الجهد والوقت المخصص من طرفهم لمهام الرقابة داخل المؤسسة، الأمر الذي يضعف من القدرات الرقابية للمجلس.

كما أشارت المادة (615) إلى أن لا يمكن تعيين الأجير المساهم بالمؤسسة قائما بالإدارة إلا إذا كان عقد عمله سابقا بسنة واحدة على الأقل لتعيينه ومطابقا لمنصب العمل الفعلي، والملاحظ أن القانون التجاري الجزائري لم يحدد النسبة الأقصى المسموح بها للأجراء المساهمين داخل مجلس الإدارة، على عكس القانون التجاري الفرنسي، حيث أشارت المادة (L.225-22) من القانون التجاري الفرنسي إلى أنه

لا يمكن أن يتجاوز عدد القائمين بالإدارة المرتبطين بالمؤسسة بعقد عمل ثلث $\left(\frac{1}{3}\right)$ العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة⁽¹⁾.

من جهة أخرى، أشارت المادة (619) إلى إلزامية امتلاك مجلس الإدارة 20% على الأقل من رأسمال المؤسسة، ويحدد القانون الأساسي للمؤسسة الحد الأدنى من الأسهم التي يحوزها كل قائم بالإدارة، وفي حالة عدم امتلاك القائم بالإدارة بتاريخ تعيينه للعدد المطلوب من الأسهم أو توقفت ملكيته لها فإنه يعتبر مستقبلا من مجلس الإدارة إذا لم يصحح وضعيته في أجل (03) أشهر، إن التحقق من هذا الشرط يتم سنويا من طرف محافظي الحسابات، والهدف من هذا التقييد هو ضمان الجدية في إدارة أعمال المؤسسة وحماية حقوق جميع المساهمين باعتبار أن أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين، والملاحظ أن الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة تعتبر "أسهم ضمان" لا يمكن التنازل عنها، وتعتبر ضمانا للعواقب المحتملة ضد الأفعال الإدارية المتخذة من طرف القائمين بالإدارة.

د- سلطات مجلس الإدارة والقيود المفروضة عليها: لقد تطرقت المادة (622) إلى السلطات المخولة لمجلس الإدارة للتصرف باسم المؤسسة، والتي يجب أن تمارس في نطاق موضوع المؤسسة مع مراعاة السلطات الممنوحة صراحة لجمعيات المساهمين، فمجلس الإدارة يتمتع بسلطة إدارة جميع أعمال المؤسسة (الاستثمارية، القانونية،...) مع مراعاة قرارات وتوصيات الجمعية العامة للمساهمين.

أما المادة (623) فقد أشارت إلى أن المؤسسة تلتزم في علاقاتها مع الغير حتى بأعمال مجلس الإدارة التي لا تتعلق بموضوع المؤسسة، إلا إذا ثبت أن الغير كان على علم بالتجاوز الحاصل، ولا يحتج على الغير بأحكام القانون الأساسي التي تحد من صلاحيات مجلس الإدارة، في حين أشارت المادة (624) إلى أنه يمكن لمجلس الإدارة أن يأذن لرئيسه أو المدير العام حسب الحالة، بإعطاء الكفالات أو الضمانات الاحتياطية أو الضمانات باسم المؤسسة في حدود كامل المبلغ الذي يحدده.

هـ- استقلالية مجلس الإدارة: لم يشر القانون التجاري الجزائري صراحة للمعايير التي يمكن الاستناد إليها للحكم على استقلالية القائمين بالإدارة داخل المجلس، بل اكتفى بتوضيح ما لا يمكن لعضو مجلس الإدارة القيام به، حيث أشارت المادة (616) إلى أنه لا يمكن لعضو مجلس الإدارة أن يرتبط بعقد عمل مع المؤسسة بعد تاريخ تعيينه كقائم بالإدارة، وهنا نجد أن هذه المادة جاءت لتخفيض حالات تعارض المصالح داخل المؤسسة.

كما أشارت المادة (628) إلى أنه لا يمكن عقد اتفاقيات بين المؤسسة وأحد أعضاء مجلس الإدارة سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا بإذن مسبق من مجلس الإدارة بعد تقديم تقرير من محافظ الحسابات، ونفس الأمر بالنسبة للاتفاقيات التي تتم بين المؤسسة ومؤسسة أخرى، وذلك إذا كان

⁽¹⁾ Code de commerce Français., (2017). p 166

أحد أعضاء مجلس الإدارة مالكا شريكا، مسيرا أو عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا للمؤسسة، وفي حالة عدم تحقق ذلك يجب على عضو مجلس الإدارة التصريح بذلك للمجلس، كما أشارت المادة إلى أنه لا يمكن لأعضاء المجلس توقيع عقود قروض مع المؤسسة أو فتح حسابات جارية لهم، كما يحظر عليهم جعل المؤسسة كفيلا لهم أو ضامنا احتياطيا لالتزاماتهم اتجاه الغير، ويجب على محافظي الحسابات تقديم تقرير خاص للجمعية العامة عن الاتفاقات التي رخص بها المجلس، والملاحظ أن هذه المادة جاءت أيضا لتلافي حالات تضارب المصالح وعدم الاستقلالية التي يمكن أن تؤثر على سير عمل المجلس.

من جهة أخرى، أشارت المادة (631) إلى أنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على أية أجره دائمة كانت أو غير دائمة من المؤسسة، ما عدا الأجور المبينة في المواد (632) و(633) و(634) و(639).

و- **مداولات مجلس الإدارة:** حسب المادة (626) من القانون التجاري الجزائري، تعتبر مداولات المجلس لاجية في حالة تسجيل نسبة حضور أقل من نصف عدد أعضاء المجلس، كما أن قرارات المجلس تأخذ بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم ينص القانون الأساسي للمؤسسة على نسبة معينة أكبر، ويلاحظ أن المشرع الجزائري لم يوضح الحد الأدنى للاجتماعات مجلس الإدارة، وبالتالي فإن تحديد الحد الأدنى لعدد اجتماعات المجلس يتم ضمن القانون الأساسي للمؤسسة.

ز- **ازدواجية منسبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي:** لقد أشارت المادة (638) إلى أنه يتولى رئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته، الإدارة العامة للمؤسسة ويمثل المؤسسة في علاقاتها مع الغير، هذه المادة تشير صراحة إلى إمكانية الجمع بين منسبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للمؤسسة.

ح- **تمثيل المرأة بمجلس الإدارة:** لم يشر القانون التجاري الجزائري إلى وجوب تحقيق تنوع في جنس القائمين بالإدارة داخل مجالس إدارة المؤسسات الجزائرية، على العكس من ذلك، أشارت المادة (L.225-17) من القانون التجاري الفرنسي إلى أنه يجب تحقيق تمثيل متوازن بين عنصر الذكور والإناث داخل تركيبة مجلس الإدارة، كما أشارت المادة (L.225-18-1) من نفس القانون، إلى أنه لا يجب أن تقل نسبة المديرين من كل جنس عن 40% في المؤسسات التي يتم قبول أسهمها للتداول في سوق منظمة⁽¹⁾.

ط- **ممثلو الفئات الخاصة:** لم يلزم القانون التجاري الجزائري المؤسسات المساهمة ذات الطابع الخاص بضرورة اشتغال مجالس إدارتها على ممثلين للعمال، على العكس من ذلك، أشارت المادة (11) من القانون رقم (04-88) المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، على أنه يجب أن تتضمن المؤسسة العمومية مجلس إدارة تتكون من سبعة أعضاء على الأقل واثني عشر عضو على الأكثر، من بينهم عضوان يمثلان العمال⁽²⁾، كما أشارت المادة (05) من الأمر (04-01) المؤرخ

(1) Code de commerce Français., (2017). p 164-165

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الموافق لـ 13 جانفي 1988، ص. 39

في: 20/08/2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، على أنه يجب أن يشتمل مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية العمومية أو مجلس الرقابة بها، حسب الحالة، على مقعدين لصالح العمال الأجراء⁽¹⁾. من جهة أخرى، القانون التجاري الفرنسي في مادته (L.225-27-1) أشار إلى إلزامية قيام المؤسسة المساهمة المدرجة بالبورصة والتي تشتمل على مميزات معينة (كعدد العمال) على ضرورة وجود ممثلين عن العمال ضمن مجلس إدارتها⁽²⁾.

ي- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة: حسب المادة (632) من القانون التجاري الجزائري تمنح الجمعية العامة مجلس الإدارة مبلغا سنويا ثابتا عن بدل الحضور كمكافأة عن نشاطات أعضائه، كما يمكن منح مكافآت نسبية لمجلس الإدارة، وكيفيات توزيع المبالغ الاجمالية الممثلة لبدل الحضور والنسب بين الأعضاء يتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة، كما أشارت المادة (633) إلى إمكانية منح مجلس الإدارة لأجور استثنائية عن المهام أو الوكالات المعهود بها للقائمين بالإدارة، من جهة أخرى، أشارت المادة (634) إلى إمكانية تسديد مصاريف السفر والتنقلات والمصاريف التي تحملها القائمون بالإدارة خدمة لمصلحة المؤسسة بإذن من مجلس الإدارة.

في نفس السياق، أشارت المادة (727) إلى أن دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة متوقف حسب كل حالة على دفع الأرباح للمساهمين، ولا يمكن أن يجاوز مبلغ المكافآت عشر ($\frac{1}{10}$) الأرباح القابلة للتوزيع حسب المادة (728).

5-1-1-2 مجلس المديرين ومجلس الرقابة

حسب المادة (642) من القانون التجاري الجزائري، يمكن لمؤسسة المساهمة الإشارة في قانونها الأساسي إلى خضوع المؤسسة لمجلس المديرين (directoire) ومجلس الرقابة (conseil de surveillance) في تسييرها، كما يمكن للجمعية العامة غير العادية أثناء وجود المؤسسة إدراج هذا الشرط ضمن القانون الأساسي أو إلغائه، وتشير هذه المادة صراحة إلى الحرية الممنوحة لمؤسسة المساهمة في اختيار النظام الحديث للإدارة المتمثل في مجلس المديرين ومجلس الرقابة، بشرط الإشارة لتبنيها لهذا النظام ضمن قانونها الأساسي.

5-1-1-1 مجلس المديرين

حسب المادة (643) من القانون التجاري الجزائري يتم تسيير مؤسسة المساهمة من طرف مجلس مديرين يتكون من (03) إلى (05) أعضاء، ويمارس وظائفه تحت رقابة مجلس الرقابة، كما

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الموافق لـ 22 أوت 2001، ص. 11

(2) Code de commerce Français., (2017). p 169

أشارت المادة (644) إلى أن تعيين أعضاء مجلس المديرين يتم من طرف مجلس الرقابة، ويمكن للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الرقابة عزل أعضاء مجلس المديرين وفقا للمادة (645).

في نفس السياق، أشارت المادة (646) إلى أن مدة عضوية مجلس المديرين يتم تحديدها ضمن القانون الأساسي للمؤسسة وتتراوح من (02) إلى (06) سنوات، وفي حالة عدم وجود أحكام قانونية أساسية صريحة تقدر مدة العضوية بـ (04) سنوات، ويتم تحديد الأجرة التي يتقاضاها أعضاء مجلس المديرين وكيفية دفعها من طرف مجلس الرقابة ضمن عقد التعيين، وذلك وفقا للمادة (647).

فيما يخص سلطات مجلس المديرين، أشارت المادة (648) إلى أن مجلس المديرين يتمتع بالسلطات الواسعة للتصرف باسم المؤسسة وتتراوح من (02) إلى (06) سنوات، ويجب أن تمارس هذه السلطات في حدود موضوع المؤسسة، مع مراعاة السلطات التي يخولها القانون صراحة لمجلس الرقابة وجمعيات المساهمين.

فيما يخص مداوات مجلس المديرين، أشارت المادة (650) إلى أن مداوات مجلس المديرين واتخاذ القرارات تتم حسب الشروط التي يحددها القانون الأساسي للمؤسسة.

5-1-1-2 مجلس الرقابة

أ- **حجم مجلس الرقابة:** حسب المادة (657) من القانون التجاري الجزائري يجب أن يتكون مجلس الرقابة من (07) أعضاء على الأقل و(12) عضوا على الأكثر.

ب- **تعيين الأعضاء ورئيس مجلس الرقابة:** حسب المادة (662) يتم انتخاب أعضاء مجلس الرقابة من طرف الجمعية العامة التأسيسية أو العادية، كما يمكن إعادة انتخابهم ما لم ينص القانون الأساسي على خلاف ذلك، وتحدد فترة وظائفهم بـ (06) سنوات في حالة التعيين من طرف الجمعية العامة، دون تجاوز (03) سنوات في حالة التعيين بموجب القانون الأساسي، كما أن عملية العزل تتم من طرف الجمعية العامة العادية. كما أشارت المادة (663) إلى إمكانية تعيين شخص معنوي في مجلس الرقابة بشرط تعيينه لممثل دائم له داخل المجلس. في نفس السياق، أشارت المادة (665) إلى إمكانية قيام مجلس الرقابة بتعيينات مؤقتة في حالة شغور منصب واحد أو أكثر نتيجة لوفاة أو استقالة.

فيما يخص تعيين رئيس مجلس الرقابة، فقد أشارت المادة (666) إلى أن مسؤولية تعيين الرئيس تقع على عاتق مجلس الرقابة، الذي يتولى استدعاء المجلس وإدارة المناقشات.

ج- **شروط الانتماء لمجلس الرقابة:** حسب المادة (664) لا يمكن لشخص طبيعي الانتماء لأكثر من خمسة مجالس رقابة في نفس الوقت لمؤسسات مساهمة مقرها في الجزائر، كما يجب على أعضاء مجلس الرقابة حيازة أسهم الضمانات الخاصة بتسييرهم حسب المادة (659).

د- سلطات مجلس الرقابة والقيود المفروضة عليها: حسب المادة (654) من القانون التجاري الجزائري يمارس مجلس الرقابة مهمة الرقابة الدائمة على المؤسسة، ويقوم مجلس الرقابة خلال السنة بإجراء الرقابة التي يراها ضرورية، كما يمكنه الإطلاع على الوثائق التي يراها مفيدة للقيام بمهمته وذلك حسب المادة (655)، في نفس السياق، أشارت المادة (656) إلى وجوب قيام مجلس المديرين مرة كل ثلاث أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة مالية بتقديم تقرير لمجلس الرقابة حول تسييره، مع تقديم وثائق المؤسسة قصد مراجعتها ومراقبتها، في هذه الحالة، يجب على مجلس الرقابة تقديم ملاحظاته حول التقرير المقدم من طرف مجلس المديرين وعلى حسابات السنة المالية للجمعية العامة.

هـ- استقلالية مجلس الرقابة: لم يتطرق المشرع الجزائري أيضا للمعايير التي يمكن الاستناد إليها للحكم على استقلالية أعضاء مجلس الرقابة، بل اكتفى بتوضيح ما لا يمكن لعضو مجلس الرقابة القيام به، حيث أشارت المادة (661) إلى عدم إمكانية عضو مجلس الرقابة الانتماء لمجلس المديرين، كما أشارت المادة (670) إلى عدم إمكانية عقد اتفاقيات بين المؤسسة وأحد أعضاء مجلس المديرين أو مجلس الرقابة، إلا بترخيص مسبق من مجلس الرقابة، ونفس الأمر بالنسبة للاتفاقيات التي تعقد بين المؤسسة ومؤسسة أخرى وذلك في حالة إذا كان أحد أعضاء مجلس المديرين أو مجلس الرقابة مالكا، شريكا، مسيرا، عضوا بمجلس الرقابة، أو مديرا عاما للمؤسسة.

في نفس السياق، أشارت المادة (671) إلى أنه يحظر على أعضاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة طلب قروض من المؤسسة، وجعل المؤسسة كفيلا أو ضامنا احتياطيا لالتزاماتهم اتجاه الغير، كما أشارت المادة (672) إلى أنه يجب على عضو مجلس المديرين أو مجلس الرقابة المعني بإطلاع مجلس الرقابة على الاتفاقيات التي تسري عليها أحكام المادة (670)، كما يجب على رئيس مجلس الرقابة اشعار محافظي الحسابات بكل الاتفاقيات المرخصة مع اخضاعها لمصادقة الجمعية العامة، مع إلزامية قيام محافظي الحسابات بتقديم تقرير خاص للجمعية العامة عن الاتفاقيات المرخص بها.

و- مداوات مجلس الرقابة: حسب المادة (667) لا تصح مداولة مجلس الرقابة إلا بحضور نصف عدد الأعضاء على الأقل، كما أن القرارات تتخذ بأغلبية الأعضاء الحاضرين ما لم ينص القانون الأساسي على نسبة معينة أكبر.

ز- مكافآت أعضاء مجلس الرقابة: حسب المادة (668) يمكن للجمعية العامة العادية منح أعضاء مجلس الرقابة مبلغا ثابتا كأجر مقابل نشاطهم، كما أشارت المادة (669) إلى إمكانية قيام مجلس الرقابة بمنح أجور استثنائية عن المهام أو الوكالات المعهودة لأعضاء المجلس.

5-1-2 حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة

لقد أشارت المادة (677) من القانون التجاري الجزائري إلى وجوب قيام مجلس الإدارة أو مجلس المديرين بإبلاغ المساهمين أو وضع تحت تصرفهم (قبل ثلاثين يوما من عقد الجمعية العامة) جميع الوثائق الضرورية التي تمكنهم من إبداء رأيهم وإصدار قرارات فيما يخص إدارة المؤسسة، كما يجب على المؤسسة حسب المادة (678) إبلاغ المساهمين أو وضع تحت تصرفهم كل المعلومات التالية في وثيقة أو أكثر:

- أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين وألقابهم ومواطنهم، أو عند الاقتضاء بيان المؤسسات الأخرى التي يمارس بها هؤلاء الأشخاص أعمال تسيير أو مديرية أو إدارة.
- نص مشاريع القرارات المقدمة من طرف مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.
- عند الاقتضاء، نص مشروع القرارات المقدمة من طرف المساهمين.
- تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الذي سيقدم للجمعية.
- عندما يتضمن جدول الأعمال تعيين أو فصل أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الرقابة ومجلس المديرين:

* اسم ولقب وسن المرشحين والمراجع المتعلقة بمهنتهم ونشاطاتهم المهنية طيلة السنوات الخمسة الأخيرة، لاسيما منها الوظائف التي يمارسونها أو مارسوها في مؤسسات أخرى.

* مناصب العمل أو الوظائف التي قام بها المرشحون في المؤسسة وعدد الأسهم المملوكة بها.

- إذا كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة العادية، فيجب أن يذكر جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة والتقرير الخاص بمحافظي الحسابات المبين لنتائج المؤسسة خلال كل سنة مالية من السنوات الخمس الأخيرة، أو كل سنة مالية مغلقة منذ إنشاء المؤسسة أو اندماجها مع مؤسسة أخرى.
- إذا كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة غير العادية، فيجب تقديم تقرير محافظي الحسابات عند الاقتضاء.

في نفس السياق، أشارت المادة (680) من القانون التجاري الجزائري إلى حق المساهم في الإطلاع خلال خمسة عشرة يوما السابقة من انعقاد الجمعية العامة، على ما يلي:

- جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والميزانية، وقائمة أعضاء مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو مجلس الرقابة.

- تقارير محافظي الحسابات التي سترفع للجمعية العامة.

- المبلغ الإجمالي المصادق عليه من طرف محافظي الحسابات، والتعويضات المدفوعة للأشخاص الخمسة الأكثر تعويضا.

في حالة رفض المؤسسة تبليغ الوثائق كليا أو جزئيا خلافا لأحكام المواد (677) و(678) و(680) و(682)، فيمكن للجهة القضائية المختصة بناء على طلب المساهم أمر المؤسسة بتبليغ هذه الوثائق تحت طائلة الإكراه المالي، وذلك وفقا للمادة (683).

في نفس السياق، أشارت المادة (715) مكرر-08 إلى إمكانية طلب مساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل ($\frac{1}{10}$) من رأس مال المؤسسة التي تلجأ للدخار العلني من العدالة وبناء على سبب مبرر رفض محافظ الحسابات المعين من طرف الجمعية العامة. في حالة حدوث خطأ أو مانع لمحافظي الحسابات، يمكن بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو الجمعية العامة أو من مساهم أو أكثر يمثلون على الأقل ($\frac{1}{10}$) من رأس مال المؤسسة، إنهاء مهام محافظي الحسابات قبل انتهاء عهدتهم القانونية عن طريق الجهة القضائية المختصة، وذلك حسب المادة (715) مكرر-09.

أما المادة (715) مكرر-11 فقد أشارت إلى أنه يمكن لمحافظ الحسابات طلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، الذي يتعين عليه الرد على كل الوقائع التي من شأنها عرقلة استمرار الاستغلال والتي اكتشفها أثناء ممارسة مهامه، وفي حالة انعدام الرد أو إذا كان الرد ناقصا، يطلب محافظ الحسابات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين استدعاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة للمداولة في الوقائع الملاحظة، مع استدعاء محافظ الحسابات لهذه الجلسة، وفي حالة عدم احترام هذه الأحكام، يجب على محافظ الحسابات تقديم تقرير خاص لأقرب جمعية عامة مقبلة أو لجمعية عامة غير عادية، في حال الاستعجال، يقوم بنفسه باستدعائها لتقديم خلاصته.

يمكن القول أن المشرع الجزائري أقر العديد من المواد التي تهدف صراحة إلى حماية مصالح المساهمين وجميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

3-1-5 رقابة مؤسسات المساهمة

حسب المادة (715) مكرر-04 تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين محافظا للحسابات أو أكثر لمدة (03) سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين في جدول المصنف الوطني، تتمثل مهمتهم الدائمة في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة، ومراقبة انتظام حسابات المؤسسة وصحتها، والتحقق من صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة للمساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها.

كما أن هناك مهام أخرى لمحافظ الحسابات تتمثل في:

- المصادقة على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والميزانية وصحة ذلك.

- التحقق من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.
 - إجراء التحقيقات أو الرقابة التي يرونها مناسبة طيلة السنة.
 - استدعاء الجمعية العامة في الحالات الاستعجالية.
- في حالة عدم تعيين الجمعية العامة لمحافظي الحسابات أو في حالة وجود مانع، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر المؤسسة، بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.
- لتحقيق استقلالية محافظ الحسابات أشارت المادة (715) مكرر-06 إلى الفئات التي لا يمكن تعيينها كمحافظ لحسابات مؤسسة المساهمة كما يلي:
- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، للقائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة.
 - القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس الرقابة، وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس الرقابة للمؤسسات التي تمتلك $(\frac{1}{10})$ من رأس مال المؤسسة، أو إذا كانت المؤسسة نفسها تمتلك $(\frac{1}{10})$ من رأس مال هذه المؤسسات.
 - أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم (غير نشاط محافظ حسابات) على أجرة أو مرتب، سواء من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس الرقابة.
 - الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف (باستثناء محافظ الحسابات) في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.
 - الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس الرقابة، في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.
- في نفس السياق، أشارت المادة (715) مكرر-07 إلى أن تعيين محافظي الحسابات يكون لثلاث سنوات مالية، والملاحظ أن عهدة محافظ الحسابات تم تحديدها من طرف المشرع الجزائري بثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهذا بهدف زيادة استقلاليته وتخفيض العلاقات الشخصية التي يمكن أن تنشأ بينه وبين الإدارة. كما أشارت المادة (715) مكرر-12 إلى أنه يتم استدعاء محافظي الحسابات لاجتماعات مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، الذي يقر حسابات السنة المالية السابقة وجميع جمعيات المساهمين، أما فيما يخص المخالفات المكتشفة، فقد أشارت المادة (715) مكرر-13 إلى قيام محافظي الحسابات بعرض المخالفات الملاحظة على الجمعية العامة. مع إلزامية إطلاع وكيل الجمهورية بالأفعال التي تعتبر جنحا. وحسب المادة (715) مكرر-14 يعتبر محافظو الحسابات

مسؤولون عن الأضرار الناجمة عن اللامبالاة والأخطاء المرتكبة عند ممارسة وظائفهم، وبالتالي إلقاء المسؤولية على عاتق محافظ الحسابات جاءت لزيادة درجة التزامه المهني وجديته.

5-1-4 المسؤولية المدنية والعقوبات الجزائية

حسب المادة (715) مكرر-23 يعتبر القائمون بالإدارة مسؤولين على وجه الانفراد أو التضامن حسب الحالة، تجاه المؤسسة أو الغير، عن المخالفات التي تمس بالأحكام التشريعية أو التنظيمية المطبقة على مؤسسات المساهمة، أو عن خرق القانون الأساسي، أو عن الأخطاء المرتكبة أثناء تسييرهم.

بالإضافة للمسؤولية المدنية، فرض المشرع الجزائري عقوبات جزائية على القائمين بالإدارة في حالة ارتكابهم لمخالفات تتعلق بتأسيس مؤسسات المساهمة، مخالفات متعلقة بمديرية مؤسسات المساهمة وإدارتها، المخالفات المتعلقة بجمعيات المساهمين، المخالفات المتعلقة بالتعديلات الحاصلة على رأس مال مؤسسة المساهمة، والمخالفات المتعلقة بمراقبة مؤسسات المساهمة، المخالفات المتعلقة بحل مؤسسات المساهمة، المخالفات النوعية المتعلقة بمؤسسات المساهمة، المخالفات المتعلقة بالتصفية، وذلك حسب المواد (806) إلى غاية المادة (842) من القانون التجاري الجزائري.

5-1-5 سوق رأس المال كآلية للرقابة

يمكن اعتبار القوانين المصدرة من طرف الهيئات المنظمة لعمل البورصة (في الجزائر نجد لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB) من بين الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات، خاصة ما يتعلق بالإدراج ضمن البورصة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للمؤسسة وتنظيم العروض العامة للأسهم، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن دور هذه الهيئة يبقى محدود نسبيا حيث نجد أن معظم المؤسسات لا تلتزم بمبدأ الإفصاح عن معلوماتها المالية بالإضافة عن المعلومات المتعلقة بحوكمة المؤسسات، هذا بالإضافة إلى عدم إلزام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة المؤسسات الجزائرية المدرجة بالبورصة على تطبيق توصيات الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات بهدف حماية المستثمرين والمساهمين وزيادة حجم المعاملات التي تتم على مستوى البورصة، كما أن هذا التطبيق وفي حالة وجوده إلا أنه يبقى ضعيف ومحدود نسبيا، باستثناء بعض المؤسسات التي أعطت أهمية كبيرة لحوكمة المؤسسات وآلياتها كمؤسسة (BIOPHARM) المنضمة حديثا لبورصة الجزائر.

5-2 ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر

إلى غاية 2004، لم تكن قضية حوكمة المؤسسات مطروحة للنقاش في الجزائر بشكل عام، خاصة وأن العديد من المؤسسات الناشطة على مستوى الاقتصاد الجزائري قبل تلك الفترة كانت مملوكة للدولة الجزائرية، والتي تخضع أساسا للقانون التجاري وتمارس على أعمالها التسييرية رقابة مفروضة بشكل دوري من طرف الجهات الحكومية كالمفتشيات واللجان الوزارية.

5-2-1 ظهور حوكمة المؤسسات في الجزائر

يعتبر انطلاق الجزائر في مشاورات مع منظمة التجارة الدولية من أهم الأسباب التي دفعت الدولة الجزائرية إلى القيام بإصلاحات على مستويات عديدة، خاصة وأن العديد من التقارير الدولية صنفت الجزائر في مراتب متقدمة في قضايا الفساد المالي والإداري مع ضعف آليات مكافحة هذا الفساد. إن التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية الدولية حتمت على الدولة الجزائرية القيام بإصلاحات عديدة، أهمها إصلاح النظام المحاسبي الجزائري عن طريق تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007، المستند إلى معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، والذي يهدف إلى سد النقص الذي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني والمتعلقة بالقياس والإفصاح، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية التي ستعكس بالإيجاب على تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف الجهات المستخدمة لهذه المعلومات، هذا بالإضافة إلى عقد الجزائر لأول ملتقى دولي حول الحكم الراشد في جويلية 2007، الذي أوصى بضرورة إصدار ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر، وقد تجسدت هذه التوصية فعلا بإعداد فريق عمل متعدد التمثيل مكون من فريق من المختصين يترأسهم السيد "عثماني سليم" تحت تسمية (GOAL08)، حيث تم إصدار أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر سنة 2009 بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وتحت إشراف وتوجيهات العديد من الهيئات والمؤسسات المالية الدولية كمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبرنامج (MEDA) لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) تحت عنوان "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر"، هذا الميثاق هو ثمرة لسلسلة أعمال فريق العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008، وتعتبر مبادئ حوكمة المؤسسات المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004 من أهم المراجع التي استلهم منها فريق العمل مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية، وبطمح هذا الميثاق إلى إعطاء انطلاقة جديدة لترقية حوكمة المؤسسات ضمن بعد شامل ودائم للمؤسسة الجزائرية.

تشكل المؤسسة نظاما مفتوحا على الأطراف المكونة لمحيطها والتي تتفاعل معها بطريقة وثيقة ودائمة، تشمل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والإدارات العمومية، والموارد البشرية وغيرها من المؤسسات التي تنشط في فضاءها التنافسي: كالزبائن والموردين والمنافسين، هذه الأطراف ملزمة بالاندماج في علاقة تفاعلية، يكون الجميع فيها فائز وذلك بواسطة تحسين المؤسسة لعلاقتها مع بيئتها، بما يزيد من مصداقيتها وجاذبيتها وتغيير نظرة الغير لها⁽¹⁾. وحسب الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات

(1) فريق عمل برئاسة السيد عثمان سليم، (2009)، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، الجزائر، ص. 14، متوفر على الموقع التالي:

<http://www.algeriacorporategovernance.org>

هذا المنهج الجديد للمؤسسة يستوجب التركيز على ضبط وبدقة حقوق وواجبات ومسؤوليات الأطراف الفاعلة مع المؤسسة سواء الداخليين أو الخارجيين، وعلاقاتهم المتبادلة بالنظر للطابع الاحترازي للأحكام المتخذة بهذا الاتجاه، بما يؤدي إلى تقليل المخاطر العديدة التي تهدد المؤسسة.

يشير فريق العمل إلى أن رهانات ميثاق حوكمة المؤسسات تكتسي طابع استراتيجي يتجاوز النطاق الجزئي للمؤسسة نفسها وبيئتها، ليؤثر على نوعية نموذج اقتصاد السوق المتبنى، مما يستوجب على المؤسسات الجزائرية الاقتناع بأن مصلحتها في تبني ميثاق حوكمة المؤسسات، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مطالبة أكثر من ذي قبل بتحسين نفسها ضد الصعوبات التي تعترضها من خلال تبنيها لقواعد التسيير الشفاف والاستقرار والانضباط والصورة الحسنة، ومن المؤكد، أن تبني المؤسسات الجزائرية لهذا الميثاق العملي سيسمح بتحسين صورتها وجاذبية الاقتصاد الوطني.

حسب الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات، مفهوم الحكم الراشد في معناه الأكثر شمولاً، يعتبر تلك: "العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة، من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها"، كما عرف الميثاق حوكمة المؤسسات بأنها عبارة عن: "فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة"، بواسطة⁽¹⁾:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

5-2-2 مضمون الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات

لقد تضمن الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات جزئين وملاحق، حيث وضح الجزء الأول الدوافع التي تجعل تبني حوكمة المؤسسات أمر ضروري بالنسبة للمؤسسات الجزائرية خصوصاً في الوقت الراهن، أما الجزء الثاني فتطرق إلى المعايير الأساسية لحوكمة المؤسسات، حيث قام بتوضيح:

- الأطراف الفاعلة الداخليين وعلاقاتهم المتبادلة: الجمعية العامة للمساهمين (حقوق المساهمين، المهام الأساسية للجمعية العامة، توزيعات الأرباح)، مجلس الإدارة (مهام مجلس الإدارة، مبادئ عمل مجلس الإدارة، تشكيلة مجلس الإدارة، اللجان المتخصصة)، المديرية (دورها ومهامها، تشكيلتها، التعويضات الممنوحة لها وتقييمها).

- علاقات المؤسسة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين: السلطات العمومية، البنوك والهيئات المالية الأخرى، الموردين، الزبائن، العمال، المنافسين.

- الجودة والإفصاح عن المعلومات: الالتزامات القانونية والخطوات التطوعية، جودة المعلومات المالية.

(1) فريق عمل برئاسة السيد عثمان سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 14-16

- انتقال ملكية المؤسسة.

فيما يتعلق باللجان المتخصصة (Les Comités Spécialisés)، أشار الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات إلى أنه يمكن لمجلس الإدارة إنشاء لجان متخصصة على مستواه، تضطلع هذه اللجان بمهمة تقديم التوضيحات وتنوير القائمين بالإدارة ومساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ قراراته، ويمكن تشكيل لجان متخصصة للقيام بالمهام التالية:

- الإشراف على عملية التدقيق والرقابة المالية للمؤسسة.

- التفكير حول إستراتيجية المؤسسة.

- اختيار الإطارات المسيرة للمؤسسة وتحديد أجورها ومكافآتها.

حسب الميثاق اختصاص هذه اللجان لا يتعدى إسداء الرأي فقط ولا يمكنها أن تحل محل مجلس الإدارة، كما ترجع لمجلس الإدارة سلطة التقدير ما إذا كان من الضروري إنشاء لجان متخصصة أو لا، وفي حالة تشكيلها يجب على المجلس إعلام كل المساهمين مع توضيح عهدة اللجان، تشكيلتها، وإجراءات عملها (1).

بالرغم من أن ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر يعتبر خطوة مهمة وإيجابية خاصة وأنه يهدف إلى تحسين طريقة تسيير المؤسسات الجزائرية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، إلا أن هذا الميثاق يبقى غامضا نوعا ما ويعاني من بعض النقائص ويتطلب تحسينات أكبر، وكمثال على ذلك:

- على عكس قانون الحوكمة في فرنسا، نجد أن الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات تم اصداره بشكل خاص للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الركيزة الأساسية المكونة للاقتصاد الجزائري، في حين أن آليات وتوصيات قانون الحوكمة ينبغي أن توجه لجميع المؤسسات الجزائرية بأنواعها الخاصة منها والعمومية، صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم، مع التركيز على المؤسسات المدرجة بالبورصة.

- لم يشر الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات إلى الخصائص النوعية الواجب توافرها في مجلس الإدارة، واكتفى بضرورة تحقيق توازن في تشكيلة مجلس الإدارة من حيث الخبرة والمهارات.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وعلى خطى القانون التجاري، لم يتطرق فريق العمل إلى المعايير العامة الواجب الاستناد إليها للحكم على استقلالية القائم بالإدارة، بل اكتفى بالإشارة إلى أنه يمكن اعتبار القائمين بالإدارة مستقلين في حالة عدم وجود علاقة بينهم وبين الفريق التنفيذي أو مع المساهمين. من جهة أخرى، لم يوضح الميثاق النسبة الأدنى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة الواجب تحققها، حتى يعمل المجلس بعيدا عن الضغوطات.

(1) فريق عمل برئاسة السيد عثمانى سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 39

- على عكس تقارير حوكمة المؤسسات الفرنسية، لم يوضح الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات طريقة تشكيل اللجان المتخصصة داخل مجلس الإدارة، كما لم يوضح الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه اللجان وأعضائها، كالحجم، ونسبة الاستقلالية، والنشاط، والخبرات، والمؤهلات المطلوبة ... الخ.

باختصار، يمكن القول أن الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات جاء مقتضبا ولم يغطي جميع جوانب حوكمة المؤسسات، فالملاحظ أن معظم المؤسسات الجزائرية وبالرغم من إصدار هذا الميثاق إلا أنه ما زال لديها غموض فيما يخص العديد من آليات الحوكمة كاللجان المتخصصة.

3-5 الرقابة القانونية للحسابات في الجزائر

تعتبر المحاسبة والتدقيق الخارجي من المهن التي أولى لها المشرع الجزائري اهتماما كبيرا، خاصة في ظل انفتاح الجزائر على الأسواق الدولية، ومحاولة الدولة الجزائرية جذب الاستثمارات الأجنبية التي تستلزم تهيئة المناخ الاستثماري وتحسينه، وقد تجلّى هذا الاهتمام بإصدار العديد من القوانين والمراسيم التنظيمية كالقانون رقم (08-91) المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والقانون رقم (01-06) المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون رقم (11-07) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي المعدل، والقانون رقم (01-10) المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وتهدف هذه قوانين إلى تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية والحد من الفساد بأنواعه سواء المالي أو الإداري، وبالتالي زرع الثقة في أوساط مستخدمي هذه المعلومات سواء الداخليين أو الخارجيين، والتي من المحتمل أن تزيد من حركية الاستثمارات وتحسن من مناخ الأعمال في الجزائر خاصة في ظل تراجع عائدات الجباية البترولية.

1-3-5 القانون رقم (01-10)

يهدف القانون رقم (01-10) إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث حدد هذا القانون أهم المتطلبات الواجب توفرها لضمان السير الحسن لعملية الرقابة القانونية للحسابات، وحسب المادة (23) منه يضطلع محافظ الحسابات بالمهام التالية⁽¹⁾:

- الإشراف على انتظام وصحة الحسابات السنوية ومطابقتها لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات المؤسسة.

- فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير المقدم للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الموافق لـ 11 جويلية 2010، ص. 7

- إبداء رأي فني في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين.

- تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة محل الرقابة والمؤسسات التابعة لها، أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

- إعلام المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص تم اكتشافه أو أطلع عليه والذي من الممكن أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.

هذه المهام تخص فحص قيم ووثائق المؤسسة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير، وبالتالي نجد أن هذه المادة (23) تركز على ضرورة احترام الصلاحيات الممنوحة لمحافظ الحسابات وعدم تجاوزها.

فيما يخص فترة الارتباط بين المؤسسة ومكتب محافظة الحسابات، أشارت المادة (27) من القانون رقم (01-10) إلى أن عهدة محافظ الحسابات يتم تحديدها بـ "ثلاث سنوات" قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهديتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات، وبالتالي هذه المادة جاءت لتأكيد التغيير الإلزامي لمحافظ الحسابات والحد من طول فترة العلاقة بين المؤسسة والمدقق الخارجي، وهو ما يساهم في زيادة استقلالية محافظ الحسابات بالجزائر.

فيما يخص التدقيق المشترك، أشارت المادة (29) من القانون رقم (01-10) إلى أنه يمكن للمؤسسة تعيين أكثر من محافظ حسابات، وبالتالي المشرع الجزائري سمح بالتدقيق المشترك بين مكاتب محافظة الحسابات، الذي يساهم حسب العديد من الدراسات في تحسين جودة العملية التدقيقية.

لتسهيل مهمة محافظ الحسابات، أشارت المادة (31) من القانون (01-10) إلى حق محافظ الحسابات في الإطلاع على السجلات المحاسبية للمؤسسة والموازنات والمراسلات والمحاضر... الخ التابعة للمؤسسة، مع إمكانية طلبه من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للمؤسسة كل التوضيحات والمعلومات التي يراها مناسبة، كما أشارت المادة (32) من نفس القانون، إلى إمكانية حصول محافظ الحسابات على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المرتبطة بها أو المؤسسات التي لها علاقة مساهمة معها.

فيما يخص المتابعة الدورية، أشارت المادة (33) من القانون (01-10) إلى أنه يجب على القائمين بالإدارة تقديم لمحافظ الحسابات كل (06) أشهر على الأقل كشفا محاسبيا، وبالتالي يمكن القول أن هذه المادة تشير إلى ضرورة إطلاع محافظ الحسابات بشكل دوري على الوضعية المالية للمؤسسة.

فيما يخص أداء مهمة التدقيق، أشارت المادة (35) من القانون (01-10) إلى أن محافظ الحسابات في الجزائر ملزم بتطبيق معايير التدقيق عند أداء مهمة التدقيق، كما أنه ملزم بتحديد مدى

وكيفية أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيروتتها في إطار رسالة مرجعية، يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه.

فيما يخص أتعاب محافظ الحسابات، أشارت المادة (37) من القانون (10-01) إلى أن تحديد الأتعاب يتم في بداية مهمة التدقيق من طرف الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة، ولا يمكن لمحافظ الحسابات تلقي أية أجره أو امتياز مهما كان شكله باستثناء الأتعاب والتعويضات في إطار مهمته، ولا يمكن احتساب الأتعاب بأي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من المؤسسة.

فيما يخص مسؤولية محافظ الحسابات، أشارت المادة (59) إلى أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته، كما أشارت المادة (61) إلى أن محافظ الحسابات يعد مسؤولاً اتجاه المؤسسة محل التدقيق عن الأخطاء المرتكبة أثناء تأدية مهامه، في نفس السياق، أكدت المادة (62) على أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.

فيما يخص الخدمات غير التدقيقية، أشارت المادتين (64) و(65) من القانون (10-01) إلى قائمة الخدمات المحظور تقديمها من طرف محافظ الحسابات للمؤسسة محل التدقيق، إذ أشارت المادة (64) إلى أنه لتحقيق ممارسة مهنة محافظ الحسابات بكل استقلالية فكرية وأخلاقية، يجب عدم الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس المؤسسة.

أما المادة (65) فقد أشارت إلى أنه يمنع على محافظ الحسابات ما يلي:

- القيام مهنياً بمراقبة حسابات المؤسسات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.
- قبول مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى مؤسسة يدقق حساباتها.
- شغل منصب مأجور في المؤسسة التي راقبها بعد أقل من (03) سنوات من انتهاء عهده.

فيما يخص تدعيم استقلالية محافظي الحسابات، أشارت المادة (66) من القانون (10-01) إلى أنه لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى، لا سيما في شكل قروض أو تسيقات أو ضمانات من المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس المؤسسة، كما أشارت المادة (67) إلى أنه يمنع على محافظ الحسابات القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة، أما المادة (68) فقد أشارت إلى أنه في حالة لجوء المؤسسة لخدمات أكثر من محافظ حسابات فإنه يجب أن لا

يكونوا تابعين لنفس السلطة، وألا تربطهم أية مصلحة، وألا يكونوا منتمين إلى نفس مؤسسة محافظة الحسابات، في حين أشارت المادة (70) إلى أنه يمنع على محافظ الحسابات السعي لدى المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية، كما يمنع عليه البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى، وبالتالي يمكن القول أن المشرع الجزائري أقر العديد من التشريعات التي تضمن استقلالية محافظ الحسابات.

من جهة أخرى، هناك العديد من المراسيم التنظيمية التي تم إصدارها من طرف الحكومة الجزائرية لتنظيم مهنة محافظة الحسابات نذكر منها ما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم (11-73) المؤرخ في 16 فيفري 2011 والمحدد لكيفية ممارسة المهنة التضامنية لمهنة محافظة الحسابات.

- المرسوم التنفيذي رقم (11-202) المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها وأجال إرسالها.

- المرسوم التنفيذي رقم (11-393) المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 المحدد لشروط وكيفيات سير الترخيص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترشحين.

- المرسوم التنفيذي رقم (13-10) المؤرخ في 13 جانفي 2013 المحدد لدرجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم والعقوبات المقابلة لها.

- القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

- القرار المؤرخ في 12 جانفي 2014 المحدد لكيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات.

5-3-2 المعايير الجزائرية للتدقيق

فيما يخص معايير التدقيق، تجدر الإشارة إلى أنه إلى غاية بداية سنة 2016 لم يقم المشرع الجزائري والهيئات المنظمة لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر بوضع أية معايير للتدقيق يمكن إتباعها من طرف المهنيين عند أداء مهمتهم، بل اكتفى المشرع الجزائري بالإشارة إلى بعض معايير التدقيق المتعارف عليها مهنيا من خلال إصدار بعض المواد القانونية ضمن القانون التجاري الجزائري والمراسيم التنظيمية والقرارات التي تهدف إلى تنفيذ عملية التدقيق بكل فعالية: كالمعايير الخاصة باستقلالية محافظ الحسابات، معايير إعداد تقارير التدقيق... الخ، إلا أنه ابتداء من فيفري 2016 تم إصدار المعايير

الجزائرية للتدقيق من طرف المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) بموجب القرار رقم (02) المؤرخ في 04 فيفري 2016، وقد تضمن هذا القرار أربعة معايير كما يلي⁽¹⁾:

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210: اتفاق حول أحكام مهام التدقيق.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505: التأكيدات الخارجية.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560: أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580: التصريحات الكتابية.

ليليه بعد ذلك القرار رقم (150) المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، وقد تضمن هذا القرار أربعة معايير كما يلي⁽²⁾:

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500: العناصر المقنعة.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510: مهام التدقيق الأولية - الأرصدة الافتتاحية.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية.

ليليه بعد ذلك القرار رقم (23) المؤرخ في 15 مارس 2017، وقد تضمن هذا القرار أيضا أربعة معايير كما يلي⁽³⁾:

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520: الإجراءات التحليلية.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570: استمرارية الاستغلال.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.

إن الهدف العام من إصدار هذه المعايير هو تحسين جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في الجزائر، وذلك بالرغم من النقائص التي تكتنف عملية إصدار هذه المعايير، إذ لا توجد سياسة

⁽¹⁾ القرار رقم (02) المؤرخ في 04 فيفري 2016 للسيد وزير المالية المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق (210- 505- 560- 580)، متوفر

على الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، تاريخ الإطلاع عليه [20/06/2017]

⁽²⁾ القرار رقم (150) المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 للسيد وزير المالية المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق (300- 500- 510- 700)، متوفر

على الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، تاريخ الإطلاع عليه [20/06/2017]

⁽³⁾ القرار رقم (23) المؤرخ في 15 مارس 2017 للسيد وزير المالية المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق (520- 570- 610- 620)، متوفر

على الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، تاريخ الإطلاع عليه [20/06/2017]

واضحة لتجسيد هذه المعايير والزامية تطبيقها بالنسبة لمحافظي الحسابات، مع نقص الدورات التكوينية والتدريبية المقدمة لمحافظي الحسابات لمساعدتهم على فهم واستيعاب هذه المعايير.

3-3-5 الرقابة على جودة التدقيق الخارجي

لتحسين جودة عملية التدقيق الخارجي، أشار المشرع الجزائري في المادة (05) من القانون (10-01) إلى أنه تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة العديد من اللجان المساعدة، من بينها لجنة مراقبة النوعية التي تختص حسب المادة (22) من المرسوم التنفيذي (11-24) المؤرخ في 27 جانفي 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره⁽¹⁾، بما يلي:

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات.
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية.
- ضمان نوعية التدقيق الموكلة للمهنيين.
- إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب.
- ضمان متابعة احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية.
- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

يمكن القول أن المشرع الجزائري أعطى أهمية كبيرة لضمان جودة الخدمات المقدمة من قبل محافظي الحسابات، إلا أن التشريع لا يكفي وحده لتحقيق هذه الجودة، إذ يجب طرح سياسات وإجراءات فعالة لرقابة الجودة مع إلزامية تطبيقها على مستوى مكاتب محافظة الحسابات في أرض الواقع، والافتداء بالتجارب الدولية في هذا المجال على غرار التجربة الأمريكية الرائدة، هذا بالإضافة إلى تفعيل نظام التعليم المهني المستمر لمساعدته على تطوير مهارات وكفاءات محافظي الحسابات، وإصدار الأحكام المهنية بكل موضوعية.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الموافق لـ 02 فيفري 2011، ص. 7

خلاصة الفصل:

يعتبر موضوع حوكمة المؤسسات من أهم المواضيع التي تستقطب انتباه الحكومات في الآونة الأخيرة، لما لها من إيجابيات في تحسين طريقة تسيير المؤسسات والحفاظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي للبلد، الجزائر وكغيرها من الدول أبدت اهتماما بحوكمة المؤسسات، وتجلّى ذلك في إقرار العديد من الآليات كآلية مجلس الإدارة ومجلس المديرين ومجلس الرقابة، حيث تطرق القانون التجاري إلى العديد من الأمور التي تحكم هذه المجالس كالحجم، طريقة تعيين الأعضاء، شروط الانتماء، والسلطات الممنوحة، الاستقلالية، المداولات، والمكافآت المقدمة لأعضاء المجلس.

في نفس السياق، أقر المشرع الجزائري العديد من المواد التي تهدف إلى تفعيل الرقابة على مؤسسات المساهمة، وحماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، وزيادة المسؤولية المدنية وفرض عقوبات جزائية على القائمين بالإدارة في حال ارتكابهم لمخالفات، هذا بالإضافة إلى إصدار الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات الذي جاء في وقت حساس جدا، لتغطية النقص المتعلقة بحوكمة المؤسسات على مستوى الاقتصاد الجزائري.

من جهة أخرى، أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا بمهنة التدقيق الخارجي، وتجسد ذلك في تنظيم المهنة والرقابة على جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات، والسهر على إصدار وتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق، بهدف تحسين جودة مخرجات عملية الرقابة القانونية للحسابات وإضفاء المزيد من المصداقية على التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية.

الخاتمة



إن ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية ينتج عنها أرباح محاسبية ذات جودة منخفضة، لا تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة، ومن المرجح أن يقلل سلوك إدارة الأرباح من جودة الأرباح المحاسبية وفائدتها لقرارات الاستثمار، بالإضافة إلى تخفيض ثقة المستثمرين في التقارير المالية. بالرغم من ذلك، تفعيل الآليات الرقابية يعتبر من أهم العوامل التي تجعل الأرباح المحاسبية أكثر موثوقية وذات جودة أعلى، فحسب الدراسات النظرية والتجريبية هناك نظامين للرقابة على الإدارة، تتمثل الآلية الأولى في آليات حوكمة المؤسسات كمجلس الإدارة واللجان المتخصصة التابعة له، بالإضافة إلى هيكل الملكية، أما الآلية الثانية فتتمثل في التدقيق الخارجي، ويهدف كلا النظامين إلى تحقيق التوافق بين مصالح المديرين والمساهمين من جهة، ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من جهة أخرى، مع الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وبالتالي تحسين جودة الأرباح المفصح عنها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو فحص تأثير عوامل حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية، لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014، باستخدام إدارة الأرباح كمؤشر على هذه الجودة، ونظرا لغياب بعض معلومات حوكمة المؤسسات خاصة المتعلقة بهيكل الملكية تم بناء ثلاثة نماذج، النموذج الأول يدرس العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية، في حين النموذج الثاني يدرس العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية، أما النموذج الثالث فيدرس العلاقة الموجودة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية، وتشتمل خصائص مجلس الإدارة على: حجم المجلس، استقلاليته، عدد اجتماعاته، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، تمثيل المرأة بمجلس الإدارة، واستقلالية لجنتي التعيينات والتعويضات، أما خصائص لجنة التدقيق فتشتمل على: وجود لجنة التدقيق، حجمها، استقلاليته، الخبرة المالية لها، وعدد اجتماعاتها، أما عوامل التدقيق الخارجي فتتمثل في: حجم مكتب التدقيق، التخصص الصناعي له، أتعاب التدقيق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية.

اقتداء بالدراسات السابقة، تم قياس جودة الأرباح المحاسبية باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية التي تعبر عن مستوى تدخل الإدارة عند قياس الأرباح، وذلك باستخدام نموذج المستحقات المعدلة بالأداء لـ (Kothari et al., 2005) الذي يعتبر من أفضل النماذج التقديرية.

أولاً: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

- متوسط حجم المستحقات الاختيارية للمؤسسات الفرنسية كان 3.5% من مجموع أصول السنة السابقة، ويتميز قطاع الطاقة بأدنى قيمة لحجم المستحقات الاختيارية بمتوسط قدره 1.6%، يليه قطاعي المواد الأساسية والصحة بمتوسط قدره 2.2%، فقطاع الخدمات بمتوسط 2.9%، ثم قطاع الصناعات بمتوسط 3.2%، أما قطاعي السلع الاستهلاكية والاتصالات والتكنولوجيا فيعبران الأكثر ممارسة لسلوك إدارة

الأرباح بمتوسط حجم مستحقات اختيارية قدره 4.5% و 4.6% على التوالي، هذا الاختلاف في مستويات إدارة الأرباح بين قطاعات النشاط يرجع إلى طبيعة ودرجة تعقيد كل قطاع.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية، وعليه يمكن القول أن: حجم مجلس الإدارة لا يعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية، وعليه يمكن القول أن: استقلالية مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، ويمكن تفسير ذلك بوجود غيابات متكررة لأعضاء المجلس عن اجتماعاته أو افتقارهم للخبرات المهنية التي تسمح لهم بأداء وظيفة الرقابة على أحسن وجه، من جهة أخرى، اكتظاظ الجدول الزمني لمجلس الإدارة تجعله أقل استجابة للتحديات الأساسية واحتياجات الرقابة، كما أن اجتماعات مجلس الإدارة في بعض الأحيان تأتي كرد فعل المجلس على الأعمال التجارية العاجلة أو الظروف الخاصة بدلا من كونها آلية للرقابة المنتظمة على جودة التقارير المالية للمؤسسة، وعليه يمكن القول أن: عدد اجتماعات مجلس الإدارة لها تأثير سلبي على جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- كما كان متوقع، تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي للمؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، فتولي المدير التنفيذي للمؤسسة لمنصب رئيس مجلس الإدارة ليس له أي تأثير معنوي في مستويات المستحقات الاختيارية، وعليه يمكن القول أن: ازدواجية منصب المدير التنفيذي لا تعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية، وعليه يمكن القول أن: التمثيل النسوي داخل مجلس الإدارة لا يعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- كما كان متوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التعيينات وحجم المستحقات الاختيارية، وتفسير ذلك أن ارتفاع عدد المديرين المستقلين داخل لجنة التعيينات سيعطيهم سلطة كبيرة على عمليات التعيين في المناصب العليا سواء داخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، والتي تتم حسب خبراتهم المهنية في مجالات المالية والمحاسبة والقانون والتسيير ... الخ، وهو ما يزيد من الفعالية الرقابية للمجلس ويحسن من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعويضات وحجم المستحقات الاختيارية، ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود تنسيق وتبادل للمعلومات بين أعضاء لجنة التعويضات المستقلين ذوي الخبرة المهنية، خاصة في حالة الغياب عن اجتماعات اللجنة، وهو ما يجعل عملية جمع المعلومات الداخلية اللازمة لعمل اللجنة تتم بالاعتماد على المدير التنفيذي للمؤسسة، وهو ما يزيد من احتمال تأثير المدير التنفيذي على عمل اللجنة.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين خصائص لجنة التدقيق (وجود لجنة التدقيق، حجمها، استقلاليتها، الخبرة المالية لأعضائها، عدد اجتماعاتها) وحجم المستحقات الاختيارية، وعليه يمكن القول أن: خصائص لجنة التدقيق لا تعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- كما كان متوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم مكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، وتفسير ذلك أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم تحرص على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية، بالإضافة إلى توافرها على الموارد المادية والبشرية والتقنية التي تسمح لها باكتشاف الممارسات المحاسبية الاحتيالية مقارنة بالمكاتب صغيرة الحجم. وعليه يمكن القول أن: ارتباط المؤسسات الفرنسية بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4) يعتبر من العوامل التي ترفع من جودة أرباحها.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين التخصص الصناعي لمكتب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 10%، ويمكن تفسير ذلك بأن التخصص الصناعي لمكتب التدقيق يجعله ملماً بجميع ثغرات المعايير المحاسبية، التي يمكن استخدامها من طرف المؤسسة للتأثير على الأرباح، خاصة مع نقص استقلالية مكتب التدقيق ووجود تقارب في المصالح بينه والمؤسسة محل التدقيق. وعليه يمكن القول أن: التخصص الصناعي لمكتب التدقيق يعتبر من العوامل المخفضة لجودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- على عكس المتوقع، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين أتعاب التدقيق وحجم المستحقات الاختيارية، وعليه يمكن القول أن: أتعاب التدقيق لا تعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- كما كان متوقع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وحجم المستحقات الاختيارية، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع الترابط الاقتصادي بين المؤسسات ومكاتب التدقيق يؤثر على استقلالية هذه الأخيرة، وهو ما يدفعها إلى تقليل إجراءات التدقيق والتساهل اتجاه استخدام المؤسسات للمستحقات المحاسبية للتأثير على الأرباح. وعليه يمكن القول أن: أتعاب الخدمات غير التدقيقية تعتبر من العوامل المخفضة لجودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

أما فيما يخص المتغيرات الضابطة، فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية كبيرة الحجم تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل وجودة أرباح أعلى مقارنة بالمؤسسات الفرنسية صغيرة الحجم، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات كبيرة الحجم أكثر حساسية للضغوط السياسية نظرا لخضوعها لرقابة مستمرة على أداؤها.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين المستحقات الكلية وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية التي يتضمن رقم أرباحها مستحقات كلية عالية تتميز بجودة أرباح أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين أداء المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية ذات الأداء العالي المرتفع أكثر استخدام للمستحقات الاختيارية للتلاعب بالأرباح مقارنة بالمؤسسات ضعيفة الأداء، وبالتالي انخفاض جودة أرباحها.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين مديونية المؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 10%، فالمؤسسات الفرنسية ذات المديونية المرتفعة تتميز بحجم مستحقات اختيارية أعلى وجودة أرباح أقل مقارنة بالمؤسسات ذات المديونية المنخفضة، وتفسير ذلك أن عقود الدين تتضمن شروط صارمة إتجاه تحقيق مستويات معينة من الأداء، وهو ما يدفع المؤسسات ذات المديونية المرتفعة إلى استخدام المستحقات الاختيارية من أجل إظهار ملاءتها المالية وموافقة شروط عقد الدين.

- عدم وجود علاقة معنوية بين نمو المؤسسة وجودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين التدفق النقدي التشغيلي وحجم المستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية ذات التدفق النقدي التشغيلي المرتفع تتميز بحجم مستحقات اختيارية أقل وجودة أرباح أعلى مقارنة بالمؤسسات الأخرى، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات ذات الأداء المالي الضعيف تلجأ إلى استخدام المستحقات الاختيارية لتغطية ضعف أداؤها المالي.

فيما يتعلق بالجزائر، يمكن القول أنه من خلال تحليل واقع حوكمة المؤسسات والتدقيق الخارجي بالجزائر نجد أن المشرع الجزائري أبدى اهتماما كبيرا بالآليات الداخلية للحوكمة والتدقيق الخارجي باعتبارها من أهم الآليات الخارجية، إلا أنه يلاحظ وجود فراغ كبير ونقائص خاصة ما يتعلق بهيكل الملكية واللجان المتخصصة، إذ لا يوجد تشريع قانوني يلزم المؤسسات الجزائرية بتشكيل هذه اللجان كلجنة التعويضات والترشيحات ولجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الاستراتيجية... الخ، باستثناء بعض المبادرات على مستوى بعض المؤسسات خاصة ذات الشراكة الدولية، هذا بالإضافة إلى ضعف الدور الرقابي لآلية سوق رأس المال، وعدم قيامها حقيقة بالدور المناط بها في السهر على تطبيق المؤسسات المساهمة المدرجة لتوصيات وتعليمات الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات.

يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات فيما يلي:

- الفرضية 01: وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 02: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 03: وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 04: عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وجودة الأرباح: مقبولة
 - الفرضية 05: وجود علاقة معنوية موجبة بين نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 06: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعيينات وجودة الأرباح: مقبولة
 - الفرضية 07: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التعويضات وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 08: وجود علاقة معنوية موجبة بين وجود لجنة التدقيق وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 09: وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 10: وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 11: وجود علاقة معنوية موجبة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 12: وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 13: وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم مكتب التدقيق وجودة الأرباح: مقبولة
 - الفرضية 14: وجود علاقة معنوية موجبة بين التخصص الصناعي لمكتب التدقيق وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 15: وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب التدقيق وجودة الأرباح: مرفوضة
 - الفرضية 16: وجود علاقة معنوية سالبة بين أتعاب الخدمات غير التدقيقية وجودة الأرباح: مقبولة
- ثانياً: التوصيات**

انطلاقاً من نتائج الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات فيما يلي:

- وضع مستخدمى التقارير المالية في اعتبارهم (خاصة عديمى الخبرة) مدى قدرة الإدارة في التأثير على الأرباح المحاسبية، ومدى أهمية تحقق جودة الأرباح التي تمكن المستثمرين والمشاركين في البورصة من تحسين عملية صنع القرار.

- ضرورة تشكيل مجالس الإدارة من عدد متوسط من المديرين، مع التركيز على استقلاليتهم وتوافرهم على الخبرات المهنية، بشكل يخفض من تكاليف الوكالة ويساعد في زيادة الفعالية الرقابية للمجلس.
- ضرورة قيام المديرين المستقلين بعقد اجتماعات دورية في غياب المديرين التنفيذيين، مع التأكيد على الحضور الدوري لهذه الاجتماعات.
- قيام مجالس الإدارة بتخفيض وتيرة الاجتماعات، مع التركيز على تحسين فعالية هذه الاجتماعات، وذلك من أجل تخفيض تكاليف الوكالة من جهة، والاستجابة للتحديات الأساسية وتحسين جودة التقارير المالية من جهة أخرى.
- عدم وجود ضرورة للفصل بين مهام المدير التنفيذي للمؤسسة ورئيس مجلس الإدارة، لعدم تأثير ذلك على جودة الأرباح المحاسبية.
- ضرورة تركيز واضعي قوانين حوكمة المؤسسات في فرنسا على الخصائص النوعية الواجب توافرها في اللجان المتخصصة، خاصة وأن النتائج أظهرت عدم وجود تأثير معنوي لخصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة التعويضات وجودة الأرباح، فانخفاض نسبة الحضور لاجتماعات هذه اللجان مثلا (خاصة من طرف المديرين المستقلين ذوي الخبرة) من المحتمل أن يخفض من الفعالية الرقابية لهذه اللجان.
- قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة وغير المدرجة بطلب خدمات مكاتب التدقيق كبيرة الحجم (Big4)، لتوفرها على جميع الامكانيات المادية، المالية والبشرية التي تسمح لها بالقيام بعملية تدقيق ذات جودة عالية، وبالتالي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة تنتظر لارتباط المؤسسة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم على أنه مؤشر إيجابي على نزاهة المؤسسة ورغبتها في الرفع من جودة أرباحها.
- ضرورة قيام واضعي قوانين حوكمة المؤسسات في فرنسا بإصدار توصيات تمنع مكاتب التدقيق من تقديم خدمات غير تدقيقية للمؤسسة محل التدقيق، أو وضع قائمة للخدمات غير التدقيقية المحظورة على مكاتب التدقيق، لتأثيرها الكبير على استقلاليتهما.
- ضرورة قيام الهيئات المسؤولة عن تنظيم عمليات البورصة بإلزام المؤسسات الفرنسية بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة خاصة المرتبطة بهيكل الملكية، وذلك لوجود ضعف في الإفصاح عن هذه المعلومات ضمن التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة.
- بالنسبة لحالة الجزائر، توصي الدراسة بضرورة الأخذ بالتجارب الدولية في مجال حوكمة المؤسسات كالتجربة الأمريكية والفرنسية والمملكة المتحدة، مع إشراك الباحثين المتخصصين من أجل سد النقائص واللاحق بركب الدول المتقدمة، أو على الأقل الدول العربية كتونس ومصر والأردن والسعودية والإمارات وقطر، التي عرفت صراحة تقدما كبيرا في هذا المجال.

ثالثاً: أفاق الدراسة

- إن نتائج هذه الدراسة تقدم دليلاً على وجود ارتباط بين عدد من آليات حوكمة المؤسسات مع جودة الأرباح المحاسبية، ومع ذلك، هناك العديد من الآليات التي لم تغطيها هذه الدراسة يمكن أن تكون من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، ويمكن طرح بعض المواضيع الممكنة للبحث المستقبلي فيما يلي:
- علاقة خصائص لجنتي التعيينات والتعويضات (الحجم، عدد الاجتماعات، نسبة الحضور، وجود الرئيس التنفيذي ضمن هذه اللجان... الخ) بجودة الأرباح المحاسبية.
 - أثر تعدد الوظائف الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة في جودة الأرباح.
 - أثر آليات حوكمة المؤسسات في تكاليف الوكالة.
 - أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية والاقتراض.
 - أثر هيكل الملكية الإدارية في جودة الأرباح المحاسبية.
 - أثر الملكية المؤسسية في جودة الأرباح المحاسبية.
 - أثر الأتعاب غير العادية للتدقيق في سلوك إدارة الأرباح.
 - التغيير الإلزامي للمدقق وتأثيره في سلوك إدارة الأرباح.

تم بحمد الله تعالى ...

المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربيةأ- الكتب

1. أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، (2002)، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر
2. الحياي، وليد ناجي، (2007- أ)، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك
3. الحياي، وليد ناجي، (2007- ب)، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك
4. الدهراوي، كمال الدين مصطفى وسرايا، محمد السيد، (2006)، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر
5. حماد، طارق عبد العال، (2005)، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، مصر
6. حماد، طارق عبد العال، (2007)، موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر
7. حنان، رضوان حلوة، (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر: التضخم، تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن
8. لطفي، أمين السيد أحمد، (2007)، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر
9. مطر، محمد، (2007)، مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية

10. بوسنة، حمزة، (2012)، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر

11. رياض، سامح محمد رضا، (2008)، دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر
12. علقم، محمد أحمد، (2005)، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن
- ج- البحوث والدراسات**
13. أبو ريشة، خالد عريج وحميدات، محمد محمود والعيسى، محمد سليم، (2015)، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 03
14. أبو عجيلة، عماد محمد وحمدان، علام محمد، (2010)، أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد 02
15. أبو علي، سوزي والدبعي، مأمون وأبونصار، محمد، (2011- أ)، أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01
16. أبو علي، سوزي والدبعي، مأمون وأبونصار، محمد، (2011- ب)، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 03
17. أبونصار، محمد حسين وشبيطة، معاذ فوزي، (2006)، دور مكونات المستحقات المحاسبية كمقياس لأداء المنشأة، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 09، العدد 01
18. التميمي، عباس حميد يحيى ووجر، استقلال جمعة، (2013)، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 95

19. الجبر، يحيى بن علي، (2012)، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 02
20. الجزائري، هاشم رمضان ومعروف، حسين عبد القادر، (2009)، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 25، العراق
21. الجوهر، كريمة علي كاظم، (2012)، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة: دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، العراق
22. الداغور، جبر إبراهيم وعابد، محمد نواف، (2009)، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 01
23. الداغور، جبر إبراهيم، (2013)، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح- دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 02
24. السرطاوي، عبدالمطلب وحمدان، علام ومشتهى، صبري وأبو عجيبة، عماد، (2013)، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 27، العدد 04
25. السلطان، أحمد بن محمد، (2012)، تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001 و2008، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 02
26. الشريف، إقبال عدنان وأبو عجيبة، عماد محمد، (2009)، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن
27. العبدالله، رياض والحسناوي، عقيل، (2006)، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل- دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 09، العدد

28. العبدالله، رياض وسويدان، ميشيل والقرعان، سناء، (2007)، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 10، العدد 01
29. العدناني، محمد هادي، (2009)، تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في العراق، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية
30. القرم، جهاد فراس مصطفى وعبد الجليل، توفيق حسن، (2008)، أثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم - دليل من بورصة عمان للأوراق المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02
31. المشهداني، بشرى نجم عبد الله والفتلاوي، ليلي ناجي مجيد، (2012)، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 02، العدد 93
32. جبر، جمال زكريا والدبعي، مأمون محمد، (2008)، أثر إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتوَاهما المعلوماتي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01
33. جهماني، عمر عيسى، (2001)، سلوك تمهيد الدخل في الأردن - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 04، العدد 01
34. حمدان، علام محمد موسى وأبو عجيلة، عماد محمد، (2012)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 15
35. حمدان، علام محمد موسى، (2012- أ)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 01
36. حمدان، علام محمد موسى، (2012- ب)، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 01
37. حمدان، علام محمد موسى، (2016)، العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركة: دليل من البحرين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 03

38. دادن، عبد الوهاب وبوسنة، حمزة، (2014)، أثر حوكمة الشركات على أداء سوق الأوراق المالية، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
39. رياض، سامح محمد رضا، (2012- أ)، دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 15
40. رياض، سامح محمد رضا، (2012- ب)، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 04
41. سالم، عبد الرزاق حسين وخشارمة، حسين علي، (2007)، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد 34، العدد 02
42. غادر، ياسين محمد، (2012)، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان
43. كمون، عبد الباسط علي، (2013)، حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة، العدد 56، السعودية
44. يوسف، علي، (2012- أ)، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02
45. يوسف، علي، (2012- ب)، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01
- د- القوانين، المراسيم التنظيمية، والقرارات الوزارية
46. القانون التجاري الجزائري، (2007)
47. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الموافق لـ 13 جانفي 1988
48. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الموافق لـ 27 أبريل 1993
49. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الموافق لـ 22 أوت 2001

50. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الموافق لـ 11 جويلية 2010
51. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الموافق لـ 02 فيفري 2011
52. القرار رقم (02) المؤرخ في 04 فيفري 2016 للسيد وزير المالية المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق (-210 -505 -560 -580)، متوفر على الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، تاريخ الإطلاع عليه [2017/06/20]
53. القرار رقم (150) المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 للسيد وزير المالية المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق (-300 -500 -510 -700)، متوفر على الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، تاريخ الإطلاع عليه [2017/06/20]
54. القرار رقم (23) المؤرخ في 15 مارس 2017 للسيد وزير المالية المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق (-520 -570 -610 -620)، متوفر على الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، تاريخ الإطلاع عليه [2017/06/20]
55. فريق عمل برئاسة السيد عثمانى سليم، (2009)، **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، الجزائر، متوفر على الموقع التالي: <http://www.algeriacorporategovernance.org>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Books

56. Gujarati, Damodar N. and Porter, Dawn C., (2009). **Basic Econometrics**, Fifth Edition, *McGraw-Hill Irwin*
57. McPhail, K. and Walters, D., (2009). **Accounting and Business Ethics: An introduction**, *Routledge*, New York
58. Mercier, Antoine., Merle, Philippe., Flahaut-Jasson, Claudine. et Besnard, Sandrine., (2008). **Audit et commissariat aux comptes 2009/2010: Guide de L'auditeur et de L'audit**, *Editions Francis Lefebvre*, France
59. Moeller, Robert R., (2008). **Sarbanes-Oxley Internal Controls**, *John Wiley & Sons. Inc*, New Jersey
60. Mulford, Charles W. and Comiskey, Eugene E., (2002). **The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices**, *John Wiley & Sons. Inc*, New Jersey
61. Ronen, Joshua. and Yaari, Varda., (2008). **Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research**, *Springer Edition*, New York

62. Tritschler, Jonas., (2014). **Audit Quality: Association between published reporting errors and audit firm characteristics**, *Springer Gabler*, Allemagne

B- Theses

63. Abdellatif, Ahmed Elbadry M., (2009). **Corporate Governance Mechanisms and Asymmetric Information: An Application on the U.K. Capital Market**, *Doctorat in Accounting*, University of Surrey, United Kingdom
64. Ben Omonuk, Joseph., (2007). **Rate Regulation and Earnings Management: Evidence From The U.S. Electric Utility Industry**, *Doctorat of Philosophy in Accounting*, Louisiana State University, USA
65. Bugshan, Turki., (2005). **Corporate Governance, Earnings Management, and the Information Content of Accounting Earnings: Theoretical Model and Empirical Tests**, *Doctorat of Philosophy in Accounting*, Bond University, Australia
66. Dang, Li., (2004). **Assessing Actual Audit Quality**, *Doctorat of Philosophy in Accounting*, Drexel University, USA
67. Dardour, Ali., (2009). **L'influence de la gouvernance et de la performance sur la rémunération des dirigeants: le rôle des réseaux sociaux dans les entreprises françaises cotées**, *Doctorat en Sciences de gestion*, Université de Toulouse, France
68. Ghaoui, Chaouki., (2008). **La Manipulation Des Résultats Explique-t-elle La Performance Financière à Moyen et Long Terme Des Émissions Subséquentes d'actions**, *Maîtrise en Administration Des Affaires*, Université du Québec, Canada
69. Habbash, Murya., (2010). **The Effectiveness Of Corporate Governance And External Audit On Constraining Earnings Management Practice In The UK**, *Doctoral thesis*, Durham University
70. Kam, Pok Man., (2007). **Corporate Governance and Earnings Management: Some Evidence from Hong Kong Listed Companies**, *Doctorat of Philosophy in Accounting*, University of the Sunshine Coast, Australia
71. Khalil, Mohamed Mohamed Mahmoud., (2010). **Earnings Management, Agency Costs and Corporate Governance: Evidence from Egypt**, *Doctorat of Philosophy*, University of Hull, united kingdom
72. Kuang, Chunli., (2007). **Audit Committee Characteristics and Earnings Management in New Zealand**, *Master of Business*, Auckland University of Technology, New Zealand
73. Tan, Jason., (2013). **Real earnings management: The impact of audit quality and PCAOB**, *Master of Business*, Erasmus University Rotterdam, Netherlands

C- Articles

74. Abbadi, Sinan S., Hijazi, Qutaiba F. and Al-Rahahleh, Ayat S., (2016). **Corporate Governance Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 10, No 2
75. Abdullah, H. and Valentine, B., (2009). **Fundamental and Ethics Theories of Corporate Governance**, *Middle Eastern Finance and Economics*, Issue 4
76. Aboody, D., Hughes, J. and Liu, J., (2005). **Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital**, *Journal of Accounting Research*, Vol 43, No 5
77. Adıgüzel, Hümeýra., (2013). **Corporate Governance, Family Ownership and Earnings Management: Emerging Market Evidence**, *Accounting and Finance Research*, Vol 2, No 4
78. Agrawal, Anup. and Chadha, Sahiba., (2005). **Corporate Governance and Accounting Scandals**, *Journal of Law and Economics*, 48 (2)
79. Aharony, Joseph., Lee, Chi-Wen Jevons. and Wong, T.J., (2000). **Financial Packaging of IPO Firms in China**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=201093>, date of access: [08/06/2015]
80. Ahmed, Anwer S., Duellman, Scott. and Abdel-Meguid, Ahmed., (2009). **Equity Incentives, Corporate Governance, and Earnings Management**, *Working Paper*, Presented in a concurrent session at the American Accounting Association, Annual meeting, New York, USA
81. Ajward, Ahamed Roshan., (2011). **An Empirical Evaluation of the Effectiveness of Audit Committees in terms of Earnings Quality**, *The bulletin of the Graduate School of Commerce*, Vol 72, Waseda University, Available from: <http://hdl.handle.net/2065/33905>, date of access: [10/07/2015]
82. Ali shah, S.Z., Ali Butt, S. and Hasan, A., (2009). **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, *European Journal of Scientific Research*, Vol 26, No 04
83. Alkdai, Hussain Khalifa Hussain. and Hanefah, Mustafa Mohd., (2012). **Audit committee characteristics and earnings management in Malaysian Shariah-compliant companies**, *Business and Management Review*, Vol 2, Issue 2
84. Allen, Mary F., Linville, Mark. and Stott, David M., (2005). **The Effect of Litigation on Independent Auditor Selection**, *Mid-American Journal of Business*, Vol 20, No 1
85. Alpaslan, Yaşar., (2013). **Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market**, *International Journal of Business and Social Science*, Vol 4, No 17

86. Alves, Sandra., (2012). **Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 1
87. Alzoubi, Ebraheem Saleem Salem. and Selamat, Mohamad Hisyam., (2012). **The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning Management: Literature Review and Proposed Framework**, *International Journal of Global Business*, Vol 5, No 1
88. Arel, Barbara., Brody, Richard G. and Pany, Kurt., (2005). **Audit Firm Rotation and Audit Quality**, *The CPA Journal*
89. Ayadi, Wafa M. and Boujelbène, Y., (2015). **Internal governance mechanisms and value relevance of accounting earnings: An empirical study in the French context**, *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, Vol 7, No 1
90. Baccouche, S. and Omri, A., (2014). **Multiple Directorships of Board Members and Earnings Management: An Empirical Evidence From French Listed Companies**, *Journal of Economic and Financial Modelling*, Vol 7, No 1
91. Badolato, Patrick., Donelson, Dain C. and Ege, Matthew., (2013). **Audit Committee Financial Expertise and Earnings Management: The Role of Status**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2335632>, date of access: [10/01/2015]
92. Balsam, Steven., Krishnan, Jagan. and Yang, Joon S., (2003). **Auditor Industry Specialization and Earnings Quality**, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol 22, No 2, pp 71-97
93. Bamahros, Hasan Mohammed . and Wan-Hussin, Wan Nordin., (2015). **Non-Audit Services, Audit Firm Tenure And Earnings Management In Malaysia**, *ASIAN ACADEMY of MANAGEMENT JOURNAL of ACCOUNTING and FINANCE*, Vol 11, No 1
94. Bartov, Eli. and Mohanram, Partha., (2004). **Private Information, Earnings Manipulations, and Executive Stock-Option Exercises**, *The Accounting Review*, Vol 79, No 4
95. Bartov, Eli., Givoly, Dan. and Hayn, Carla., (2000). **The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=247435>, date of access: [19/03/2014]
96. Bartov, Eli., Gul, Ferdinand A. and Tsui, Judy S.L., (2000). **Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=214996>, date of access: [10/04/2014]

97. Bassiouny, Sara W., (2016). **The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt**, *Journal of Business and Retail Management Research*, Vol 10, Issue 3
98. Baxter, Peter. and Cotter, Julie., (2009). **Audit committees and earnings quality**, *Accounting and Finance*, Vol 49, No 2
99. Baxter, Peter., (2005). **The relationship between audit committees and financial reporting quality: a pilot study**, *Working Paper, Conference of the Accounting and Finance Association of Australian and New Zealand (AFAANZ)*, Melbourne, Australia, Available from: <http://hdl.cqu.edu.au/10018/25071>, date of access: [15/06/2014]
100. Becker, Connie L., DeFond, Mark L., Jiambalvo , James. and Subramanyam, K.R., (1998). **The Effect of Audit Quality on Earnings Management**, *Contemporary Accounting Research*, Vol 15, No 01
101. Bédard, Jean., (2006). **Sarbanes Oxley Internal Control Requirements and Earnings Quality**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=926271>, date of access: [16/03/2014]
102. Ben Amar, A., (2014). **The Effect of Independence Audit Committee on Earnings Management: The Case in French**, *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol 4 (1)
103. Ben Amar, Anis. and Chabchoub, Mohamed., (2016). **Audit Quality and Earnings Management to Avoid Losses and Earnings Decreases: The French Case**, *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol 6, No 4
104. Ben Ayed-Koubaa, Hanen., (2010). **Corporate Governance And Earnings Management: Evidence From France**, *Working Paper, Fifth international workshop on Accounting and Regulation*, University of Siena, Italy
105. Ben Othman, Hakim. and Zeghal, Daniel., (2006). **A study of earnings-management motives in the Anglo-American and Euro-Continental Accounting models: The Canadian and French cases**, *International Journal of Accounting*, Vol 41, No 4
106. Beneish, Messod D., (2001). **Earnings Management: A Perspective**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=269625>, date of access: [10/03/2014]
107. Benkraiem, Ramzi., (2008). **The influence of institutional investors on opportunistic earnings management**, *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol 5, No 1

108. Benkraiem, Ramzi., (2012). **Board Independence, Corporate Governance and Earnings Management in France**, *Corporate Governance*, Springer
109. Bhuiyan, Md. B U., Roudaki, J. and Clark, M., (2013). **Corporate Governance Compliance and Discretionary Accruals: New Zealand Evidence**, *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 2
110. Boujenoui, Ameer., Bozec, Richard et Zeghal, Daniel., (2013). **Analyse de l'évolution des mécanismes de gouvernance d'entreprise dans les sociétés d'état au Canada**, *Finance Contrôle Stratégie*, Volume 7, No 2
111. Bradbury, Michael E., Mak, Yuen Teen. and Tan, S.M., (2004). **Board Characteristics, Audit Committee Characteristics and Abnormal Accruals**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=535764>, date of access: [06/04/2014]
112. Brennan, Niamh M. and Solomon, Jill., (2011). **Corporate Governance, Accountability and Mechanisms of Accountability: An Overview**, *Working Paper*, Available from: <http://researchrepository.ucd.ie/handle/10197/2906>, date of access: [04/06/2014]
113. Brown, Philip., Beekes, Wendy. and Verhoeven, Peter., (2011). **Corporate governance, accounting and finance: A review**, *Accounting and Finance*, Vol 51, Issue 1
114. Bukit, Rina Br. and Iskandar, Takiah Mohd., (2009). **Surplus Free Cash Flow, Earnings Management and Audit Committee**, *Int. Journal of Economics and Management*, 3 (1)
115. Burgstahler, David. and Dichev, Ilia., (1997). **Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 24, No 1
116. Cappelletti, Laurent., (2004). **La normalisation du contrôle interne : esquisse des conséquences organisationnelles de la loi de sécurité financière**, *Normes et Mondialisation*, France, document disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00592976>, [25/09/2015]
117. Caramanis, Constantin. and Lennox, Clive., (2008). **Audit effort and earnings management**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 45, Issue 1
118. Carcello, Joseph V., Hollingsworth, Carl W., Klein, April. and Neal, Terry L., (2006). **Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=887512>, date of access: [15/02/2014]
119. Chabchoub, Mohamed. et Mrabet, Mansour., (2007). **Gestion du Résultat et Introduction en Bourse: cas des entreprises tunisiennes**, *28ème congrès de*

- l'Association Francophone de Comptabilité- Comptabilité et Environnements*, France, document disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544954>, [11/10/2014]
120. Chalaki, P., Didar, H. and Riahinezhad, M., (2012). **Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Iran**, *International Journal of Business and Social Science*, Vol 3, No 15
 121. Challen, Auliffi Ermian. and Siregar, Sylvia Veronica., (2012). **Audit Quality On Earnings Management And Firm Value**, *Finance and Banking Journal*, Vol 14, No 1
 122. Chapman, Craig J., (2008). **The Effects of Real Earnings Management on the Firm, its Competitors and Subsequent Reporting Periods**, *Working Paper*, Harvard Business School, Available from: <http://www.kellogg.northwestern.edu/accounting/papers/chapman.pdf>, date of access: [11/03/2014]
 123. Chen, H., Chen, J Z., Lobo, G J. and Wang, Y., (2011). **Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China**, *Contemporary Accounting Research*, Vol 28, No 3
 124. Chen, Ken Y., Elder, Randal J. and Hsieh, Yung-Ming., (2007). **Corporate Governance and Earnings Management: The Implications of Corporate Governance Best-Practice Principles for Taiwanese Listed Companies**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=981926>, date of access: [20/04/2014]
 125. Chen, Ken Y., Lin, Kuen-Lin. and Zhou, Jian., (2005). **Audit quality and earnings management for Taiwan IPO firms**, *Managerial Auditing Journal*, Vol 20, No 1
 126. Chen, Ken Y., Wu, Shan-Ying. and Zhou, Jian., (2006). **Auditor brand name, industry specialisation, and earnings management: evidence from Taiwanese companies**, *The International Journal of Accounting, Auditing, and Performance Evaluation*, Vol 3, Issue 2
 127. Chen, Xiaolin., Kong, Dongmin. and Wang, Yutao., (2014). **Audit Firm Size, Earnings Management, and Information Asymmetry**, *China Accounting and Finance Review*, Vol 16, No 1
 128. Cheng, Qiang. and Warfield, Terry., (2005). **Equity Incentives and Earnings Management**, *The Accounting Review*, Vol 80, No 2
 129. Chi, Wuchun., Lisic, Ling Lei. and Pevzner, Mikhail., (2011). **Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?**, *Accounting Horizons*, Vol 25, Issue 2

130. Choi, Jong-Hag., Kim, Chansog., Kim, Jeong-Bon. and Zang, Yoonseok., (2009). **Audit Office Size, Audit Quality and Audit Pricing**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1011096>, date of access: [12/03/2014]
131. Chtourou, Sonda Marrakchi., Bédard, Jean. and Courteau, Lucie., (2001). **Corporate Governance and Earnings Management**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=275053>, date of access: [25/03/2014]
132. Clikeman, Paul M., (2003). **Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use**, *The Internal Auditor*, Vol 60, Issue 4
133. Cohen, Daniel A., Dey, Aiyesha. and Lys, Thomas Z., (2007). **Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=813088>, date of access: [16/03/2014]
134. Comprix, Joseph. and Huang, Huichi., (2015). **Does auditor size matter? Evidence from small audit firms**, *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol 31, No 1
135. Coppens, Laurent. and Peek, Erik., (2005). **An analysis of earnings management by European private firms**, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol 14, Issue 1
136. Dadbeh, Fatemeh. and Mogharebi, Narjes., (2013). **A study on effect of information asymmetry on earning management: Evidence from Tehran Stock Exchange**, *Management Science Letters*, Vol 3, Issue 7
137. Daghsmi, Olf., Zouhayer, Mighri. and Mbarek, Karim Bel Hadj., (2016). **Earnings Management and Board Characteristics: Evidence from French Listed Firms**, *Arabian Journal of Business and Management Review*, Vol 6, Issue 5, pp 1-9
138. Daniels, Bobbie W. and Booker, Quinton., (2011). **The effects of audit firm rotation on perceived auditor independence and audit quality**, *Research in Accounting Regulation*, Vol 23, No 1
139. Davidson, Ronald A. and Neu, Dean., (1993). **A Note on the Association between Audit Firm Size and Audit Quality**, *Contemporary Accounting Research*, Vol 9, No 2
140. Davis, Larry R., Soo, Billy. and Trompeter, Greg., (2000). **Auditor Tenure, Auditor Independence and earnings management**, *Working Paper*, Available

- from: <http://www2.aaahq.org/audit/midyear/01midyear/papers/soo.pdf>, date of access: [24/03/2014]
141. De Almeida, José Elias Feres., De Lima, Gerlando Augusto Sampaio Franco. and Lima, Iran Siqueira., (2010). **Corporate Governance And ADR Effects On Earnings Quality In The Brazilian Capital Markets**, *Working Paper*, Available from: <http://fipecafi.org/downloads/artigos/artigo-corporate-governance-and-adr-effects-on-earnings-quality-in-the-brazilian-capital-markets.pdf>, date of access: [15/01/2015]
 142. DeBoskey, David Gregory. and Jiang, Wei., (2012). **Earnings management and auditor specialization in the post-sox era: An examination of the banking industry**, *Journal of Banking and Finance*, Vol 36, Issue 2
 143. Dechow, Patricia M., Sloan, Richard G. and Sweeney, Amy P., (1995). **Detecting Earnings Management**, *The Accounting Review*, Vol 70, No 2
 144. Dechow, Patricia M., Sloan, Richard G. and Sweeney, Amy P., (1996). **Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC**, *Contemporary Accounting Research*, Vol 13, No 1
 145. Dee, Carol Callaway., Lulseged, Ayalew. and Nowlin, Tanya S., (2002). **Earnings quality and auditor independence: An examination using non-Audit fee data**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=304185>, date of access: [16/06/2014]
 146. DeFond, Mark L., Raghunandan, K. and Subramanyam, K.R., (2002). **Do non-audit service fees impair auditor independence? Evidence from going concern audit opinions**, *Journal of Accounting Research*, Vol 40, No 4
 147. Dharan, Bala G., (2003). **Earnings Management with Accruals and Financial Engineering**, *Working Paper*, Available from: http://www.ruf.rice.edu/~bala/files/EM_and_financial_Engineering-the_accountants_world_ICFAI_02-2003.pdf, date of access: [15/06/2014]
 148. Dumontier, Pascal., Chtourou, Sonda. et Ayedi, Soumaya., (2006). **La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises: Une étude empirique menée dans le contexte tunisien**, 27 Ème Congrès de L'AFC, Tunisie, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548115>, [06/06/2014]
 149. Ebrahim, Ahmed., (2001). **Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: An Additional Evidence**, *working paper*, Rutgers University

150. El Harti, Mohcine., (2001). **La gouvernance des entreprises publiques marocaines: Représentations et perspectives**, document disponible sur le site: <http://med-eu.org/documents/MED4/Dossier3/EL-HARTI.pdf>, date d'accès: [03/05/2015]
151. Enomoto, Masahiro., Kimura, Fumihiko. and Yamaguchi, Tomoyasu., (2013). **Accrual-Based and Real Earnings Management: An International Comparison for Investor Protection**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2066797>, date of access: [20/03/2014]
152. Enriques, Luca. and Volpin, Paolo., (2007). **Corporate Governance Reforms in Continental Europe**, *Journal of Economic Perspectives*, Vol 21, No 1
153. Ewert, Ralf. and Wagenhofer, Alfred., (2013). **Accounting Standards, Earnings Management, and Earnings Quality**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2068134>, date of access: [08/03/2014]
154. Fadun, Olajide Solomon., (2013). **Corporate Governance and Insurance Company Growth: Challenges and Opportunities**, *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, Vol 2, No 1
155. Fakhfakh, Hamadi. and Nasfi, Faten., (2012). **The Determinants of Earnings Management by the Acquiring Firms**, *Journal of Business Studies Quarterly*, Vol 3, No 4
156. Fama, Eugene F., (1980). **Agency problems and theory of the firm**, *Journal of Political. Economy*, Vol 88, No 2, pp 288-307
157. Farinha, Jorge. and Moreira, José António., (2007). **Dividends And Earnings Quality: The Missing Link?**, *Working Paper*, University of Porto, Available from: http://fep.up.pt/investigacao/cempre/actividades/sem_fin/sem_fin_01_05/PAPERS_PDF/paper_sem_fin_10jan08.pdf, date of access: [16/02/2014]
158. Fields, Thomas., Lys, Thomas. and Vincent, Linda., (2001). **Empirical Research on Accounting Choice**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=258519>, date of access: [23/01/2014]
159. Fodio, M.I., Ibikunle, J. and Chiedu Oba, V., (2013). **Corporate Governance Mechanisms and Reported Earnings Quality in Listed Nigerian Insurance Firms**, *International Journal of Finance and Accounting*, Vol 2, No 5
160. Francis, Jennifer., Huang, Allen H., Rajgopal, Shiva. and Zang, Amy Y., (2004). **CEO Reputation and Earnings Quality**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=609401>, date of access: [17/03/2014]

161. Francis, Jennifer., LaFond, Ryan., Olsson, Per. and Schipper, Katherine., (2003). **The Market Pricing of Earnings Quality**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=414140>, date of access: [08/03/2014]
162. Francis, Jere R. and Wang, Dechun., (2006). **The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around the World**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=928988>, date of access: [06/04/2014]
163. García-Meca, Emma. and Sánchez-Ballesta, Juan P., (2009). **Corporate Governance and Earnings Management: A Meta-Analysis**, *Corporate Governance: An International Review*, 17 (5)
164. Garrouch, Hela., Hadriche, Manel. and Omri, Abdelwehed., (2014). **Earnings management and corporate governance related to mandatory IFRS adoption: evidence from French-listed firms**, *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, Vol 6, No 4
165. Gerayli, Mahdi S., Yanesari, Abolfazl M. and Ma'atoofi, Ali R., (2011). **Impact of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran**, *International Research Journal of Finance and Economics*, Issue 66
166. Goel, A. Mohan. and Thakor, A.V., (2003). **Why Do Firms Smooth Earnings?**, *Journal of Business*, Vol 76, No 1
167. Graham, John R., Harvey, Campbell R. and Rajgopal, Shiva., (2005). **The Economic Implications of Corporate Financial Reporting**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 40, Issue 1-3
168. Graham, Roger. and Moore, Jared., (2013). **The Earnings Quality of High Growth Firms before and after the Sarbanes Oxley Act**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=2228071>, date of access: [06/04/2014]
169. Gul, Ferdinand A., Fung, Simon Yu Kit. and Jaggi, Bikki., (2009). **Earnings Quality: Some Evidence on the Role of Auditor Tenure and Auditors' Industry Expertise**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1353866>, date of access: [15/03/2015]
170. Gunny, Katherine., (2005). **What Are the Consequences of Real Earnings Management?**, *Working Paper*, Available from: http://w4.stern.nyu.edu/accounting/docs/speaker_papers/spring2005/Gunny_paper.pdf, date of access: [14/01/2015]
171. Habbash, Murya. and Alghamdi, Salim., (2016). **Audit quality and earnings management in less developed economies: the case of Saudi Arabia**, *Journal of Management and Governance*, Springer US

172. Habbash, Murya., (2011). **The Role of Corporate Governance Regulations in Constraining Earnings Management Practice in Saudi Arabia**, *Working Paper*, Available from: http://www.fbe.uaeu.ac.ae/en/csafc/pdf/ad_58.pdf, date of access: [15/02/2015]
173. Hamilton, Jane., Ruddock, Caitlin., Stokes, Donald. and Taylor, Stephen., (2005). **Audit Partner Rotation, Earnings Quality and Earnings Conservatism**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=740846>, date of access: [16/03/2014]
174. Hashim, Hafiza Aishah. and Devi, S. Susela., (2008). **Board Independence, CEO Duality and Accrual Management: Malaysian Evidence**, *Asian Journal of Business and Accounting*, Vol 1, Issue 1
175. Hasnan, S., Abdul Rahman, R. and Mahenthiran, S., (2008). **Management Predisposition, Motive, Opportunity, and Earnings Management for Fraudulent Financial Reporting in Malaysia**, *Working Paper*, Available from: <https://ssrn.com/abstract=1321455>, date of access: [19/06/2014]
176. Houqe, Muhammad Nurul., van Zijl, Tony., Dunstan, Keitha. and Karim, A.K.M. Waresul., (2010). **Does Corporate Governance affect Earnings Quality: Evidence from an Emerging Market**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1726134>, date of access: [17/05/2014]
177. Houqe, Noor., Ahmed, Kamran. and van Zijl, Tony., (2015). **Effects of Audit Quality on Earnings Quality and Cost of Equity Capital: Evidence from India**, *Working Paper*, Available from: <http://hdl.handle.net/10063/4173>, date of access: [25/10/2016]
178. Htay, S Nu Nu. and Salman, S A., (2013). **Transaction Cost Theory, Political Theory and Resource Dependency Theory in The Light of Unconventional Aspect**, *Journal Of Humanities And Social Science*, Vol 12, Issue 5
179. Huguet, David. and Gandía, Juan L., (2016). **Audit and earnings management in Spanish SMEs**, *BRQ Business Research Quarterly*, Vol 19, Issue 3
180. Hussainey, Khaled., (2009). **The Impact Of Audit Quality On Earnings Predictability**, *Managerial Auditing Journal*, Vol 24, No 4
181. Iatridis, George. and Kadorinis, George., (2009). **Earnings management and firm financial motives: A financial investigation of UK listed firms**, *International Review of Financial Analysis*, Vol 18, Issue 4
182. Jackson, Scott B. and Pitman, Marshall K., (2001). **Auditors and Earnings Management**, *The CPA Journal*, Available from: <http://archives.cpajournal.com/2001/0700/features/f073801.htm>, date of access: [24/05/2014]

183. Jenkins, David S., Kane, Gregory D. and Velury, Uma., (2006). **Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late 1990s**, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol 25, Issue 1
184. Jensen, Michael C. and Meckling, William H., (1976). **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, *Journal of Financial Economics*, Vol 3, Issue 4
185. Jeong, Seok W. and Rho, J., (2004). **Big Six auditors and audit quality: The Korean evidence**, *The International Journal of Accounting*, Vol 39, Issue 2
186. Johari, Nor Hashimah., Saleh, Norman Mohd., Jaffar, Romlah. and Hassan, Mohamat Sabri., (2008). **The Influence of Board Independence, Competency and Ownership on Earnings Management in Malaysia**, *Int. Journal of Economics and Management*, Vol 2, No 2
187. Johl, S., Jubb, C.A. and Houghton, K.A., (2003). **Audit Quality: Earnings Management in the Context of the 1997 Asian Crisis**, *Working Paper*, Illinois International Accounting Summer Conference, College of Business at Illinois, Germany
188. Johnson, Van E., Khurana, Inder K. and Reynolds, J. Kenneth., (2002). **Audit-Firm Tenure and the Quality of Financial Reports**, *Contemporary Accounting Research*, Vol 19, No 4
189. Jouber, Habib. and Fakhfakh, Hamadi., (2012). **Earnings management and board oversight: an international comparison**, *Managerial Auditing Journal*, Vol 27, No 1, pp 66-86
190. Kamarudin, Khairul Anuar., Wan Ismail, Wan Adibah. and Samsuddin, Mas Ervina., (2012). **The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Independence and Earnings Quality**, *Social and Behavioral Sciences*, Vol 65
191. Khalil, Mohamed. and Ozkan, Aydin., (2016). **Board Independence, Audit Quality and Earnings Management Evidence from Egypt**, *Journal of Emerging Market Finance*, Vol 15, Issue 1
192. Kim, Yongtae., Park, Myung Seok. and Wier, Benson., (2012). **Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1899071>, date of access: [16/08/2014]
193. Kouaib, Amel. and Jarboui, Anis., (2014). **External audit quality and ownership structure: interaction and impact on earnings management of industrial and commercial Tunisian sectors**, *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, Vol 19, Issue 37

194. Krauß, Patrick., Pronobis, Paul. and Zülch, Henning., (2015). **Abnormal audit fees and audit quality: initial evidence from the German audit market**, *Journal of Business Economics*, Vol 85, Issue 1
195. Krishnan, Gopal V., (2003). **Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals**, *International Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol 22 (1)
196. Krishnan, Gopal V., (2003). **Does Big 6 Auditor Industry Expertise Constrain Earnings Management?**, *Accounting Horizons*
197. Kwon, Soo Young., Lim, Chee Yeow. and Tan, Patricia Mui-Siang., (2007). **Legal Systems and Earnings Quality: The Role of Auditor Industry Specialization**, *Auditing: A Journal Of Practice and Theory*, Vol 26, No 2
198. Law, Philip., (2008). **An empirical comparison of non-Big 4 and Big 4 auditors' perceptions of auditor independence**, *Managerial Auditing Journal*, Vol 23, No 9
199. Lee, Torng-Her., Ku, Catherina., Chen, Haimin., and Chen, Jing-Fong., (2012). **A Study of Corporate Governance Factors and Earnings Management Behaviors of Taiwan Public Companies**, *International Journal of Business, Humanities and Technology*, Vol 2, No 5
200. Lim, Chee Yeow., Ding, David K. and Charoenwong, Charlie., (2013). **Non-audit fees, institutional monitoring, and audit quality**, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol 41, Issue 2
201. Lin, Jerry W. and Hwang, Mark I., (2010). **Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management- A Meta-Analysis**, *International Journal of Auditing*, Vol 14
202. Liu, Jinghui., Harris, Kate. and Omar, Noraini., (2013). **BOARD COMMITTEES AND EARNINGS MANAGEMENT**, *Corporate Board: Role, Duties & Composition*, Vol 9, No 1
203. Liu, Qiao. and Lu, Zhou (Joe)., (2007). **Corporate governance and earnings management in the Chinese listed companies: A tunneling perspective**, *Journal of Corporate Finance*, Vol 13, Issue 5
204. Lo, Kin., (2008). **Earnings management and Earnings Quality**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 45, Issue 2-3
205. Loi de sécurité financière, disponible sur le site: <http://www.apicfrance.asso.fr/wp-content/uploads/reglementaire/loi-2003-706.pdf>, [29/09/2015]
206. Luchs, Christopher., Stuebs, Marty. and Sun, Li., (2009). **Corporate Reputation And Earnings Quality**, *The Journal of Applied Business Research*, Vol 25, No 4

207. Machuga, Susan. and Teitel, Karen., (2007). **The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components**, *Journal of international Accounting Research*, Vol 06, No 01
208. Maijoor, Steven J. and Vanstraelen, Ann., (2006). **Earnings management within Europe: the effects of member state audit environment, audit firm quality and international capital markets**, *Accounting and Business Research*, Vol 36, No 1
209. Man, Chi-keung. and Wong, Brossa., (2013). **Corporate Governance And Earnings Management: A Survey Of Literature**, *The Journal of Applied Business Research*, Vol 29, No 2
210. Manita, Riadh. et Chemangui, Makram., (2007). **Les Approches d'évaluation et Les Indicateurs de Mesure de La Qualité d'Audit: Une revue critique**, *28ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité- Comptabilité et Environnements*, France, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00534780>, [10/12/2014]
211. Mard, Yves., (2005). **Vers une information comptable plus transparente: l'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables**, *26ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité- Comptabilité et Connaissances*, France, disponible sue le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581229>, [23/02/2015]
212. Mashayekhi, Bita. and Bazaz, Mohammad S., (2010). **The Effects of Corporate Governance on Earnings Quality: Evidence from Iran**, *Asian Journal of Business and Accounting*, Vol 3, No 2
213. Masihi, Mohammad., (2013). **A study on relationship between audit quality and earnings management in Iranian banking industry**, *Management Science Letters*, 3(12)
214. Memiş, M Ü. and Çetenak, E H., (2012). **Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison**, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol 2, No 4
215. Miller, James E., (2009). **The Development Of The Miller Ratio (MR): A Tool To Detect For The Possibility of Earnings Management (EM)**, *Journal of Business and Economics Research*, Vol 7, No 01
216. Minutti-Meza, Miguel., (2013). **Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality?**, *Journal of Accounting Research*, Vol 51, No 4
217. Mishra, Mamta. and Malhotra, Amarjeet Kaur., (2016). **Audit Committee Characteristics and Earnings Management: Evidence from India**, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol 6, No 2

218. Missonier-Piera, Franck. et Ben-Amar, Walid., (2005). **La gestion des résultats comptables lors des fusions et acquisitions: une analyse dans le contexte Suisse**, 26ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité- Comptabilité et Connaissances, France, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581249>, [11/01/2015]
219. Mitra, Santanu. and Hossain, Mahmud., (2010). **Auditor's Industry Specialization and Earnings Management of Firms Reporting Internal Control Weaknesses under SOX Section 404**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1599748>, date of access: [14/04/2014]
220. Mohanram, P S., (2003). **How To Manage Earnings Management ?**, *Working Paper*, Available from: <https://www.researchgate.net/publication/251563109>, date of access: [02/04/2015]
221. Monem, Reza. and Farshadfar, Shadi., (2007). **Has earnings quality declined over time? Australian evidence**, *Working Paper*, Available from: <http://www98.griffith.edu.au/dspace/handle/10072/18626>, date of access: [15/03/2014]
222. Naidu, Dharmendra. and Patel, Arvind., (2013). **A Comparison of Qualitative and Quantitative Methods of Detecting Earnings Management: Evidence from two Fijian Private and two Fijian State-owned Entities**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 1
223. Nouri, Yosr. and Abaoub, Ezzeddine., (2014). **Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French companies**, *International Journal of Economics and Finance*, Vol 6, No11
224. Park, Hun Myoung., (2011). **Practical Guides To Panel Data Modeling: A Step by Step Analysis Using Stata**, International University of Japan, Public Management & Policy Analysis Program, Available from: http://www.iuj.ac.jp/faculty/kucc625/method/panel/panel_iuj.pdf, [25/12/2016]
225. Perotti, Pietro. and Wagenhofer, Alfred., (2014). **Earnings Quality Measures and Excess Returns**, *Journal of Business Finance & Accounting*, 41 (5-6)
226. Peterson, Kyle., Schmardebeck, Roy. and Wilks, T. Jeffrey., (2013). **Accounting consistency and earnings quality**, *Working Paper*, Available from: http://www2.eccles.utah.edu/sites/default/files/media/peterson_paper.pdf, date of access: [12/06/2015]
227. Pigé, Benoît., (2000). **Qualité de l'audit et gouvernement d'entreprise: le rôle et les limites de la concurrence sur le marché de l'audit**, *Comptabilité-Contrôle- Audit*, Vol 2, Tome 6

228. Piot, Charles. and Janin, Rémi., (2005). **Audit Quality and Earnings Management in France**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=830484>, date of access: [12/04/2014]
229. Piot, C. and Janin, R., (2007). **External Auditors, Audit Committees and Earnings Management in France**, *European Accounting Review*, Vol 16 (2)
230. Piot, Charles. et Janin, Rémi., (2004). **Qualité de l'audit, gouvernance et gestion du résultat comptable en France**, *25ème Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité- Normes et Mondialisation*, France, document disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00594061>, [13/01/2015]
231. Prevost, Andrew K., Skousen, Christopher J. and Rao, Ramesh P., (2008). **Earnings Management and the Cost of Debt**, *Working Paper*, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1083808>, date of access: [14/04/2014]
232. Qi, Baolei. and Tian, Gaoliang., (2012). **The Impact Of Audit Committees' Personal Characteristics On Earnings Management: Evidence From China**, *The Journal of Applied Business Research*, Vol 28, No 6
233. Rad, S. Elham Mousavi., Salehi, Hamid. and Vali Pour, Hashem., (2016). **A study of the interaction of audit quality and ownership structure on earnings management of listed firms on Tehran Stock Exchange**, *International Journal of Humanities and Cultural Studies*, Special Issue
234. Rapport du groupe de travail, Présidé par Monsieur BOUTON Daniel., (2002). **Pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées**, document disponible sur le site: http://www.ecgi.org/codes/documents/rapport_bouton.pdf, [29/09/2016]
235. Rapport du groupe de travail, Présidé par Monsieur VIENOT Marc., (1995). **Le Conseil d'Administration des Sociétés Cotées**, document disponible sur le site: http://www.ecgi.org/codes/documents/vienot1_fr.pdf, [26/09/2016]
236. Rapport du groupe de travail, Présidé par Monsieur VIENOT Marc., (1999). **Rapport du Comité sur le gouvernement d'entreprise**, document disponible sur le site: http://www.ecgi.org/codes/documents/vienot2_fr.pdf, [29/09/2016]
237. Rusmin, Rusmin., Astami, Emita W. and Hartadi, Bambang., (2014). **The impact of surplus free cash flow and audit quality on earnings management: The case of growth triangle countries**, *Asian Review of Accounting*, Vol 22, No 3
238. Saleh, Norman Mohd., Iskandar. Takiah Mohd. and Mohid Rahmat, Mohd., (2005). **Earnings Management and Board Characteristics, Evidence from Malaysia**, *Jurnal Pengurusan*, Vol 24

239. Salehi, M. and Asgari, A., (2013). **Corporate governance and earnings quality: the Iranian evidence**, *Journal of Distribution Science*, Vol 11, No 6
240. Salehi, Mahdi. and Kangarlouei, Saeid Jabarzadeh., (2010). **An Investigation of the Effect of Audit Quality on Accrual Reliability of Listed Companies on Tehran Stock Exchange**, *Review of International Comparative Management*, Vol 11, Issue 5
241. Sellami, Mouna. and Fakhfakh, Hamadi., (2014). **Effect of the Mandatory Adoption of IFRS on Real and Accruals-based Earnings Management: Empirical evidence from France**, *International Journal of Accounting and Economics Studies*, Vol 2, No 1
242. Soliman, Mohamed M. and Ragab, Aiman A., (2014). **Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt**, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol 5, No 2
243. Soliman, Mohamed Moustafa. and Ragab, Aiman Ahmed., (2013). **Board of Director's Attributes and Earning Management: Evidence from Egypt**, *Working Paper*, 6th International Business and Social Sciences Research Conference, Dubai, Available from: <http://wbiconpro.com/335-Moustafa.pdf>, date of access: [07/03/2014]
244. Sori, Zulkarnain Bin Muhamad., Mohamad, Shamsheer. and Saad, Siti Shaharatulfazzah Mohd., (2007). **Audit Committee Support and Auditor Independence**, *Working Paper*, Available from: <https://ssrn.com/abstract=1031075>, date of access: [02/05/2014]
245. Stepniewski, Jan. et Souid, Slim., (2008). **Indépendance du Conseil d'Administration et Gestion des Résultats**, *29ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité- La Comptabilité, le contrôle et L'audit Entre Changement et stabilité*, France, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00525985>, [02/12/2014]
246. Svanström, Tobias., (2013). **Non-audit Services and Audit Quality: Evidence from Private Firms**, *European Accounting Review*, Vol 22, No 2
247. Tendeloo, Brenda Van. and Vanstraelen, Ann., (2008). **Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market**, *European Accounting Review*, Vol 17, No 3
248. Teoh, Siew Hong. and Wong, T. J., (1993). **Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient**, *The Accounting Review*, Vol 68, No 2

249. Teoh, Siew Hong., Welch, Ivo. and Wong, T.J., (1998-a). **Earnings Management and the Long-Run Market Performance of Initial Public Offerings**, *The Journal Of Finance*, Vol 53, No 6
250. Teoh, Siew Hong., Welch, Ivo. and Wong, T.J., (1998-b). **Earnings management and the underperformance of seasoned equity offerings**, *Journal of Financial Economics*, Vol 50, Issue 1
251. Tsipouridou, Maria. and Spathis, C., (2012). **Earnings management and the role of auditors in an unusual IFRS context: The case of Greece**, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 21(1)
252. Ugbede, O., Lizam, M. and Kaseri, A., (2013). **Corporate Governance And Earnings Management: Empirical Evidence From Malaysian And Nigerian Banks**, *Asian Journal Of Management Sciences & Education*, Vol 2, No 4
253. Valipour, H. and Moradbeygi, M., (2011). **Corporate Debt Financing and Earnings Quality**, *Journal of Applied Finance & Banking*, Vol 1, No 1
254. Vander Bauwhede, Heidi. and Willekens, Marleen., (2003). **Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence**, *Tijdschrift voor Economie en Management*, Vol 48, No 2
255. Velury, Uma., (2003). **The Association Between Auditor Industry Specialization and Earnings Management**, *Research in Accounting Regulation*, Vol 16
256. Wan Yusoff, Wan Fauziah. and Alhaji, Idris A., (2012). **Insight of Corporate Governance Theories**, *Journal of Business and Management*, Vol 1, Issue 1
257. Watts, R L. and Zimmerman, J L., (1978). **Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards**, *The Accounting Review*, Vol 53 (1)
258. Waweru, Nelson M. and Riro, George K., (2013). **Corporate Governance, Firm Characteristics and Earnings Management in an Emerging Economy**, *Journal of Applied Management Accounting Research*, Vol 11, No 1
259. Wiggins Vince. and Poi, Brian., (?). **How do I test for panel-level heteroskedasticity and autocorrelation?**, Available from: <http://www.stata.com/support/faqs/statistics/panel-level-heteroskedasticity-and-autocorrelation/>, date of access: [25/04/2017]
260. Wood, David A., Prawitt, Douglas F. and Smith, J L., (2009). **Internal Audit Quality and Earnings Management**, *The Accounting Review*, Vol 84, No 4
261. Xie, Biao., Davidson, Wallace N. and DaDalt, Peter J., (2001). **Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the Audit Committee**, *Working Paper*, Available from: <https://ssrn.com/abstract=304195>, date of access: [11/03/2014]

262. Yang, Jingjing., Chi, Jing. and Young, Martin., (2012). **A review of earnings management in China and its implications**, *Asian-Pacific Economic Literature*, Vol 26, Issue 1
263. Yip, Erica., van Staden, Chris. and Cahan, Steven., (2011). **Corporate Social Responsibility Reporting and Earnings Management: The Role of Political Costs**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 5 (3)
264. Zehri, Fatma. and Shabou, Ridha., (2008). **Audit Quality, Corporate Governance and Earnings Management in the Context of Tunisian Firms**, *Journal Of Administrative And Economics Science*, Vol 1, No 1
265. Zehri, Fatma., (2008). **Qualité d'audit externe et gestion des résultats comptables: Cas de la Tunisie**, 29ème Congrès de L'Association Francophone de Comptabilité- *La comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité*, France, document disponible sur le site: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00526001>, [02/11/2014]
266. Zgarni, Inaam., Hlioui, Khmoussi. and Zehri, Fatma., (2012). **Audit Quality and Earnings Management in the Tunisian Context**, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol 2, No 2
267. Zhou, Jian. and Elder, Randal., (2001). **Audit Firm Size, Industry Specialization and Earnings Management by Initial Public Offering Firms**, *Working Paper*, Syracuse University, Available from: <https://ssrn.com/abstract=321041>, date of access: [12/03/2014]
268. Zhou, Jian. and Elder, Randal., (2004). **Audit quality and earnings management by seasoned equity offering firms**, *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*, Vol 11, No 2

D- Laws

269. Code de commerce Français., (2017)

ثالثا: المواقع الإلكترونية

270. www.abcbourse.com
271. www.zonebourse.com
272. <http://www.restore.ac.uk/srme/www/fac/soc/wie/researchnew/srme/modules/mod2/3/extensiona/>
273. <https://www.afep.com/contenu/focus/code-de-gouvernement-d-entreprise-des-societes-cotees>, consulté le [30/09/2016]
274. <http://guides.lib.monash.edu/citing-referencing/apa>, consulté le [25/04/2014]
275. <https://owl.english.purdue.edu/owl/resource/560/06/>, consulté le [25/04/2014]

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات المعنية بالدراسة

المؤسسة	القطاع	المؤسسة	القطاع
BOURBON	الطاقة	BOLLORE	الصناعات
ESSO	الطاقة	BOUYGUES	الصناعات
MAUREL & PROM	الطاقة	BUREAU VERITAS	الصناعات
RUBIS	الطاقة	EGIDE	الصناعات
TECHNIP	الطاقة	EIFFAGE	الصناعات
TOTAL	الطاقة	EUROFINS SCIENTIFIC	الصناعات
AIR LIQUIDE	المواد الأساسية	EXEL INDUSTRIES	الصناعات
ERAMET	المواد الأساسية	FAIVELEY TRANSPORT	الصناعات
GASCOGNE	المواد الأساسية	GL EVENTS	الصناعات
IMERYS	المواد الأساسية	GROUPE CRIT	الصناعات
LAFARGE	المواد الأساسية	GROUPE EUROTUNNEL	الصناعات
LE BELIER	المواد الأساسية	GROUPE GORGÉ	الصناعات
ORAPI	المواد الأساسية	HAULOTTE GROUP	الصناعات
PSB INDUSTRIES	المواد الأساسية	LEGRAND	الصناعات
SEQUANA	المواد الأساسية	LISI	الصناعات
TONNELLERIE FRANCOIS FRERES	المواد الأساسية	MANITOU	الصناعات
VALLOUREC	المواد الأساسية	MANUTAN	الصناعات
VICAT	المواد الأساسية	MECELEC	الصناعات
AEROPORTS DE PARIS	الصناعات	MERSEN	الصناعات
AIRBUS GROUP	الصناعات	NEXANS	الصناعات
ALSTOM	الصناعات	NORBERT DENTRESSANGLE	الصناعات
ALTRAN TECHNOLOGIES	الصناعات	PIZZORNO ENVIRONNEMENT	الصناعات
AREVA	الصناعات	PRECIA	الصناعات
ASSYSTEM	الصناعات	QUANTEL	الصناعات
AUREA	الصناعات	RECYLEX	الصناعات
BIC	الصناعات	SAFRAN	الصناعات

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات المعنية بالدراسة (تابع)

المؤسسة	القطاع	المؤسسة	القطاع
SAFT	الصناعات	LDLC	السلع الاستهلاكية
SCHNEIDER ELECTRIC	الصناعات	L'OREAL	السلع الاستهلاكية
SÉCHÉ ENVIR	الصناعات	LVMH	السلع الاستهلاكية
SOGECLAIR	الصناعات	MAISONS FRANCE CONFORT	السلع الاستهلاكية
SYNERGIE	الصناعات	MGI COUTIER	السلع الاستهلاكية
TELEPERFORMANCE	الصناعات	MICHELIN	السلع الاستهلاكية
THALES	الصناعات	MONSIEUR BRICOLAGE	السلع الاستهلاكية
THERMADOR GROUP	الصناعات	MONTUPET	السلع الاستهلاكية
TIVOLY	الصناعات	NATUREX	السلع الاستهلاكية
TOUAX	الصناعات	NEXITY	السلع الاستهلاكية
VINCI	الصناعات	PEUGEOT	السلع الاستهلاكية
WENDEL	الصناعات	PLASTIC OMNIUM	السلع الاستهلاكية
ZODIAC AEROSPACE	الصناعات	REMY COINTREAU	السلع الاستهلاكية
ACTIA GROUP	السلع الاستهلاكية	RENAULT	السلع الاستهلاكية
BARBARA BUI	السلع الاستهلاكية	SAINT-GOBAIN	السلع الاستهلاكية
BELVEDERE	السلع الاستهلاكية	SEB	السلع الاستهلاكية
DANONE	السلع الاستهلاكية	SIPH	السلع الاستهلاكية
DELTA PLUS GROUP	السلع الاستهلاكية	ST DUPONT	السلع الاستهلاكية
FAURECIA	السلع الاستهلاكية	TOUPARGEL GROUPE	السلع الاستهلاكية
FLEURY MICHON	السلع الاستهلاكية	TRIGANO	السلع الاستهلاكية
HERIGE	السلع الاستهلاكية	U10	السلع الاستهلاكية
HERMES INTERNATIONAL	السلع الاستهلاكية	UBISOFT	السلع الاستهلاكية
INTERPARFUMS	السلع الاستهلاكية	VALEO	السلع الاستهلاكية
KERING	السلع الاستهلاكية	VET'AFFAIRES	السلع الاستهلاكية
LANSON-BCC	السلع الاستهلاكية	VRANKEN-POMMERY MONOPOLE	السلع الاستهلاكية
LAURENT PERRIER	السلع الاستهلاكية	AUDIKA	الصحة

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات المعنية بالدراسة (تابع)

المؤسسة	القطاع	المؤسسة	القطاع
BIOMERIEUX	الصحة	IPSOS	الخدمات
BOIRON	الصحة	JCDECAUX	الخدمات
DMS	الصحة	LAGARDERE	الخدمات
ESSILOR INTERNATIONAL	الصحة	HOPSCOTCH GROUPE	الخدمات
GUERBET	الصحة	METROPOLE TELEVISION	الخدمات
IPSEN	الصحة	NEXTRADIOTV	الخدمات
KORIAN	الصحة	PIERRE ET VACANCES	الخدمات
LE NOBLE AGE	الصحة	PUBLICIS	الخدمات
ORPEA	الصحة	SOCIÉTÉ D'EDITION DE CANAL +	الخدمات
SANOFI	الصحة	SOLOCAL GROUP	الخدمات
STALLERGENES	الصحة	SPIR COMMUNI	الخدمات
TRANSGENE	الصحة	TECHNICOLOR	الخدمات
VETOQUINOL	الصحة	TF1	الخدمات
VIRBAC	الصحة	VIVENDI	الخدمات
ACCORHOTELS	الخدمات	ALBIOMA	الخدمات
ADL PARTNER	الخدمات	EDF	الخدمات
AUFEMININ.COM	الخدمات	VEOLIA ENVIRONNEMENT	الخدمات
CARREFOUR	الخدمات	ACTEOS	الاتصالات والتكنولوجيا
CASINO GUICHARD	الخدمات	AKKA TECHNOLOGIES	الاتصالات والتكنولوجيا
COMPAGNIE DES ALPES	الخدمات	ALCATEL-LUCENT	الاتصالات والتكنولوجيا
EURO DISNEY	الخدمات	ALTEN	الاتصالات والتكنولوجيا
GROUPE FLO	الخدمات	ARCHOS	الاتصالات والتكنولوجيا
GROUPE PARTOUCHE	الخدمات	ARTPRICE.COM	الاتصالات والتكنولوجيا
HAVAS	الخدمات	ATOS	الاتصالات والتكنولوجيا
HIGHCO	الخدمات	AUBAY	الاتصالات والتكنولوجيا
HI-MEDIA	الخدمات	AUSY	الاتصالات والتكنولوجيا

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات المعنية بالدراسة (تابع)

المؤسسة	القطاع	المؤسسة	القطاع
BUSINESS ET DECISION	الاتصالات والتكنولوجيا	LECTRA	الاتصالات والتكنولوجيا
CAP GEMINI	الاتصالات والتكنولوجيا	MEDASYS	الاتصالات والتكنولوجيا
CAST	الاتصالات والتكنولوجيا	MEMSCAP	الاتصالات والتكنولوجيا
CEGEDIM	الاتصالات والتكنولوجيا	MICROPOLE	الاتصالات والتكنولوجيا
CEGID GROUP	الاتصالات والتكنولوجيا	NEOPOST	الاتصالات والتكنولوجيا
COHERIS	الاتصالات والتكنولوجيا	NETGEM	الاتصالات والتكنولوجيا
CS	الاتصالات والتكنولوجيا	NEURONES	الاتصالات والتكنولوجيا
DALET	الاتصالات والتكنولوجيا	PARROT	الاتصالات والتكنولوجيا
DASSAULT SYSTEMES	الاتصالات والتكنولوجيا	PHARMAGEST INTER@CTIVE	الاتصالات والتكنولوجيا
DEVOTEAM	الاتصالات والتكنولوجيا	RIBER	الاتصالات والتكنولوجيا
ECA	الاتصالات والتكنولوجيا	SOITEC	الاتصالات والتكنولوجيا
ESI GROUP	الاتصالات والتكنولوجيا	SOLUCOM	الاتصالات والتكنولوجيا
GAMELOFT	الاتصالات والتكنولوجيا	SOPRA STERIA	الاتصالات والتكنولوجيا
GFI INFORMATIQUE	الاتصالات والتكنولوجيا	SQLI	الاتصالات والتكنولوجيا
GROUPE OPEN	الاتصالات والتكنولوجيا	SWORD GROUP	الاتصالات والتكنولوجيا
GUILLEMOT CORPORATION	الاتصالات والتكنولوجيا	TESSI	الاتصالات والتكنولوجيا
HUBWOO	الاتصالات والتكنولوجيا	UTI GROUP	الاتصالات والتكنولوجيا
INFOTEL	الاتصالات والتكنولوجيا	AFONE	الاتصالات والتكنولوجيا
INGENICO	الاتصالات والتكنولوجيا	HF COMPANY	الاتصالات والتكنولوجيا
INNELEC MULTI MEDIA	الاتصالات والتكنولوجيا	ILIAD	الاتصالات والتكنولوجيا
ITESOFT	الاتصالات والتكنولوجيا	ORANGE	الاتصالات والتكنولوجيا
ITS GROUP	الاتصالات والتكنولوجيا	SES	الاتصالات والتكنولوجيا
KEYRUS	الاتصالات والتكنولوجيا		

الملحق رقم (02): النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1504

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BRD_SIZE	0.014088	0.038703	0.363988	0.7159
BRD_IND	-0.024123	0.030507	-0.790723	0.4292
BRD_MT	0.101552	0.026297	3.861676	0.0001
DUAL	-0.059275	0.049315	-1.201985	0.2296
WOM_REP	0.002668	0.026198	0.101828	0.9189
NC_IND	-0.168874	0.047925	-3.523686	0.0004
RC_IND	0.058594	0.046938	1.248338	0.2121
SIZE	-0.109270	0.040856	-2.674532	0.0076
TACC	0.373141	0.027906	13.37137	0.0000
ROA	0.247886	0.036257	6.836843	0.0000
LEV	-0.034546	0.026809	-1.288612	0.1977
GROW	-0.001047	0.025596	-0.040889	0.9674
CFO	-0.278055	0.035813	-7.763997	0.0000
C	0.039093	0.036631	1.067198	0.2861

R-squared	0.164710	Mean dependent var	0.000112
Adjusted R-squared	0.157423	S.D. dependent var	0.995757
S.E. of regression	0.914025	Akaike info criterion	2.667347
Sum squared resid	1244.808	Schwarz criterion	2.716830
Log likelihood	-1991.845	Hannan-Quinn criter.	2.685779
F-statistic	22.60097	Durbin-Watson stat	1.691287
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1504

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BRD_SIZE	0.035057	0.080774	0.434012	0.6644
BRD_IND	-0.011875	0.059677	-0.198993	0.8423
BRD_MT	0.017841	0.039839	0.447836	0.6543
DUAL	-0.077412	0.083171	-0.930755	0.3522
WOM_REP	-0.002988	0.036422	-0.082033	0.9346
NC_IND	-0.206905	0.077585	-2.666804	0.0078
RC_IND	0.132356	0.071327	1.855619	0.0637
SIZE	-0.108537	0.220159	-0.492991	0.6221
TACC	0.360592	0.029514	12.21753	0.0000
ROA	0.240768	0.040185	5.991422	0.0000
LEV	0.099582	0.063343	1.572109	0.1162
GROW	0.027621	0.026555	1.040150	0.2985
CFO	-0.327105	0.041884	-7.809839	0.0000
C	0.049882	0.052115	0.957162	0.3387

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.375063	Mean dependent var	0.000112
Adjusted R-squared	0.286803	S.D. dependent var	0.995757
S.E. of regression	0.840926	Akaike info criterion	2.607273
Sum squared resid	931.3262	Schwarz criterion	3.268224
Log likelihood	-1773.670	Hannan-Quinn criter.	2.853469
F-statistic	4.249524	Durbin-Watson stat	2.255182
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: ABS_DACC

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2005 2014

Periods included: 10

Cross-sections included: 174

Total panel (unbalanced) observations: 1504

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BRD_SIZE	0.011363	0.049538	0.229378	0.8186
BRD_IND	-0.031339	0.038272	-0.818835	0.4130
BRD_MT	0.067496	0.030793	2.191966	0.0285
DUAL	-0.061979	0.059817	-1.036145	0.3003
WOM_REP	-0.000238	0.028205	-0.008455	0.9933
NC_IND	-0.185520	0.057594	-3.221181	0.0013
RC_IND	0.100476	0.054942	1.828756	0.0676
SIZE	-0.105123	0.055000	-1.911331	0.0562
TACC	0.368853	0.027766	13.28416	0.0000
ROA	0.245001	0.036450	6.721645	0.0000
LEV	-0.009983	0.035656	-0.279975	0.7795
GROW	0.014368	0.025156	0.571169	0.5680
CFO	-0.294753	0.036815	-8.006416	0.0000
C	0.041660	0.049206	0.846652	0.3973

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.364020	0.1578
Idiosyncratic random	0.840926	0.8422

Weighted Statistics

R-squared	0.137956	Mean dependent var	0.002509
Adjusted R-squared	0.130434	S.D. dependent var	0.904480
S.E. of regression	0.843421	Sum squared resid	1059.925
F-statistic	18.34224	Durbin-Watson stat	1.982465
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.162502	Mean dependent var	0.000112
Sum squared resid	1248.099	Durbin-Watson stat	1.683573

الملحق رقم (03): نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.562420	(173,1317)	0.0000
Cross-section Chi-square	436.351173	173	0.0000

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	104.0333 (0.0000)	1.832966 (0.1758)	105.8663 (0.0000)

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	15.562043	13	0.2736

Wooldridge test for autocorrelation in panel data:

H₀: no first order autocorrelation

F(1, 170) = 0.333

Prob > F = 0.5647

Likelihood-ratio test

LR chi2(173) = 247.11

(Assumption: . nested in hetero) Prob > chi2 = 0.0002

الملحق رقم (04): تأثير خصائص مجلس الإدارة في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي)

Dependent Variable: ABS_DACC
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample: 2005 2014
Periods included: 10
Cross-sections included: 174
Total panel (unbalanced) observations: 1504
Swamy and Arora estimator of component variances
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BRD_SIZE	0.011363	0.034480	0.329549	0.7418
BRD_IND	-0.031339	0.039577	-0.791841	0.4286
BRD_MT	0.067496	0.015428	4.374869	0.0000
DUAL	-0.061979	0.057085	-1.085736	0.2778
WOM_REP	-0.000238	0.022143	-0.010769	0.9914
NC_IND	-0.185520	0.050291	-3.688918	0.0002
RC_IND	0.100476	0.033615	2.989062	0.0028
SIZE	-0.105123	0.041279	-2.546614	0.0110
TACC	0.368853	0.044307	8.324865	0.0000
ROA	0.245001	0.031602	7.752632	0.0000
LEV	-0.009983	0.038843	-0.257003	0.7972
GROW	0.014368	0.023358	0.615126	0.5386
CFO	-0.294753	0.040860	-7.213718	0.0000
C	0.041660	0.036305	1.147520	0.2514

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.364020	0.1578
Idiosyncratic random	0.840926	0.8422

Weighted Statistics

R-squared	0.137956	Mean dependent var	0.002509
Adjusted R-squared	0.130434	S.D. dependent var	0.904480
S.E. of regression	0.843421	Sum squared resid	1059.925
F-statistic	18.34224	Durbin-Watson stat	1.982465
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.162502	Mean dependent var	0.000112
Sum squared resid	1248.099	Durbin-Watson stat	1.683573

الملحق رقم (05): النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1504

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC_PRE	0.063810	0.123357	0.517280	0.6050
AC_SIZE	0.007898	0.044913	0.175855	0.8604
AC_IND	-0.087163	0.044906	-1.941018	0.0524
AC_EXP	-0.055579	0.099242	-0.560035	0.5755
AC_MT	-0.005716	0.041842	-0.136613	0.8914
SIZE	-0.091133	0.034645	-2.630526	0.0086
TACC	0.384072	0.027811	13.80999	0.0000
ROA	0.252388	0.036418	6.930341	0.0000
LEV	-0.041389	0.026609	-1.555442	0.1201
GROW	-0.008372	0.025566	-0.327459	0.7434
CFO	-0.278453	0.035905	-7.755325	0.0000
C	-0.009384	0.089852	-0.104435	0.9168
R-squared	0.151370	Mean dependent var		0.000112
Adjusted R-squared	0.145113	S.D. dependent var		0.995757
S.E. of regression	0.920678	Akaike info criterion		2.680533
Sum squared resid	1264.690	Schwarz criterion		2.722947
Log likelihood	-2003.761	Hannan-Quinn criter.		2.696332
F-statistic	24.19338	Durbin-Watson stat		1.673026
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1504

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC_PRE	0.234695	0.204010	1.150411	0.2502
AC_SIZE	-0.027734	0.068370	-0.405649	0.6851
AC_IND	0.018354	0.073226	0.250647	0.8021
AC_EXP	-0.117192	0.125574	-0.933245	0.3509
AC_MT	-0.026499	0.065415	-0.405089	0.6855
SIZE	-0.158608	0.205403	-0.772181	0.4401
TACC	0.359512	0.029365	12.24287	0.0000
ROA	0.237440	0.040087	5.923185	0.0000
LEV	0.099631	0.063401	1.571428	0.1163
GROW	0.026539	0.026504	1.001336	0.3168
CFO	-0.322880	0.041761	-7.731593	0.0000
C	-0.095891	0.150722	-0.636213	0.5247

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.372118	Mean dependent var	0.000112
Adjusted R-squared	0.284528	S.D. dependent var	0.995757
S.E. of regression	0.842266	Akaike info criterion	2.609315
Sum squared resid	935.7149	Schwarz criterion	3.263197
Log likelihood	-1777.205	Hannan-Quinn criter.	2.852877
F-statistic	4.248437	Durbin-Watson stat	2.243524
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: ABS_DACC

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2005 2014

Periods included: 10

Cross-sections included: 174

Total panel (unbalanced) observations: 1504

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC_PRE	0.138154	0.147617	0.935896	0.3495
AC_SIZE	-0.002983	0.053408	-0.055849	0.9555
AC_IND	-0.044219	0.054613	-0.809683	0.4183
AC_EXP	-0.087061	0.107651	-0.808729	0.4188
AC_MT	-0.027277	0.049940	-0.546193	0.5850
SIZE	-0.101949	0.048151	-2.117265	0.0344
TACC	0.373128	0.027585	13.52647	0.0000
ROA	0.245391	0.036557	6.712562	0.0000
LEV	-0.016136	0.035740	-0.451477	0.6517
GROW	0.009631	0.025059	0.384353	0.7008
CFO	-0.292419	0.036742	-7.958629	0.0000
C	-0.042710	0.112354	-0.380142	0.7039

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.373311	0.1642
Idiosyncratic random	0.842266	0.8358

Weighted Statistics

R-squared	0.128985	Mean dependent var	0.002521
Adjusted R-squared	0.122564	S.D. dependent var	0.902751
S.E. of regression	0.845610	Sum squared resid	1066.864
F-statistic	20.08586	Durbin-Watson stat	1.976190
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.148827	Mean dependent var	0.000112
Sum squared resid	1268.479	Durbin-Watson stat	1.662090

الملحق رقم (06): نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.680510	(173,1319)	0.0000
Cross-section Chi-square	453.111665	173	0.0000

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	119.4412 (0.0000)	1.787200 (0.1813)	121.2284 (0.0000)

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	17.493497	11	0.0941

Wooldridge test for autocorrelation in panel data:

H_0 : no first order autocorrelation

$F(1, 170) = 0.331$

Prob > F = 0.5659

Likelihood-ratio test

LR chi2(173)= 259.54

(Assumption: . nested in hetero) Prob > chi2 = 0.0000

الملحق رقم (07): تأثير خصائص لجنة التدقيق في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي)

Dependent Variable: ABS_DACC
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample: 2005 2014
Periods included: 10
Cross-sections included: 174
Total panel (unbalanced) observations: 1504
Swamy and Arora estimator of component variances
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC_PRE	0.138154	0.095330	1.449213	0.1475
AC_SIZE	-0.002983	0.027361	-0.109017	0.9132
AC_IND	-0.044219	0.069676	-0.634641	0.5258
AC_EXP	-0.087061	0.094047	-0.925711	0.3547
AC_MT	-0.027277	0.042551	-0.641039	0.5216
SIZE	-0.101949	0.029828	-3.417848	0.0006
TACC	0.373128	0.042948	8.687885	0.0000
ROA	0.245391	0.032386	7.577015	0.0000
LEV	-0.016136	0.038941	-0.414364	0.6787
GROW	0.009631	0.023150	0.416038	0.6774
CFO	-0.292419	0.040048	-7.301673	0.0000
C	-0.042710	0.109528	-0.389948	0.6966

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.373311	0.1642
Idiosyncratic random	0.842266	0.8358

Weighted Statistics

R-squared	0.128985	Mean dependent var	0.002521
Adjusted R-squared	0.122564	S.D. dependent var	0.902751
S.E. of regression	0.845610	Sum squared resid	1066.864
F-statistic	20.08586	Durbin-Watson stat	1.976190
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.148827	Mean dependent var	0.000112
Sum squared resid	1268.479	Durbin-Watson stat	1.662090

الملحق رقم (08): النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية

- مع حذف متغير أتعاب التدقيق -

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1453

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.150554	0.091677	-1.642224	0.1008
A_SPEC	0.129872	0.072779	1.784470	0.0746
NA_FEES	0.002075	0.037063	0.055973	0.9554
SIZE	-0.125322	0.034765	-3.604823	0.0003
TACC	0.382716	0.028122	13.60920	0.0000
ROA	0.251152	0.036790	6.826667	0.0000
LEV	-0.035592	0.027432	-1.297475	0.1947
GROW	-0.002217	0.025951	-0.085447	0.9319
CFO	-0.286223	0.036068	-7.935577	0.0000
C	0.031625	0.070993	0.445472	0.6560
R-squared	0.150292	Mean dependent var		0.000115
Adjusted R-squared	0.144992	S.D. dependent var		0.995626
S.E. of regression	0.920622	Akaike info criterion		2.679324
Sum squared resid	1223.007	Schwarz criterion		2.715672
Log likelihood	-1936.529	Hannan-Quinn criter.		2.692886
F-statistic	28.35892	Durbin-Watson stat		1.645254
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1453

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.378550	0.285493	-1.325953	0.1851
A_SPEC	0.271198	0.205385	1.320439	0.1869
NA_FEES	0.081807	0.062564	1.307580	0.1913
SIZE	-0.112956	0.209123	-0.540143	0.5892
TACC	0.365208	0.030107	12.13044	0.0000
ROA	0.247976	0.040741	6.086700	0.0000
LEV	0.125807	0.063735	1.973910	0.0486
GROW	0.029412	0.026753	1.099392	0.2718
CFO	-0.344862	0.042489	-8.116433	0.0000
C	0.117253	0.182563	0.642260	0.5208

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.383266	Mean dependent var	0.000115
Adjusted R-squared	0.294883	S.D. dependent var	0.995626
S.E. of regression	0.836039	Akaike info criterion	2.596997
Sum squared resid	887.6814	Schwarz criterion	3.262168
Log likelihood	-1703.718	Hannan-Quinn criter.	2.845192
F-statistic	4.336450	Durbin-Watson stat	2.249029
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: ABS_DACC

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2005 2014

Periods included: 10

Cross-sections included: 174

Total panel (unbalanced) observations: 1453

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.174491	0.127526	-1.368279	0.1714
A_SPEC	0.124614	0.100718	1.237255	0.2162
NA_FEES	0.031800	0.045527	0.698486	0.4850
SIZE	-0.136428	0.047691	-2.860688	0.0043
TACC	0.373092	0.027895	13.37466	0.0000
ROA	0.248570	0.036900	6.736325	0.0000
LEV	0.000729	0.036697	0.019873	0.9841
GROW	0.014257	0.025264	0.564336	0.5726
CFO	-0.299331	0.036883	-8.115811	0.0000
C	0.053276	0.096483	0.552175	0.5809

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.385602	0.1754
Idiosyncratic random	0.836039	0.8246

Weighted Statistics

R-squared	0.130216	Mean dependent var	0.002844
Adjusted R-squared	0.124791	S.D. dependent var	0.898753
S.E. of regression	0.840793	Sum squared resid	1020.104
F-statistic	24.00362	Durbin-Watson stat	1.965958
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.148147	Mean dependent var	0.000115
Sum squared resid	1226.093	Durbin-Watson stat	1.635668

الملحق رقم (09): نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.773108	(173,1270)	0.0000
Cross-section Chi-square	465.620691	173	0.0000

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	124.1490 (0.0000)	1.013319 (0.3141)	125.1623 (0.0000)

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	18.235098	9	0.0325

Wooldridge test for autocorrelation in panel data:

H₀: no first order autocorrelation

F(1, 167) = 0.203

Prob > F = 0.6533

Likelihood-ratio test

LR chi2(173)= 259.95

(Assumption: . nested in hetero) Prob > chi2 = 0.0000

الملحق رقم (10): تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي)

- مع حذف متغير أتعاب التدقيق -

Dependent Variable: ABS_DACC

Method: Panel Least Squares

Sample: 2005 2014

Periods included: 10

Cross-sections included: 174

Total panel (unbalanced) observations: 1453

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.378550	0.181496	-2.085719	0.0372
A_SPEC	0.271198	0.141142	1.921460	0.0549
NA_FEES	0.081807	0.035799	2.285209	0.0225
SIZE	-0.112956	0.103734	-1.088902	0.2764
TACC	0.365208	0.040976	8.912684	0.0000
ROA	0.247976	0.036652	6.765765	0.0000
LEV	0.125807	0.070434	1.786177	0.0743
GROW	0.029412	0.022769	1.291752	0.1967
CFO	-0.344862	0.038318	-8.999993	0.0000
C	0.117253	0.129779	0.903483	0.3664

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.383266	Mean dependent var	0.000115
Adjusted R-squared	0.294883	S.D. dependent var	0.995626
S.E. of regression	0.836039	Akaike info criterion	2.596997
Sum squared resid	887.6814	Schwarz criterion	3.262168
Log likelihood	-1703.718	Hannan-Quinn criter.	2.845192
F-statistic	4.336450	Durbin-Watson stat	2.249029
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11): النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية

- مع حذف متغير حجم المؤسسة -

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1453

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.143593	0.091657	-1.566634	0.1174
A_SPEC	0.128370	0.072557	1.769245	0.0771
A_FEES	-0.139752	0.034972	-3.996128	0.0001
NA_FEES	0.014551	0.037618	0.386812	0.6990
TACC	0.384905	0.028016	13.73853	0.0000
ROA	0.249933	0.036758	6.799410	0.0000
LEV	-0.034363	0.027194	-1.263626	0.2066
GROW	-0.003364	0.025930	-0.129742	0.8968
CFO	-0.287035	0.035960	-7.982072	0.0000
C	0.026097	0.070957	0.367781	0.7131
R-squared	0.152024	Mean dependent var		0.000115
Adjusted R-squared	0.146735	S.D. dependent var		0.995626
S.E. of regression	0.919683	Akaike info criterion		2.677283
Sum squared resid	1220.513	Schwarz criterion		2.713631
Log likelihood	-1935.046	Hannan-Quinn criter.		2.690846
F-statistic	28.74438	Durbin-Watson stat		1.650454
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: ABS_DACC
 Method: Panel Least Squares
 Sample: 2005 2014
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 174
 Total panel (unbalanced) observations: 1453

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.377074	0.285512	-1.320696	0.1868
A_SPEC	0.262491	0.205609	1.276647	0.2020
A_FEES	-0.088973	0.152729	-0.582553	0.5603
NA_FEES	0.084699	0.063028	1.343836	0.1792
TACC	0.366151	0.030080	12.17267	0.0000
ROA	0.247472	0.040747	6.073404	0.0000
LEV	0.126069	0.063745	1.977716	0.0482
GROW	0.029185	0.026753	1.090885	0.2755
CFO	-0.345017	0.042487	-8.120459	0.0000
C	0.122448	0.180985	0.676566	0.4988

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.383289	Mean dependent var	0.000115
Adjusted R-squared	0.294910	S.D. dependent var	0.995626
S.E. of regression	0.836024	Akaike info criterion	2.596960
Sum squared resid	887.6482	Schwarz criterion	3.262131
Log likelihood	-1703.691	Hannan-Quinn criter.	2.845155
F-statistic	4.336874	Durbin-Watson stat	2.251181
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: ABS_DACC

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2005 2014

Periods included: 10

Cross-sections included: 174

Total panel (unbalanced) observations: 1453

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.166656	0.127310	-1.309059	0.1907
A_SPEC	0.120024	0.100215	1.197660	0.2312
A_FEES	-0.148917	0.047922	-3.107468	0.0019
NA_FEES	0.042039	0.046271	0.908552	0.3637
TACC	0.375268	0.027817	13.49080	0.0000
ROA	0.247339	0.036868	6.708750	0.0000
LEV	0.000730	0.036386	0.020066	0.9840
GROW	0.013291	0.025261	0.526124	0.5989
CFO	-0.300795	0.036796	-8.174562	0.0000
C	0.049344	0.096153	0.513177	0.6079

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.383372	0.1737
Idiosyncratic random	0.836024	0.8263

Weighted Statistics

R-squared	0.131152	Mean dependent var	0.002841
Adjusted R-squared	0.125733	S.D. dependent var	0.899181
S.E. of regression	0.840741	Sum squared resid	1019.977
F-statistic	24.20215	Durbin-Watson stat	1.968804
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.149944	Mean dependent var	0.000115
Sum squared resid	1223.508	Durbin-Watson stat	1.641293

الملحق رقم (12): نتائج اختبارات (F)، (Breusch-Pagan LM) و (Hausman) للمفاضلة بين النماذج المقترحة للعلاقة بين عوامل التدقيق الخارجي وجودة الأرباح المحاسبية

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.752867	(173,1270)	0.0000
Cross-section Chi-square	462.710006	173	0.0000

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	121.7034 (0.0000)	0.974256 (0.3236)	122.6776 (0.0000)

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	18.128310	9	0.0337

Wooldridge test for autocorrelation in panel data:

H₀: no first order autocorrelation

F(1, 167) = 0.255

Prob > F = 0.614

Likelihood-ratio test

LR chi2(173)= 256.72

(Assumption: . nested in hetero) Prob > chi2 = 0.0000

الملحق رقم (13): تأثير عوامل التدقيق الخارجي في جودة الأرباح المحاسبية (النموذج النهائي)

- مع حذف متغير حجم المؤسسة -

Dependent Variable: ABS_DACC
Method: Panel Least Squares
Sample: 2005 2014
Periods included: 10
Cross-sections included: 174
Total panel (unbalanced) observations: 1453
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BIG4	-0.377074	0.184250	-2.046542	0.0409
A_SPEC	0.262491	0.143705	1.826592	0.0680
A_FEES	-0.088973	0.096981	-0.917425	0.3591
NA_FEES	0.084699	0.034969	2.422094	0.0156
TACC	0.366151	0.040819	8.970122	0.0000
ROA	0.247472	0.036261	6.824739	0.0000
LEV	0.126069	0.069717	1.808289	0.0708
GROW	0.029185	0.022939	1.272275	0.2035
CFO	-0.345017	0.038044	-9.068804	0.0000
C	0.122448	0.128707	0.951377	0.3416

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.383289	Mean dependent var	0.000115
Adjusted R-squared	0.294910	S.D. dependent var	0.995626
S.E. of regression	0.836024	Akaike info criterion	2.596960
Sum squared resid	887.6482	Schwarz criterion	3.262131
Log likelihood	-1703.691	Hannan-Quinn criter.	2.845155
F-statistic	4.336874	Durbin-Watson stat	2.251181
Prob(F-statistic)	0.000000		